

شَرْحُ
الْحَمِيدَةِ الْخَطَائِرَةِ

تأليف

الإمام أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب

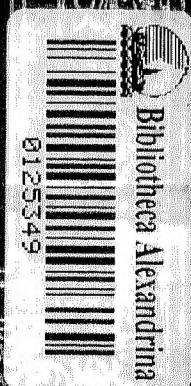
المؤلف سنة ٧٩٧ هـ

حقيقه وشرح عليه وشرح احبابه وقيم له

المرکز عبد الله بن عبد الحميد التركي
شبيب الأندلس

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة



شرح العقيدة الطحاوية
١

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

الطبعة التاسعة

١٤١٧ م / ١٩٩٦ م

طبعة جديدة مصححة ومنقحة

طُبِعَ عَنْ أَرْبَعِ نُسخٍ خَطِيَّةٍ

مؤسسة الرسالة - بيروت - وطني المصطبة - مبنى عبد الله شليت
تلفاكس : ٨١٥١١٢ - ٣١٩.٣٩ - ٦٠٣٤٤٣ - ص.ب. ٧٤٦٠ - بوقيا: بوشران



Al-Risalah

PUBLISHING HOUSE

BEIRUT / LEBANON - TELEFAX . 815112 - 319039 - 603243 - P. O BOX . 117460

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّال المَشَقِّي
المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

حقّقه وعلق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي
شعيب الأرنؤوط

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد.

فقد وفقنا الله سبحانه وتعالى، وهدانا إلى إخراج «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز - رحمه الله - إخراجاً محققاً، من حيث ضبط النص، وتخريج الأحاديث، والتعليق على ما رأينا الحاجة فيه إلى التعليق، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف من الأعلام والكتب. وعندما طُبع الكتاب في عام (١٤٠٨هـ)، استقبله العلماء والباحثون استقبالاً يليق بمكانة الكتاب العلمية في مجال بيان ما عليه سلف الأمة الصالح من صحيح الاعتقاد، ورد الشبه والتأويلات الباطلة، والانتصار إلى الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - وبيان بطلان ما عليه الفرق الضالة في هذا المجال.

وعلى الرغم من الجهد الذي بُذل في تحقيقه، إلا أنه ظهرت لنا بعض الملاحظات التي تتطلب إعادة النظر والمراجعة، وهكذا الجهد البشري في حاجة مستمرة إلى المراجعة، والأخذ بما يظهر أنه الصواب في مجال الاجتهاد.

وقد تفضل أخونا العالم الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووكيل الكلية للدراسات العليا، فراجع الطبعة المحققة، وزودنا بملاحظات قيمة على مواضع من التعليقات استفدنا منها في مراجعتنا لهذه الطبعة، وإننا باسم طلاب العلم لنشكر له صنيعه وتعاونيه، ونسأل الله أن يزيده من فضله، ويوفقه لخدمة عقيدة السلف الصالح.

وإننا في نفس الوقت ندعو إخواننا العلماء الأفاضل بأن لا يترددوا في إبداء أي ملاحظة من شأنها إتقان العمل في هذا الكتاب المهم، فإن في ذلك تحقيقاً للتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله سبحانه وتعالى به في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. وفيه تحقيقُ التواصل العلمي الذي سار عليه أسلافنا في مختلف العصور، وقد تيسرت - والحمد لله - سبله، وتعددت قنواته، ومن شُكر الله على ذلك؛ القيام بما ينبغي أن يكون بين العلماء وطلاب العلم من النصيح والمشورة وإبداء الرأي والملاحظة في المسائل العلمية، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.

أما هذه الطبعة ، فقد تضمنت - إضافة إلى ما أشير إليه آنفاً - التعليق على مواطن لم يعلق عليها سابقاً ، وإصلاح الأخطاء الطباعية التي ظهرت في الطبعات السابقة .

نسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به طلاب العلم ، وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعد: فقد ألف الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة (٣٢٢هـ) رسالة ضمها ما يحتاج المكلف إلى معرفته،

واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يمت إليها بسبب على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدى لشرحها غير واحد من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثل المناهج، وأصحها، وأقومها، وأهداها شرح العلامة ابن أبي العز هذا الذي نفعه بين يدي القراء محققاً تحقيقاً متقناً، عرياً عن الغلط، والتحريف، والسقط الذي جاء في الطبقات السابقة بما تيسر لنا من أصول خطية جيدة، لا سيما النسخة التي كتبت في حياة الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمد ابن أبي العز - رحمه الله - في شرحه هذا منهج السلف الذي شيد معاقده، وأحكم قواعده أهل العلم^(١) من القرون

(١) من أهم المؤلفات التي ألفت في مسائل الاعتقاد على مذهب السلف في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتاب «الفقه الأكبر» المنسوب لعالم العراق وفقهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠هـ)، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨هـ)، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١هـ)، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣هـ)، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠هـ)، و«السنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك نخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧هـ)، و«السنة» لعبدالله بن الإمام =

الثلاثة المشهود لها بالفضل، ودافع عنه بحرارة وقوة، ولم يأل جهداً في تقريره وإيضاحه، والبرهنة على صحته وسلامته، ونقد المناهج الأخرى المخالفة له، وكشف عيوبها، وبيان نهايتها وتناقضها، ومخالفاتها للحق، وبُعْدَها عن الصواب، بأدلة نقلية وعقلية مُتَنَزَّعة من نصوص الكتاب والسنة، فهو على توسُّط حججه لا نظير له في بابِه في حُسن العرض، ونصاعة العبارة، وقوة الحجة، وتمام الاستيفاء، ووفرة المعلومات، وكثرة البراهين والدلائل، وخلوه من بدع الكلام المذموم.

ولا بدَّع في ذلك، فهو امتداد لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - التي يعود إليها الفضل في توعية العقول، وتصحيح المفاهيم، والعودة بالناس إلى الأصالة، والتخلص من التبعية والتقليد، فقد قرأ كل ما كتبه صاحب هذه المدرسة، وتلميذه العلامة ابن القيم - رحمه الله - في مجال العقيدة، وفهمه، واقتنع به، واستظهر أكثره،

= أحمد المتوفى سنة (٢٩٠) هـ، و «السنة» أيضاً، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢) هـ، و «التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١) هـ، و «الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤) هـ، و «الشرية» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الأجرِّي، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و «السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و «الإبانة» للمحدث أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧) هـ، و «الإيمان» و «التوحيد» كلاهما للحافظ الجوال أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده، المتوفى سنة (٣٩٥) هـ، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨) هـ، و «الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧) هـ.

ثم لخص ذلك كله تلخيصاً مركزاً واضحاً، وأودعه في هذا الشرح
النفيس المتقن.

وقد استطاعت هذه المدرسة أن تبطل ما يدعى من اختلاف بين
نصوص الشرع الثابتة، وبين المعقولات الصريحة، وأن تزيل ما بينهما من
خلاف موهوم، وأن تحل تلك العقدة التي عُقدت حول أمات المسائل
الاعتقادية، مثل الصفات السمعية، وقيام الصفات بالذات، ومثل
الأفعال الاختيارية، وقيامها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي
أخطأ في تصورها كثير من المتكلمين الذين توسعوا في دراسة المنطق
الأرسطي، واعتدوا به، وجعلوه حكماً في فصل النزاع^(١).

وهذا العلم أُدْخِلَ إلى البنية العقلية واللغوية للحضارة الإسلامية
نتيجة مؤامرة خبيثة مكشوفة لهدم العقيدة الإسلامية، وقد زعم من فتن به
أنه ميزان للعلوم العقلية، وأنه يتوقف عليه الاستدلال، والاستنتاج،
والتوصل إلى علم اليقين، وأن مراعاته تعصم الذهن عن أن يغلط في

(١) يقول الأستاذ الجليل أبو الحسن الندوي في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام»
٢٩٠/٢ - ٢٩١: ومن عجيب أمر متكلمي الإسلام الذين كانوا يهدفون زُء الفلسفة
والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحات الفلسفة وافترضايتها ذاتها، وبدؤوا يبحثون
عن ذات الله تعالى وصفاته في اعتماد وتفصيل، كأنهم يتحدثون عن شخصية مشاهدية
ملموسة، وعن مسألة طبيعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تصدوا للرد على الفلاسفة،
ونفي نظرائها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافترضايتها ومصطلحاتها الخاطئة،
إنهم نسوا في سؤرة الجدل والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن
يجولوا دون بحثها في حال ما، إنهم نسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في
الجدل والنقاش حول الرياضيات والطبيعات، أما التدخل في موضوع الإلهيات،
فخروج عن مركزها، وتعد عن حدها، وتدخل غير معقول، وأن يخاطبوا الفلاسفة
بخطاب القرآن البليغ: «ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما
ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون».

فِكْر، وهي دَعَاوَى مَوْوَفَّةٌ، لَا تَثْبُتُ عَلَى نَقْدٍ، فَإِنِ الْعِلْمُ الْعَقْلِيَّةُ تَعْلَمُ بِمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَنِي آدَمَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ، لَا تَقِفُ عَلَى مِيزَانٍ وَضْعِيٍّ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ تَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ هَذَا الْمُنْطَوِيِّ، وَعَامَّةُ الْأُمَمِ يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ مِنْ غَيْرِ تَعْلَمُ مِنْهُمْ بِوَضْعِ أَرِسْطُو، وَهَمَّ إِذَا تَدَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَعْلَمُ حَقَائِقَ بِدُونِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ هَذَا الْعِلْمِ — كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ — إِلَّا تَضْيِيقُ الزَّمَانِ، وَإِتْعَابُ الْأَذْهَانِ، وَكَثْرَةُ الْهَذْيَانِ، وَدَعْوَى التَّحْقِيقِ بِالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ، وَشُغْلُ النُّفُوسِ بِمَا لَا يَنْفَعُهَا، بَلْ قَدْ يُضِلُّهَا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِثْبَاتُ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ النِّفَاقِ فِي الْقُلُوبِ، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُ أَصْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ.

وقد أدَّى التَّوَعُّلُ فِيهِ بِمُنْتَجِلِيهِ إِلَى نَتَائِجٍ خَطِيرَةٍ، نُجَمِّلُهَا فِيْمَا يَلِي:

١ — الْإِسْتِهَانَةُ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الْقَائِمِ عَلَى النُّصُوصِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَبَزَ مِنْ يَعْتَدُّ بِهِ، وَيُذْعِنُ لَهُ بِالْجَهْلِ، وَالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالْمَعَادَاةَ لِلْعَقْلِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَاعْتِقَادِهِ، وَالتَّصَدِيقِ بِهِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ كَمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَالصِّفَاتِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّبْوَةِ، وَالْمَعَادِ قَدْ بَيَّنَّهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيَانًا شَافِيًّا، قَاطِعًا لِلْعُذْرِ بِأَدْلَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ بَلَغَتْ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْقُوَّةِ وَالْوُضُوحِ مَبْلَغًا لَا تَسْتَقِرُّ أَمَامَهُ دَلَائِلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّتِي لَا تَعْدُو بَيْتَ الْعَنْكَبُوتِ بَعْدَ الْبَحْثِ وَالنَّقْدِ.

٢ — الْأَدْعَاءُ بِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِلْبَحْثِ فِي قَضَايَا الْعَقِيدَةِ، لِانْشِغَالِهِمْ بِأُمُورِ الْجِهَادِ، وَنَشْرِ الدَّعْوَةِ، وَلَأنَّهُمْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُم الدَّرِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِلْبَحْثِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَفِي دَعْوَاهُمْ هَذِهِ إِجْحَافٌ وَمِغَالَطَةٌ

وجهل بمنزلة السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلم بلغية القرآن ومَراميه، وأدق في مُحكميه ومتشابهه، وأعرف بالفرق بين الحق والباطل، وأعظم محبة للحق الذي أُرْسِلَ به محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وأصبر على متابعة الحق واحتمال الأذى، وكانوا يَرَوْنَ في الحُجَجِ العقلية المنتزعة من الكتاب والسنة غناء تاماً عن الطريق القياسية الكلامية، ولم يَصُدِّرْ عنهم ذمٌ جنس الكلام، ولا ذم الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله، أو الاستدلال بما بيّنه الله ورسوله، ولا ذم كلام هُوحٍ، وإنما صَدَرَ عنهم ذم الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة، والمخالف للعقل أيضاً، فهم أهل نظرٍ ودرايةٍ بجانب كونهم علماء أثرٍ ورواية.

٣ - إعلاء شأن العقل وتحكيمه في عالم الغيب والشهادة، وتقديمه على النص، أو تأويل النص بما يتلاءم مع العقل، مع أنه لا مَقْطَعٌ للعقل في معرفة كُنْهِ الأمور الغيبية التي تأتي النبوة بشيئها، ولو كان العقل كافياً وحده لما بُعِثَ الأنبياء صلوات الله عليهم، ولما رُبِطَ عذاب الآخرة ببِعْثِهِمْ، وقد أَفْضَتْ بهم هذه المبالغة في تقدير العقل الإنساني وأحكامه إلى التزامات مُنْحَرِفَةٍ عن الحقائق القرآنية، وإلى تحكيم العقل في الآيات التي يَتَوَهَّمُونَ في ظاهرها التعارض، وتأويل ما لا يَتَّفِقُ منها مع الرأي الذي يَذْهَبُونَ إليه، ممّا أدى إلى خطأ في البحث ونتائج، ومن أعظم الأخطاء التي وَقَعُوا فيها نتيجة لهذا المنهج أنهم أولوا النصوص المتعلقة بصفات الله والأمور الغيبية تأويلاً يُفْضِي إلى تعطيلها عن مدلولها، ويصرفها عن أغراضها، ويفتح باب التحريف في آيات القرآن والإلحاد في معانيه، وكان عليهم أن يُبْتِنُوا الصفات كما جاءت في كتاب الله وناطقِ السنة دون تحريف، ولا تأويل، ولا تكيف، ولا تشبيه، لأنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقُّل أن لا نُقِجِمَهُ في غير مجاله .

٤ - التزامهم التفصيل في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآن الذي يُثَبِّتُ صفاتِ اللَّهِ تعالى على وجه التفصيل، وينفي عنها التمثيل على وجه الإجمال، وطريقة الرسل الذين جاؤوا بإثباتٍ مُفَصَّلٍ، ونفيٍ مُجْمَلٍ .

٥ - تجريدُ الإسلامِ مِنْ أدلته النقلية، وتفريغُه في مضمونٍ عقلي فلسفي، يُتَسَمَّى بالجفاف، ولا يخلو من تعسفٍ وعُلوٍّ في التأويل، فهو كالحِمِّ جَمَلٍ غَثَّ على رأس جبلٍ وَغَرٍ، لا سَهْلٌ فيزْتَقَى، ولا سَمِينٌ فيَنْتَقِلُ . والقرآنُ الكريم قد جاء بما هو أَبْلَغُ وأكْمَلُ على أحسن وجه، مع تَنْزِيهِهِ عن الأغاليط الكبيرة الموجودة فيها .

٦ - استخدامُ قياس التمثيل والشمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نَصَّ في كتابه أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكيف يسوغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أن يُدْخَلَ هو وغيره تحت قضية كُلية يَسْتَوِي أفرادُها، وكان الأجدرُ بهم أن يَسْتَخْدِمُوا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأَوَّلِيَّتِهِ به، كأن يقال: كُلُّ كمالٍ ثَبَتَ للممكنِ أو للمحدثِ ولا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَمِ بوجه - فاللَّهُ الخالقُ أولى به، وكل كمال لا نَقْصَ فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّرِ، فإنما استفادَه من خالقِه وربِّه ومدبِّره، وهو أحقُّ به منه .

٧ - ابتداع مصطلحات لألفاظ لا علاقة لها بمدلولها اللغوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجة في موضع النزاع.

٨ - اقتصار بحوثهم على أمور فلسفية، وشبهات وهمية، جُرؤا إليها، وقَضَوْا معظم حياتهم في الردِّ عليها، وبذلك تحوَّل تبليغ الإسلام وشرح عقائده في ضوء الكتاب والسنة إلى مناظرات ومجادلات كلامية جافة منفرة.

مضامين هذا الشرح:

افتتح الشارح كتابه هذا بمقدمة ضافية ضمَّنْها منزلة علم أصول الدين من بين العلوم، وبيان حاجة العباد إليه أكثر من أي شيء، وأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تعرَّف ربُّها، ومعبودها وفاضلها بأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأن الله سبحانه بعث الرسل به مُعرِّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم مُنذرين لأنه من المُحال أن تستقلَّ العقول بمعرفة ذلك على وجه التفصيل، وأنَّ الناس كانوا في القرون الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شدِّ عن طريق الحق في الاعتقاد، وأتبع هواه، فأقام الله لهذه الأمة مَنْ يَحْفَظُ عليها أصول دينها، وأن يَمُنَّ قام بهذا الحق من علماء المسلمين أبا جعفر الطحاوي، وأن الذي حَمَلَهُ على شرح عقيدته هو أنه رأى غير واحد من أهل العلم قد تصدَّى لشرحها، لكن على طريقة أهل الكلام المذموم المشتمل على أمور مخالفة للحق الذي بعث الله به رسله، فالتزم شرحها على منهج السلف.

ثم شرعَ يذكُر مسائل العقيدة متبعا ترتيب الطحاوي مبتدئا ببيان حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعه التي جاء بها الرسل، وبيان المراد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وذكر صفات الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفات ذات وصفات فعل، وبيان ما يجب في مسألة الصفات، وهو الإثبات بلا تكييف، وجوب الإيمان بنسوة محمد صلى الله عليه وسلم الذي ختم الله به الرسالات، وبيان عموم بعثته إلى الإنس والجن، والتعريف بالقرآن وأنه كلام الله بلفظه ومعناه، والرد على القائلين بخلقه، وإثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والرد على منكريها ومتأوليها، وذكر الإسراء والمعراج وبيان أنهما كانا في اليقظة، وما جاء في الحوض المورود من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيان أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك طاريء، ثم ذكر التعريف بالقضاء والقدر، وبيان أنه سر الله في خلقه، وأن منشأ الضلال في هذه المسألة هو التسوية بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا، وبيان أن أفعال العباد هي خلق الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرض لذكر العرش، والكرسي، وإثبات فوقية والعلو، وتعريف الإيمان، وبيان أركانه وحقيقته، وأقوال العلماء في مسمى الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وأفاض في بيان الروح وحقيقتها، واختلاف الناس في مستقرها ما بين الموت إلى قيام الساعة، وذكر أهوال يوم القيامة من البعث، والعرض، والحساب، والصراط، والجنة، والنار، وذكر فضائل الخلفاء الراشدين، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وأن التصديق بكرامات الأولياء من عقيدة أهل السنة، وتعريف الولي والكرامة، والفرق بينهما وبين المعجزة، وبيان أن نبيا واحدا أفضل من جميع الأولياء، والتحذير من تصديق العراف والكاهن والساحر، وبيان أن

دين الله واحد في الأرض والسماء، وهو الإسلام، وأن الشرائع تختلف،
والتعريف ببعض الفرق الزائغة عن الحق.

وفي غضون تلك الأبحاث استطرادات كثيرة، ذات فوائد جمّة
تمت إلى ما هو آخذ بسبيله بسبب.

وقد أقام ابن أبي العز شرحه هذا على قواعد وأسس مستنبطة من
الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة هي غاية في القوة والدقة
والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسول الله صلى
الله عليه وسلم، الذين تلقوها عن إمامهم وقُدوتهم ومُربيهم محمد بن
عبدالله عليه الصلاة والسلام. وأخذها عن تبعهم بإحسان واقتدى بهم
إلى عهده أمثال مجاهد، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء،
وسفیان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك، والفضيل بن
عياض، وسفيان بن عُيينة، والشافعي، وابن الماجشون، ويحيى بن
معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي بكر
الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة،
وغيرهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
مُجدِّد علوم السلف الذي تَفَنَّن في التعبير عنها في مواطن متفرقة من كتبه
ورسائله، وبألف في إيضاحها، وتقريرها، وتقويتها، وربطها بمنهج
السلف الأصيل الذي كان يدعو إليه، ويتنصّر له، ويرى - وهو على
صواب - أحقيته على سائر المناهج، ويخطئ مَنْ يخالفه، ويلتمس
الحق في غيره، وهذه القواعد هي:

١ - القرآن مصدر الأدلة الثقلية والعقلية.

فقد تَضَمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وَبَتَّ في الأنفس والآفاقِ دلائلَ التوحيد، وَلَقَّتْ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وَخَتَّه على النظرِ والتفكيرِ فيها، وَبَيَّنَ بالبراهين العقلية إثباتَ صفاته، وَصَدَّقَ رُسُلَهُ، وَأَمَرَ المعاد، وَغَيْرَ ذَلِكَ من أصول الدين، وَأَجَابَ عن مُعَارَضَةِ المشركين، وَكَشَفَ شُبُهَهُمْ، وَنَقَضَ أقوالَهُمْ، وَفَنَّدَ مزاعمَهُمْ.

وهذه الأدلة شرعية، لأن الشرع دَلَّ عليها وأرشدَ إليها، وعقلية، لأنها تُعَلِّمُ صحتها بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودَلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعَلِّمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلٌ في دلالة القرآن التي تُسمى الدلالة الشرعية. ونقدُ السلف لعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، وَلَكِنَّهُمْ فَضَّلُوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأكملُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلة بأسلوبٍ باهرٍ متدفقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدة من حياة الإنسان وما يُحِيطُ به مهما اختلف جنسه، أَوْ بَيْتُهُ، أَوْ عَصْرُهُ، فهي أبلغُ من كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس من أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رغبته، وَيُشَبِّعُ نَهْمَتَهُ، مع ضمانِ السير في المسارِ الصحيح دونَ تعثرٍ أو انحرافٍ.

وقد أعدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسَدِّدُها فيه مِنَ الفطرة التي لم تُفْسِدْهَا الأهواء، والآياتِ الظاهرة في الأنفسِ والآفاقِ، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثل بالكتاب وناطقِ السنة.

وقد اكتفى السلف الصالح بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياته قواعد النظر العقلي، فكانوا من أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ - اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعني بالسلف الصالح الصحابة والتابعين من أهل القرون الثلاثة الممتدة الذين يتقيدون بالكتاب والسنة نصاً وروحاً دون من وُصف بالبدعة كالخوارج، والقدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفرق.

ولأنما يؤخذ برأيهم، ويُعتد به، لكونهم أبرّ قلوباً، وأعمق علماً، وأقل تكلفاً، وأقرب إلى التوفيق، لما خصّهم الله به من توفيد الأذهان، وسعة العلم، وقوة الإدراك، وحسن القصد، وتقوى الله، وقرب العهد بنور النبوة، فكانت طريقتهم لذلك هي الطريقة المحمودة، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

٣ - الإيصال بمسائل الغيب محصورة في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناولها الحس ولا محل فيها للتجربة، وليس ثمت مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها، مثل هذه المسائل ينحصر مُصدّر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصلة إلى الناس من عالم الغيب، ومُبدع الأكوان والمخلوقات.

فما أخبر الله عنه أو رسوله من شؤون الغيب نؤمن به على القدر الذي أخبر الله به أو رسوله دون صرف اللفظ عن معناه، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق، ودون استبعاد أو إنكار.

وَمِنَ التَّكْلِيفِ الْمُنْهِي عَنْهُ الْبَحْثُ فِي أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ وَرَدَّ الشَّرْعُ
بِالْإِيمَانِ بِهَا مَعَ تَرْكِ كَيْفِيَّيْهَا، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ لَهُ شَاهِدٌ فِي عَالَمِ الْحِسِّ
كَالسُّؤَالِ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ، وَعَنِ الرُّوحِ، وَعَنْ مُدَّةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِلَى أَمْثَالِ
ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالنَّقْلِ الصَّرْفِ، فَهَذَا النُّوعُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ
غَيْرِ بَحْثٍ.

٤ - تَقْسِيمُ التَّوْحِيدِ إِلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ،
وَوُجُوبُ التَّصَدِيقِ بِهِمَا.

التَّوْحِيدُ عِنْدَ السَّلَفِ نَوْعَانِ:

الأول: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِ وَخَالِقَهُ وَاحِدٌ
وَلَيْسَ أَثْنَيْنِ، وَهُوَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ الَّذِي جُبِلَتْ الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ
بِهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ دَاخِلٌ فِي تَوْحِيدِ
الرُّبُوبِيَّةِ.

الثاني: تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا يُشْرَكَ
بِعِبَادَتِهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِهَذَا النُّوعِ يَتَحَقَّقُ مَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ: «لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ».

وهذا النُّوعُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ دَعْوَةُ كُلِّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ
إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمِنْ أَجْلِ خَلْقِ اللَّهِ الْخَلْقَ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ
وَالنَّارَ، وَفَرَّقَ النَّاسَ إِلَى شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِيْمَانُ الْمَرْءِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ
بِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ.

وقد عُنِيَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَابْتِهَانِهِ عَلَيْهِ
بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّ الشُّرْكَ الَّذِي وَقَعَ فِي جَمِيعِ

الأمم. كان في هذا النوع، فإن عامة مُشركي الأمم كانوا مُقرِّين بربوبيته سبحانه، ولكنهم مع إقرارهم بربوبيته قد أشركوا بعبادته غيره.

٥ - إثبات الأسماء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألة الصفات من أجل وأعظم ما تُكَلِّم فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطربت فيها أقوال الفلاسفة والمتكلمين، فمنهم من قال بالنفي المُخَصَّص، ومنهم من أقر بأسماء الله في الجملة ونفى الصفات، ومنهم من أقر بالأسماء والصفات، لكنه ردَّ طائفة منها، وتأولها، وصرفها عن ظاهرها.

ومذهب السلف في هذه المسألة: هو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله وناطق السنة من الأسماء والصفات من غير زيادة عليها، ولا نقصان منها، ولا تجاوز لها، ولا تأويل لها بما يُخالف ظاهرها، وقد انقضى عصر الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليم المُطلَق بما جاء في الكتاب والسنة عن الذات الإلهية وصفاتها، ولم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كَلِمَتُهُمْ واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرع، فلا يُثْبِتُونَ له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أثبتَّه هو لنفسه، أو أثبتَّه له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يَنْفُونَ عنه كذلك من الأسماء والصفات إلا ما نفاه هو عن نفسه، أو ما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئاً من خلقه، ولا يُماثلُه شيءٌ، بل كُلُّ ما ثَبَتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحة، فهو مُختصُّ به لا يَشْرُكُهُ فيه أحدٌ من خلقه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطلقُ على صفاتِ الله كما يُطلقُ على صفاتِ خلقه، فإنَّ هذا ليس إلا مَحْضَ اتفاقٍ في الاسم والمعنى العام، ولا يَلْزَمُ من اتفاقهما في مسمًى الصفة ومعناها العام اتفاقهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاته سبحانه لا تُماثلُ الذوات، فكذلك صفاته لا تماثل الصفات، لأنه سبحانه لا تُضَرَّبُ له الأمثال بخلقِه لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا الله، بدليل أنهم كانوا يُثبتون لله ما تَضَمَّتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهوم لهم أَلَبَّتْه، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيف يُثبتون شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غاية الأمر أنهم لم يكونوا يَبْحَثُونَ وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هذه الصفات، أو عن كيفية قيامها بذاته تعالى، لأنَّ معرفة ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، فهو سبحانه أجَلُّ من أن يُدرَكَ كُنْهُ ذاته وصفاته، أو يحاطَ بها علماً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ السلف الصالح كانوا أكثرَ فِطْنَةً، وأحدَ ذكاءٍ من أصحاب الفِرَقِ، لأنهم عَرَفُوا أنه لا سَبِيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شُؤُونِ الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قدرته.

٦ - الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفاتِ بين الإثبات والتنزيه في

آية واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فاللهُ سميعٌ بصير، ولا يُشَبِّهُهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، مع أنهم يَسْمَعُونَ وَيُبْصِرُونَ، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثل في الصفات فَرَعٌ عن التماثل في الذات، والذاتان هنا مختلفتان تماماً، فكذا صفاتهما.

فتسميته تعالى قادراً وتسمية العبد قادراً لا توجبُ مماثلةَ قدرةِ اللهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميته عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهذه الأسماء لا يَسْتَلْزِمُ أَنْ عِلْمُهُمْ كَعِلْمِهِ، ولا إرادتهم كإرادته، ولا حياتهم كحياته.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجدُ مطلقاً كلياً، وإنما يوجدُ معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ اللهُ بها، كان مُسمَّاهُ معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مُسمَّاهُ مختصاً به، فما يُوصَفُ اللهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصَفُ الله به على ما يليقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يليقُ بهم من ذلك.

٧ - رفض التأويل الكلاسي.

إن التأويل عن المنكلمين عامة يقتضي اتخاذ العقل أصلاً في التفسير مقدماً على الشرع، فإذا ظَهَرَ تعارضُ بينهما، فينبغي تأويل النصوص إلى ما يوافق مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلف يرفضون هذا النوع من التأويل، ويخطئون القائل به، ويشندون في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيل النصوص، والتجاوز بها إلى معانٍ وآراء مدخولة، تستهدف هدم الشريعة، وإضلال معتقديها، ولبلة ما استقر في قلوبهم، وامتزج بنفوسهم من عقائد واضحة لا لبس فيها، ولا شائبة من غموض،

والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يُوافق ما دلّت عليه النصوص، وجاءت به السنة، وغيره هو الفاسد.

٨ — تقييد العقل وعدم الاعتداد به في غير مجاله.

إنّ العقل وسيلة محدودة من وسائل المعرفة لا يدرك غير الأمور المحسوسة على سبيل التيقن، ويدرك الأمور الغيبية على سبيل التصور فقط، وليس التيقن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبر به النص في ما يتعلق بالأمور الغيبية، ويصدقون به، ولا يتعرضون للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يعز على العقل مرأته.

وليس عدم الاعتداد بالعقل فيما لا يدخل في مجاله إلغاء للعقل بالكلية، فقد أجمع المسلمون على أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، وأنه لا بد من نظر العقل، ولذلك أمر الله بتدبر كتابه، ولا يمكن أن يتحقق هذا التدبر إلا بالعقل، وإنما الممنوع أن يستخدم العقل في غير موضعه، أو أن يخضع في الاستدلال لمنهج يخالف المنهج الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يعلنون من شأن العقل، ولا يغالون في أحكامه، ولا يحكمون باستقلاله وكفايته، وإنما يضعونه في موضعه اللائق به، فيستعملونه في نطاق قدرته وإمكاناته في النظر في ملكوت السماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشاف العلوم المادية التي تهدف إلى ترقية المجتمع وتطويره، وهذا من تمام علمهم، وبعد نظرهم، وسلامة تفكيرهم، ولو كان العقل يُفسر بواسطة كل الأشياء، لما كان هناك حاجة إلى إرسال الرسل، وإنزال الكتب السماوية.

يقول ابن خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤-٣٦٥ عن العقل وأحكامه،
وأن ما وراء طوره لا يوزن به: غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَرِنَ به أمورَ
التوحيد، والآخر، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء
طوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثَالُ ذلك مثَالُ رجل رأى الميزانَ
الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمَعَ أن يَزِنَ به الجبال، وهذا لا يَدُلُّ على أن
الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يَقْبُ عندَه، ولا يَتَعَدَّى
طوره حتى يَكُونَ له أن يُحِيطَ بالله وبصفاته، فإنه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود
الحاصل منه.

ويقول الإمام السُّرَهَنْدِي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة:
إن طُور النبوة وراء العقل والتفكير، فالحقائق التي يَعْجِزُ العقلُ عن
إدراكها، تأتي النبوة لتثبيتها وتحققها، ولو كان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لَمَا
بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماته عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ
الآخرة ببعثتهم: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، والعقلُ حُجَّةٌ،
ولكنه ليس بحجة بالغة، وليس في حجته بكامل، وقد تحققتِ الحجةُ
البالغة ببعثة الأنبياء والرسول عليهم الصلوات والتسليم، فَقَطَعَتِ أَلْسِنَةَ
الْمُكَلِّفِينَ، وَقَضَّتْ على معاذيرهم، يقول الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ
وْمُنْذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا
حَكِيمًا﴾، وَلَمَّا ثَبَّتَ عَجْزُ العقلِ وقصوره في بعض القضايا، فليس مِن
المستحسنِ أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإن
محاولة التطبيقِ بينَ العقلِ وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزام
ذلك، والتقيد به، حكمٌ بكفاية العقل وغناه، وإنكارُ للنبوة أعادنا الله
تعالى منه.

ويقول أيضاً: إن إخضاع أخبار الأنبياء الصادقة للطريقة العقلية للبحث والتأمل والتحقيق والتوفيق بينهما، إنكار في الحقيقة للنبوة، فالاعتماد في هذه القضايا التي هي وراء طور العقل على اتباع الكامل، والإيمان الصادق بالأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات من غير طلب الدليل والبرهان.

ولا يظن ظان أن طريقة النبوة تُعارض طريق العقل، لا بل إن طريق العقل — وهو النظر والاستدلال — لا يُؤدّي بدون تقليد الأنبياء واتباعهم إلى هذا المقصد الرفيع، المعارضة شيء، والعجز والقصور شيء آخر، لأن المعارضة لا تتصور إلا بعد القدرة والتمكن.

٩ — الأخذ بقياس الأولى في الإثبات والنفي في حقه سبحانه. فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن:

أحدها: قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السُّوءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فقياس الأولى هو طريق إثبات الكمال لله، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحق به منه، لأن له المثل الأعلى في كل كمال لا نقص فيه.

والكمال والنقص هما قطب الرحى في موقف السلف من الصفات نفياً وإثباتاً، فكل ما تضمن كمالاً لا نقص فيه، فאלله أحق به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقص بوجه من الوجوه، فالله أولى بأن يُنَزَّه عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجب أن يُؤخَذَ من الشرع حتى لا نصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمال في حقه بالمقايضة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفيّاً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثَبِّتُ أو يَنْفِيهِ، سَكَتْنَا عنه، وَثَبَّتْ ما عَلِمْنَا ثبوته من ذلك، وَنَفَيْ ما عَلِمْنَا نفيه.

١٠ - تحديد الألفاظ المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها.

لَقَدْ اشْتَدَّتْ عناية السلف في تحديد الألفاظ، وتعيين مدلولاتها، لأن كثيراً من الفرقِ يَحْتَجُّونَ بِالألفاظِ متشابهة مجملة يُعَارِضُونَ بها نصوصَ الكتابِ والسنة، وتلك الألفاظُ قد وَرَدَتْ في الكتاب، والسنة، وكلام الناس بمعانٍ أُخر غير المعاني التي قَصَدُواها هُمْ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيد والواحد عند المتكلمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعْلَمُ منه شيء دون شيء، ولا يُرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يَتَضَمَّنْ شيئاً من هذا النفي، وإنما تَضَمَّنْ إثباتَ الإلهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكَّل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقَرَّ بموجب ذلك، فَيُثَبِّتْ ما أَثَبَّتَهُ اللهُ ورسوله، وَمِنْ تمام

العلم أن يَتَحَثَّ عن مرادِ رسوله بها، لِيُثَبَّتَ ما أَثَبَّتَهُ، وَيَنْفِي ما نَفَاهُ من المعاني.

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أَحَدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نَفَاهَا أو أَثَبَّتَهَا حتى يَسْتَفْسِرَ عن مراده، فإنَّ أَرَادَ بها معنى يُوافِقُ خبر الرسول، أَقَرُّ بِهِ، وإنَّ أَرَادَ بها معنى يُخَالِفُ خبر الرسول، أَنْكَرَهُ. يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية في «دَرْءِ تعارضِ العقل والنقل» ١/٢٣٨ - ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمَنْ عَارَضَهُ بالعقل، وأدَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يَحْتَاجُ إلى حُلٍّ شَبَّهَتْهُ، وبيانٍ بَطْلانِها، فإذا أَخَذَ النَّافِي يَذْكُرُ الألفاظَ مُجْمَلَةً، مثل أن يقول: لو كان اسْتَوَى على العرشِ لكان جَسَماً أو مَرْكَباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْمٌ وقُدرة، لكان جَسَماً، وكان مَرْكَباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّهُ الحوادثُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لَحُلَّتْهُ الأعراضُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُريدُ بهذه الألفاظ المجملة؟

فإنَّ أَرَادَ بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، وَرُدَّ الباطلُ، مثل أن يقول: أنا أريدُ بِنَفْيِ الجسمِ نَفْيَ قيامِهِ بنفسه، وقيامِ الصفاتِ بِهِ، ونَفْيَ كونه مَرْكَباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة بِهِ، وَأَنْتَ إِذَا سَمَّيْتَ هذا تجسيماً، لم يَجُزْ أنْ أَدَّعَ الحقُّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أَنْتَ له بهذا.

. وأما قولك: «ليس مركباً»، فإن أردت به أنه سبحانه مركب، أو كان متفرقاً، فتركب، وأنه يمكن تفرقه وانفصاله، فالله تعالى منزّه عن ذلك، وإن أردت أنه موصوف بالصفات مبين للمخلوقات، فهذا المعنى حق، ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركباً، فهذا ونحوه مما يُجاب به.

ويقول في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٢٢٢ - ٢٢٣: فليس لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعانٍ، ثم يريد أن يُفسّر مراد الله بتلك المعاني، هذا من فعل المُفْتَرِين، فإن هؤلاء عمّدوا إلى المعاني، وظنّوها ثابتة، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عمّدوا إلى ما جاء في القرآن من تسمية الله تعالى بأنه أحد وواحد، ونحو ذلك من نفي المثل والكُفْء، فقالوا: هذا يدلُّ على المعاني التي سَمَّيْنَاهَا بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراء.

١١ - تحديد معنى المتشابه وبيان أن القرآن كله واضح يمكن تفسيره.

المُحْكَمُ أقسام ثلاثة، ويقابل كل واحد منها نوع من المتشابه. فالإحكام تارة يكون في التنزيل ويُقابله ما يُلقيه الشيطان مما نسخهُ الله وأزاله.

وتارة يكون في إبقاء التنزيل، ويقابله المنسوخ الذي هو رفع ما شُرِعَ.

وتارة يكون في التأويل، ومعناه تمييز الحقيقة المقصودة حتى لا تشبه بغيرها ويُقابَلُها الآيات المتشابهات، أي: التي تشبه هذا، وتشبه

ذلك فتكون محتَمِلَةً للمعنيين. قال الإمام أحمد: المحكَّم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا، وفي موضع كذا.

والتشابه أمر نسبي إضافي، فقد يَشْتَبِه على إنسان ما لا يَشْتَبِه على غيره، وقد يكون في القرآن آيات كثيرة لا يَعْلَم معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معينة، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُهُ ذلك، وذلك تارة قد يكون لغرابية في اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لشُبْهَةٍ في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارة لعدم التدبُّر التام، وتارة لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أن معرفة المعنى المقصود من هذه الآيات مستحيل لا يُمكن دَرْكُهُ كما يدَّعي ذلك مَنْ يدَّعيه من المتكلمين.

ولفظ التأويل في عَرَفِ السَّلَفِ له معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء أوافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقاربين أو مترادفين، وهذا هو الذي عناه مجاهد حينما قال: إن العلماء يَعْلَمُونَ تأويله.

ومحمد بن جرير الطَّبْرِي يقول في «تفسيره»: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَّم ومتشابه يمكن تأويله، ليس فيه شيء لا يُفْقَهُ معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابته على علم تام بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقِفْتُ عند كُلِّ آية أسأله عنها.

وقال ابن مسعود: ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلمُ فيم أنزلت.

وقال الحسن: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها.

ولهذا كانوا يجعلون القرآن محيطاً بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق: ما سأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيث لا يعلم المراد به إلا الله تعالى، ويرون أن لازم هذا القول أن الله أنزل على نبيه كلاماً لم يكن يفهم معناه لا هو ولا جبريل ولا غيرهما، وهذا قدح في النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله بياناً وهدى ونوراً وشفاء، وأمرنا أن نتدبره ونعقله كله، لم يستثن منه شيئاً لا يتدبر ولا يعقل، وأمر الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم، وأن يبلغهم البلاغ المبين.

فلو كان في القرآن شيء لا يفقه معناه، لم يكن هناك معنى للأمر بتدبره وعقله، ولم يكن الرسول حينئذ يبين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام أمراً أو نهياً، فتأويله نفس فعل المأمور به، وترك المحذور كما قالت عائشة رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبَرًا، فتأويله نفسُ الشيء المُخْبِرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذلك في حق الله هو كُنْهُ ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويله إلا الله، فإن أحدًا لا يعرف كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، ولا يَقِفُ على كُنْهِ ذاته وصفاته غيره، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلم فيه إلى الله عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٤٣٤/٦.

١٢ - تأثير الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخْلُقُ السحابَ بالرياح، وَيُنْزِلُ الماءَ بالسحاب، وَيُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقول بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بها يُفْضِي إلى إبطال حكمة الله في خلقه، وأنه لم يَجْعَلْ في العين قوةَ تمايز بها عن الخدِّ تُبَصِّرُ بها، ولا في النار قوةَ تمايز بها عن التراب تُحْرِقُ بها، فضلًا عما في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ويقول: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ ويقول: ﴿وَنَحْنُ نَتْرِبُصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لَا يَمُوتُنْ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا أَذْنَتْهُمُونِي حَتَّى أَصْلِي عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً

ورحمته»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة، وإن الله جاعلُ بصلاتي عليهم نوراً».

فَاللَّهُ سبحانه خَلَقَ الأسبابَ والمسبباتِ وجَعَلَ هذا سَبَباً لهذا، فإذا قَالَ القائلُ: إِنَّ كَانَ مقدوراً، حَصَلَ بدونِ السببِ، وإلا لم يَحْصُلْ. جوابه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مُقتضى الحكمة، بل هو مُبطلٌ لها، لأن المسببات إن كان يمكن أن تُوجَدَ من غير هذه الأسباب، فأي حكمة في وجودها عن هذه الأسباب.

١٣ - الحسنُ والقبحُ في الأفعالِ عَقْلِيَّانِ وشرعيان.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أن الأفعال في نفسها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنها نافعةٌ وضارةٌ، وأنَّ العقلَ يُدركُ الحُسْنَ والقُبْحَ في الأشياءِ، واللَّهُ قد فَطَرَ عباده على استحسانِ الصُّدُقِ، والعدْلِ، والعِفَّةِ، والإحسانِ، ومقابلةِ المنعم بالشكر، وفَطَرَهُم على استقباحِ أضدادِها، لكنَّ الثوابَ والعقابَ شرعيَّانِ يتوقفانِ على أمرِ الشارع ونَهْيِهِ، ولا يَجِبَانِ عن طريقِ العقل.

١٤ - إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلقى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين، وأشراف الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكباثر في النار.

١٥ - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

فكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائلِ العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقها العقلُ الكاملُ الصحيح الذي يُسْتَحْدَمُ بدقّة وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في دلالته على المراد لا يمكنُ أن يُخالفَ المنقولُ الصحيحُ الثابت، لأنَّ العقلَ والنقلَ وسيلتانِ لغايةٍ واحدة هي الوصولُ إلى الله، والوسائلُ التي تُؤدِّي إلى غايةٍ واحدةٍ لا يمكنُ لها أن تتعارضَ.

يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيمية: المنقولُ الصحيحُ لا يُعارضُه معقولُ صريحٌ قطُّ، وقد تأملتُ ما تنازعَ فيه الناسُ، فوجدتُ ما خالفَ النصوصَ الصريحةَ شبهاتٍ فاسدة يُعلمُ بالعقلُ بطلانُها، بل يُعلمُ بالعقلِ ثبوتُ نقيضِها الموافق للشرع، وهذا تأملتُه في مسائلِ الأصولِ الكبارِ كمسائلِ التوحيد والصفات، ومسائلِ القدر، والنُّبوت، والمعاد وغير ذلك. ووجدتُ ما يُعلمُ بصريحِ العقلِ لم يخالفه السمعُ، الذي يقالُ إنه يخالفُه إما حديثٌ موضوعٌ أو دلالةٌ ضعيفةٌ، فلا يصلحُ أن يكونَ دليلاً لو تجرّدَ عن معارضةِ العقلِ الصريحِ، فكيفَ إذا خالفه صريحُ المعقولِ! ونحنُ نعلمُ أن الرسلَ لا يُخبرُونَ بمحالاتِ العقولِ، بل بمحاراتِ العقولِ، فلا يُخبرُونَ بما يُعلمُ العقلُ انتفاءه، بل يُخبرُونَ بما يَعَجْزُ العقلُ عن معرفته.

١٦ - عدم جواز تكفير المسلم بذنبٍ فعله، إذا كان دون الشرك الأكبر، وترك الصلاة عمداً، وكان هذا الذنب ما اختلف فيه، ولا بخطأٍ أخطأ فيه.

يقول شيخ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٣٧٨/٢ - ٣٨٠ وهو بصدد الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواء والبدع: ولا يجوز تكفير المسلم بذنوب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطاهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم ليدفع ظلومهم ويغييهم، لأنهم كفار، ولهذا لم ينسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم،

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفة الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم! فلا يحل لإحدى هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محقة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً! وقد تكون بدعة هؤلاء أغلط. والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يخلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحلُّ إلا بإذن الله ورسوله. قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع: «إنَّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كلُّ المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صلاتنا، واستقبل قبَلتنا، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمَّة الله ورسوله»، وقال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قيل: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه أراد قتل صاحبه»، وقال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، وقال: «إذا قال المسلم لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما» هذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر بن الخطاب في خطاب في حاطب بن أبي بلتعة: يا رسول الله، دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنه قد شهد بدراً، وما يذريك، لعل الله أطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وهذا في «الصحاحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإفك: أن أسيد بن الحضير قال لسعد بن عباد: إنك منافق تُجادل عن المنافقين، واختصم الفريقان، فأصلح النبي صلى الله عليه وسلم بينهم. فهؤلاء البدريون فيهم مَنْ قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم لا هذا، ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة.

وكذلك ثَبَتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلًا بعدما قال: لا إلهَ إلا اللهُ، وعَظَّمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أَخْبَرَهُ، وقال: «يا أسامةُ أَقْتَلْتَهُ بعدما قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ!» وَكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تَمَنَيْتُ أَنِّي لم أَكُنْ أَسَلَمْتُ إلا يومئذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوْدًا ولا دِيَّةً ولا كَفَّارَةً، لأنه كان متاولاً ظَنُّ جَوَازَ قَتْلِ ذلك القاتِلِ لَظَنِّهِ أَنَّهُ قالها تَعَوُّذًا.

وهكذا السلفُ قاتَلَ بعضهم بعضاً من أهلِ الجَمَلِ وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فقد بَيَّنَّ اللَّهُ تعالى أَنَّهُم مع اقْتتالِهِم وبَغْيِ بعضهم على بعضٍ إِخوةٌ مؤمنون، وأَمَرَ بالإصلاحِ بَيْنَهُم بِالْعَدْلِ، ولهذا كان السلفُ مع الاقْتتالِ يوالي بعضهم بعضاً مَوالاةَ الدِّينِ، لا يُعادُونَ كمعاداة الكُفَّارِ، فيقبَلُ بعضهم شهادةَ بعضٍ، ويأخُذُ بعضهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارثُونَ، ويتَنَاقَحُونَ، ويتعاملُونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعضٍ، مع ما كان بَيْنَهُم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَعَ الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العلمِ، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسلوكِ، وأحياءِ، وحرَرَهُ تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلمِ، وقوةِ الأمانة، وحُسْنِ العرضِ، ودِقَّةِ الضبطِ.

ولكنَّ ابنَ تيمية سبق، ولحق — في هذا الميدان — بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ.

وخليقُ بنا أن نذكُرَ هنا حقيقتينِ كبيرتين: الأولى: أن أهلَ السُّنة والجماعة، وهم يُبَيِّنون العقيدةَ المُنجيةَ في توحيدِ الله تعالى — وما يلحقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأخرى — يَجْلُونَ — في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمد، وفي ذات السِّياق — الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل: عدالةِ الصحابة، وتفضيلِ الخلفاء الأربعة الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيرية القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمرِ أهله، ومضي الجهاد، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدَةِ الجماعة، والتزامِ المنهجِ الصحيح في فهم الدين.

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بيِّن التوحيد، وبين هذه المسائل يَدُلُّ على:

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداة.

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه. مثال ذلك: عدالةُ الصحابة، فإن القدحَ في هذه العدالة ذريعةٌ إلى رَدِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، ورَدِّ القرآن: إلحاد من الإلحاد.

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل — في القديم والحديث — في هذه المسائل لم يُعرفوا بصحة العقيدة.

الثانية: أن جمهور علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتهم من المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدة، وإن اختلفت في الفروع الاجتهادية. وقد كُتِبَ في ذلك علماء مشهورون من مُخْتَلَفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقِلَ عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البخاري، وكابن أبي زيد القيرواني المالكي في رسالته المشهورة، وغيرهم.

لقد بارك الله في جهاد ابن تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجها، وأسلوبها، وطابعها.

فمن هذا الأثر: تلاميذه، وفي مقدمتهم: شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تلبس بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشهورة، أو من السنة من يوثق به من أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذه الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية — صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف — لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته»^(١).

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمربي بن يوسف الكرعي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخ الإسلام التفهني الحنفي : «والإنسان إذا لم يُخالط، ولم يُعاشِر، يُستدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يكن من آثاره - أي ابن تيمية - إلا ما اتَّصفَ به تلميذه ابن قيم الجوزية من العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومن هذا الأثر: كُتِبَ الكثيرة العدد، النفيسة القيمة، الواسعة الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناء المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعة قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرون الأربعة من داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جَلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله .

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة .

وبهذا السبب - الذي هيأه الله تعالى - قَوِيَت الدعوة، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود - رحمه الله - ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ: محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف - رحمهم الله -: «ثُمَّ لما وَقَعَ الخُلُلُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ عَدَمِ الْقِيَامِ بِشُكْرِ هَذِهِ النِّعْمَةِ وَرِعَايَتِهَا، ابْتُلُوا بِوُقُوعِ التَّفَرُّقِ وَالْاِخْتِلَافِ، وَتَسَلُّطِ الْأَعْدَاءِ، وَالرَّجُوعِ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ عَوَائِدِهِمْ السَّالِفَةِ، حَتَّى مَنَّ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذَا الزَّمَانِ بِظُهُورِ الْإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ فَيْصَلٍ، أَيْدَهُ اللَّهُ وَوَفَّقَهُ، وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ فِي وِلَايَتِهِ مِنْ اِنتِشَارِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ، وَقَمْعِ مَنْ خَالَفَهَا، وَإِقْبَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْبَادِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ عَلَى هَذَا الدِّينِ، وَتَرْكِ عَوَائِدِهِمْ الْبَاطِلَةِ... (١).

(١) الدرر السنية ٤/ ٢٨٤-٢٨٥ .

وكان أمر العقيدة جلياً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول - رحمه الله - : «يسموننا بالوهابيين، ويسمون مذهبنا بالوهابي باعتبار أنه مذهب خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان ييئها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح، ونحن نُحترِمُ الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بين مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلهم محترمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدة مبنية على توحيد الله عز وجل، خالصة من كل شائبة، منزهة عن كل بدعة»^(١).

وإذ يستعمل الملك عبدالعزيز سلطانه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المنجية في بلاده، فإنه ينشرها خارج بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ - بعث الدعاة.

٢ - نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهل السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

(١) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدة الواسطية، والتوسل والوسيلة، ومنهاج السنة، والعبودية،
لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعة رسائل لشيخ الإسلام ابن
تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن،
والشيخ سليمان آل الشيخ - حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -
والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ
سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة . . وغير ذلك من الكتب المبيّنة لعقيدة
أهل السنة والجماعة.

ولهذا السبب - سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام -
وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكّن، ما لم تجده دعوات أخرى كثيرة:
فردية وجماعية.

وبرز هذا الانتشارُ في العالم الإسلامي كله في مدارس فكرية،
ونشاطٍ دعويٍّ، وجهودٍ متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية - في تاريخ المسلمين الحديث،
وحياتهم المعاصرة - سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوة الإحياء العامة لمنهج أهل
السنة والجماعة التي نهض بها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب،
والتي نصرها آل سعود، دولةً بعد دولة، وإماماً بعد إمامٍ، منذ محمد بن
سعود إلى يوم الناس هذا، فلا يزال المنهج الإسلاميّ يحكم حياة
المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

العقيدة التوقيفية الجامعة :

لماذا هذا الاهتمام بالعقيدة، والبحث في مصادرها العلمية،
ومسارها التاريخي؟

الجواب عن ذلك :

١ - أن أصول الحق هي التي تَجْمَع الناس، مهما تعددت أمكتهم،
ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه.
إن النصوص التي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنابلة،
والمالكية، والشافعية، وعند ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، والملك
عبد العزيز، وغيرهم من أئمة الهدى هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم
فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك.

وهذا برهان على :

(أ) الصدور عن الأصليين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج العلمي في الاعتقاد والفهم.

(ج) دقة الالتزام بالمنهج.

فالحق هو الحق في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقي،
ومنهج الفهم، وحصل الصدق في الالتزام، اجتمع الناس على الحق،
وإن فصلت بينهم التخوم والقرون.

فالأنبياء والمرسلون - صلى الله عليهم وسلم - اجتمعوا على
أصل الديانة، وإن لم ير بعضهم بعضاً، وإن ظهروا في عصور تطاوَلت
بينها الأماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾.
والمسلمون مأمورون بالافتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول.

٢ - أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميزان الثابت الذي لا يضطرب، ولا يطيش.

إن العقيدة هي معرفة مُرَادِ الله تعالى مِنَ الديانة، وَمِنْ بعث الرسل، وإنزال الكتب، وخلق الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو القدوة في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه.

ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيرية، بالرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد الحق.

ونَدَب الله الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوفيقية الجامعة.

ومن القول الفصل الدالُّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقان بين الحق والباطل:

أن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصَلُّحُوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعمل، والجهد.

وأن الذين شذُّوا عن هذه العقيدة تفرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

يقول ابن تيمية - رحمه الله -: «وطريقتهم - أي أهل السنة والجماعة - هي دين الإسلام الذي بَعَثَ اللَّهُ به محمداً صلى الله عليه وسلم، لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: «أن أُمَّته ستفترق على ثلاثٍ وسبعين فرقة كُلُّها في النارِ إلا واحدة» - وهي الجماعة - وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «هُم مَن كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا

أنا عليه اليوم وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصديقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة»^(١).

ويقول: «ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد، فقال - أي ابن تيمية -: «ليس الاعتقاد لي، ولا لمن هو أكبر مني، بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلف الأمة، يؤخذ من كتاب الله تعالى، ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة»^(٢).

ويقول: «فقلت: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة، وأئمة أهل الحديث. وقلت أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية، أو حديثاً، أو إجماعاً سلفياً، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية»^(٣).

(١) فتاوى ابن تيمية ١٥٩/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ١٨٩/٣.

٣ - أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودة إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة، وأن يُردَّ رداً جميلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهار، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكر ويُظلم، ما لم يؤسس البنيان على العقيدة المنجية، وما لم يستضيء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحقّة هي التي تري الانبعاث الإسلامي الجديد: كيف يؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفق المنهج الصحيح، فيفتنون بعلم، ويدعون برفق، ويوقرون من سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويترضون عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمام الداعية، ابن تيمية - رحمه الله - يقول - في كل مجلس حوار ومناقشة تقريباً -: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والخلاف. وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾»^(١).

ويقول: «فالواجب على كل مسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٠٥/٣.

بعضهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديه ويُرشده فعل ذلك، وإلا فلا
يكلّف الله نفساً إلا وسعها»^(١)

والعلاقة وثيقة - في منهج الإسلام - بين توحيد الله، ووحدة
الجماعة، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله، ووحدة
الجماعة فقال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم
أن تعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا
تفرّقوا. .» الحديث.

(١) المصدر نفسه ٢٨٦/٣.

شروح الطحاوية

لقد تصدّى لشرح العقيدة الطحاوية غير واحد من أهل العلم، قبل المؤلف وبعده، ويغلب على الظن أن معظم هؤلاء الشراح لم يتبعوا في شرحهم المنهج الأصيل المتمثل في القرآن الكريم، وصحيح السنة، وفهمهما على الوجه الذي كان يفهمه الرعيل الأول من الصحابة والتابعين المشهود لهم بالخيرية على لسان خير البرية، وإنما اتبعوا منهج أهل الكلام المستند إلى المنطق اليوناني الذي اتخذ به كثير من المسلمين، واعتدوا به، وجعلوه حكماً في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فوقعوا في انحرافات ومناهات وتخططات، لم يصح منها كثير منهم إلا في أواخر سني حياتهم.

فَمَنْ شَرَحَهَا:

١ - إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشيباني، أبو الفضائل، أحد القضاة بدمشق نيابة، وأحد الفقهاء بها، عُرف بابن الموصلي، قال القرشي في «طبقاته» ١/١٤٤: كان محمود السيرة، سمع منه الحافظ الرشيد العطار، وأجاز للمنذري. مولده ببصرى سنة ٥٠٤ هـ في رابع عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩ هـ يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى. مترجم في «مرآة الزمان» ٨/٦٧٤، و«ذيل الروضتين» ص ١٦١،

و«البداية والنهاية» ١٣٦/١٣، و«الجواهر المضية» ١٤٤/١، و«النجوم الزاهرة» ٢٧٨/٦، و«شذرات الذهب» ١٢٩/٥ - ١٣٠، و«التكملة لوفيات النقلة» ٣٠٩/٣.

وتوجد عدة نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشستر بيتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٥٠/٢ رقم ٢٢٨٩٦ ب.

٢ - نجم الدين منكوبرس بن يلنقلج عبدالله التركي المتوفى سنة ٦٥٢هـ، سماه «النور اللامع والبرهان الساطع»، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة لاله لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كتبت سنة (٥٧١٤هـ). وثمت نسخ أخرى منه في يني (١/٧٦٠)، وكوبريلي (٨٤٨) و ٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ - هبة الله بن أحمد بن معلّى بن محمود شجاع الدين التركستاني الحنفي الطرازي، نسبة إلى طراز: مدينة بإقليم تركستان، المتوفى سنة ٥٧٣٣هـ.

قال القرشي في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحويّاً، حسن الأخلاق، دائم الاشتغال والكتابة، مع سنه وغزارة علمه يُكرّرُ محفوظاته. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥، و«تاج التراجم» ٥/٩، و«الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويوجد من شرحه هذا نسخة في مراد مُلاً (١٣٩٤)، وهي في (١٤٩) ورقة، كتبت سنة ١٠٧٠هـ، وأخرى في جاريت (١٥٤٣) في ٩١ ورقة، كتبت في القرن التاسع الهجري.

٤ - محمود بن أحمد بن مسعود القُونُويُّ الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج، الفقيه، الأصولي، المتكلم، المتوفى بدمشق سنة ٥٧١هـ. قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائد في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣٢٢/٤ - ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ١٥٦/٢ - ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (٣/١٥٦٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣/٣٠٠ توحيد ٣٣٨)، وطُبِعَ بقازان سنة ١٣١١هـ.

٥ - سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الغزنوي الحنفي، العالم المتفّن، صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة ٥٧٣هـ. رَتَّب الأصل على مقدمة ومهمات وتتمة، وفي المقدمة ١٠ تنبيهات.

مترجم في «الدرر الكامنة» ١٥٤/٣ - ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١٢٠/١١ - ١٢١، و«شذرات الذهب» ٢٢٨/٦ - ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ٢٦٨/١، و«البدر الطالع» ٥٠٥/١، و«الفوائد البهية» ١٤٩/١٤٨.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرى في مكتبة شيخ الإسلام عارف جُكُمت بالمدينة المنورة.

٦ - محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي، الإمام المتفّن، صاحب التصانيف، المتوفى سنة ٥٨٦هـ، وكان معاصراً

لابن أبي العز، وقد ألّف رسالة رَجَحَ فيها تقليدَ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وقد وجد فيها ابنُ أبي العز مواضعَ مُشكِلةً، فنبّه عليها في رسالته «الاتباع».

مترجم في «إنباء الغمر» ١٧٩/٢ - ١٨١، و«الدرر الكامنة» ٢٥٠/٤ - ٢٥١، و«بغية الوعاة» ٢٣٩/١، و«شذرات الذهب» ٢٩٣/٦ - ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ - ١٩٩.

ويُوجد من شرح البَابِرتي نسخة في أسعد أفندي (٢/١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩) هـ، وأخرى في لاله إسماعيل (٢/٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨ هـ.

٧ - المولى أبو عبدالله محمود بن محمد بن أبي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسْطَنْطِينِي. وقد أتمَّ هذا الشرح سنة ٩١٦ هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ - كافي حسن أفندي الأَقْصَارِي^(١) المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، وسماه «نور اليقين في أصول الدين»، أتمَّه عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٤٤٣/٢، ليبنيج ٢/١٩٠.

٩ - شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحكيم في نظام العالم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ الفضال نوفان رجا الحمدود.

- ١٠ - شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ب).
- ١١ - شرح لمؤلف مجهول، في تشيستربتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في القرن الثامن الهجري.
- ١٢ - شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٨٧٧٥هـ.
- انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ٩٧/٣/١ - ٩٨.
- ١٣ - محمد بن أبي بكر الغزّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخة بخط المؤلف بالمكتبة الأجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحة، فرغ منه مؤلفه سنة ٨٨١هـ.
- والمكتبة الأجرية تقع في حي العُقَيْبَةِ شرقي مسجد التوبة يَفْصِلُ بينهما الطريق، ولا تزال إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبة العلم، وتقام فيها الدروس.
- ١٤ - الإمام العلامة الفقيه الشيخ عبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالميداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وقد طُبِعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

ترجمة الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحنجري المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، قرية من قرى الصعيد بمصر.

والأزد: من أعظم قبائل العرب وأشهرها بطوناً، وأمدّها فروعاً، وهي من القبائل القحطانية، والحنجري: فخذ من أفخاذ الأزد، وهو حجر بن جزيمة بن لخم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حجر رعين.

ولادته ونشأته:

وُلِدَ سنة (٢٣٩) هـ فيما رواه ابنُ يونس تلميذه، وتابعه على ذلك معظم من ترجموا له، وهو الصحيح، واتفقوا على أن وفاته كانت سنة (٣٢١) هـ غير ابن النديم، فقد أرخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نشأ الإمام الطحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أهل العلم والبصير بالشعر وروايته، وأمه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يحضرون مجلسه، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي، وناشر علمه.

وقد عاصر الأئمة الحفاظ من أصحاب الكتب الستة، ومن كان في طبقتهم وشارك بعضهم في مروياتهم.

وقد استمد ثقافته الأولى من أسرته العلمية، ثم صار يختلف إلى حلقات العلم التي كانت تُقام في مسجد عمرو بن العاص، فحفظ القرآن على أبي زكريا يحيى بن محمد بن عمرو الذي قيل فيه: ليس في الجامع سارية إلا وقد ختم عندها القرآن، ثم تفقه على خاله المزني، وسمع من «مختصره» الذي استمده من علم الشافعي، ومن معنى قوله، وهو أول من تفقه به، وكتب عنه الحديث، وسمع منه مروياته عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أدرك معظم طبقة المزني، وروى عن أكثرهم.

نبوغه وبلوغه درجة الاجتهاد:

ولما بلغ سن العشرين ترك قوله الأول، وتحوّل إلى منهج أبي حنيفة في التفقه، وكان السبب في هذا التحول جملة أمور:

١ - أنه كان يُشاهد خاله يُطالع كتب أبي حنيفة، ويُديم النظر فيها، ويتأثر بها، فقد سأله محمد بن أحمد الشروطي: لِمَ خالفت مذهب خالك واخترت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: لأنني كنت أرى خالي يُديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه.

٢ - المساجلات العلمية التي كانت تقع بمرأى منه وسمع بين كبار أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة.

٣ - التصانيف التي ألّف في كلا المذهبين، وفيها ردّ كل طرف على الآخر في المسائل المختلف فيها، فقد ألّف المزني كتابه

«المختصر»، وردّ فيه على أبي حنيفة في جُملة مسائل، فانبرى له القاضي بكار بن قتيبة، فألف كتاباً في الردّ عليه.

٤ - حلقات العلم المختلفة المشارب التي كانت تُقام في جامع عمرو بن العاص متجاورة، فقد أتاحَتْ له أن يُفيد منها جميعها، ويُقف على طريقة المناقشة والبحث والاستدلال عند أصحابها.

٥ - الشيوخ الذين كانوا ينتحلون مذهب أبي حنيفة ممن ورد إلى مصر والشام لتولي منصب القضاء كالقاضي بكار بن قتيبة، وابن أبي عمران، وأبي خازم.

كُل هذه الأمور مقرونة إلى الاستعداد الفطري، وحصيلته العلمية المتنوعة، ونزوعه إلى مرتبة الاجتهاد، دَفَعَتْهُ إلى التعمق في دراسة المذهبين، والموازنة بينهما واختيار ما أذاهُ إليه اجتهادهُ منهُما، والانتساب إليه، والدفاع عنه.

ولم يكن في انتقال أبي جعفر من مذهب إلى آخر ما يدعو إلى الاستغراب والاستنكار، فقد تحوّل غير واحد من أهل العلم ممن تقدّمه، أو كان في عصره من مذهب إلى مذهب آخر من غير نكير عليهم من علماء عصرهم، فمعظم أصحاب الإمام الشافعي من أهل مصر كانوا من أتباع الإمام مالك، وفيهم من هو من شيوخ الطحاوي، لأنّ صنيعهم هذا لم يكن بدافع العصبية، أو التقليد، أو المنافسة، وإنما كان عن دليل واقتناع وتبصّر.

قال ابن زُولاقي: سمعت أبا الحسن عليّ بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكر فضل أبي عبيد بن خربويه وفقهه -

فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيُّها القاضي، أَوَكُلُّ ما قاله أبو حنيفة أقول به؟! فقال: ما ظننتك إلا مُقلِّداً، فقلت له: وَهَلْ يُقَلِّدُ إِلَّا عَصْبِي؟! فقال لي: أوْغَبِي، قال: فطارَتْ هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلاً، وحَفِظَها الناسُ.

رحلته:

ولم تكن للإمام الطحاويّ كبيرُ رحلةٍ، فهو لم يُفارق مصرَ إلا عندما أرسله والي مصرَ أحمدُ بنُ طولون إلى الشام بشأنٍ وثيقةِ الأحباس التي اعترضَ عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلطٌ، وكان قد تَوَلَّى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز السُّكُونِي البَصْرِي.

وقد انتهزَ فرصةَ وجوده في الشام، وهي ما بين سنة ٢٦٨ - ٢٦٩ هـ فتنقَّلَ خلالها بين غزة، وعسقلان، وطبرية، وبيت المقدس، ودمشق، فروى عن شيوخها وأفاد منهم، وتفقَّه على القاضي أبي خازم، فأخذَ فقهَ العراق من طريقه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العمي، عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة.

شيوخه:

ولقد روى الطحاويُّ عن كثير من جَلَّةِ العلماء، منهم:
الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي
(٢٦٤) هـ.

والإمام القاضي أحمد بن أبي عمران البغدادي (٢٨٠ هـ).

والفقيه العلامة القاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبدالعزيز
البغدادي (٢٩٢هـ).

والقاضي الكبير أبو بكر بن قتيبة (٢٧٠هـ).

والقاضي العلامة أبو عبيد علي بن الحسين بن حربويه (٣١٩هـ).

والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
(٣٠٣هـ).

والإمام الحافظ يونس بن عبد الأعلى المصري (٢٦٤هـ).

والإمام الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي
(٢٧٠هـ).

والشيخ الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (٢٨١هـ).

والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبدالعزيز البغوي (٢٨٠هـ).

والإمام محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عالم الديار المصرية
(٢٦٨هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني (٣١٦هـ).

والإمام أبو بشر محمد بن سعيد الدولابي (٣١٠هـ).

والإمام الحافظ أبو أمية الطرسوسي (٢٧٣هـ).

وغيرهم كثير.

تلامذته:

وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غير قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ

من الحفاظ المشهورين، فَسَمِعُوا مِنْهُ، وَانْتَفَعُوا بِعِلْمِهِ، وَرَوَوْا عَنْهُ.
منهم:

الحافظ أبو الفرج أحمد بن القاسم بن الخشاب (٣٦٤هـ).

والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدامغاني.

والإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

والإمام الناقد أبو أحمد عبد الله بن عدي (٣٦٥هـ).

والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المصري (٣٤٧هـ).

والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زبر الدمشقي (٣٧٩هـ).

والشيخ الحافظ محمد بن المظفر البغدادي (٣٧٩هـ).

والمحدث مسلمة بن القاسم القرطبي (٣٥٣هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرئ (٣٨١هـ).

وقاضي مصر أبو عثمان الأزدي (٣٢٩هـ).

وغيرهم.

أقوال أهل العلم في الإمام الطحاوي:

قال ابن يونس فيما نقله عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٦٨/٧:
كان ثقة، ثبّتا، فقيها، عاقلا، لم يُخلف مثله.

وقال مسلمة بن القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابن حجر في
«اللسان» ٢٧٦/١: وكان ثقة، ثبّتا، جليل القدر، فقيه البدن، عالما
باختلاف العلماء، بصيرا بالتصنيف.

وقال ابن النديم في «الفهرست» ص ٢٦٠ : وكان أُوحد زمانه علماً وزهداً.

وقال ابن عبد البر — كما في «الجواهر المضية» — : كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم وفقههم مع مشاركة في جميع مذاهب الفقهاء.

وقال الإمام السمعاني في «الأنساب» ٢١٨/٨ : كان إماماً، ثقةً، ثبناً، فقيهاً، عالماً، لم يُخلف مثله.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم» ٢٥٠/٦ : كان ثبناً، فهماً، فقيهاً، عاقلاً. وكذا قال سبطه، وزاد: واتفقوا على فضله وصديقه وزهده وورعه.

وقال ابن الأثير في «اللباب» ٢٧٦/٢ : كان إماماً، فقيهاً من الحنفيين، وكان ثقةً ثبناً.

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٧/١٥ : الإمام العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهاً... ثم قال: ومن نظر في تواليف هذا الإمام، عَلِمَ محلّه من العلم، وسعة معارفه.

وقال في «تاريخه الكبير» في الطبقة (٣٣): الفقيه، المحدث، الحافظ، أحد الأعلام، وكان ثقةً، ثبناً، فقيهاً، عاقلاً. وترجم له في «تذكرة الحفاظ» ص ٨٠٨.

وقال الصّفدي في «الوافي بالوفيات» ٩/٨ : كان ثقةً، نبيلاً، ثبناً، فقيهاً عاقلاً، لم يُخلف بعده مثله.

وقال اليافعي: بَرَعَ في الفقه والحديث، وصنّف التصانيف المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١٨٦/١١: الفقيه الحنفيّ صاحبُ التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحدُ الثّقات الأثبات، والحُفَظ الجهابذة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمام، العلامة، الحافظ، صاحبُ التصانيف البديعة... وكان ثقةً، ثبّتاً، فقيهاً، لم يُخلَفْ بعده.

وقال الدّأودي في «طبقات المفسرين» ٧٤/١: الإمام، العلامة، الحافظ...

وقال محمودُ بن سليمان الكفوي في «طبقاته» فيما نقله عنه اللّكنوي في «الفوائد البهيّة» ص ٣١: إمامٌ جليلُ القدر، مشهورٌ في الآفاق، ذِكرُهُ الجميلُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق... وكان إماماً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيفٌ جليّةٌ معتبرة.

مصنّفاته:

يُعَدُّ الإمامُ الطحاويُّ من أقدرِ الناس على التّأليف، وأمهرهم في التصنيف بما وهبَهُ اللهُ من وَفرةِ المحفوظ، وتَنوّعِ المعارف، وسرعةِ الاستحضار، وكَمالِ الاستعداد، وقد صَنَّفَ كتباً متنوّعة في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشُّروط، والتاريخ هي في غايةِ الجُودة والأصالة وكثرةِ الفوائد.

وقد أحصى المؤرخون من تصانيفه ما يربو على ثلاثين كتاباً،

منها:

١ - شرح معاني الآثار، وهو أول تصانيفه، وقد طُبِعَ في الهند ومصر، وهو كتاب فذٌ في بابه يُدرَّبُ طالب العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُربِّي فيه مَلَكَ الاستنباط، ويُكوِّن له شخصيةً مستقلةً.

٢ - شرح مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليل يحتوي على معاني حسنة عزيزة، وفوائد جمّة غزيرة، ويشتمل على فنونٍ من الفقه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه - كما يقول في مقدمته - أنه نظر في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجد فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بها عن أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها، وتبيان ما قدر عليه من مُشكِليها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نقي الإحالات عنها. وقد طُبِعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكّل ثلثه، وهي على ما بها من نقصٍ مليئةٌ بالتحريف والتصحيح.

٣ - مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، وهو على شاكلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبِعَ سنة ١٣٧٠هـ بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة. يقول محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو - يعني الطحاوي - أولٌ من جمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أمّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتبرة، ومختاراتها الظاهرة المَعُولُ عليها عند الفقهاء... ثم يقول: فهذا - كما ترى - أولُ المختصرات

في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيباً، وأصحها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحها فتوى، تَرى فيه المسائل على وجهها معروفة معزوة إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوالاً، تَرَاهُ يرجع بعضها على بعض، ويختاره بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم.

٤ - سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاوي مسموعاته من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

وقد رواه عن الإمام أبي جعفر ثلاثة من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البزار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرئ. ومع أن صنيع الإمام الطحاوي في هذا التأليف هو نقل أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخلِه من تعقبات ونقدات.

٥ - العقيدة الطحاوية، وهي أصل هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرة واسعة، ونالت قبولاً أهل السنة وإعجابهم على اختلاف مذاهبهم، فتناولوها بالشرح والبيان.

٦ - الشروط الصغير، وهو مختصر في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البياعات، والشفع، والإجازات، والصدقات المملوكات والموقوفات.

وقد طُبِعَ في بغداد سنة ١٩٧٤م في مجلدين مذيلاً بما عُثِرَ عليه

من «الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نَشَرَ يوسف شاخْت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتابَ الشفعة، وكتاب إذكّار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠م، والثاني في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧م.

مناصبه:

لقد اختارَ الإمامَ أبا جعفر القاضي محمد بن عبّدة، ليكونَ كاتبه، لما عُرِفَ عنه من الصفات التي تؤهّله لارتقاء هذا المنصب، وقد توثّقت صلته بالقاضي حتى استخلفه، وجعله نائباً عنه، وأعدّق عليه وأغناه، واستمرّ في هذا المنصبِ يَعمَلُ مع القاضي أبي عبيدالله إلى سنة (٥٢٩٢هـ). ثم تولّى منصباً آخر، وهو الشهادةُ أمام القاضي، ولم يكن يَظفَرُ به إلا مَنْ أقرّ له أهلُ العلم بعلمه، ومعرفته، وتقديمه، وعدالته، ونزاهته، ورفعة شأنه، وكان الشهودُ قبلَ ذلك يَنفَسون على أبي جعفر بالشهادة، لئلا يجتمعَ له رئاسةُ العلم، وقبولُ الشهادة، فلم يزلِ القاضي أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب - وهو من أتبع منهج الشافعي بالاستدلال - حتى عدّله في سنة ٥٣٠٦هـ، واستمرّ على ذلك إلى نهاية حياته.

ومما امتازَ به الإمامُ الطحاويّ أنه كان صريحاً في الحق الذي يعتقده، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنه، وعظمت منزلته، ويظهرُ ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلدٍ لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رواج، وفي تظلمه لأحمد بن طولون - وهو والي مصر - في شأن ضيعة له، ومناظرته له، وفي تغليطه لأبي خازم في كتابة وثائق الأقباس لابن طولون، وفي انتقاده للقاضي

أبي عبيد بن خَرْبَوَيْه في حُثَّةٍ على محاسبة أُمَنائه، واستشهاده بمحاسبة
النبي صلى الله عليه وسلم ابن اللُّتَيْبَةِ أحد عماله على الصدقة، ممَّا أثارَ
حَفِيزَةً أَمْنَاءِ القَاضِي، فما زالوا يُوقِعُونَ بينهما حتى تَغَيَّرَ كل واحد منهما
للآخر.

وفاته:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي - يرحمه الله - سنة إحدى وعشرين وثلاث
مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني
الأشعث.

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة صَدْرُ الدِّين، أبو الحسن عليّ^(١) بن علاء الدين عليّ بن شمس الدين أبي عبدالله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عزّ الدين أبي العزّ صالح بن أبي العزّبن وهيب بن عطاء بن جُبَيْر بن جابر بن وهب الأذرعِيّ الأصل، الدمشقيّ الصالحِيّ الحنفِيّ، المعروف بابن أبي العزّ.

والأذرعِيّ: نسبة إلى أذِرْعَات من بلاد الشام، تقع جنوب دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسَمَّى في عصرنا هذا «درعا»، وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجم التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأوّل في هذه الأسرة الذي انتقل من أذِرْعَات إلى دمشق، إلا أن القرشيّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جدّ الشارح محمد بن أبي العزّ

(١) وقع اسمه في «إنباء النعمر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نُبّه عليه تلميذه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسماه شيخنا عمداً، والصواب ما هنا، وقد تابع ابن حجر على هذا الوهم ابن العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الشجر البسام».

أن مولده بدمشق سنة (٦٤٥هـ)، وهذا النص يدل على أن تحوّل هذه الأسرة من أذرعات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالح: نسبة إلى الصالحية، بلدة قريبة من دمشق تقع في سفح قاسيون، تم إنشاؤها سنة (٥٥٣هـ)، ففي عام (٥٥١هـ) لجأ إلى دمشق نفر من بني قدامة المقدسية بعد أن اضطروا إلى الهرب من القدس عند استيلاء الصليبيين عليها، واستقروا مدة عامين بمسجد أبي صالح خارج الباب الشرقي، ثم تحوّلوا عنه إلى سفح قاسيون على مقربة من نهر يزيد، فبنوا لهم داراً تستعمل على عدد كثير من الحُجرات، دُعيت بدير الحنابلة. ثم شرعوا ببناء أول مدرسة في الجبل، وهي المدرسة العمرية^(١) التي كانت غاية في النشاط والازدهار، ثم تتابع البناء حولها، وعُرف هذا المكان فيما بعد بالصالحية، لنزول هؤلاء المقدسية به واشتغالهم بالصالحين.

وكانت الصالحية في العصر المملوكي مركزاً عظيماً مستقلاً عن مدينة دمشق ذاتها، فقد ذكر ابن بطوطة الذي زارها سنة (٧٢٨هـ) أنها

(١) أنشأها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٠٧هـ)، أخو الموفق صاحب «المنهي». قال الخافظ الضياء: كان الله قد جمع له معرفة الفقه، والفرائض، والنحو، مع الزهد، والعمل، وقضاء حوائج الناس. وقال أبو المظفر سبط ابن الجوزي: كان على مذهب السلف الصالح، حسن العقيدة، متمسكاً بالكتاب، والسنة، والآثار المروية، ويمرّها كما جاءت من غير طعن على أئمة الدين، وعلما المسلمين. مترجم في السير ٥/٢٢ - ٩. وكان بهذه المدرسة خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، وأخذ منها الشيء الكثير، ثم نُقل ما بقي منها - وهو شيء لا يذكر بالنسبة لما كان بها - إلى المكتبة الظاهرية.

وآثار هذه المدرسة لا تزال باقية إلى يومنا هذا، ولكن لا ظل للعلم فيها، ولا أثر.

مدينة عظيمة، لها سوق لا نظير لحسينه، وفيها مسجد جامع، ومارستان، وأهل الصالحية كلهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وقد نشر هؤلاء المقادسة في الشام مذهب الإمام أحمد، وكثر أتباعه فيها لا سيما في دوما، والرّحبية، وبغلبك، وضُمير، وأقاموا عدّة مدارس بها، وكان لهم الفضل في نشر علوم الحديث روايةً ودرايةً، وتصنيفاً وإقراءً، وكان لهم إسهام كبير في نشر الثقافة الإسلامية، وازدهارها، ونموها، وتأثير واضح في نهضة المرأة شقيقة الرجل، وتزويدها بالعلم النافع، فقد أحضروها حلقات العلم، ومجالس الحديث، فكان منهم العالمات، والمحدثات، والفقيحات، ذكر الإمام الذهبي في «مشيخته» منهم ما يزيد على ستين شيخه روى عنهن، وأفاد منهن.

وقد امتلأت مدارسهم بالكتب الخطيّة النفيسة في الحديث والتراجم، وفقه الإمام أحمد، وفيها عدّد غير قليل من تواليفهم، ومُعظّم ما تحويه المكتبة الظاهرية بدمشق من المخطوطات مأخوذ مما سلّم من أيدي الاختلاس والضبياع عن تلك المدارس التي أنشأها بنو قدامة.

وكان لهم دور بارز في نشر مذهب السلف، وإرساء قواعده في الشام، بحيث امتد أثرهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تبلّورت حقيقة هذا المذهب على يديه، وكان حاملاً رأيه، والناشر له، والمنافع عنه.

ولادته:

تتفق كتب التراجم على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، وبغلب على الظن أنه وُلِدَ

بدمشق، لأن أباه، وجده، وأبا جده كانوا قد استوطنوا دمشق، لكن من تزجّم له لم يُصرّح بذلك.

أسرته:

والشارح ينتمي إلى أسرة كان لها نباهة ذكر، وعُلُو شأن في مجال العلم والسيادة، فهي مُدْعِرْفَت تَزْعَم المذهب الحنفي في دمشق، وَيَشْغَلُ علماؤها مناصب التدريس والقضاء والإفتاء:

١ - فأبوه: هو القاضي علاء الدين علي بن أبي العز الحنفي، المتوفى سنة ٥٧٤٦هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٠٦/١٤ أنه دَرَسَ بعد وفاة أبيه في المُعْظِمِيَّة^(١) والقَلِيلِيَّة^(٢)، وخطب بجامع الأفرم. قال الذهبي في «ذيل العبر» ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جمادى الآخرة (أي من سنة ٥٧٤٦هـ) مات القاضي الإمام علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي، خطيب جامع الأفرم، ونائب الحكم عن القاضي عماد الدين الطرسوسي^(٣).

(١) هي بالصالحية، بسفح قاسيون الغربي جوار المدرسة العززية، أنشأها سلطان الشام شرف الدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٥٦٢٤هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمال الصدرية، غرب تربة القاضي جمال الدين المصري، وتربة جمال الدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناس أن من حملتها قبر معاوية، ويُسمى هذا المكان في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيف الدين علي بن قليج بن عبدالله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ.

لم يبق منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبني على هندسة جميلة، وقد قسم الآن باين لدارين، والبناء القديم يلوح من أعلاهما، ويجانب ذلك الباب من الجانب الشرقي التربة المدفون بها واقفها.

(٣) «البداية والنهاية» ٢٢٨/١٤.

٢ - وَجَدَهُ هو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي العز، أحد مشايخ الحنفية وأئمتهم وفُضلائهم في فنون من العلوم متعددة، حَكَمَ نيابةً نحواً من عشرين سنة، وهو أول من خَطَبَ بجامع الأفرم، ودَرَسَ بالمعظمية، واليغورية^(١)، والقليجية، والظاهرية^(٢)، وكان ناظر أوقافها، وأذن للناس بالإفتاء، توفي بعد مرجعه من الحج بأيام قلائل سنة (٧٢٢هـ)، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جنازته حافلة، وشَهِدَ له الناس بالخير^(٣).

٣ - وأبو جَدُّه: هو محمد بن أبي العز صالح بن أبي العز

(١) هي بالسكة غَرْب الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقبلة، وهي اليوم مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبي رمانة.

(٢) هي داخل بابي الفرج والفرايس (ويقال لها اليوم: باب المناخية، وباب العمارة) بينها، جوار الجامع الأموي، وشمال باب البريد، وشرق العادلية الكبرى، يفصل بينها الطريق، كانت داراً للعقيقي، فاشتراها من تركته أيوب والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ست وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العقيقي تجاه العادلية، لتجعل مدرسة وتربة للملك الظاهر، ولم تكن من قبل إلا داراً للعقيقي، وهي المجاورة لحمام العقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جمادى الآخرة، وأُستت المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية وانشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهذه المدرسة باقية إلى الآن، لكن ليس في داخلها من البناء القديم إلا الجهة القبليّة، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦هـ) جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزانة المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هذه المدرسة، وجعلها مَقَرّاً لها، وتُعرف اليوم بدار الكتب الظاهرية.

(٣) «البداية والنهاية» ١٠٦/١٤، و«الدرر الكامنة» ٤٩/١٤، و«شذرات الذهب» ٥٨/٦.

الأذرعِي الأصل، الصالحِي، وكان المُدرِّسَ الرابع بالمرشدية^(١) من زمن واقفها، وُلِدَ سنة (٦٤٥هـ) بدمشق، وسَمِعَ من ابن عبدالدائم وغيره، وكان فيه صلاحٌ، وهو سبَّط القاضي شرف الدين عبد الوهاب الحوراني، مات بدمشق سنة ٧٢٣هـ.

ومن أولاد عمومته:

١ - قاضي القضاة صدر الدين سليمان بن أبي العز، أحد من انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، كان من كبار العلماء، له تصانيف في مذهبه، وولِّي القضاة بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأُذِنَ له بالحكم حيث حلَّ من البلاد، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحجَّ معه، وكان يُجِبُّه ويُعظمه، ولا يُفَارِقُهُ في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فدرِّس بالظاهرية، وولِّي القضاء قبل وفاته، فباشره مدة ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧هـ^(٢).

٢ - محمد بن سليمان بن أبي العز، الإمام المفتي شمس الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نيّفاً وثلاثين سنة، وناب في

(١) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا هذا، قال بدران في «منادمة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفت عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جداً، إلا أن داخلها خراب، وقد اختلسها قوم، فانخلوها للسكنى.

(٢) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ - ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

القضاء عن والده بدمشق، ودُرِّس بالنُّورية^(١)، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩)هـ^(٢).

٣ - يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١)هـ، ودرس بالعذراوية والإقبالية^(٣)، ثم تركها في آخر عمره لولده علي، وتولَّى نظر الجامع، ودُرِّس قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣)هـ، مات في صفر سنة (٧٢٨)هـ بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق^(٤).

٤ - علي بن يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، دُرِّس بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧)هـ، ودُفِنَ بالقَرافة^(٥).

٥ - إسماعيل بن أبي البركات محمد بن أبي العز بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وَلِيَهَا بَعْدَ القاضي

(١) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نورالدين، أبي القاسم عمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزال قائمة إلى عصرنا هذا، لكن بعض جيرانها اختلس بعض حجراتها.
(٢) «الوافي بالوفيات» ١٣٧/٣، و«الجواهر المضية» ٥٧/٢، و«الدليل الشافي» ٦٢٥/٢، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٣) قال النعيمي وغيره: إنها داخل بابي الفرج والفرايس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.
وبانيها هو جمال الدولة أمير الجيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

(٤) «الجواهر المضية» ٢٣٢/٢، «الدليل الشافي» ٨٠٦/٢، «الدرر الكامنة» ٤٦٩/٤.
(٥) «الدرر الكامنة» ١٤٣/٣.

جمال الدين بن السراج، فباشر دون السنة، وتركه لولده نجم الدين ودرس بعلية مدارس بدمشق، وكان جامعاً بين العلم والعمل، حسن السيرة، مصمماً في الأمور، توفي سنة (٧٨٣هـ) عن عمر يزيد على التسعين^(١).

٦ - نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العز، ولد سنة (٧٢٠هـ)، وسَمِعَ من الحجار، وحدث عنه، وتفقه، وولي قضاء مصر سنة (٧٧٧هـ) فلم تطب له، فرجع، وكان ولي قضاء دمشق مراراً، آخرها سنة (٧٩٢هـ)، ثم لزم داره، وكان خبيراً بالمذهب، درس بأماكن، ومات في ذي الحجة سنة (٧٩٩هـ)^(٢).
نشأته:

في ظل هذه الأسرة العلمية نشأ ابن أبي العز يتقلب في أعطاف العلم تعلماً ومدارسه، فكان لذلك - مع ما منحه الله من استعداد فطري، وتعطش شديد للمعرفة، وذهن وقاد - أثر كبير في بلوغه منزلة عظيمة في العلم والمعرفة، أتاحت له التدريس والخطابة والتأليف، وتولي المناصب العلمية التي لا ينالها إلا من كملت معرفته، وعظمت منزلته، وارتاض بالمعرفة عقله.

وكانت دمشق في عصر الشارح مركزاً هاماً من المراكز العلمية يؤمها طلبة العلم من كل حدب وصوب، لتلقي المعارف الإسلامية، وما يمت إليها بسبب في مدارسها العامرة الكثيرة التي تم إنشاؤها على يد

(١) «إنباء الغمر» ٦٦/٢، «الدرر الكامنة» ٣٧٩/١، «شذرات الذهب» ٢٧٩/٦.

(٢) «إنباء الغمر» ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١٠٧/١، «شذرات الذهب» ٣٥٧/٦.

الأمرء الأيوبيين والمماليك الذين عُرِفُوا بِحُبِّ الْعِلْمِ، وتشجيع
المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضةً علميةً واسعةً وشاملةً، تَمَثَّلَتْ بوجود
عُلَمَاءِ أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيادٍ طُولَى في إثراء المكتبة
الإسلامية بنفائس الكتب، ودُرَرِ المصنفات في التفسير، والحديث،
واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي
أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - صاحب الشخصية العلمية
القوية، المتعددة المواهب، بتأليفه المتنوعة التي ضمنها الدُّعْوَةُ إلى
إحياء مذهب السلف، ونَقْضِ مذاهبِ خُصُومِهِ من عُلَمَاءِ أهل الكلام
والفلاسفة، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يَتَشَبَّهُونَ بنصوص
إمامهم الذي يتقلدون قوله، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب
مخالفه، وتشديد النكير على المنحرفين الغالين ممن يَتَسَبَّبُ إلى
التصوف، وإفتاءه في مسائل هامة مما أداه إليه اجتهاده، وهي مخالفة لما
كان عليه متفقهُهُ عصره. وقد اشتد عليه النكير من قِبَلِ خصومه، وقامت
بينه وبينهم محاوراتٌ ومناظراتٌ في كثيرٍ من المسائل تَمَّ له الغلبُ فيها
عليهم مما دفع غير واحدٍ مِنْ نَبَغَةِ ذَلِكَ العصرِ إلى الوقوفِ إلى جانبه،
 واعتقاد سلامة منهجه، والانتفاع بعلمه، والإشادة بآرائه، والدفاع عنه
كالحافظ أبي الحجاج يوسف المزري (٧٤٢هـ)، والإمام محمد بن
أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، والعلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)
الذي كان أكثرهم ملازمةً له، وتأثراً به، والفقيه أبي عبد الله بن مفلح
المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤هـ)، والعماد إسماعيل بن كثير صاحب

«التفسير» (٧٧٤هـ)، والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير من تلك الطبقة التي كان لها دور كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونموه، والشارح — رحمه الله — قد عاصر كل هؤلاء الذين تأثروا بشيخ الإسلام، ويغلب على الظن أنه قد حضر دروسهم، وأفاد من علومهم، وانتفع بتواليفهم، فكان لذلك أثر قوي في تكوين اتجاهه ونضوجه العلمي، وإثارة منهج السلف على غيره من المناهج، وإثبات أحقيته وامتناله في هذا الشرح الحافل الذي نحن بصدد التعريف به.

شيوخه:

إن السنة المتبعة في عصر الشارح وما قبله أن طالب العلم لا بد له أن يختلف إلى الشيوخ، فيقرأ عليهم الكتب، ويأخذ عنهم العلم، ويُقَيَّد عن كل شيخ الفوائد التي يُلقيها أثناء الدرس في المادة المتخصصة بها، ويضبط نصوص الكتاب الذي يقرأ فيه، ويستوضح منه معنى الألفاظ المصطلح عليها في الفن الذي هو أخذ بسبيله، ويقلّي الكتاب فلياً بحيث يعرف مضامينه معرفة تامة موثقة، فكانت هذه الكتب التي يقرأها على الشيوخ خير معاون له في مطالعة الكتب الأخرى في العلوم المتنوعة التي هي من بابها، ولم يكن أحد يعتد بعلم من يأخذ عن الكتب مباشرة دونما رجوع إلى شيخ، وكانوا يُسمون من يفعل ذلك: صحفي، لأنه يأخذ علمه من الصحيفة، ولا شك أن الشارح ابن أبي العز كان ممن يجلس في حلقات العلم، ويتلقى العلم من أفواه العلماء العارفين، يأخذ عن كل واحد منهم ما اختص به من فنون العلم، لكن كتب التراجم التي وقفنا عليها لم يرد فيها ذكر هؤلاء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، وأغلب

الظن أنه تلقى علومه الأولية على أبيه في البيت، ثم اختلف إلى المدارس يتعلم فيها مُختلف العلوم الإسلامية من تفسير، وحديث، وفقه، وعقيدة، وما يتصل بها من علوم العربية، وبما أن والده كان حنفي المذهب، فلا بُدَّ أنه قد درَسَ هذا المذهب دراسةً واعيةً، واستظهر مسائله، وأصبح من أخصَّ الناس به، يُعزَّزُ ذلك أنه تولى قضاء الحنفية في دمشق ومصر. ويبدو أنه قد أتقن العلوم في سنٍّ مبكرة، فقد ذكر ابنُ قاضي شُهبة في «تاريخه» أنه وُلِيَ التدريس بالقيمازية في سنة (٧٤٨هـ)، أي: أن عمره حين ذاك لم يتجاوز سبعةَ عشرَ عاماً، وهذا دليلٌ على فرط ذكائه، وحُسْنِ استيعابه، وتفوقه على أترابه، وقد تكون عنايةُ أسرته التي عُرِفَتْ بالعلم عاملاً مساعداً على أن يكون مدرساً في هذه السنِّ المبكرة.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام — وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير — كان لهم أكبرُ الأثر في جذبِهِ إلى منهج السلف، وتحويلِهِ إليه، واتجاهِهِ الحُرِّ في البحث، وعدم التقيدِ بآراء الآخرين، والوقوفِ عندها، وفي كشفِ الانحرافِ ومناهضةِ أهله، والتحذيرِ منه، وأثرُ الأولِ منهما — وهو العلامة ابن القيم — واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يتَّصلُ به، ويستفيدُ منه، ولكنه لا يُصرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يتعمَّدُ ذلك لِنَعَمِ فائدةِ كتابه، وينتفعَ به الموافق والمخالف. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثةَ مواضع من هذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

تلاميذه:

وكذلك الطلبة الذين كانوا يختلِفون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارس المختلفة التي كان يتولى التدريس فيها، وقد أوقفها أصحابها لتدريس المذهب الحنفي، لا نجدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غيرَ ما ذكره الإمام السخاوي في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الديري^(١) - وهو أحدُ شيوخه - قد أجاز له الشارح.

(١) جاء في «الضوء اللامع» ٢٤٩/٣ - ٢٥٣: سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعد الدين، شيخ المذهب. وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الديري نسبةً لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرداويين من بيت المقدس. ولَدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحفظ القرآن، وكثيراً من المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقه بأبيه وبغير واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم علي بن علي بن محمد بن أبي العز، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخبرةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناس بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مصر، وولي بها قضاء الحنفية سنة (٨٤٢هـ) عوضاً عن البدر العيني، واستمر ٢٥ سنة، وضعف بصره، فاعتزل القضاء قبل وفاته بسنة أشهر، وتوفي بمصر سنة (٨٦٧هـ). كان إماماً عالماً علامةً، جليلاً في استحضار مذهبه، قوي الحافظة حتى بعد كبر السن، سريع الإدراك، شديد الرغبة في المباحثة، والعلم، والمذاكرة به مع الفضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يروم الانتصار له، بل لا ينهض أحدٌ يرحزه غالباً عنه، ذا عناية تامة بالتفسير لا سيما معاني التنزيل، يحفظ من متون الأحاديث ما يفوق الوصف، غير ملتزم الصحيح من ذلك، وعنده من الفصاحة وطلاقة اللسان في التقرير ما يُعجز عن وصفه، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذته، وتنبَّح الفضلاء من كل مذهب وقطر بالانتهاء إليه، والأخذ عنه، حتى أخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، وألحق الأبناء بالأباء، بل الأحفاد بالأجداد، وقبض بالفتاوى من سائر الأفاق، وحدث بالكثير، قرأت عليه أشياء، وكتب من فوائده ونظمه جملة، أوردت الكثير من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفيع الإصر»...

مذهبه :

من السنن المضطردة أن الإنسان يتأثر بالأجواء المحيطة به، والمذهب الذي يُلَقَّنُه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به، ويستمرُّ في الانتماء إليه إلى آخر حياته، وقليل من الناس من يُعاوِدُ التفكير في ما لُقِّنَ، ويبحث فيه، ويوازن بينه وبين غيره، ويتَّجه اتجاهًا حرًّا يقوده إلى المعرفة الصحيحة والمنهج السَّويِّ.

والشارح - رحمه الله - من هذا القليل، فقد نشأ في كنف أسرة جميع أفرادها كانوا يتجلَّون مذهب أبي حنيفة، ومُعظمهم قد تولى القضاء فيه، وقد درس هذا المذهب على أبيه دراسةً متقنة أهلته لتولي القضاء فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابها لدراسة هذا المذهب، لكنه - رحمه الله - قد استطاع بتوفيق من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به من استعداد فطري، وتَعَطُّشٍ شديد للمعرفة، وإطلاع واسع على مذاهب أهل العلم، واستيعاب تام لها، وقُدرة فائقة على الموازنة بينها أن يتخلَّص من رِبْقَةِ التقليد، ويُرجِّح من تلك الآراء والمذاهب ما استبان له صوابه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه.

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨: فالواجبُ على من طَلَبَ العلمَ النافع أن يَحْفَظَ كتابَ اللَّهِ ويتدبَّره، وكذلك من السنة ما تيسَّرَ له، ويتَضَلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يُصْلِحُ به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة، وكلام السلف الصالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم من بعدهم ما تيسر له من ذلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يعتدُّه،

وما اختلفوا فيه نَظَر في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك من يَهْدِ اللّهُ فهو المهتدي، وَمَنْ يَضِلْ فلن تَجِدَ له ولياً مرشداً.

وهو يرى أن سببَ الفِرقة والاختلاف والضعف الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصبُ المذهبيُّ، واعتقادُ كل واحد منهم ينتمي إلى مذهبٍ بأحقية هذا المذهب، ووجوبِ تقليده في جميع فروعِه دونَ بقية المذاهب، ويرى أن الذي وسَّعَ هذا الخلاف وجعله يدوم ويستمرُّ هو شروطُ الواقفين في المدارس، فإنَّهم لما شرطوا أن تكونَ هذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طائفة بما ذهبت إليه، وأعرضت عن غيره، لثلاثِ تُحرَمَ ذلك الوقف، وانضمَّ إلى ذلك شُبُهَةٌ صحيحة هذه الشروط وأمثالها، والقول بأنَّ شرطَ الواقف كنصَّ الشارع، فلما انضمت الشُبُهَةُ إلى الشهوة، استحکم الداء، وغالبُ الواقفين جُهالاً إنما يَحْمِلُهُمْ على تعيين تلك الطائفة التي عَيْنُهَا كُلُّ مِنْهُمْ مُجرَّدُ العصبية لِتلك الطائفة وإماميها، وأصلُ مقصودهم صحيح، وهو إحياء علم الشريعة، فيَصْبِحُ تخصيصُهم العلماء بذلك الوقف، وَيَبْطُلُ تخصيصُهم الطائفة الفلانية منهم، لأنَّ الواجبَ عَرَضُ شروطِ الواقفين على الشريعة، فما وافقها قُبِلَ، وإلا رُدَّ كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ، وكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ في كتابِ اللّهِ باطلٌ ولو كان مِثْلَ شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفِرقة هو تولية قاضٍ من كل طائفة معيَّنة، وقد ضاعت حقوقُ كثيرةٌ بسببِ ذلك، ويرى أنه لا تقومُ مصالحُ الناسِ بالعمل بقولِ إمامٍ مُعَيَّنٍ لا يُعَدَّلُ عن قوله إلى قولٍ غيرِه أبداً، وكان النُّهي عن الافتراقِ حينَ رَأَوْهُمْ اِفتَرَقوا أولى من

تقريرهم على الافتراق، وفعل ما هوباعث لهم على الإصرار على الافتراق، ولم يكن هذا في صدر الإسلام - أعني: تولية قاضٍ من كل طائفة - وإنما حَدَثَ في سنة (٦٦٤) في أيام المَلِكِ الظَّاهِرِ بيبرس.

وَمِنْ عَوَامِلِ الفِرْقَةِ أيضاً وازديادها تَوَلِيَّةُ إمامٍ راتبٍ من كُلِّ مذهب عند البيت الحرام^(١)، وفي الجامع الأموي بدمشق وغيره من المساجد، ولازِمَ كُلُّ إمامٍ الصلاةَ على صِفَةٍ لا يتعدها، وإنما شَرِعتْ صلاةُ الخوفِ مع الفعلِ المنافي للصلاة لِتَكُونَ الجماعةُ، وكفى بمشروعية صلاة الخوف دليلاً على إبطالِ ترتيب أكثر من إمام واحد في كُلِّ مسجد.

وَمُجْمَلُ تلكِ العواملِ التي يرى أنها مِنْ أسبابِ الفِرْقَةِ التي أَضَعَفَتْ كِيَانَ الأُمَّةِ، وَعَرَضَتْهَا لِلانْهْيَارِ هي: التعصبُ المذهبي، وإنشاءُ مدارسٍ لِكُلِّ مذهبٍ على حِدَةٍ، وتوليةُ القضاةِ على المذاهبِ الأربعة، وإحداثُ إمامٍ راتبٍ مِنْ كلِّ مذهبٍ في المسجد.

المناصب العلمية التي وَلِيَهَا:

لقد حَفَلَتْ حياةُ الشارحِ بجهود طيبة مثمرة في مجالِ العلمِ وخدمته تعليمياً، وإقراءً، ودرساً، وتأليفاً، ويمكن أن نُجْمِلَ أعماله من خلالِ كُتُبِ التراجم بما يأتي:

١ - فقد تولى التدريسَ بالقيمازية في سنة (٧٤٨هـ)، وكان عُمره إذ ذاك لا يتجاوزُ سبعةَ عَشَرَ عاماً، وكانت هذه المدرسة للحنفية بناها متولي أسباب صلاح الدين الأيوبي في مخيمه وبيوته، صَارِمُ الدين قايماز

(١) من حسنات الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - أن وحد المسلمين في الحرم على إمام واحد، وألغى تعدد الأئمة حسب المذاهب.

النَّجْمِيُّ المتوفى سنة (٥٩٦هـ)، وتقع هذه المدرسة داخل بابي النصر والفرج، شرق قلعة دمشق، قريبة من دار الحديث الأشرفية، وقد أُنشئ عليها الزُمنُ فلا أثر لها، وفي موقعها الآن مسجد لطيف، ربما يكون من آثارها.

٢ - ثم تولى التدريس بالمدرسة الرُّكنية سنة (٧٧٧هـ)، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأمير رُكنُ الدين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمّه سنة (٦٢١هـ)، وكان من خيار الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قلّة الكلام، وكثرة الصدقات، ناب في الديار المصرية للملك العادل، وتوفي سنة ٦٣١هـ، ودُفِنَ بدمشق في هذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هذه المدرسة بالصالحية في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحة رُكن الدين، وما زالت عامرة إلى يومنا هذا، لكنها تحولت إلى مسجد تُقام فيه لصلوات الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها الأول، وجبّتها الشمالية رى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضاعف من جمالها وزوّجتها.

٣ - ثم دُرِسَ بالعزية البرّانية في ربيع الآخر سنة (٧٨٤هـ)، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاته، أوقفها الأمير المجاهد أبو الفضل عز الدين أيبك صاحب صرخند، المتوفى سنة (٦٤٥هـ)، على الفقهاء والمتفقهة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وعلى المُقرئين المُحدّثين والمستمعين، وكانت هذه المدرسة بالشرف الأعلى شمال يدان القصر خارج دمشق، والشرف الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة يوم بين ثانوية جودت الهاشمي وقصر الضيافة، سُمي أعلى، لأنه

يُشْرِفُ على الميدان الأخضر، والميدان: هو المرجُ الأخضر غَرْبَ التكية، وهو المنطقة التي يَشْغُلُهَا معرض دمشق الدولي اليوم وما يُحِيط به. وقد اندرست معالمُ هذه المدرسة ولم يَبْقَ منها إلا بَابُهَا، وقد نُقِشَ على حِجَرِ مِنْهَا اسْمُ الواقف والجهة الموقوف لها.

٤ - وَدُرِّسَ أيضاً بالجوهرية، وهي مِنْ مدارس الحنفية، أوقفها الصدرُ نجمُ الدين أبوبكر بن محمد بن أبي طاهر بن عباس بن أبي المكارم التُّمَيْمِي الجوهري الحنفي، المتوفى في شوال سنة (٦٩٤هـ)، وَدُفِنَ في المدرسة ذاتها التي أنشأها، وتقع شَرْقُ تَرْبَةِ أم الصالح داخلَ دمشق بحارة بلاطة، وقد اختلست وَجُعِلَتْ دوراً للسُّكْنَى، وَبَقِيَ قَبْرُ منشئها بحاله، ولا تُعْرَفُ السَّنَةُ التي ابتدأ التدريس بها، لكن من المؤكد أنها كانت قَبْلَ سنة (٧٧٧هـ)، بدليل ما ذكر في ترجمته أنه عادَ من مصرَ إلى دمشق في هذه السنة، فعاد إلى التدريس فيها، وهذا يدلُّ على أنه كان يُدْرَسُ بها قَبْلَ هذا التاريخ.

ويغلب على الظن أن الشارح - رحمه الله - لم يكن يَقْتَصِرُ على تدريس المذهب الحنفي في هذه المدارس الخاصة بالحنفية عدا المدرسة العِزِّيَّة التي أوقفها صاحبُها على الحنفية وغيرهم في مُخْتَلَفِ العلوم، لأنه - رحمه الله - لا يرى وجوبَ التقيد بما نَصَّ عليه الواقفُ إذا كان في ذلك مخالفةٌ لنصوص الشارع، وهو كان يرى أن الوقفَ لطائفة معينة، وحصره فيها فيه خَلَلٌ من عِدَّةِ وجوه:

(أ) أن هذا من جملة العوامل لاستحكام الفُرْقَةِ بين الناس.

(ب) أن الأساتذة الذين يتولَّون التدريس فيها يتقيدون بتدريس

المذهب الذي أوقفت عليه. وهذا يَحْمِلُهُ على التعمق في دراسة أدلته
هذا المذهب والتعصب له، والدفاع عما يقع فيه من أخطاء بحجج
ضعيفة لا تثبت على نقد.

(ج) أن هؤلاء الطلبة الذين يتلقون في هذه المدرسة فقه
المذهب الذي يُدرّس فيها يتقوى عندهم التعصب المذموم، وتضعف
عندهم ملكة النقد والموازنة والترجيح، ويظلون طوال حياتهم مقلدين.

فلا يُستبعد أنه كان يستعرض في درسه أقوال الأئمة في المسائل
التي يعرض لها، ويسرد أدلتهم وحججهم، ويوازن بينها، ثم يرجع منها
ما هو أبلغ في الحجة، وأوفق للنص، ليُرَبِّي فيهم ملكة التفقه الصحيح
التي تنقلهم من مرتبة التقليد إلى الاتباع، ويكوّن لهم شخصية مستقلة.

٥ - وبما أن للخطابة دوراً هاماً في تثقيف الناس بالإسلام،
وتوعية الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشارح الخطابة
بجامع الأفرم الذي بناه الأمير العادل جمال الدين آقوش الأفرم نائب
دمشق المتوفى بهمذان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غرب
الصالحية، وقد جدد بناؤه في عصرنا، وتقام فيه الصلوات، ويُخطب
فيه، وأوّل من خطب به جدّ الشارح شمس الدين محمد بن محمد بن
أبي العز، وقد ولي الخطابة فيه بعد شمس الدين ابنه علاء الدين علي،
ولم نقف على السنة التي ابتدأ الشارح فيها الخطبة في هذا المسجد،
والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١هـ)، أي: قبل وفاته
بعام، بعد أن رُدّت إليه وظائفه كما سيأتي في خبر محتته، ومما يدل
على أنه كان يخطب قبل هذا التاريخ ما ذكر في ترجمته أنه حين رجّع

من مصر سنة (٧٧٧هـ)، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

٦ - وقد تولّى الخطابة أيضاً بحُسابان قاعدة البلقاء، وهي بلدة تقع جنوب غرب عمان، تَبْعُدُ عنها خمسة عشر ميلاً تقريباً، وكان لهذه البلدة دَوْرٌ بارزٌ في عهد المماليك.

٧ - وولي قضاء الحنفية بدمشق في آخر سنة (٧٧٦هـ)، نيابة عن ابن عمه نجم الدين الذي نُقِلَ إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧هـ). ثم إن نجم الدين استعفى من القضاء بعد مئة يوم، فُنُقِلَ إلى دمشق، وولّي مكانه الشارح قضاء الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هذه السنة، فباشر القضاء نحو شهرين، ثم استعفى، فأعفي، وعاد إلى دمشق على وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

مؤلفاته:

ذَكَرْتُ له كُتُبُ التراجم عدة مُؤَلَّفَات منها:

١ - هذا الشرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحاثاً دقيقة عميقة، وتحقيقات بدیعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ - «التنبیه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيره ولم نَقِفْ عليه، وكتاب «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظّار علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، وقد تصدى لشرحه غير واحد من أهل العلم، وأجود تلك الشروح وأبرعها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خَرَجَ أحاديثه في سِفْرِ ضخّم الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد

عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧هـ).

٣ — رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابة عن مسائل فقهية منها «صحة الاقتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليلة لطيفة عزيزة تتضمن صحة الاقتداء بالمخالف، وحكم الأربع بعد أداء الجمعة، وحكم ما أصاب الثوب من ماء الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المحدث المحقق علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي — رحمه الله تعالى — فلقد أجاد بما خبر، وأفاد بما سطر.

٤ — «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ — «الاتباع»، وقد طبع مرتين: الأولى ببلهور بباكستان سنة ١٤٠١هـ، والثانية في عمان سنة ١٤٠٥، وهورد على الرسالة التي ألفها معاصره أكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦هـ، ورجح فيها تقليد مذهب أبي حنيفة — رحمه الله — وحض على ذلك، وقد وجد فيها ابن أبي العز مواضع مشككة، فأحب أن يُنبه عليها خوفاً من التفرق المنهي عنه، واتباع الهوى المردى، وقد كان موفقاً كل التوفيق في هذا الرد، فإنه — رحمه الله — نهج نهجاً علمياً، ينبىء عن أدب جَمٍّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراءة من التعصب المذموم، ورغبة ملحّة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

محنته :

وقد ناله - رحمه الله - من الأذى ما نال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ممن كان ينحو منحى التجديد والأصالة، وردّ الأمة إلى منهجها السوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما علّقه على قصيدة ابن أبيك^(١) في مواضع مشكلة منها، تبين له خطؤها، فجردّ بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحسب مدة أربعة أشهر، وعزّر، وحملوه على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أنّ الصواب كان في عظيمها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بعد، وأن هذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو متابع فيها لأهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وكان ينبغي على هؤلاء القضاة الذين بحثوا معه تلك المسائل أن لا يُضدروا في حقّه هذا الحكم القاسي الذي يُنبئ عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبيةٍ وتشفٍّ، فإن هذه الاعتراضات لا تعدو أن تكون مسائل اجتهادية للمخطيء فيها أجر، وللمصيب فيها أجران، وهي صادرة عن من تحققت فيه أهلية الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد

(١) هو علي بن أبيك بن عبدالله علاء الدين التقيباوي الناصري الدمشقي الأديب.

قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٦٧/٤: اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائح نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوع النادر كقوله مضمناً:

مليح قام يجذب غضن بان فمال الغضن منعطفاً عليه
وميل الغضن نحو أخيه طبع وثيبه الشيء منجذب إليه

ولّد سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١) كتب إلى بالإجازة، وعلق تاريخاً لحوادث زمانه، وهو مترجم أيضاً في «الدليل الشافي» لابن تغري بردي ٤٥٢/١، و«الضوء اللامع» ١٩٤/٥ - ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٨/٧، وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أبيك الصغدني صاحب «الوافي».

— رحمه الله — فيما نقله عنه البيهقي في «منافب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل من أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللَّهُ شيئاً من العلم وحِرْمَهُ قرناؤه وأشكاله حسدوه، فرمَوْه بما ليس فيه، وبِئْسَتِ الخَصْلَةُ في أهل العلم، وكما قال الإمام الشوكاني — رحمه الله — في «البدر الطالع» ١/٥٦ في مَعْرِضِ دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله —: وهذه قاعدة مُطَرِّدَةٌ في كُلِّ عالمٍ مُتَبَحِّرٍ في المعارف العلمية، وَيُقَوِّقُ أهلَ عصره، ويدينُ بالكتاب والسنة، فإنه لا بُدَّ أن يستنكِره المقصرون، وَيَقَعْ لهم معه مِحْنَةٌ بعدَ مِحْنَةٍ، ثم يكون أمره الأعلى، وقوله الأولى، ويكون له بتلك الزلازلِ لِسَانُ صديقٍ في الآخرين، ويكونُ لعلمه حَظٌّ لا يكونُ لغيره.

نصُّ الكائنة والتعليق عليها:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٨٩ ما نصه: وفي شوال من سنة (٧٨٤) كانت قضية القاضي صدرالدين ابن العز الحنفي، وذلك أن علي بن أبيك الشاعر مَدَحَ النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة لامية حسنة قديماً، وكتب له عليها الأدباء والأعيان بوقوفهم عليها، والثناء على ناظمها، فَقَدَّرَ في هذا الوقت أن وَقَفَ عليها القاضي صدرالدين ابن العز، فكتب عليها كتابةً حَسَنَةً، ثم إنه أخذ بعد ذلك في ورقة مفردة يَتَعَرَّضُ في أشياء لا من طريق الأدب، بل اعتراضات علمية، وبالع في ذلك، وأتى بأشياء منكورة، فأوقف ابن أبيك عليها بعض الفقهاء، فأخذوا في الإنكار، واشتهرت القضية، وانتهت إلى السلطان، فجاء المرسوم في تاسع عشري شوال يتضمن: «إنه بلغنا أن علي بن أبيك مَدَحَ النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة، وأن علي بن العز اعترض عليه فيها، وانكر أموراً، منها التوسلُ به، والقَدْحُ في عصمته، وغير ذلك، وأن

عُلماء الديار المصرية خصوصاً الحنفية أهل مذهبه أنكروا على ابن العز المذكور مقالته، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكور، والقضاة، والعلماء، والفقهاء من المذاهب، وأن يُعملَ معه ما يقتضيه الشرع من التعزير وغير ذلك».

وفيه: «وبلغنا أن بدمشق جماعةً يتتجلّون مذهب ابن حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويظهرُون مقالته، منهم القرشي، وابن الجابي، وابن الحُسباني، والياسوفي، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء، عُملَ معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب، والنفي، وقطع معاليهم، ويؤاها من هومين أهل السنة والجماعة، وبلغنا أن بدمشق جماعةً من الشافعية والمالكية والحنابلة يُظهرُون البدع، ومذهب التميمين» أونحو هذه العبارات.

فقرئ المرسوم على القضاة والعلماء، وأحضَرَ المذكور الورقة التي كتبها، ومما اعترض فيه قوله: «حسبي رسول الله»، فقال: لا يقال هذا إلا عن الله تعالى، وقوله: «اشفع لي» قال: لا تُطلب منه الشفاعة، وقوله: «المعصوم من زلل» فقال: إلا زلة العتاب، وقوله: «يا خير خلقي الله» زعم أن الراجح تفضيل الملك، وأنكر أشياء أخر، فاعترف ابن العز بجميع ذلك، ورجع، وقال: أنا الآن أعتقد غير ذلك، فانفصل المجلس على ذلك، ثم عُقدَ مجلس ثانٍ، وأعيد الكلام في ذلك، فقال بعضهم: يُعزَّر، وقال بعضهم: ما وقع من الكلام معه في ذلك كافٍ في تعزير مثله، ثم عُقدَ له مجلس ثالثٌ ورابعٌ، فأجابوا بالإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله . . .

ثم عُقِدَ مجلسٌ خامسٌ، وسُئِلَ ابنُ العز: ما أردتَ بما كتبتَ؟ فقال: ما أردتُ إلا تعظيمَ جنابِ النبي صلى الله عليه وسلم، فحكمَ القاضي الشافعيُّ بحبيسه، ورُسِّمَ عليه بالعُذْرَاوِيَّة، ثم نُقِلَ إلى القلعة، وحُكِمَ أيضاً برفع ما سوى الحبس من أنواعِ التعزير، ونَفَّذَه بقيَّةُ القضاة، وكتبَ بذلكَ محضرٌ، وأرسل مع البريد.

ورأيتُ بخط القاضي شهاب الدين الزهري — رحمه الله تعالى — أن المسائل التي انتقدت عليه تنقسم إلى ما هو من المسائل المذكورة في مشاهير كتب الأصول، وإلى غيرها، فأما القسم الأول ففيه مسألتان: إحداهما: تفضيلُ صالحِ البشر على الملائكة. والثانية: مسألة العصمة.

وأما القسم الثاني فهو ثمانِي مسائل:

الأولى: لا يجوزُ أن يُقالَ لغير الله تعالى: حسبي.
الثانية: لا يجوزُ أن يُقالَ: اشفع لي، وإنما يُقالُ: اللهم شفعهُ في.

الثالثة: أن قولَ الشاعر:

لولا ما كان فُلك لا ولا مَلَكُ

أن إطلاقَ مثل هذا يحتاج إلى توقيف.

الرابعة: أن الإشارةَ به في الزبور غيرُ معلومة.

الخامسة: أن لفظ العِشْق لا يُطلق في حقِّه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة.

السادسة: قوله: إن الحَلِفَ بغير الله تعالى لا يجوز.

السابعة: أن مجرد تأمُّله غير مانعٍ من الخوف من غير متابعة.

الثامنة: أن ماله غير مَبْدُولٍ لجميع الناس.

التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحى البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنّف - رحمه الله - في شرحه هذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنسبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحى البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباعُ الأشعرية على قولين: منهم من يُفضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحكى عن بعضهم ميلهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحكى ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قول يُؤثِّرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لِقَلَّةِ ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعنى، و«من حُسِّنَ إسلام المرء تركهُ ما لا يعنيه». والشيخ - رحمه الله - يعنى الإمام الطحاوي - لم يَتَعَرَّضْ إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، وَلَعَلَّهُ يكونُ قد تركَ الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمامَ أبا حنيفة - رحمه الله - وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء، وهذا هو الحق، فإنَّ الواجبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين،

وليس أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لبين لنا نصاً، وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة: «إن الله فرض فرائض، فلا تُضيّعوها، وحدّ حدوداً، فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تسألوا عنها»، وقال: فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيًا وإثباتاً في هذه الحالة أولى.

ثم نقل فضلاً مطوّلاً عرّض فيه أدلة الفريقين: القائل بتفضيل الأنبياء على الملائكة، والقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء، عن كتاب «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر على الملك» لشيخ الشافعية في زمانه عبدالرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري المعروف بالفركاح المصري الأصل، الدمشقي الإقامة، والشهرة، والوفاة.

ثم قال في آخر هذا الفصل: وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقّف أبوحنيفة - رحمه الله - في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

وقد بحث في مسألة التفضيل هذه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٥٠/٤ - ٣٩٢ وأفاض القول فيها، فليراجع.

وأما مسألة عصمة الأنبياء، فيفهم من قول شيخ الإسلام أن هذا الذي انتهى إليه الشارح هو قول عامة أهل العلم من جميع الطوائف، فقد قال في «فتاواه» ٣١٩/٤: إن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنه قول

أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأمدئي أن هذا قول أكثر
الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل
هولم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق
هذا القول.

وقد فصل القول في هذه المسألة - رحمه الله - في رسالته «في
التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ - ٢٧٩، فقال: والفريق
الثاني قوم من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء
عليهم السلام معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يُتَّب عن
ذنب، وحرّفوا نصوص الكتاب والسنة، كعادة أهل الأهواء في تحريف
الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم على ما أخبر الله به في
كتابه، وما ثبت عن رسوله، من توبة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب
التي تابوا منها، وهذه التوبة رفع الله بها درجاتهم، فإن الله يُحب
التوابين، ويُحب المتطهرين، وعصمتهم هي من أن يُقرّوا على الذنوب
والخطأ، فإن من سوى الأنبياء يجوز عليهم الذنب والخطأ من غير توبة،
والأنبياء عليهم السلام يستدرّكهم الله، فيتوب عليهم ويبيّن لهم، كما
قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى
الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ
وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٣].

وقد ذكر الله تعالى قصة آدم ونوح وداود وسليمان وموسى
وغيرهم، كما تلونا بعض ذلك فيما تقدّم ذكرناه من توبة الأنبياء

واستغفارهم كقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧-٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحُ بِحَمْدِ الْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾، إلى قوله: ﴿وَضَرَّ دَاوُدُ أَنْفَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ الآية [ص: ١٧-٣٥].

ثم قال: والقائلون بعصمة الأنبياء من التوبة من الذنوب ليس لهم حُجَّةٌ من كتاب الله وسنة رسوله، ولا لهم إمامٌ من سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأ قولهم من أهل الأهواء كالروافض والمعتزلة، وحُجَّتُهُمْ آراءٌ ضعيفة من جنس قول الذين في قلوبهم مَرَضٌ والقاسية قلوبهم الذين قال الله فيهم: ﴿لَيَجْعَلُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣].

وعمدة مَنْ وافقهم من العقهاء أن الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله مشروع، ولولا ذلك ما جاز الاقتداء به. وهذا ضعيف، فإنه قد تقدّم أنّهم لا يُقرّون، بل لا بُدَّ من التوبة والبيان، والاقتداء إنما يكون بما استقر عليه الأمر، فأما المنسوخ، والمنهي عنه، والمتوب منه، فلا قُدوة فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوال المنسوخة لا قُدوة فيها، فالأفعال التي لم يُقرَّ عليها أولى بذلك.

وأما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة والجماعة القائلين بما دَلَّ عليه الكتاب، والسنة من توبة الأنبياء من الذنوب، فقد ذكرنا من آيات القرآن ما فيه دلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جدي وهزلي، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدّمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير».

وفي «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللهم أنت الملك لا شريك لك، أنت ربّي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت» قال: ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر

لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَرْتُ، وما أَسَرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أَنْتَ أَعْلَمُ به مني، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَسْكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاته، فَقُلْتُ: بأبي وأمي يا رسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: «أقول: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةً وَجِلَّةً وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، وَقَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إِنِّي لِأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً» وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» وقوله: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لِأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْدُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الْغَفُورُ» مِائَةَ مَرَّةً.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم إذا قَفَلَ من غَزْوٍ أو حَجٍّ أو عُمْرَةٍ يَكْبُرُ على كل شَرَفٍ من الأرضِ ثلاثَ تكبيراتٍ، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، آيُون، تائبون، عابدون لربِّنا حامدون، صَدَقَ اللهُ وعده ونصرَ عبده، وهَزَمَ الأحزابَ وحده».

وفي «السنن» عن علي أنه أتى بدابةً ليركبها، فلما وضع رِجْلَهُ في الرُّكَّابِ قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمدُ لله، سُبْحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقَرِّنين، وإنا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُونَ» ثم قال: «الحمدُ لله - ثلاثاً - سُبْحانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فاغْفِرْ لي، فإنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا أَنْتَ» ثم ضَحِكَ، فقيل: مِنْ أَيِّ شيءٍ ضَحِجْتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كما صَنَعْتُ، ثم ضَحِكَ، فقلتُ: مِنْ أَيِّ شيءٍ ضَحِجْتَ يا رسولَ اللهِ؟ فقال: «إِنْ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذُنُوبِي، يقول: يَعلَمُ أن الذُّنُوبَ لا يَغْفِرُها أَحَدٌ غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ١٤٤/٢: وأما الصغائرُ، فَجَوَّزَهَا جماعةٌ من السَّلَفِ وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهبُ أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ٢١/٣: وجاز تَعَمُّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيسة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفيةُ وجوزوا الزُّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلم الثبوت» ٩٩/٢: وجاز تَعَمُّدُ الصغائرِ غيرِ

الخشيسة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية، وجوز الجميع الزلة فيهما بعد النبوة وقبلها^(١).

وبهذه النقول يتبين لك أن قول الشارح هو الصواب الذي ذهب إليه جمهور أهل العلم، وأن خصومه لم يُخالفهم التوفيق بإصدار تلك الأحكام الجائرة في حقه، لأنه لم يَشُدَّ في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايع لهم.

وأما قوله بعدم جواز أن يُقال لغير الله تعالى: «حسبي» فهو متابع فيه للعلامة ابن القيم الذي اختار هذا القول وانتصر له، وأيده بحجج وافية في كتابه «زاد المعاد» ٣٥/١ - ٣٧، وأبطل مقابله، فقد قال بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: الله وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحد، وهنا تقديران: أحدهما أن تكون الواو عاطفة لـ «مَنْ» على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار، وشواهد كثيرة، وشبه المنع منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واو «مع»، وتكون «من» في محل نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك»، أي: الله يكفيك ويكفي من اتبعك، كما تقول العرب: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمُ، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

(١) وانظر «الإحكام في أصول الأحكام» للإمامي ٢٤٤/١، و«شرح مختصر المنتهى» ٢٢/٢، و«التقرير والتحبير» ٢٢٤/٢، و«نهاية السؤل» ٦/٣ - ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ - ٣٥.

وهذا أصحُّ التقديرين .

وفيها تقديرٌ ثالث : أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء ، أي :
وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فحَسْبُهُمُ اللَّهُ .

وفيها تقدير رابع ، وهو خطأ من جهة المعنى ، وهو أن تكون «مَنْ» في موضع رفع عطفاً على اسم الله ، ويكون المعنى : حَسْبُكَ اللَّهُ وَاتَّبَاعُكَ ، وهذا وإن قاله بَعْضُ الناس ، فهو خطأ مَحْضٌ ، لا يجوز حَمْلُ الآية عليه ، فإن «الحسب» و «الكفاية» لله وحده ، كالتوكل والتقوى والعبادة ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال : ٦٢] ففرَّق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعياده وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب ، فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، ولم يقولوا ، حَسْبُنَا اللَّهُ ورسوله ، فإذا كانَ هذا قولهم ، وَمَدَحَ الرَّبِّ تعالى لهم بذلك ، فكيف يقول لرسوله : اللَّهُ وَاتَّبَاعُكَ حَسْبُكَ ، وَاتَّبَاعُهُ قد أفردوا الربَّ تعالى بالحسب ، ولم يُشْرِكُوا بينه وبينَ رسوله فيه ، فكيف يُشْرِكُ بينهم وبينه في حَسْبِ رسوله ؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل ونظيرُ هذا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة : ٥٩] .

فتأمل كيف جعل الإيتاءَ لِلَّهِ ولرسوله كما قال تعالى : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر : ٥٩] ، وجعل الحسبَ له وحده ، فلم يَقُلْ : وقالوا : حَسْبُنَا اللَّهُ ورسوله ، بَلْ جَعَلَهُ ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ

رَاغِبُونَ ﴿[التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الانشراح: ٧ - ٨] فالرغبة، والتوكل، والإنابة، والحسب لله وحده، كما أن العبادة، والتقوى، والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] فالحسب: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كافٍ عبده، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟! والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تُذكر هاهنا.

وقد فسّر شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٠٦/١ الآية فقال: إن الله وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، ونسب هذا التفسير إلى جماهير السلف والخلف. وانظر «تفسير المنار» ٧٤/١٠.

وأما قوله: لا يجوز أن يقال: اشفع لي، وإنما يقال: اللهم شفّعه في، فقد نزع فيه إلى حديث عثمان بن حنيف الذي أخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ٣١٣/١ أن رجلاً ضريراً البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادعُ الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوتُ لك، وإن شئت أخرتُ ذاك، فهو خير» قال: ادعُ، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ إني أسألك، وأتوجهُ إليك بِنبيِّكَ محمدٍ نبيِّ الرحمة، يا محمدُ إني توجَّهْتُ بِكَ إلى رَبِّي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفّعه في...» وإسناده صحيح صحيحه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١٦٠/١ - ١٦١: واعلم أنه

لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولا يستشفع بهم، لا بعد مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن يضرنا، أو يرزقنا، أو يهدينا... ولم يفعل ذلك أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يشفع له.

وفيها أيضاً ٢٣٣/١: وأما دعاء الرسول، وطلب الحوائج منه، وطلب شفاعته عند قبره، أو بعد موته، فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قصد الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به، فكيف بدعائه وسؤاله بعد موته.

وشفاعه النبي صلى الله عليه وسلم حق لأئمة، كما هو ثابت في الأخبار الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم، أوردها الشارح في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أن أهل السنة والجماعة يقرّون بشفاعة نبيينا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له، ويحد له حداً كما في الحديث الصحيح... فهو لم ينفرد بهذه المسألة عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابع لهم، وموافق لما انتهوا إليه.

وأما قوله في قول الشاعر: «لولا ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف، فهذا حق وصواب، لأن هذه المسألة مما لا تدرك بالعقل، فهي تفتقر إلى دليل سمعي صحيح عن

المعصوم في ما يُنَلِّغُ به صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويُوْتَقُّ به، وما اشتهر على لسان بعضهم: «لَوْلَاكَ لَوْلَاكَ مَا خَلَقْتُ الْأَفْلَاكَ» ونسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فهو موضوع نصٌّ على وضعه الإمام الصُّغاني في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «اللآلي المصنوعة» ضمن حديث، مُطَوَّل عن سلمان بلفظ: «لولاك لما خلقت الدنيا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارة به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يثبت عند الشارح شيء من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كون النبي صلى الله عليه وسلم مُبَشِّراً به في التوراة والإنجيل، وكذلك في الأحاديث جاءت البشارة به في التوراة من حديث عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يدلُّ على أن البشارة به صلى الله عليه وسلم جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ٣٨٠/١ - ٣٨١ أن وهب بن منبه قد ذكر في قصة داود النبي صلى الله عليه وسلم وما أوحى إليه في الزبور: يا داود، إنه سيأتي من بعدك نبيُّ يُسمى أحمد ومحمداً، صادقاً سيِّداً، لا أغضبُ عليه أبداً، ولا يُغضبني أبداً، وقد غَفَرْتُ له قبل أن يعصيني ما تقدم من ذنبه وما تأخر. ووهب بن منبه روايته للمسند قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطْلَقُ في حقه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة»، فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من

مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصَفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربّه، وقيل في سبب المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولعلَّ امتناع إطلاقه، لأنَّ العشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلف الناس هل يُطلقُ هذا الاسم — أي: العشق — في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية: لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثراً لا يُثبِتُ، وفيه: فإذا فَعَلَ ذلك عَشِيقُنِي وَعَشِيقَتُهُ، وقال جمهورُ الناس: لا يُطلق ذلك في حقِّه سبحانه وتعالى، فلا يُقال: إنه يَعشَقُ، ولا يُقال: عَشِيقُهُ عبده، ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال: أحدها: عَدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العشق إفراطُ المحبة، ولا يُمكنُ ذلك في حقِّ الربِّ تعالى، فإن الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقال: أفرطُ في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبابة التي تَحْضُرُ وتَصْفُرُ وتعلَقُ بالذي يليها من الأشجار: العَشَقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٢٩/٣: وفي اشتقاق العشق قولان: أحدهما: أنه من العَشَقَةُ — مُحَرَكَةٌ — وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشُبِّهَ به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبة ربّه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٨٠/٥ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتب إلى أهل طبرستان يشرح فيها ما تقلده من أصول الدين، قوله: وإن مما نعتقده ترك إطلاق تسمية العشق على الله تعالى، ويُنَّ أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفي مانص الله من ذكر المحبة كفاية، فلعل الشارح قد قاس النبي صلى الله عليه وسلم في عدم جواز وصفه بهذا اللفظ بالله سبحانه وتعالى، لما يجب من توقيره وتعظيمه والتأدب معه صلى الله عليه وسلم. وهذه اللفظة يُستقل ظلها في حق أحد الناس فضلاً عن عظمائهم.

وأما قوله: إن الحلف بغير الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم، فقد قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٣٣٥/١: وقد اتفق العلماء على أنه لا تنعقد اليمين بغير الله تعالى، وهو الحلف بالمخلوقات، فلو خلف بالكعبة أو بالملائكة، أو بالأنبياء، أو بأحد من الشيوخ أو الملوك، لم تنعقد يمينه، ولا يُشرع له ذلك، بل يُنهى عنه إما نهى تحريم وإما نهى تنزيه، فإن للعلماء في ذلك قولين، والصحيح أنه نهى تحريم، ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْحُبْتُ»، وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يقل أحد من العلماء المتقدمين: إنه تنعقد اليمين بأحد من الأنبياء إلا في نبينا صلى الله عليه وسلم، فإن عن أحمد روايتين في أنه تنعقد اليمين به، وقد طرد بعض أصحابه كابن عقيل الخلاف في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصل القول بانعقاد اليمين بالنبي ضعيف شاذ، ولم يقل به أحد من

العلماء فيما نَعْلَمُ، والذي عليه الجمهور كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَتَعَبَّدُ اليمينُ به كإحدى الروایتين عن أحمد، وهذا هو الصحيح.

وأما منعه التوسُّلُ بذاته صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر في «شرحه» ص ٢٣٣ - ٢٣٥ مستند المنع، فليراجع. ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابُ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غاية في النَّفَاسَةِ، يذهب فيه إلى عدم جواز التوسل بذاته صلى الله عليه وسلم، والشارح رحمه الله متابع له في هذه المسألة.

فهذه المسائل كما ترى، الحقُّ مع الشارح في كثير منها، وهي مسائل قد بحثها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهب أهل السنة والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخادمٌ مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالمٌ مطلعٌ يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُصَدِّرُ حكمه إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنة، والذين عارضوه وانتقدوه لم يَبْلُغُوا مَبْلَغَهُ من العلم العميق، والنظر الدقيق. فما كان يَجْمَلُ بهؤلاء القضاة أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا به إلى السلطان، ويُعَرِّوه من المناصب التي كان يقوم بها على خير وجه، ويَحُولُوا بينه وبين تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقواله بميزان العدل، ويتجرّدون من العصبية، لكن يبدو أن هذا الخطُّ قد رَسُمُوهُ لأنفسهم، واتخذوه أساساً للتكيل بكل مَنْ يَنْسِبُ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقواله التي أذاها إليه اجتهاده.

فقد جاء في «الدرر الكامنة» ١/ ٣٧٤ في ترجمة الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ: وأخذ عن ابن تيمية، ففَتِنَ بِحُبِّهِ، وامتَحَنَ بسبِّهِ.

وفي «إنباء الغمر» ٦١/٢ و ٩٨: أن الشيخ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفى إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عَزَّرَ وَضُرِبَ بسبب فتواه بشيء من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٨٣/٢: أن الفقيه يوسف بن ماجد ولي الدين المرادوي (٧٨٣) هـ امتحن بسبب فتواه بمسائل لابن تيمية.

وفيه أيضاً ٤٢/٣: أن زين الدين عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ الْقُرْشِيِّ الْبَلْخِي الْكَتَانِي (٧٩٢) هـ امتحن بسبب المذهب التيمي.

وفيه أيضاً ١٧٦/٣: أن الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نُقِمَ عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية.

وفي «الدُرَرِ الكامنة» ٣٠/٣: أن الإمام علاء الدين بن أيوب المقدسي الملقب «عليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلام ابن تيمية، ونَسَخَ منه الكثير، وله أشعار على طريقتة في الاعتقاد، وأنه امتحن وأُوذِيَ بسبب ذلك.

وقد بَقِيَ الشارحُ رحمه الله بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّمَ إلى الأمير سيف الدين يَلْبُغا بن عبد الله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلب وظائفه وأن يُرَدَّ إليه اعتباره، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عَارَضَ في ذلك غريمه عليُّ الأكبر الذي أَخَذَ المدرسةَ الجهرية منه، وحاول أن يُثْنِيَ الأميرَ عن مرسومه الذي أصدره، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفت الأميرُ إلى قوله، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامع الأفرم، وَدَرَسَ بالجهرية.

وفاته:

وفي ذي القعدة من سنة الثنتين وتسعين وسبع مئة توفي الإمام
العلامة صدر الدين علي بن أبي جعفر، ودفن بسفح قاسيون، رحمه الله
رحمة واسعة.

مصادر ترجمة الشارح وأخباره

- ١ - «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ - ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ - ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١) هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.
- ٢ - «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٩٥/٢ - ٩٨ و ٥٠/٣ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه على هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الشعر البسام».
- ٣ - «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ٤٦٥/١ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤) هـ.
- ٤ - «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ «دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢) هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢) هـ.

- ٥ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ.
- ٦ - «الشعر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣) هـ.
- ٧ - «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧) هـ.
- ٨ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبدالحى بن أحمد ابن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩) هـ.
- ٩ - هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨) هـ، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦) هـ!.

الطبعات السابقة لهذا الشرح

١ - الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٩هـ، في المطبعة السلفية بمكة المكرمة، طُبعت بعناية العالم العلامة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ - رحمه الله وأَجَزَلَ مَثَوِيَّتَهُ. ذَكَرَ نَاشِرُهَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ النسخةُ الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبعُ كثيرةَ الغلط والتَّحريف، حيثُ إنَّهَا لَمْ تُصَحَّحْ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهَا أَصْلٌ صَحِيحٌ لِلْمُقَابَلَةِ عَلَيْهِ، فَقَدْ اعْتَنَى صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الْشيخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الْشيخِ بِمُصَحِّحِهِ فَشَكَّلَ لَجَنَةً مِنَ الْمَشَايخِ وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ النَّجْدِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ لَا يَقِلُّ عَدَدُهُمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، فَقُرِئَتْ عَلَى فَضِيلَتِهِ بِمَسْمَعٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ، فَصُحِّحَتْ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ وَالْاجْتِهَادِ.

قلنا: وهذه التصحيحات التي انْتَهَوْا إِلَيْهَا بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ لَا نَعْرِفُ عَنْهَا شَيْئاً لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ فِي التَّعْلِيقَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ الَّذِي اعْتَمَدُوهُ بَيْنَ أَيْدِينَا، لَأَمَكَّنَا الْوُقُوفُ عَلَى هَذِهِ التَّصْحِيحَاتِ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِهَا وَقِيَمَتِهَا.

٢ - الطبعة الثانية طُبِعَتْ بِمِصْرَ فِي دَارِ الْمَعَارِفِ سَنَةَ ١٣٧٣هـ بِتَحْقِيقِ كَبِيرِ الْمُحَقِّقِينَ فِي عَصْرِهِ الْشيخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ - رَجِمَهُ اللَّهُ - وَقَدْ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لِلْكِتَابِ مَخْطُوطَةً مُعْتَمَدَةً، حَتَّى

الأصل الخطي الذي طُبعت عنه الطبعة السالفة لم يقف عليه، فاعتمدت النسخة المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلام الشارح قَدَّر الطاقة وقابل الأحاديث والآثار التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان - رحمه الله - يَتَمَنَّى أن يُوقِّفه اللهُ إلى أصل مُتَقَن لهذا الكتاب يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ - الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخرّيج أحاديثها للشيخ ناصر الدين الألباني، وقد اعتمد في هذه الطبعة على نسخة خطية حديثة العهد، كُتبت سنة ١٣٢٢هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات، مما دفع اللجنة القائمة على طبعه أن تعتمد طبعة الشيخ أحمد شاکر - رحمه الله - وثبتت زيادات طفيفة جاءت في هذه النسخة، وما جاء فيها من تحريفات وأخطاء، فقد صُحِّحت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاکر.

٤ - الطبعة الرابعة طُبعت بالشام سنة ١٤٠١هـ بتحقيق وتخرّيج الشيخ شعيب الأرناؤوط، وقد اعتمد في هذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاکر، لكنه استدرك فيها أخطاءً وتحريفات وقّعت في مطبوعة الشيخ شاکر، وكان يعتمد في التصويب على المراجع والمطال التي بين يديه مما نقل عنه المصنف، لكنه لم يُشير إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويب عنها، مما أفقدها قيمتها العلمية.

٥ - الطبعة الخامسة طُبعت في مصر سنة ١٤٠٢هـ بتحقيق

الدكتور عبدالرحمن عميرة، نَشَرَتْه مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَرَ على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أكثر نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحَ ألفاظ! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلَهَا في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعة المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقَارَنَ بين النسختين، وأثبتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبع في التحقيق هو اتخاذ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتماد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركه من المطبوع، فَيُؤْخَذُ عنه، ويُشار إلى ذلك.

ولم يَصِفْ هذه النسخة الخطية التي اعتمدها وصفاً دقيقاً يُنبئُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعينُ الباحث على التعرفِ عليها.

وفي بعض ما قَارَنَاهُ في هذه الطبعة تبَيَّنَ أنه لم يتخذ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلحَ، وبَدَّلَ مِنْ غيرها أشياء دونما إشارة إلى ذلك.

٦ - الطبعة السادسة طُبِعَتْ في بيروت سنة ١٤٠٥هـ، نشر دار البيان، وذَكَرَ في صَفْحَةِ العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعَلَّقَ عليه بشير محمد عيون، وقد قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعتمده الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتمد، وبين المطبوع، مما يَدُلُّ على أن هذه الطبعة لم يُراعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقن، وأن

الناشر قد لَفَّقَهَا من الأصل الذي اعْتَمَدَهُ، ومن طبعة شاكر، ومن طبعة مكة، ولم يُشِرْ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاء غير القليلة، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخریجُ الأحاديث، فعامَّتُها مأخوذةٌ من تحقیقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرناؤوط المدوَّنة في الطبعة الرابعة كما يَتَبَيَّنُ من المقارنة بين الطبعتين.

وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق

١ - النسخة الأولى: وهي المتخذة أصلاً، لأنها أقدم النسخ وأتقنها وأوضحها، وقد رُمِزَ لها بـ (أ)، وهي المصورة عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادرية^(١) ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعدد أوراقها ثلاث مئة وتسع وثلاثون ورقة، مقاسها ١٤ × ١٩، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً.

وهي نسخة نفيسة، جليّة الخط، حسنة الضبط، منقولة عن نسخة المؤلف المقرّوة عليه في حياته^(٢)، ثم قُوِيْلَتْ وصُحِّحَتْ على نسخته بعد وفاته - رحمه الله - كما هو مُثَبَّت في حواشي الأوراق (٥) و (٧)

(١) نسبة إلى الإمام العالم الزاهد الشيخ عبدالقادر الجيلّي، إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، وهي تقع في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي بباب الأزج، وهي أصل خزانة مدرسة شيخ الحنابلة أبي سعد المبارك بن علي المخرمي البغدادي، التي تولّى التدريس بها تلميذه الشيخ عبدالقادر حتى وفاته (٥٦١هـ)، فنيست إليه. ونُسجِلُ هنا جليل الشكر وعظيم الامتنان إلى مُتَوَلّي الأوقاف القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمها هدية لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد قَرِغَ من نسخها كاتبها سنة (٧٨٢هـ)، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

و (٩) و (١٠) و (١٥) و (١٨) و (٢٥) و (٣٠) و (٣٤) و (٤٤) و (٥٠) و (٥١) و (٥٤) و (٦٣) و (١١٣) و (١٢٦) و (١٨٦) و (١٩٠). ونص ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَغَ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه، وقُرئت عليه، تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ وَإِيَانَا آمِينَ.

وفي حواشيتها تصحيحاتٌ غيرُ قليلةٍ، واستدراكاتٌ للسقط الذي وَقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظمُ نصوص الأحاديث بالشُّكْلِ.

وجاء في الورقة الأخيرة منها مانصُّه: وافق الفراغ من نسخه في يوم الخميس ثاني شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، على يد العبد الفقير إلى عَفْوِ رَبِّهِ القديرِ عمر بن محمد بن أحمد بن يحيى الحنفي، عامَلَهُ اللهُ بِلُطْفِهِ الخَفِيِّ، وغفر له ولوالديه، ولجميع المسلمين آمين.

ويؤخذ على هذه النسخة أن لوحة العنوان خلُو من ذكر اسم الشرح والمؤلف^(١)، وسقوط صفحة منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفاتٍ غير قليلة في الأربعين ورقة الأخيرة، مما يَدُلُّ على أن المقابلة لم تكن دقيقةً فيها.

٢ - النسخة الثانية المرموز لها بـ (ب)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقه بالمكتبة السلیمانية باستنبول

(١) وربما يكون السبب في عَدَمِ ذِكْرِ اسمه على أكثر النسخ الخطية لهذا الشرح هو أنه - رحمه الله - قد وُشِيَ به إلى السلطان كما تقدّم بيانه، ونَسَبُوا إليه أشياء يُحِبُّ إِلَيْهِمْ أنها شاذة ومنكرة، مما حَدا بالسلطان أن يَأْمُرَ بتعزيه وعزله عن مناصبه، بحيث صار العامة ينفضون عنه، ويتخوفون من قراءة مؤلفاته، فكان النساخ يتعمدون حَذْفَ اسمه منها لِيُقْبَلَ عليها الناس، وَيَعْمَ نفعها، وتنتشر بين العامة.

نحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقة. مقاسها ٢١×١٥، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أثبت على الورقة الأولى منه أسماء ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيدة الطحاوية» للإمام الفاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تبين لنا بعد مراجعته أن الكتاب الثالث ليس فيه، وأنه لا يشتمل إلا على الشرحين الأولين، وبدأ «شرح ابن أبي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أقحمت لفظة «أبي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كتبت بخط دقيق قريب من النسخ، تتعدّد قراءة غير قليل من جملة على غير المتمرس لتداخله، وعدم وضوحه.

وهي نسخة موثقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نُقِلَتْ عن خط المصنف، وقُوبِلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزْتُ هَذِهِ النِّسْخَةَ مِنْ نَسْخَةٍ نُقِلَتْ عَنْ خَطِّ الْمَصْنَفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقُوبِلَتْ عَلَيْهِ، فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الْغُرَاءِ الْمُسْفِرِ صَبَاحُهَا عَنِ السَّابِعِ مِنْ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ الْحَرَامِ افْتِتَاحَ شَهْرِ عَامِ ثَلَاثَةِ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، تَوْفَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ بِمُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَتَابِعِيهِ، وَأَزْوَاجِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ، وَجَزَيْهِ كَتَبَ فَقِيرٌ عَفْوِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ هَبَةُ اللَّهِ أَبُو النُّصْرَةِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي نُصْرَةَ

محمد بن عربشاه بن أبي بكر العثماني الأنصاري^(١) الحنفي، عاملهم
اللَّهُ الْجَفِي، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين».

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصّه: «قُوبِلت على النسخة
المنقولة منها، فصَحَّت ولله الحمدُ والمنّة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرة عن نسخة (أ) لا تَقِلُّ عنها في
الجُودَة والإِتقان، لولا أن كاتبها رحمه الله شَطَحَ قَلَمُهُ، فأسقط في غير
ما موضعٍ منه كلمةً أو جملة، تدارك بعض ذلك في المقابلة على الأصل
المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعزِّز ذلك ويُقوِّيه
ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ — فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصّه: «ليس في

(١) هو عبد الوهَّاب بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطرخاني، ثم
الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرفُ كابيه بابن عربشاه.

وُلِدَ في يوم الثلاثاء ثامن عَشْرِي شوال سنة ٨١٣هـ بحاج طرخان من دشت قبجاق، ثم
تحوَّل منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقرأ القرآن وغيره، وتدرَّب
بأبيه في العربية والفقه وغيرهما، وسمِعَ بقراءة أبيه على القاضي الشهاب ابن الحبال
«صحيح مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشة ابنة الشرائحي، وعلى الحافظ ابن حجر، وناب
في قضاء دمشق والقاهرة مُدَّةً، ثم استقلَّ به في دمشق سنة ٨٨٤هـ، ثم صُرف عنه في
شوال من السنة التي تليها، فُقِدِمَ القاهرة مُكثراً التَّشْكِي من الديون التي تحمَّلها بسببه،
فلم يَلْتَبَثْ أن وُلِّيَ تدريسَ الفقه بالمدرسة الصرغتمشية بالقاهرة، فَلَبِثَ بها إلى أن مات
سنة ٩٠١هـ. من تصانيفه «دلائل الإنصاف نظم مسائل طريقة الخلاف» يزيد على
خمس وعشرين ألف بيت، و«الإرشاد المفيد لخالص التوحيد» نظم أيضاً، و«الجوهر
المنضد في علم الخليل بن أحمد».

مترجم في «الضوء اللامع» للسخاوي ٩٧/٥ — ٩٨، و«كشف الظنون» ٦٧ و ٦٢٠
و ٧٥٩ و ٩٢٥ و ١٠٥٦ و ١٤٠٥ و ١٧٩٦، و«شذرات الذهب» ٥/٨.

النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أويتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ - وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصين له الذين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أثبت فوق كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ - وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليق مطوّل، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ - وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصواب ترك الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حَجَر بضم الحاء وسكون الجيم. والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ - وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السهيلي، وهي بَقْصُهَا ونَصُّهَا موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ - وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف رحمه الله في اشتقاق اسم المُرْجئة قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرُّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشية بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفردت هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جُذْ عظيمة، أتاحت لنا معرفة الشارح الذي أنبهم أمره على غير واحد من أهل العلم، وتوثيق نسبة الشرح إليه.

٣ - النسخة الثالثة المرموز لها بـ(ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعدد أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسها ٢١ × ١٤، وعدد السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتبت بخط نسخي واضح. وهي متأخرة عن سابقتيها، ومن المرجح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سقطت أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدوّن في صفحة العنوان اسم الكتاب ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشير إلى أنها قوبلت على الأصل المنقول عنه، ولذا وَقَعَ فيها تحريف وتصحيّف، وسَقَطَ في أكثر من موضع منه غير قليل مما جَعَلَهَا دون نسخة (أ) و(ب) في الجُودَة والضَبْط.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصّه: قد وَقَعَ الفراغُ من كتابته يوم الأحد وقت الظهر يوم الحادي والعشرين من شهر شوال على يد أفقر العباد، وأحوجهم إلى الله مُحَمَّد بن الحاج شهاب بن الحاج محمد بن يحيى التُّكْرِيْتِي. اللهم اغفرْ له ولمن علّمه، ولمشايعه، ولمُسْتَكْتَبِه، ولمن نَظَرَ فيه، ولجميع المسلمين، وذلك سنة ألف ومِئتين وسبعة عشر سنة!.

وجاء بإثر ذلك في الورقة نفسها: انتَقَلْتُ بالشراء الشرعي إلى أقرُّ عبادِ الله الفقير المقرِّ بالذنب والتقصير أحمد السويدي، عُفِيَ عنه.

وقد أصابت الرطوبة الورقة (١٨٩) و (٢٢٢) و (٢٢٣)، فأفسدت بعض السطور، وانمحت كثير من الكلمات.
وجاء في الورقة (١٤) و (٥٥) و (٦١) و (٦٨) و (٧٩) و (٨٦) و (٨٧) و (١٠١) تعليقات على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نظر في هذا الشرح.

٤ - النسخة الرابعة المرموز لها بـ (د)، وهي مصورة عن الأصل المخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفل من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان مانصه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحها شيخه عمادالدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عمادالدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنا عشرة كلمة تقريباً.

وخطها نسخي واضح مقروء منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوقع له تحريف وتصحيف غير قليل، صحح أكثره من قرأه أوقبله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم تنبئ من هو صاحب هذه التصحيحات، لكنها تنبئ عن ألمعية وعلم ومعرفة.

وهي نسخة متأخرة، فرغ من نسخها سنة ١٢١٧هـ. سليمان بن ملاً محمد بن ملاً عبدالرحمن بن ملاً عبدالله بن مرعي بن ناصر بن حسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقة الأخيرة منه.

وقد استفدنا من هذه النسخة في عدة مواضع كما هو مبين في تعليقاتنا.

ما تمتازُ به هذه الطبعةُ

- ١ - معرفةُ الشارح معرفةً قطعيةً تقضي على كل تردّد، وذلك :
(أ) بوجود اسمه على إحدى النُسخ الخطية التي اعتمدناها،
وهي نسخة (ب).
- (ب) الترجمةُ التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريحُ بنسبة هذا الشرح إليه.
- (ج) وجودُ تشابهٍ في الأفكار، والأسلوب، والحُجّة بين ما جاء في رسالته «الاتباع» وبين بعض ما جاء في هذا الشرح.
- (د) النصُّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ١٤٦/٢ للمرتضى الزبيدي، وفيه تصريحٌ بنسبة الشرح إليه، وهذا كان قد عثرَ عليه الشيخُ محمد نصيف - رحمه الله - وأرشدَ الشيخ أحمد شاکر إليه.
- (هـ) تصريحُ صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحب «هدية العارفين» فنسب الشرحَ إلى أبيه علي بن محمد المتوفى سنة ٥٧٤٦هـ، ولَقَّبَ الأب بصدرالدين، وهو لقبُ ابنه.
- (و) المسائلُ التي امتحنَ بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شهبة» أكثرها موجودٌ في هذا الشرح.

٢ - إحالة كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أخذ عنها.

٣ - إخراج النص إخراجاً صحيحاً موثقاً كما كتبه المؤلف، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخة كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبِلت على نسخته، وهي النسخة المرموز لها بـ (أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أخذ عنها المؤلف، وبذلك أمكن تدارك عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقات مُفيدة.

٤ - التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل حديث بما يليقُ بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكرُ مع التخريج لفظَ الحديث كما هو عند مُخرِجه، لأن الشارح - رحمه الله - لا يَنْقُلُها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما يَنْقُلُها بالواسطة وربما يكون مَنْ نَقَلَ عنه أثبتَها من محفوظه فيقع في روايتها تقديمٌ وتأخيرٌ، واختصارٌ وتَصَرُّفٌ في اللفظ.

٥ - كُتِبَتْ الآياتُ في الأصل الذي كُتِبَ في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقة الصدوق أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة (١٥٤)هـ، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبل عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعتنا هذه قراءة حفص بن سليمان الكوفي، بروايته عن عاصم بن أبي النجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد الشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءة أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيحٌ ثابت، كما هو معروف عند أهل العلم بهذا الفن.

٦ - التعليق على بعض ما وَهَمَ فيه المؤلف من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنِّفيها، وعلى بعض ما ذَهَبَ إليه - رحمه الله - من اجتهاداتٍ أو آراءٍ ظَهَرَ أَنَّ الأولى خلافُها، وقد استفدنا فيها من توجيهاتِ سماحة شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله، وجزاه عنا وعن المسلمين كُلِّ خيرٍ، فقد قُرِئَتْ عليه بعضُ المشكلات، ورأى ضرورةَ التعليقِ عليها، وهي مواضعٌ قليلة في الكتاب.

٧ - الإشارةُ إلى الموارد التي اقتبس منها الشارح تارةً بالنص، وتارةً بالمعنى.

٨ - التعريفُ بالأعلام تعريفًا موجزًا، والإحالةُ على مصادرِ ترجمتهم.

٩ - تعليقاتٌ متنوعة تشتمل توضيحَ المعنى المراد من بعض الآيات المستشهد بها، وشرحَ الغريب، والألفاظ ذات المدلول الاصطلاحي، وتخريجَ الشعر، والتعريفَ ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ - إثباتُ عناوينَ فرعيةٍ بالهامش تُعرِّفُ بالبحث الذي يتناولُه الشارح.

١١ - صنعُ فهرسٍ للآيات، والأحاديث، والأشعار، والفرق، والأعلام، والكتب، والبلدان.

[illegible]

فيهما تعريف الطريق الموصل اليه وهي شجرة الحياة
 ونهجه والثاني تعريف المسالك في الهمة التي
 تعم المقام فاعرف الناس بالله عز وجل السبع للطريق الموصل
 واعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه هذا سمي ايد
 به على رسولهم وجاهل التوفيق الحكيم الحقيقية عليه نور الهدى
 رآه عليه فقال تعالى على الروح من الله على من يشاء عباده
 بل تعالى وكذلك وجبت لكل روح من المؤمنين ما يشاء الله
 ولا الايمان ولكن جعلناه نوراً يهدي من يشاء من عباده
 لئلا يهتدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له في السموات وما
 الارض الا الاله تقيم الاكوار ولا روح الا بما جاء به الرسول
 والادي الا شفقاه به وهو الشفاكم قال تعالى قل هو الله
 هو الهدي وشفاف هو وان كان هدي وشفاف مطلقاً لكن لما
 ان المنتفع بذلك هم المؤمنون خصوصاً بالذكر والله تعالى اسئل
 رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدي الا بما جاء به ولا ريب انه
 من كل اصدان تؤمن بما جاء به الرسول ايماناً عاماً محلاً ولا
 من معرفة ما جاء به الرسول على التفضل في حق الكفاية
 ذلك اطل في تبليغ ما بعث الله به رسوله واطل في تدبر
 القرآن وعقل وضمه وعلم الكتاب والحكمة وصحيفة الذكر والهدى
 في الخبر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الله

القولن المذكورين وذلك بحسب حال الحكم فانه ان اعتقد ان الحكم
 بما انزل الله غير واجب وانه محيز فيه او اشتبهان به مع يقينه
 انه حكم الله فهذا كفر اكبر وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله وعله
 في هذه الواقعة يعدل عنه مع اعترافه بانه ينبغي للعقوب بهذا
 عاصر ويسمي كافرا مجازا او كفرا اصغروا ان جهل حكم الله فيها
 مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا
 له حكم الخطيئة واراد الشيخ رحمه الله بقوله ولا نقول لا يضر
 مع الايمان ذنب لمن علمه مخالفة المرجئ وشبهتهم كانت
 قد وقعت لبعض الاولين فانفق الصحابة على قتلهم ان لم يتوبوا
 من ذلك فان قدامة ابن عبد الله بن عمر بعد محرمها صبي
 وطائفة وما ولو اقره تعالى ليس على الذين آمنوا وعلما الصالحا
 جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا وعلما الصالحا لا يبه
 غلما ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلى بن ابي
 طالب وسائر الصحابة على انهم ان اعترفوا بالخروج جلدوا وان
 اصرروا على استخلاها قتلوا وقال عمر لقدامة اخطأت استك
 الحفرة اما انك لو اتقيت وامنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر
 وقد ان هذه الآية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر

ابر
 مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا
 بلع

وكان

وكان نحرهما بعد وقعة احد قال بعض الصحابة فليفلح اصحابنا
الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فانزل الله تعالى هذه الآية بين
فيها ان من طعم الخمر في حال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه اذا
كان من المؤمنين المتقين المصلحين كما كان من امر استقبال بيت
المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلوا انهم اخطوا
وايسوا من التوبة فكتب عمر الى قدامه يقول له حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
ما درى اي ذنبك اعظم استحل الحرام اولا لم يأسل من خلقه
ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو تسبق عليه بين ائمة
الاسلام قولهم ونرجوا للمحسنين من المؤمنين ان يعفو
عنهم ويبدل عذابهم برحمة ولا ناس عليهم ولا تشهد لهم باجنة
وتستغفر لمسيهم ونحو ذلك عليهم ولا تعظمهم على المؤمنين ان يعتقد
هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره قال
تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب
ويرجون رحمة ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا
وقال تعالى فلا تخافوهم واطفون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى
واياي فلقنوا واياي فارهبون فلا تخشوا الناس واخشون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
التي هي اولى من كتابه
تعالى برحمته والى اية

لا يخرجون لعقليات ولا يفهمون السمعيان وكل ذلك ضلال
وتضليل عن شوا السبيل نسال الله السلامة والعماد
من هذه الاقوال الواهية المفضية بقايلها الى الجاوشية
وكبري العزة عما تصفون و سلام على المبطلين واجماليه
وانتو القراع من شجرة يوم الحشر فان درسي الاول
سنة اسير وما من سبي على يد العبد الفقير الى
الغدير عمن من اجبر من اجبر يحيى الكندي عايد
فخضفي وغمرته ولو اذبه وجميع المسلمين امن
في احوالهم في العالم وفضل الله على من احمر واليه
وجه وصحبه وسلم لما لا ال بولس
الحمد لله رب العالمين

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

شرح عقاید طحاوی

جواز المنيب
العقبة
رحم الله من الغد

شرح العقاید الطحاوی
للعلامة محمد بن عبد الله بن
إسماعیل بن حماد

النوابع والبرق المسطوح
في شج العنقاء الحيا
للماء الحسن مشكور
كل ما في حرمه

محرم الحرام ۱۳۸۵



Sileymaniye Kütüphanesi	
Klasim	Lale
Yak. 500	
Giriş Kayıt No.	2320

لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)

شرح الطحاوي
لابن العز

عنوان نسخة (ب)

- ١٣٠ -

[illegible]

کلام

الجنة
تولدت
لأنني المغترب في هذه الدنيا

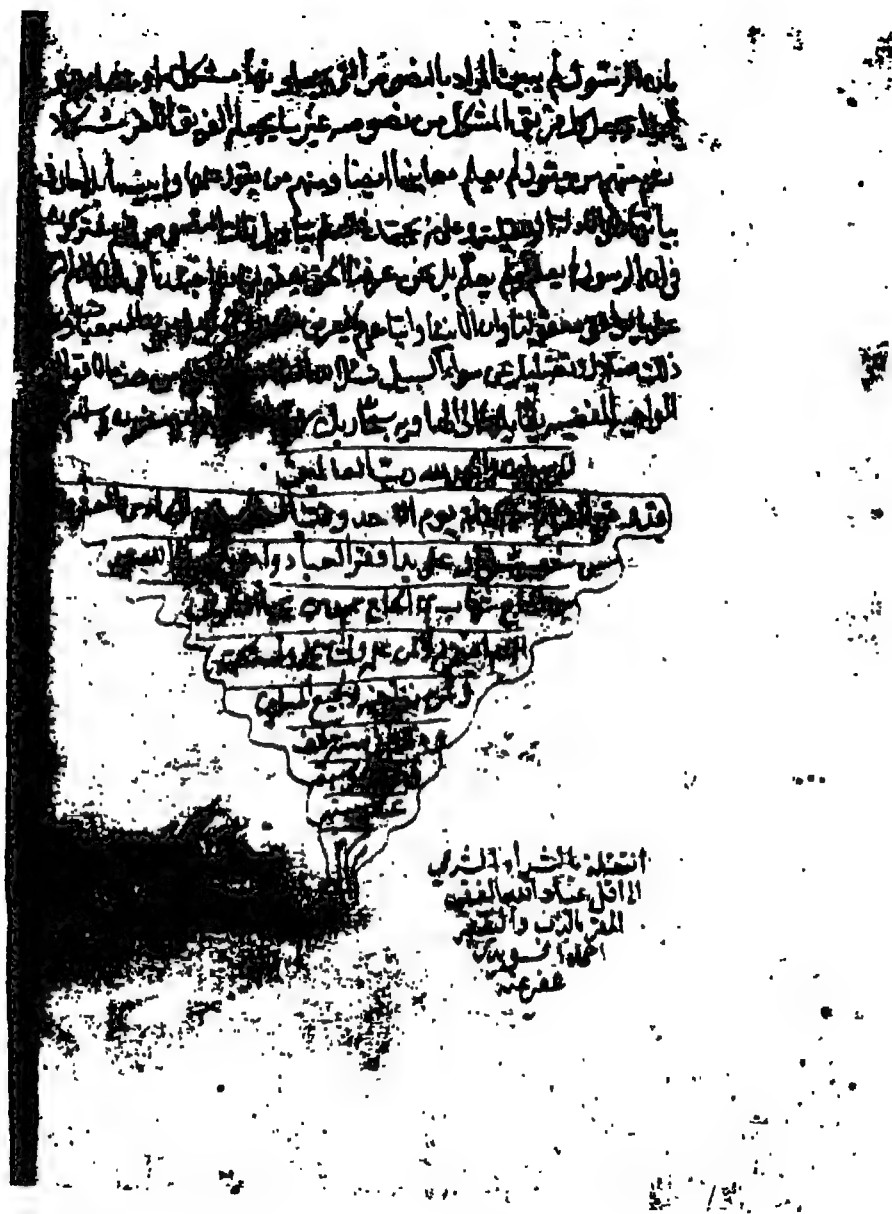
[illegible][illegible]

للوحة الأخيرة من نسخة (ب)

في سنة ثمان مائة وثمانين
 الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
 سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له
 ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأنشهد أن سيدنا محمداً
 عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
 نبينا قائداً لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم اذ شرف العلم
 بشرف العلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمي
 الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى مثقاله وجمعه واراد من اصول
 الدين الفقه الاكبر وحاجة العباد اليه فوق كل حاجة ومزودهم
 اليه فوق كل ضرورة لانه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة الا بان
 تعرف ربها ومحبوبها وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون
 في ذلك كله احب اليها تملوا به ويكون جميعا فيما يقربها اليه ويزيد
 من سائر خلقه ومن الخيال ان شغل العقل بمعرفة ذلك وادراكه على التقصيل
 فاقفنه رحمه العزيز الرحيم ان بعث الرسل به معرفتي اليه واعين
 ولمن اجابهم مبشرين ولمن خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزياد رسالتهم
 سرقة المعبر بجملة باسمائه وصفاته وافعاله اذ على هذه المعرفة تبني مطالب السالكين
 كلها من اولها الى اخرها ثم يتبع ذلك اصيلان عظيمان احدهما تعريف الطريق
 الموصل اليه وهي طريقة المتضمنة له مره ونهيه والثاني تعريف الناس اليه
 الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف الناس بانهم عز وجل اتبعهم للطريق اليه واعرفهم
 بحال السالكين عند التقدم عليه ولهذا سمي الله ما أنزل على رسوله روحا المتوقف
 الحيوة الحقيقية عليه ونور التوقف الهداية عليه فقال الله تعالى في الروح على من شاء من عباده
 وقال تعالى

الورقة الأولى من نسخة (ج)

عولهم فيه . رسولنا ناعما عجملا ولا يبا . مصر .
 ٢٠ . رسولنا ناعما عجملا ولا يبا . مصر .
 نعمت الله برسوله وادخلك في نذر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب
 والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والدعاء الى السبل الرب بالحكمة واللوعظ الحسن والمجادلة
 بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
 واما ما يجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم
 ومعرفةهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض
 العلم وعن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النص
 وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي و
 المحدث والحكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغي ان يعرف ان عامة من
 صدقوا هذا الباب او غير فيه عن معرفة الحق فانما هو لتفريط في اتباع
 ما جاء به الرسول وترك النظم والاستدلال الموصول الى معرفته فاما
 لغيره من كتاب الله صلى الله عليه وآله في ما ياتينكم مني هدى فمن اتبع



اللوحة الأخيرة من نسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستعين واستغفره ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل ومن
يضل فلا هادي لم يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

وشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا اما بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم
لاشرف العلم يشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه
الفرع ولهذا سمي الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله
وجمعه فاوراق من اصول الدين الفقه الاكبر وجمعة العباد
اليه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة لا حياة
للعقوب ولا نعيم ولا هلاكية الا بان تعرف ربها ومعبودها
وقاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون مع ذلك كله احب اليها
ما سواه ويكون سعيها فيما يقر بها اليه دون غيره من سائر خلقه
ومن الخلال تستقل العقول بمعرفة ذلك وانما ذلك على التفصيل
فانقصة رتبة العزيم الوحي ان يفتي الرسل بمعرفة واليه داع
ولن اجابهم مستترين ولن يخالفهم منذرين وجعل مفتاح
دعوتهم وزيد رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه
وصفاته

الورقة الاولى من نسخة مكتبة دخنة

وصفة واقفاله اذ على هذه المعرفة ينبغي مطالبة الرساله بحكمها
 من اولها الى اخرها شريعتك ذلك اصلان عظيمان احدهما تعريف
 الطريق للوصول اليه وهي شريعتك المنقضة لاهل ونهيه والآخر
 تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول اليه من النعيم المقيم فاعرف انك
 بالله عز وجل تتبعهم للطريق للوصول اليه واعرفهم بحال السالكين
 عند القدوم عليه ولهذا سمي الله ما انزل له على رسوله روحا
 لتوقف الحق بالعقيدة عليهم ونورا للتوقف الهداية عليهم فقال الله
 تعالى يلقى الروح على من يشاء من عباده وكان تعالى وكذلك اوحينا
 اليك روحا من امرنا ما كنت تدري بما الكتاب ولا الايمان
 ولكن جعلناك نورا يهدي بهم من نشاء من عبادنا الى امرنا الحق
 وانك لتهدى الى امرنا مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما
 في الارض الا الى الله تصير الامور ولا روح الا بما جاء به الرسول والنور
 الا بالانستضاء به وهو الشفاء كما قال تعالى قل هو الذي انزل الهدى
 وشفاء فهو وان كان هدى وشفاء مطلقا لكن لما كان المنفع بذاك
 هم المؤمنون خصوا بالذكر والله تعالى ارسل رسولا بالهدى ودينه الحق
 فانه هدى الانبياء جاء به ولا يرب ابيهم على كل واحد من عباده
 به الرسول انما جاء به ولا يرب ابيهم عن الرسول على التفصيل فرب على

اولئك ميسون طريقتهم ولا يعترفون فيهم السماء والارض وكثير من الزهد والعبادة التي احدثها
 هؤلاء والفرق العنصر في الموحى طريقتان طريقتا التبتة او مزية التجهيل اما هذا التبتة انما هو
 اهل الوهم والتخيل واهل الفريضة والتأريفاها اهل الوهم والتخيل هم الذين يتكلمون ان الانبياء
 سمع الله واليوم الاحد واليوم الثاني والاربعاء واليوم الخامس واليوم السادس واليوم السابع
 يتوهمون به انه الله شيء عظيم كبير من الالهة ان كان الله لم يسمي محسوسا وعقابا محسوسا
 في ذلك والله كاذب كاذب وان كان الامر ليس كذلك لان معنى التجهيل لا يقدح في سبيلنا وانما قد يقدح في
 كذب الصلحة المجهول من هذا التجهيل واما اهل التفرقة والتأريفاها هم الذين يقولون ان الانبياء يتكلمون به انه
 الله ما هو الخلق في نفس امرهم ما علمناه يقولون ثم يجتهدون في تأويل هذه الايات
 ما يوافق زعمهم بانها التاويلات ولهذا كان اكثرهم لا يجتهدون بالتأويل بل يقولون به بحجة
 انهم لا يذكرون غاية ما معهم من ان احتمال اللفظ واما اهل التجهيل والتفصيل الذين
 قوم من الانبياء واتباع التبت جاهلون ضالون لا يعرفون ما اراد الله وما يقصد به في تفسير
 الايات وقول الانبياء ويقولون يجوز ان يكون للشيء تأويل لا يعلم الا الله لا يجوز ان يكون
 ولا يخرج من الاية فضلا عن المعصية والتاويل علم باخائه وان عيسى عليه السلام
 كما يقول الرحمن على الله يستوي اليه يصعد الكمال الطيب ما مشك ان صجدا لما خلق
 بيدي وهو كافر في حاله هذه الايات بل معناها ان من قلت عليك امرا فاعلم ان الله تعالى
 ويظنون ان هذه الايات من كلامهم من يتوكلوا المراد بها خلق في مدلولها الظاهر
 المفهوم ولا يعرف احد الا انهم قد ساءلهم ومنهم من يقول بل يجوز على ظاهرها ان يجعل
 رهاوس هذا فلا يعلم تأويلها الا الله فينتاقتون حيث التبتوا لها ولا يبالون
 بظاهرها ولا يبالون بظاهرها ولا يبالون بظاهرها ولا يبالون بظاهرها ولا يبالون بظاهرها
 لم يبين المراد بالنص من التي يجعلونها مشكلا او متشابهة ولهذا جعل كل فريق المشكلا
 من مضمون غير ما يجعل المراد في الاثر مشكلا لا من مضمونهم بل يقولون انهم لم يبينوا
 فيهم

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة دخنة

شرح العقيدة الطحاوية

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضي علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

حقيقه وعلق عليه وخرجه احاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد الحسّ التركي شعيب الأرنؤوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حسبي الله ونعم الوكيل^(١)

الحمدُ لِلَّهِ، نستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ^(٢) بِاللَّهِ من شرورِ أنفسنا،
ومن سيئاتِ أعمالنا، من يَهْدِهِ اللَّهُ، فلا مُضِلَّ لَهُ، ومن يُضِلَّهُ،
فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أن سَيِّدَنَا
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلِّمْ تسليماً كثيراً.

أما بعدُ، فإنه لَمَّا كَانَ عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ الْعُلُومِ، إِذْ شَرَفَ عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ
الْعِلْمَ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَقْهِ الْفُرُوعِ، وَلِهَذَا
سَمَّى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ
أَصُولِ الدِّينِ: «الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ»^(٣) وَحَاجَةُ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ،

(١) في (ب): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلِّمْ. وفي (ج): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ.

(٢) في (ب): نَعُوذُ.
(٣) هُوَ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ الْحَجْمِ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ تَتَضَمَّنُ مَعْتَقِدَ أَهْلِ السَّنَةِ

وَالْجَمَاعَةِ وَقَدْ طُبِعَتْ فِي الْهِنْدِ بِمُفْرَدِهَا، وَمَعَ شَرْحِهَا الْمُنْسُوبِ لِلْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورٍ
مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاتَرِيدِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ التَّوْفِيُّ سَنَةَ ٣٣٣هـ، وَقَدْ طُبِعَتْ أَيْضًا بِمِصْرَ مَعَ
شَرْحِهَا لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ عَلِيِّ بْنِ سُلْطَانَ الْقَارِي الْهَرَوِيِّ الْمَكِّيِّ التَّوْفِيُّ سَنَةَ
١٠١٤هـ، وَفِي هَذَا الشَّرْحِ نَقُولُ كَثِيرَةً عَنْ شَرْحِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ هَذَا، لَكِنَّهُ لَا يَصْرَحُ
بِاسْمِهِ.

وضرورتهم إليه فَوْقَ كُلِّ ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، ويكونَ مع ذلك كُلُّه أَحَبُّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، ويكونَ سَعْيُهَا فيما يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ.

وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعَقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مَعْرِفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلَمَنْ أَجَابَهُمْ مَبَشِّرِينَ، وَلَمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلُّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا.

ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ الْمَقِيمِ.

فَأَعْرِفُ النَّاسَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَتْبَعُهُمُ لِلطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرِفُهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوْقُفِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوْقُفِ الْهَدَايَةِ عَلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [المؤمن: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا

أعرف الناس بالله
أتبعهم للطريق
الموصل إليه

مَا كُنْتُ تَذِيرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ^(١) وَلَكِنْ جَعَلْتُهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ^(٢) [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فَلَا رُوحَ إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا نُورَ إِلَّا فِي الاستِضَاءَةِ بِهِ.

وهو الشِّفَاءُ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو— وإن كان هُدًى وشفاء مطلقاً— لكن لَمَّا كَانَ الْمُتَنَفِّعُ بِذَلِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ، خُصُّوا بِالذِّكْرِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، فَلَا هُدًى إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ.

وَجُوبُ الْإِيمَانِ
المجمل على كل أحد
وَلَا زَيْبَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ
إِيمَانًا عَامًّا مُجْمَلًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ

(١) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (زَادَ الْمَسِيرَ) ٢٩٨/٧: قَوْلُهُ تَعَالَى: (مَا كُنْتُ تَذِيرِي مَا الْكِتَابُ) وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الْوَحْيِ، (وَلَا الْإِيمَانُ) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ إِلَى الْإِيمَانِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شَرَائِعُ الْإِيمَانِ وَمَعَالِهِ، وَهِيَ كُلُّهَا إِيمَانٌ، وَقَدْ سُمِّيَ الصَّلَاةُ إِيمَانًا، بِقَوْلِهِ: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) هَذَا اخْتِيارُ ابْنِ قَتِيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَا كَانَ يَعْرِفُ الْإِيمَانَ حِينَ كَانَ فِي الْمَهْدِ، وَإِذَا كَانَ طِفْلًا قَبْلَ الْبُلُوغِ، حِكَاةُ الْوَاقِدِيِّ. وَالْقَوْلُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ. وَقَدْ اشْتَهَرَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ — عَلَيْهِ السَّلَامُ —: أَنَّهُ كَانَ يُوْحَدُ اللَّهَ، وَيُبْغِضُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى، وَيُحِبُّ وَيَعْتَمِرُ، وَيَتَّبِعُ شَرِيعَةَ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ — رَحِمَهُ اللَّهُ —: مَنْ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، فَهُوَ قَوْلٌ سَوَاءٌ، أَلَيْسَ كَانَ لَا يَأْكُلُ مَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ... .

(٢) انْظُرْ «التفسير القيم» ص ٤٣٤ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ،
وَدَاخِلٌ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَحِفْظِ
الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،
وَالدُّعَاءِ إِلَى سَبِيلِ الرَّبِّ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ بِالَّتِي
هِيَ أَحْسَنُ^(١) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى
الْكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ، فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدْرِهِمْ، وَحَاجَتِهِمْ
وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَمَا أَمَرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ
الْعِلْمِ، أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النُّصُوصَ وَفَهَمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ
مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُفْتِيِّ وَالْمُحَدِّثِ
وَالْحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ^(٢) أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ عَجَزَ فِيهِ

عامة من ضل في
باب العقائد
إنما لتفريطه في اتباع
ما جاء به الرسول

(١) لِلْإِنْسَانِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِمَّا أَنْ يَعْرِفَ الْحَقَّ وَيَعْمَلَ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَا يَعْمَلَ بِهِ، وَإِمَّا
أَنْ يَجْهَلَهُ. فَصَاحِبُ الْحَالِ الْأَوَّلِ: هُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالْحِكْمَةِ، فَإِنَّ الْحِكْمَةَ هِيَ الْعِلْمُ
بِالْحَقِّ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَالنَّوْعُ الثَّانِي: مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، لَكِنْ يَخَالِفُ نَفْسَهُ، فَهَذَا يُوعِظُ
بِالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ. وَعَامَّةُ النَّاسِ يَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا وَهَذَا، فَإِنَّ النَّفْسَ لَهَا أَهْوَاءَ تَدْعُوهَا إِلَى
خِلَافِ الْحَقِّ وَإِنْ عَرَفَتْهُ. وَأَمَّا الْجَدُلُ، فَلَا يَدْعَى بِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْمَعَارِضِ،
فَإِذَا عَارِضَ الْحَقَّ مَعَارِضَ، سُجُودٌ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: بِالْحَسَنَةِ كَمَا قَالَ فِي الْمَوْعِظَةِ، لِأَنَّ الْجِدَالَ فِيهِ مَدَافَعَةٌ وَمَغَاضِبَةٌ،
فِيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَصْلُحَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ وَالْمَدَافَعَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ
بِعِلْمٍ، كَمَا أَنَّ الْحِكْمَةَ بِعِلْمٍ. وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُجَادِلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ
كِتَابِهِ. «الرَّدُّ عَلَى الْمُنَاطِقِينَ» ص ٦٨ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. وَانْظُرْ «مَدَارِجَ
السَّالِكِينَ» ١/٤٤٥ - ٤٤٧ و«مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» ١/١٧١ - ١٧٢.

(٢) «أَنْ يَعْرِفَ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما عرضوا عن كتاب الله، ضلوا، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

قال ابن عباس رضي الله عنه: تكفل الله لمن قرأ القرآن، وعمل بما فيه أن^(١) لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية^(٢).

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنٌ، قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَضْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣٨١/٢، وصححه ووافقه الذهبي من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ: أجاز الله تابع القرآن من أن يضل في الدنيا، أو يشقى في الآخرة، ثم قرأ: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى» قال: لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣١١/٤، وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبة، والفرجاني، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق عن ابن عباس، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦٠٣٣) من طريق ابن عينة، عن عطاء بن السائب، قال: قال ابن عباس: من قرأ القرآن، فأتبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة الحساب، وذلك أن الله تعالى يقول: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى».

جَبَّارٍ، قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ
اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي
لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ، وَلَا يَشْبَعُ
مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ
عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١) إلى غير ذلك من
الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٨)، والدارمي ٤٣٥/٢، والبخاري في «شرح السنة» (١١٨١) وفي
سنده الحارث بن عبدالله الأعمري، والجمهور على توهينه.

وقال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» ص ١٥: والحديث مشهور من رواية الحارث
الأعمري، وقد تكلموا فيه. بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده. أما أنه تعمد الكذب في
الحديث، فلا. وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وقد
وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح على أنه قد روي له شاهد عن عبدالله بن
مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه
«فضائل القرآن»: حدثنا أبو اليقظان، حدثنا عمار بن محمد الثوري أو غيره، عن
أبي إسحاق الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ قال:
«إن هذا القرآن مادبة الله، فتعلموا من مآذنيته ما استطعتم، إن هذا القرآن حبل الله،
وهو النور المبين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه، لا يعوجُّ
فيقوم، ولا يزيغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد، فأتلوه، فإن
الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول: ألم حرف ولكن ألف
عشر، ولام عشر، وميم عشر». وأبو إسحاق الهجري - وهو إبراهيم بن مسلم -: ليس
الحديث رفع الموقوفات، فيحتمل أن يكون وهم في رفع هذا الحديث، وإنما هو من كلام
ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٨٤/٢٠ (١٦٠)، وفي «مسند الشاميين»
(٢٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٥٣/٥ من طريق أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن
جبل، قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً الفتن، فعظمها، وشدها، فقال علي بن
أبي طالب: يا رسول الله فما المخرج منها، فقال: «كتاب الله...» وفي سنده عمرو بن
واقد وهو متروك كما قال الهيثمي في «المجمع» ١٦٥/٧.

ولا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَهُ^(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وقد نزه الله تعالى نفسه عما يصفه به العباد إلا ما وصفه به المرسلون بقوله سبحانه: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفافات: ١٨٠، ١٨٢] فنزه نفسه سبحانه عما يصفه به الكافرون، ثم سلم على المرسلين، لسلامة ما وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمّد نفسه على تفرده بالأوصاف التي يستحقّ عليها كمال الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يُوصي به الأول الآخر، ويقتدي فيه اللاحق بالسابق، وهم في ذلك كلّهم بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فإن كان قوله: «وَمَنِ اتَّبَعَنِي» معطوفاً على الضمير في «أدعو»، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله، وإن كان معطوفاً على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون غيرهم، وكلا المعنيين حق^(٢). ٣

وقد بلغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيله خير القرون، ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم،

(١) في (د): يدينون به.

(٢) قال ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» ١/١٥٤: والقولان متلازمان، فلا يكون الرجل من أتباعه حقاً حتى يدعوا إلى ما دعا إليه، ويكون على بصيرة. والقول الأول - وهو قول الفراء - أحسن وأقرب إلى الفصاحة والبلاغة. وانظر «معاني القرآن» للفراء ٢/٥٥، و«زاد المسير» ٤/٢٩٥.

وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها^(١) أصول دينها، كما أخبر الصادق عليه السلام بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»^(٢).

(١) في (ب): عنها.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٣٠)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان - رضي الله عنه - وأخرجه أحمد ٢٤٤/٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢، والبخاري (٣٦٤٠) و (٧٣١١) و (٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، والطبراني ٤٠٢/٢٠ و (٩٥٩) و (٩٦٠) و (٩٦١) و (٩٦٢) من حديث المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون». وأخرجه البخاري (٣٦٤١) و (٧٣١٢) و (٧٤٦٠)، ومسلم ١٥٢٤/٣، وأحمد ١٠١/٤، والطبراني ٣٢٩/١٩ و (٧٥٥) و (٨٤٠) و (٨٦٩) و (٨٧٠) و (٨٩٣) و (٨٩٩) و (٩٠٥) و (٩٠٦) و (٩١٧) من حديث معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»، وأخرجه مسلم (١٧٤) من حديث جابر بن سمره بلفظ: «لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»، وأخرجه أيضاً (١٩٢٣) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، وهو في «المنتقى» (١٠٣١) لابن الجارود، و«شرف أصحاب الحديث» (٥١)، وأخرجه أيضاً (١٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» ٣١٤/١٧ و (٨٧٠) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك». وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الحاكم ٤٤٩/٤ وصححه، والطيالسي ص ٩، والدارمي ٢١٣/٢. وعن أبي هريرة عند ابن ماجه (٧)، وعن قرة بن إياس عند الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦) وأحمد ٤٣٦/٣ و ٣٤/٥ و ٣٥، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١١) و (٤٤) و (٥٠)، وصححه ابن حبان (٦١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وعن عمران بن حصين عند أحمد ٤٣٧/٤، وأبي داود (٢٤٨٤)، والخطيب (٤٦)، والطبراني ١١١/١٨ (٢١١) و (٢٢٨)، والحاكم ٤٥٠/٤، وصححه ووافقه الذهبي، ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال». وعن أبي أمامة عند أحمد ٢٦٩/٥ ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لواء حتى يأتيهم أمر الله وهم =

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر
 أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته،
 بعد المئتين فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومئتين، ووفاته سنة إحدى
 وعشرين وثلاث مئة.

فأخبر رَجَمَهُ اللَّهُ عما كان عليه السَّلَفُ، ونَقَلَ عن الإمام
 أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي^(١)، وصاحبه: أبي يوسف
 يعقوب بن إبراهيم الجُمَيْري الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشَّيباني
 — رضي الله عنهم — ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به
 رب العالمين.

وكُلِّمَّا بَعْدَ الْعَهْدِ، ظَهَرَتِ الْبِدْعُ، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ
 تَأْوِيلًا، لِيُقْبَلَ، وَقُلْ من يهتدي إلى الْفَرْقِ بين التَّحْرِيفِ والتَّأْوِيلِ، إذ قد
 سُمِّيَ صَرْفُ الْكَلَامِ عن ظاهره إلى معنى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ في الجملة
 تأويلاً، وإن لم يكن ثم قرينة تُوجِبُ ذَلِكَ، ومن هنا حَصَلَ الْفَسَادُ، فإذا
 سَمَوْهُ تَأْوِيلًا قُبِلَ وَرَاجَ على من لا يهتدي إلى الْفَرْقِ بينهما.

= كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس.
 أما هذه الطائفة فقال البخاري في «صحيحه»: هم أهل العلم، وقال أحمد: إن
 لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم. قال القاضي عياض: إنما أراد أحد أهل
 السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال الإمام النووي: يجوز أن تكون الطائفة
 جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقه ومحدث ومفسر وقائم
 بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد. انظر «شرح مسلم» ١٣/٦٦، ٦٧.
 (١) هو الإمام الثقة فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى
 التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة،
 ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. توفي
 سنة ١٥٠ هـ مترجم في «السير» ٦/٣٩٠ — ٤٠٣.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغائهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه، والاشتغال به، والإصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فإن معنى الآية يشملهم.

وكُلُّ من التحريف والانحراف على مراتب، فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم^(١) الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً^(٢) على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين: الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وأنقطعت به حجة العباد على الله، وقد بين الله به كل شيء، وأكمل

نبينا محمد ﷺ خاتم
الأنبياء

(١) في (ب): وختمهم.

(٢) قال الحافظ ابن كثير ٦٥/٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ قال ابن عباس: مؤتمناً عليه، وقال: القرآن أمين على كل كتاب قبله، ورؤي عن عكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ومحمد بن كعب، وعطية، والحسن، وقشادة، وعطاء الخراساني، والسدي، وابن زيد نحو ذلك. وقال ابن جريج: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها، فهو حق، وما خالفه منها، فهو باطل. وعن ابن عباس: أي حاكماً على ما قبله من الكتب. وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم «المهيمن» يتضمن هذا كله، فهو أمين، وشاهد، وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتماً وأشملها وأعظمها، حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، ولهذا جعله شاهداً، وأميناً، وحاكماً عليها كلها وتكفل تعالى حفظه بنفسه الكريمة، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

له ولأتمته الدينَ خيراً وأمرأً، وجعل طاعته طاعةً له، ومعصيته معصيةً له، وأقسم بنفسه أنهم لا يُؤْمِنُونَ حتى يُحْكُمُوهُ فيما شَجَرَ بينهم، وأخبر أن المنافقين يُرِيدُونَ أن يتحاكَمُوا إلى غيره، وأنهم إذا دُعُوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتابِ الله وسُنَّةِ رسوله - صَدُّوا صُدُوداً، وأنهم يَزْعُمُونَ أنهم إنما أرادوا إحساناً وتوفيقاً.

وكما يقوله كثيرٌ من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريدُ أن نُحَسِّسَ الأشياءَ بحقيقتها، أي: نُذَرِّكَهَا ونَعْرِفَهَا، ونُرِيدُ التوفيقَ بين الدلائل التي يُسْمُونَهَا العقلِيات - وهي في الحقيقة جَهْلِيَّاتٌ - وبين الدلائل الثقلية المنقولة عن الرسول، أو نريدُ التوفيقَ بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثيرٌ من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال بالعمل الحسن^(١)، والتوفيقَ بين الشريعة وبين ما يدَّعونه من الباطل الذي يُسْمُونَهُ: حقائق، وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثيرٌ من المتملكة والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيقَ بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكلُّ مَنْ طَلَبَ أن يُحْكَمَ في شيء من أمر الدين غيرَ ما جاء به الرسول، ويظُنُّ أن ذلك حَسَنٌ، وأن ذلك جمعٌ بين ما جاء به الرسول وبين ما يُخَالِفُهُ، فله نصيبٌ من ذلك، بل ما جاء به الرسول كافٍ كاملٌ، يَدْخُلُ فيه كُلُّ حقٍّ، وإنما وَقَعَ التقصيرُ من كثيرٍ من المتسبين إليه، فلم يَعْلَمُوا ما جاء به الرسول في كثيرٍ من الأمور الكلامية الاعتقادية،

ما جاء
يدخل
حق، وهو
كامل

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب: إنما نريد الإحسان بالجمع بين العلم والإيقان...

ولا في كثيرٍ من الأحوال العبادية، ولا في كثير من الإمارة السياسية،
أونسبوا إلى شريعة الرسول بظنهم وتقليدهم ما ليس منها، وأخرجوا
عنها كثيراً مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، وبسبب عدوان أولئك
وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودرس كثير من علم الرسالة.

بل البحث الثام، والنظر القوي، والاجتهاد الكامل، فيما جاء به
الرسول ﷺ، ليعلم ويعتقد، ويعمل به ظاهراً وباطناً، فيكون قد تلي حق
تلاوته، وأن لا يهمل منه شيء.

وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به،
فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسبه أن يسقط عنه اللوم
لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون
قائماً به، وأن لا يؤمن ببعضه ويترك بعضه، بل يؤمن بالكتاب كله، وأن
يصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه: من رواية أراي، أو يتبع ما ليس
من عند الله اعتقاداً أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ
بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم
بإحسان إلى يوم القيامة، وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم
من بعدهم، ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط^(١)
بالإمامة.

(١) الوسط هنا: خيار الناس وعدوهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾
وقول الشاعر:

هُمُ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِخْدَى الْإِيَالِي بِمُعْظَمِ

فمن أبي يوسف^(١)، رحمه الله تعالى، أنه قال لبشر المريسي^(٢):
 نقول من السلف في ذم علم الكلام
 العِلْمُ بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجلُ
 رأساً في الكلام، قيل: زنديق، أو رُمي بالزُّندقة. أراد بالجهل به اعتقاد
 عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإغراض عنه، وترك
 الالتفات إلى اعتباره، فإن ذلك يَصُونُ عِلْمَ الرجل وعقله، فيكون علماً
 بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: مَنْ طَلَبَ العلمَ بالكلام، تزندق، وَمَنْ طَلَبَ
 المالَ بالكيمياء، أفلس، ومن طلب غريب الحديث، كَذَبَ^(٣).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ
 يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعِشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ^(٤)، وَيُقَالُ:

(١) هو الإمام المجتهد العلامة المحدث كبير القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري
 الكوفي صاحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم. توفي
 سنة ١٨٢هـ. «سير أعلام النبلاء» ٥٣٥/٨ - ٥٣٩.

(٢) هو بشر بن غياث المريسي أبو عبد الرحمن العدوي مولا هم البغدادي، فقيه متكلم
 معتزلي، رأس الطائفة المريسية، أخذ الفقه عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة
 - رحمهما الله - روى عنه حماد بن سلمة وغيره، توفي سنة ٢١٨هـ. وقد قارب الثمانين،
 قال الذهبي عنه في «ميزان الاعتدال»: مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة،
 ولم يدرك جهم بن صفوان وإنما تقلد مقالته في خلق القرآن، واحتج لها، ودعا إليها.
 مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩٩/١٠.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤) من طريق جعفر بن محمد
 الفريابي حدثنا بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كان يقال: من طلب
 الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء
 أفلس. وأورده الإمام الذهبي في «السير» ٥٣٧/٨ في ترجمة أبي يوسف، وهو في «ذم
 الكلام» ١/١٠٤/٦ للهروي.

(٤) سقطت من (ب).

هذا جزاء من تَرَكَ الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام^(١).
 وقال أيضاً رحمه الله تعالى :
 كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ
 إِلَّا الْحَدِيثَ وَالْأَفْقَهَ فِي الدِّينِ
 الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالٌ حَدَّثْنَا
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسَوَاسُ الشَّيَاطِينِ^(٢)
 وذكر الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يَدْخُلُ
 المتكلمون، ولو أوصى^(٣) إنسان أن يُوقَفَ من كتبه ما هو مِنْ كتب
 العلم، فافتى السلفُ أن يُباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه
 ه في «الفتاوى الظهيرية»^(٤) فكيف يُرَامُ الوصولُ إلى علم الأصول، بغير
 اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:
 أَيُّهَا الْمُغْتَدِي لِيَسْطَلْبْ عِلْمًا كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرُّسُولِ
 تَطْلُبُ الْفَرَعُ كَيْ تَصْحَحَ أَصْلًا كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ

(١) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ٤٦٢/١، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٦٨)، وابن حجر في «توالي التأسيس» ص ٦٤، والذهبي في «السير» ٢٩/١٠.
 والإمام الشافعي: هو عالم العصر، وناصر الحديث، وفقه الملة أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي المكي الغزي المولد أحد الأئمة المتبوعين المتوفى سنة ٢٠٤هـ.
 مترجم في «السير» ٥/١٠ - ٩٩.

(٢) البيتان منسوبان للشافعي في طبقات السبكي ٢٩٧/١، والبداية ٢٥٤/١٠، والمرئضي الزبيدي في «الأمالي الشيخونية» فيما نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة» ص ٤٦، وهما منسوبان لبعض علماء الشافعيين في «شرف أصحاب الحديث» ص ٧٩، و«الإلماع» ص ٤١، و«صون المنطق والكلام» ص ١٤٧ للسيوطي.

(٣) في الأصول: وأوصى، دون «ولو» والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) هي لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البحاري الفقيه الأصولي الفاضل تولى الحسبة ببخارى، وتوفي سنة (٦١٩هـ). «الفوائد البهية» ص ١٥٦ - ١٥٧.

ونبيئنا ﷺ أُوتِيَ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ (١) فُبِعَتْ بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخيرية (٢) على أتم الوجوه، ولكن كُلمًا ابتدَع شخص بدعةً، اتسَعُوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا (٣) كما يقوله ضلّال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم! وكما يقوله من لم يُقدِّرهم قَدَّرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرَّغوا لاستنباطه (٤)، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاَ منهم بغيره! والمتأخرون تفرَّغوا لذلك، فهم أفقه!!

فكُلُّ هؤلاءٍ مَحْجُوبُونَ عن معرفة مقادير السلف، وعُمِيَ علومهم، وقِلَّةُ تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همّة القوم مراعاةً أصولها،

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٩٧٧) و(٦٩٩٨) و(٧٠١٣) و(٧٢٧٣)، ومسلم (٥٢٣)، والنسائي ٣/٦ - ٤، والترمذي (١٥٥٥) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «بعثت بجوامع الكلم» وفي رواية لمسلم: «أوتيت» وهي في «المسند» ٢/٢٥٠ و ٤٤٢ و ٥٠١ وفي أخرى: «أعطيت» وهي في المسند أيضاً ٢/٤١٢، وقد فسره الزهري بأنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني، وجزم غيره بأن المراد بـ «جوامع الكلم»: القرآن بقرينة قوله: «بُعِثْتُ»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

وفي صحيح مسلم (٢٠٠١) (٧١) عن أبي موسى الأشعري قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه. وأخرج أحمد ١/٤٠٨ و ٤٣٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٢٦٣، وعبد الرزاق (٣٠٦٣)، والطيالسي (٣٠٤) من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ «عُلم فواتح الخير وجوامعها أوجوامع الخير وفوائدها...».

(٢) في (ب): والأخروية.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (د): لاستنباط الفقه.

وَضَبَطَ قَوَاعِدَهَا، وَشَدَّ مَعَاقِدَهَا، وَهَمَّهُمْ مَشْرَّةً إِلَى الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَالْمَتَأَخَّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالْقَوْمُ فِي شَأْنٍ آخَرَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وقد شَرَحَ هذه العقيدةَ غيرُ واحدٍ من العلماء، ولكن رأيتُ بعضَ الشارحين قد أصغى^(١) إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوا التَّكَلُّمَ بِالْجَوْهَرِ وَالْجِسْمِ وَالْعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ اصْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالِاصْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَافٍ لِعُلُومٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا كَرِهُوا أَيْضًا الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَقِّ وَالْمَحَاجَّةَ لِأَهْلِ الْبَاطِلِ، بَلْ كَرِهُوا لَاشْتِمَالَهُ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالَفَةٍ لِلْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ الْيَقِينِ وَالْمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ عَوَامِ الْمُؤْمِنِينَ، فَضْلًا عَنْ عِلْمَائِهِمْ.

كراهة السلف التكلم
بالفاظ لاشتمالها على
حق وباطل

وَلِاشْتِمَالِ مَقْدَمَاتِهِمْ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، كَثُرَ الْجِرَاءُ وَالْجِدَالُ، وَانْتَشَرَ الْقَيْلُ وَالْقَالُ، وَتَوَلَّدَ لَهُمْ عَنْهَا^(٢) مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخَالَفَةُ لِلشَّرْعِ الصَّحِيحِ، وَالْعَقْلِ الصَّرِيحِ مَا يَضِيقُ عَنْهُ الْمَجَالُ، وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ زِيَادَةُ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ...»^(٣).

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكًا طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسِجَ عَلَى مِثْوَالِهِمْ، مَتَطَفِّلًا عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْظِمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأَدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأَحْشَرَ فِي زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) أصغى إلى فلان: إذا مال بسمعه نحوه.

(٢) في (ب): وتولد عنهم.

(٣) انظر ص: ٢٣٣.

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، أثرته على التطويل والإسهاب ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وهو حسبنا ونعم الوكيل^(١).

قوله: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له».

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل. قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَنْقُومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]. ٦ وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿اعبدوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]. وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]. وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطُّغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي^(٢) إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ

(١) أثبت في (أ) علامة حذف على قوله: «هو حسبنا ونعم الوكيل»، وكتب فوقها: غير نسخة المؤلف.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر الدمشقي: يوحى؛ بالياء وفتح الحاء، على ما لم يسم فاعله. وهي المثبتة في الأصول. انظر «زاد المسير» ٣٤٦/٥، و«حجة القراءات» ٤٦٦، و«الكشف عن وجوه القراءات» ١٤/٢ - ١٥. وأهل الشام - والشارح منهم - على قراءة أبي عمرو بن العلاء من بعد الخمس مئة، وإلى ما بعد القرن التاسع. انظر «غاية النهاية» ٢٩٢/١.

النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وابن حبان (١٧٥) و (٢١٩)، وابن منده في الإيمان (٢٥)، والبخاري في شرح السنة (٣٣) من حديث ابن عمر، وتماه: «وَيُقِيمُوا الصلاة وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دَمَاءَهُمْ إِلَّا بَحْثَ الْإِسْلَامِ، وحسابهم على الله»، وأخرجه البخاري (١٣٩٩)، (١٤٥٧)، (٦٩٢٤)، (٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، والترمذي (٢٦٠٦)، (٢٦٠٧)، والنسائي ١٤/٥، وأبو داود (١٥٥٦) و (٢٦٤٠)، وأحمد ١٩/١ و ٤٧-٤٨، و ٣١٤/٢ و ٣٨٤ و ٤٢٣ و ٤٥٧ و ٤٨٢ و ٥٠٢ و ٥٢٧ و ٥٢٨، والطبراني (٢٤٤١)، والشافعي في «مسنده» ١١/١ - ١٢، و ٢٢٣، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٤) و (٢١٦) و (٢١٧) و (٢١٨) و (٢٢٠)، وابن منده في الإيمان (٢٣) و (٢٤) و (٢٦) و (٢٧) و (١٩٦) و (١٩٧) و (١٩٨) و (١٩٩) و (٢٠٠) و (٤٠٢) و (٤٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢١٣/٣، والدارقطني ٨٩/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٩/٢ و ٢٥/٣ و ٣٠٦، والخطيب في «تاريخه» ٢٠١/١٢، والبخاري في «شرح السنة» (٣١) و (٣٢) من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله تعالى»، وفي رواية لمسلم: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به...»، وأخرجه أبو داود (٢٦٤١) و (٢٦٤٢)، والترمذي (٢٦٠٨)، والنسائي ٧٥/٧ و ١٠٩/٨، والطحاوي ٢١٥/٣، وأحمد ٢٢٤/٣، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧٣/٨، والخطيب في «تاريخه» ٤٦٤/١٠، وابن منده في الإيمان (٣١) و (١٩١) و (١٩٢) و (١٩٣) و (١٩٤)، والبخاري (٣٤) من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبيلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم مال للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البخاري (٣٩٢) دون قوله: «لهم مال للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وأخرجه (٣٩٣) بها موقوفاً على أنس، وفي الباب عن جابر عند مسلم (٢١) (٣٥)، والترمذي (٣٣٣٨)، وأحمد ٢٩٥/٣ و ٣٠٠ و ٣٣٢ و ٣٣٩ و ٣٩٤، والحاكم ٥٢٢/٢، وابن ماجه (٣٩٢٨)، والطحاوي ٢١٣/٣، وأبي نعيم ٤٤/٤، وابن منده (٢٩) و (٣٠)، والحاكم ٥٢٢/٢، والطبراني (١٧٤٦)، وعن النعمان بن بشير عند النسائي ٧٩/٧، والبزار (١٥)، وعن أوس بن أوس عند النسائي ٨٠/٧ - ٨١، =

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك، ولم يوجب^(١) أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما: هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢). فهو أول واجب وآخر واجب.

= والدارمي ٢١٨/٢ والطيالسي (١١١٠)، وأحمد ٨/٤ و٩، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والطبراني (٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) وإسناده صحيح، وعن طارق بن أشيم الأشجعي عند مسلم (٢٣)، وعن معاذ عند ابن ماجه (٧٢)، وأحمد ٢٤٥/٥ - ٢٤٦، والبخاري (١٦٥٣) و(١٦٥٤)، والطبراني ١١٥/٢٠. وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: متفق عليه من حديث ابن عباس ؓ، فهم منه، فإنه لم يخرجاه ولا أحدهما عنه، وإنما هو في «الطبراني الكبير» (١١٤٨٧). وإليه نسبة الهيثمي في «المجمع» ٢٥/١، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» ص ٦، ٧.

(١) في (ب): ولم يوجب على.

(٢) أخرجه ابن حبان (٧١٩)، «موارد» من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت، دخل الجنة يوماً من الدهر، وإن أصابه ما أصابه» وله شاهد بسند حسن عند أبي داود (٣١١٦)، وأحمد ٢٣٣/٥ و٢٤٧، والطبراني =

انواع التوحيد ومعانيه
فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبَد وحده لا شريك له.

توحيد الصفات
أما الأول، فإن نفاة الصفات أدخلوا نفْي الصفات في مسمى التوحيد، كالجهنم بن صفوان^(١) ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات

= ١١٢/٢٠ (٢٢١)، والخطيب ٣٣٥/١٠، والفسوي في «تاريخه» ٣١٢/٢، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٩٩ من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، صححه الحاكم ٣٥١/١، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله عند أحمد ١٦١/١ بسند صحيح، وصححه ابن حبان (٢٠٥) والحاكم ٣٥٠/١، ٣٥١، ولفظ أحمد: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا أشرق لها لونه، ونفس الله عنه كربته: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عمر: أحمد ٦٣/١، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٩٦/٢، وصححه ابن حبان (٢٠٤)، والحاكم ٧٢/١، ووافقه الذهبي، ولفظه: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرمه الله على النار: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عثمان بن عفان: مسلم (٢٦)، وابن حبان (٢٠١)، وأحمد ٦٥/١ ولفظه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

(١) يكنى أبا محرز، وقد نشأ في سمرقند بخراسان، ثم قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ، وكان مولى لبني راسب من الأزد، وقد أطبق السلف على ذمه بسبب إنكاره الصفات وتأويلها المفضي إلى تعطيلها، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه جهنم بن صفوان، وأظهرها فنسبت إليه، وقد قتل سنة ١٢٨هـ مع الحارث بن سريج في حربه ضد بني أمية. انظر «الطبري» ٢٢٠/٧، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٧، و«سير أعلام النبلاء» ٢٦/٦ - ٢٧، و«تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ١٠ وما بعدها للقاسمي.

الصفات يستلزم تعدّد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيّله، وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصّوه بالمسيح، وهؤلاء عمّوا^(١) جميع المخلوقات.

ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارِفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عبّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شيء، توحيد الربوبية، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل

(١) في (ب): عمّوا.

القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل عليهم السلام فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر^(١) من عُرفَ تَجَاهُلُهُ وتَظَاهُرُهُ بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وَعَنْ قَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلوًا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تَجَاهُلُ العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ * قَالَ لِمَنْ حَوَّلَهُ أَلَّا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤، ٢٨].

وقد زَعَمَ طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عَجَزَ موسى عن الجواب، وهذا غَلَطٌ، وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دلَّ سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله، نافياً له، لم يكن مثبتاً له، طالباً^(٢) للعلم بماهيته. فلهذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٣٨/٨ - ٣٩.

(٢) في (ب): طلباً.

ولم يُعَرَفَ عن أحدٍ من الطوائف أنه قال: إن العالمَ له صانعانِ
 متمثلانِ في الصفاتِ والأفعال، فإن الثنويةَ من المجوس، والمأنوية^(١)
 – القائِلين بالأصلين: النورِ والظلمة، وأن العالمَ صدرَ عنهما –: متفقون
 على أن النورَ خيرٌ من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمةَ شرٌّيرة مذمومة،
 وهم متنازعون في الظلمة: هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يشبها ربُّين متمثلين.
 وأما النصاري القائِلون بالتثليث، فإنهم لم يُشبِّها للعالمِ ثلاثة
 أربابٍ يَنفَصِلُ بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالمِ
 واحدٌ، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد.
 وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسدَ
 منه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمِهِ، وفي التعبير عنه، لا يكادُ واحدٌ
 منهم يُعبِّرُ عنه بمعنى معقولٍ، ولا يكادُ اثنانِ يَتَّفَقَانِ على معنى واحدٍ،
 فإنهم يقولون: هو واحدٌ بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقنيم يُفسرونها تارةً
 بالخواص، وتارةً بالصفات، وتارةً بالأشخاص، وقد فَطَرَ الله العباد على

٨

(١) المأنوية – وهم من الثنوية – نسبة إلى مؤسسها ماني بن فاتك المولود حوالي (٢١٥م) وفي بابل
 درس ما في الأديان الفارسية القديمة ولا سيما عقيدة زرادشت وكتبه، والنصرانية،
 والغنوصية، ولما بلغ الرابعة والعشرين أعلن أنه الفارقليط الذي بشره عيسى. ومذهبه أن مبدأ
 العالم كونا: أحدهما: نورٌ، والآخر ظلمة، كل منهما منفصل عن الآخر، فالنورُ:
 هو العظيم الأول ليس بالعدد، وهو الإله الحق ملك جنان النور، وله خمس صفات:
 الحلم والعلم، والعقل، والغيب، والفطنة، وخمس صفات روحانية: وهي الحب، والإيمان،
 والوفاء، والمروءة، والحكمة. وهذه الصفات قديمة أزلية. ومع هذا الكون شيان أزليان
 ماديان: أحدهما: الجو، والآخر: الأرض. وللجو خمس صفات: الحلم، والعلم،
 والعقل، والغيب، والحكمة. وللأرض عناصر خمسة: أربعة منها حسية، وهي: النور
 والماء، والنار، والرياح، وروحها النسيم. والكون الثاني وله خمسة عناصر: الضباب،
 والحريق، والسموم، والظلمة، وروحها الدخان، انظر «الملل والنحل» ١/ ٢٤٤ – ٢٤٩
 للشهرستاني، و«درء تعارض العقل والنقل» ١٩٥/٦ و ٣٤٦/٩.

فساد هذه الأقوال بعد التصوّر التام، وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متمثلين^(١).

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يُثبِت للعالم صانعين متمثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى^(٢) من السمع.

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافهما - مثل أن يُريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته - : فلما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلوه الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر^(٣) يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرره هو^(٤) توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي

توحيد الإلهية
المتضمن توحيد
الربوبية

(١) انظر بسط هذا في «الجواب الصحيح» ١٥٨/٢ - ١٧٠.

(٢) في (أ) و (ب) و (د): يلتقى، وفي هامش (د): لعله يلتقى.

(٣) انظر «منهاج السنة» ٧٣/٢، و «درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٨/٩ - ٣٧٦.

(٤) من هنا وإلى قوله في الصفحة (٣٢): «أنه مناسب» ساقط من (أ) و (ج) و (د) وهو من (ب).

وقد جاء التنبيه في هامش (أ) على هذا النقص، ويقدر بورقة.

دعت إليه الرُّسل، ونزلت به الكُتُب: هو توحيدُ الإلهية المتضمنُ توحيدَ الربوبية، وهو عبادةُ الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يُقرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالقَ السماوات والأرض واحدٌ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]. ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآن.

ولم يكونوا يَعْتَقِدُونَ في الأصنام أنها مشاركة الله في خلقِ العالم، بل كان حالُّهم فيها كحالِ أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارةً يَعْتَقِدُونَ أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويَتَخَذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، ويتوسَّلُونَ بهم إلى الله، وهذا كان أصلَ شرك العرب، قال تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] وقد ثبت في «صحيح» البخاري، وكُتِبَ التفسير، وقَصَصَ الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف: أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا، عَكَّفُوا على قبورهم، ثم صَوَّرُوا تماثيلهم، ثم طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فعبَدُوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابنُ عباس رضي الله عنهما، قبيلةً قبيلةً^(١).

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) في تفسير سورة نوح: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء، عن ابن عباس - رضي الله عنه -: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد... وهذا السند فيه انقطاع، لأن عطاء المذكور هو الخراساني، ولم يلق ابن عباس، =

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهيثج الأسدي^(١)، قال:
قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبغضتك على ما بعثني
رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا
طمسته»^(٢).

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته:

= فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في «تفسيره» عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء
الخراساني، عن ابن عباس. وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج،
عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء
الخراساني، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه، وذكر صالح بن أحمد بن
حنبل في «العلل» عن علي بن المديني، قال: سألت يحيى القطان عن حديث
ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا؟ قال:
لا شيء، وإنما هو كتاب دفعه إليه، قال الحافظ: وكان ابن جريج يستجيز إطلاق
«أخبرنا» في المناولة والمكاتبة، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٢٦٩/٦ وزاد نسبه لابن
المنذر، وابن مردويه، وأخرجه الطبري في تفسيره ٦٢/٢٩ من طريق بشر عن يزيد عن
قتادة موقوفاً عليه.

(١) هو حيّان بن حصين الكوفي، تابعي ثقة، روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن
أبي طالب، وعمار بن ياسر. انظر «تهذيب الكمال» ٤٧١/٧.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩) والنسائي ٨٨/٤، وأحمد ٩٦/١ و ١٢٩، وأبو داود الطيالسي (١٥٥)، والحاكم ٣٦٩/١، والبيهقي
٣/٤، والطبراني في «المعجم الصغير» ٥٧/١، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت،
عن أبي واثل، عن أبي الهيثج الأسدي... وله طريقان آخران عن علي عند أحمد
٨٧/١ و ٨٩ و ٩٠، والطيالسي (٩٦).

وعلق الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» على قوله: «ولا قبراً مشرفاً
إلا سويته» بقوله: فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً، من غير فرق بين من كان
فاضلاً ومن كان غير فاضل. والظاهر أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم،
وقد صرح بذلك أصحاب الإمام أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك، ومن رفع
القبور الداخلة تحت الحديث دخولاً أولياً القُبُ والمُشاهدُ المعمورة على القبور، وأيضاً
هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعل ذلك.

«لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يَحْذَرُ ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ، ولكن كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا^(١).

وفي «الصحيحين» أنه ذُكِرَ [له] في مرض موته كَنِيْسَةً بأَرْضِ الحبشة، وَذُكِرَ [له] مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فقال: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموتَ بخمس: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٠) و (١٣٩٠) و (٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩)، وأحمد ٨٠/٦ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه البخاري (٤٣٥) و (٣٤٥٣) و (٤٤٤٣) و (٥٨١٥) ومسلم (٥٣١)، وأبو عوانة ٣٩٩/١، والدارمي ٣٢٦/١، وأحمد ٢١٨/١ و ٣٤/٦ و ٢٢٩ و ٢٧٥، والبخاري ٤١٥/١، وعبد الرزاق (١٥٨٨) من حديث ابن عباس وعائشة. وجملة: «ولكن كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» لم ترد بهذا اللفظ في شيء من المصادر الأئمة الذكر، وإنما وردت عنهم بلفظ: «غير أنني أخشى أن يتخذ مسجداً»، ويلفظ: «غير أن أخشى أو أخشى أن يتخذ مسجداً»، ويلفظ: «غير أنه أخشى - بالضم لا غير -»، ويلفظ: «ولكنه أخشى أن يتخذ مسجداً»، ولفظ رواية عائشة وابن عباس: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧) و (٤٣٤) و (١٣٤١) و (٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨)، وأبو عوانة في «مسنده» ٤٠٠/١، ٤٠١، وابن أبي شيبة ٣٤٤/٣ - ٣٤٥، وأحمد ٥١/٦، وابن سعد ٢٣٩/٢ - ٢٤٠، والنسائي ٤١/٢ - ٤٢، وأخرجه البخاري (٥٠٩) عن مالك من رواية أبي مصعب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، والبيهقي ٨٠/٤ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٢)، وأبو عوانة ٤٠١/١، وابن سعد ٢٤٠/٢، والطبراني في «الكبير» (١٦٨٦) من حديث جندب بن عبد الله البجلي.

وَمِنْ أَسْبَابِ الشَّرِكِ عِبَادَةُ الْكَوَاكِبِ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مَنَاسِبٌ لِلْكَوَاكِبِ مِنْ طِبَاعِهَا، وَشِرْكُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ — فِيمَا يُقَالُ — مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَكَذَلِكَ الشُّرْكُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ لَهُمْ.

وهؤلاء كانوا مقرّين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتَّخذوا هذه الوسائط^(١) شفاعة، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وكذلك كان حال الأمم السالفة المشركين الذين كذبوا الرُّسل كما^(٢) حكى الله تعالى^(٣) في قصة صالح عليه السلام عن التسعة رهط الذين تقاسموا بالله — أي: تحالفوا بالله — لنبيّته وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبيّن أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فَعَلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ: هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠ — ٣٦].

(١) في (ب): اتَّخذوا هؤلاء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) زاد في (ب): عنهم.

وقال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
[إبراهيم: ١٠].

وقال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١). ولا يقال: إن معناه يُوَلَّدُ سَادَجًا لَا يَعْرِفُ تَوْحِيدًا وَلَا شِرْكًَا — كما قاله^(٢) بعضهم — لِمَا تَلَوْنَا^(٣). ولقوله ﷺ فيما يروى عن

(١) أخرجه مالك ٢/٤١١، والبخاري (١٣٥٨) و (١٣٥٩) و (١٣٨٥) و (٤٧٧٥) و (٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وابن حبان (١٢٩) و (١٣٠) و (١٣٣)، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٧) من حديث أبي هريرة، وقامه: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول أبو هريرة: أقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ...﴾، وأخرجه أيضاً أحمد ٢/٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠ و ٤٨١ والترمذي (٢١٣٨)، والطيالسي (٢٣٥٩) و (٢٤٣٣)، وأبو داود (٤٧١٤)، والبخاري (٨٤). وجاء في الأصول: «يهودانه وينصرانه ويمجسانه» بالواو، والمثبت من المصادر المذكورة. وفي الباب عن الأسود بن سريع عند أحمد ٣/٤٣٥ و ٤/٢٤، والدارمي ٢/٢٢٣، والبيهقي في «سننه» ٩/٧٧ و ٨/٧٨ و ١٣٠ والطبراني في «الكبير» (٨٢٦) و (٨٢٧) و (٨٢٨) و (٨٢٩) و (٨٣٠) و (٨٣١) و (٨٣٢) و (٨٣٣) و (٨٣٤) و (٨٣٥)، وصححه ابن حبان (١٣٢)، والحاكم ٢/١٢٣، ووافقه الذهبي. وعن جابر بن عبد الله عند أحمد ٣/٣٥٣.

(٢) في (ب): قال.

(٣) يريد أن الآية المتقدمة تدل على أن الفطرة هي الإسلام، وهذا التفسير هو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل، فقد أجمعوا في تأويل قول الله عز وجل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ فقالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في الحديث المتقدم: أقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ وذكروا عن عكرمة، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وقتادة في قوله عز وجل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، ﴿لا تبدل﴾ لخلق الله: قالوا: لدين الله، وانظر بسط هذا الموضوع في رسالة شيخ الإسلام «الكلام على الفطرة» الموجودة ضمن «مجموعة الرسائل الكبرى» ٢/٣١٧، و«دره تعارض العقل والنقل» ٨/٣٥٩ — ٣٩٥ و«شفاء العليل» ص ٢٨٣ وما بعدها لتلميذه العلامة ابن القيم.

٩ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «خَلَقْتُ عِبَادِي خُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ»
الحديث (١).

وفي الحديث المتقدم ما يدلُّ على ذلك حيث قال: «يُهوِّدَانِي أَوْ يُنَصِّرَانِي أَوْ يُمَجِّسَانِي» (٢) ولم يقل: «وَيُسْلِمَانِي»، وفي رواية: «يُولَدُ عَلَى الْمِلَّةِ» وفي أخرى: «على هذه المِلَّةِ» (٣).

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تشهدُ الأدلة العقلية بصدقه:
منها: أن يُقالَ: لا ريبَ أن الإنسان قد يحصلُ له من الاعتقادات والإرادات ما يكونُ حقًّا، وتارةً ما يكون باطلاً، وهو حسَّاس متحرك بالإرادة، فلا بُدَّ له من أحدهما، ولا بُدَّ له من مرجِّحٍ لأحدهما، ونعلم أنه إذا عُرِضَ على كُلِّ أحدٍ أن يُصَدِّقَ ويتَّفَعَّ، وأن يُكذِّبَ ويتضرَّرَ، مال بفطرته إلى أن يُصَدِّقَ ويتَّفَعَّ، وحيثُ فلاعترافُ بوجود الصانع والإيمانُ به هو الحقُّ أو نقيضه، والثاني فاسدٌ قطعاً، فتعيَّن الأولُ، فوجبَ أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمانَ به. وبعد ذلك: إما أن تكون محبته أنفعَ للعبد أولاً، والثاني فاسد قطعاً، فوجبَ أن يكون في فطرته محبةً ما ينفعه.

الأدلة العقلية على
صدق ما أخبر به
الرسول

ومنها: أنه مفطورٌ على جَلْبِ المنافعِ، ودفعِ المَضَارِّ بحسبه (٤)،

(١) وهو حديث مطول أخرجه مسلم (٢٨٦٥) في الجنة وصفة نعيمها، وأحمد ١٦٢/٤ و١٦٣ و٢٦٦، وعبد الرزاق (٢٠٠٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٨٧) و (٩٩٢) و (٩٩٣) و (٩٩٤) و (٩٩٥) و (٩٩٦) من حديث عياض بن حمار المجاشعي. ومعنى اجتالتهم أي: استخفوهم فذهبوا بهم، وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل.

(٢) في الأصول: وينصرانه ويمجسانه.

(٣) وكلتاها لمسلم.

(٤) «بحسبه» في الأصول، وكذلك هي في «درء تعارض العقل والنقل» ٤٦١/٨ الذي لخص منه الشارح هذه الأدلة، وفي مطبوعة مكة «بحسبه».

وحيث إن لم تكن فطرة كل واحد^(١) مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وجد الشرط، وانتفى المانع، استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحريض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجماد والبهائم وحضضا لم يقبلوا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائما في النفس، وقدر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من^(٢) يفسدها، كانت مقرة بالصانع، عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج، ولا المصلح الخارج، كانت الفطرة مقتضية للصالح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتف.

ويحكى عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني - قبل أن نتكلم في هذه المسألة - عن سفينة في دجلة، تذهب، فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟ فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه^{١٠}

(١) في (أ) و (ج) و (د): أحد، والمثبت من (ب).

(٢) في مطبوعة مكة: ما.

وَسُفِّلِهِ ١٩ وَتُحْكِي هَذِهِ الْحِكَايَةَ عَنْ غَيْرِ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضاً.
فَلَوْ أَقْرَأَ رَجُلٌ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، الَّذِي يُقَرُّ بِهِ هَؤُلَاءِ النُّظَارُ، وَيَفْنَى فِيهِ
كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَيَجْعَلُونَهُ غَايَةَ السَّالِكِينَ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ
«مَنَازِلِ السَّائِرِينَ»^(١) وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ إِنْ^(٢) لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ وَحْدَهُ،
وَيَتَّبِعُ مِنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، كَانَ مُشْرِكاً مِنْ جِنْسِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ تَقْرِيرِ هَذَا التَّوْحِيدِ، وَبَيَانِهِ، وَضَرْبِ الْأَمْثَالِ لَهُ.
وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَرَّرُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَيُبَيَّنُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ،
وَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزَمٌ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَجْعَلُ الْأَوَّلَ دَلِيلًا عَلَى الثَّانِي،
إِذَا كَانُوا يُسَلِّمُونَ الْأَوَّلَ^(٣)، وَيُنَازِعُونَ فِي الثَّانِي، فَيُبَيِّنُ لَهُمْ سَبْحَانَهُ أَنَّكُمْ
إِذَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي الْعِبَادَةَ
بِمَا يَنْفَعُهُمْ، وَيُدْفَعُ عَنْهُمْ مَا يَضُرُّهُمْ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلِمَ تَعْبُدُونَ
غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى ١٩ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
وَسَلِّمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ءَإِلَهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ * أَمَّنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ

الفرآن مملوء
بالآيات التي تقرّر
توحيد الألوهية.

(١) هُوَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْهَرَوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٤٨١ هـ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي
«سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ ١٨/٥٣-٥١٨. وَكَتَابَهُ هَذَا شَرَحَهُ ابْنُ الْقَيْمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي
ثَلَاثَةِ مَجْلَدَاتٍ وَأَسْمَاهُ «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ»، وَهُوَ يُعَدُّ مِنْ أَجْوَدِ مَا أُلِّفَ فِي تَهْذِيبِ النُّفُوسِ
وَتَرْوِضِهَا عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ، وَالتَّادِبِ بِآدَابِ الْمُتَّقِينَ الصَّادِقِينَ. وَقَدْ نَبَهَ فِي هَذَا الشَّرْحِ عَلَى مَا وَرَدَ
فِي «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ» مِنْ آرَاءِ مُخَالَفَةٍ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الصَّحِيحَةِ، وَلِمَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِقَلَمِهِ الْبَلِيغِ، وَعَلِمَهُ الْوَاسِعِ، وَفَهَمَهُ السَّيِّدِ. وَانْظُرْ ١/١٤٦-١٦٩
مِنْ «الْمَدَارِجِ». وَقَدْ نَبَهَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَامِدُ الْفَقِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى كِتَابِ «الْمَدَارِجِ»
عَلَى بَعْضِ مَا لَاحَظَهُ عَلَى الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ لِمَنَازِلِ السَّائِرِينَ.
(٢) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (أ) وَ(ب) مَا نَصَّهُ: لَيْسَ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ «إِنْ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَظْمَ الْكَلَامِ
يُحْسَنُ بِهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ. (٣) فِي (ب): لِلأَوَّلِ.

مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ^(١)...
الآيات [النمل: ٥٩ - ٦٠].

يقول الله تعالى في آخر كُلِّ آية: ﴿أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ أي: أَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ فَعَلَّ هَذَا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمنُ نفي ذلك، وهم كانوا مقرّين بأنه لم يفعل ذلك غيرُ الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام^(٢): هَلْ مَعَ اللَّهِ إله؟ كما ظَنُّهُ بعضهم، لأن هذا المعنى لا يُناسبُ سياق الكلام، والقَوْمُ كانوا يجعلون مع اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى، كما قال تعالى: ﴿أَتُنْكُمُ تَشْهَدُونَ أَنْ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةٌ أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]. وكانوا يقولون: ﴿أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إِنَّ مَعَهُ إِلَهًا ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]، بل هم مُقِرُّونَ بَأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يُنَادِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وكذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وأمثال ذلك.

وإذا كان تَوْحِيدُ الربوبية الذي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النُّظَار، مَنْ وافقهم مِنْ الصوفية هو الغَايَةُ في التوحيد: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به ١١ الرُّسُلُ عليهم السلام، ونزلت به الكُتُبُ، فليعلم أن دلائله متعددة،

(١) انظر «الطبري» ٢٠/٣ - ٦، و«تفسير أبي السعود» ٢٩٤/٦، و«الألوسي» ٥/٢٠.
(٢) في (د) ومطبوعة مكة: أنه استفهام.

كدلائل لإثبات الصانع، ودلائل صِدْقِ الرسول، فإنَّ العِلْمَ كُلَّمَا كان
الناسُ إليه أحوَجَ، كانت أدلَّتْه أظهرَ، رحمةً من الله بخلقه.

والقرآن قد ضَرَبَ اللُّهُ للناس فيه من كلِّ مَثَلٍ، وهي المقاييسُ
العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكنَّ القرآن يُبَيِّنُ الحقَّ في الحكم
والدليل، فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضلالُ، وما كان من المقدمات معلومةً
ضروريةً متفقاً عليها، استُبدِلَ بها، ولم يُحتجْ إلى الاستدلال عليها.
والطريقة الفصيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف
ما يدعيه الجُهالُ، الَّذِينَ يَظُنُّونَ أن القرآن ليس فيه طريقة بُرْهانية،
بخلاف ما قد يَشْتَبُه ويَقَع فيه نزاعٌ، فإنه يُبَيِّنُه وَيَدُلُّ عليه.

ولما كان الشُّرْكُ في الربوبية معلومَ الامتناع عند الناس كُلِّهِمْ،
باعتبار إثبات خالقَيْنِ متماثِلَيْنِ في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بَعْضُ
المشركين إلى أن ثَمَّ خالقاً خلق بعضَ العالم، كما يقوله الثَّنَوِيَّةُ في
الظلمة، وكما يقوله القَدَرِيَّةُ في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة
الدَّهْرِيَّةُ^(١) في حركة^(٢) الأفلاك، أوحركات النفوس، أو الأجسام
الطبيعية، فإنَّ هؤلاء يَشْتَبُونُ أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم
مشركون في بعض الربوبية، وكثيرٌ من مشركي العرب وغيرهم قد يَظُنُّ
في آلهته شيئاً من نفعٍ أو ضررٍ، بدون أن يَخْلُقَ الله ذلك.

فلما كان هذا الشُّرْكُ في الربوبية موجوداً في الناس، بيَّن القرآنُ

الأمثال الضرورية
في القرآن هي
المقاييس العقلية
المفيدة للمطالب
الدينية

استحالة وجود
شريك له سبحانه

(١) نسبة إلى الدهري، وجاء في «القاموس» و«شرح» : والدَّهْرِي، بالفتح ويضم: الملحد
الذي لا يؤمن بالآخرة، القائل ببقاء الدهر، وهو مولد، قال ثعلب: وهما جميعاً منسوبان
إلى الدهر، وهم ربما غيروا في النسب، كما قالوا: سُهَيْل، للمنسوب إلى الأرض
السهلة، واقتصر الزغشري على الفتح.

(٢) في (ب): حركات.

بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لا بُدَّ أن يكون خالقاً فاعلاً، يُوصِلُ إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشراكة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك، وتفرد به بالملك، والإلهية دونة؛ فعل، وإن لم يقدر على ذلك، انفرد بخلقه، وذهب بذلك الخلق، كما يتفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه. فلا بُدَّ من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كُلُّ إلهٍ بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

وإما أن يكونوا تحت قهر مَلِكٍ^(١) واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون^(٢) وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كُلِّ وجه.

وانتظام أمر العالم كله، وإحكام أمره، مِنْ أدلِّ دليلٍ على أن مدبره إله واحد، ومَلِكٌ واحد، وربُّ واحد، لا إله للخلق غيره، ولا ربَّ لهم سواه، كما قد دُلَّ دليلُ التمانع على أن خالق العالم واحد، لا ربَّ غيره فلا إله سواه، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي مختصر الصواعق المرسلة: إله.

(٢) في المطبوع من مختصر الصواعق المرسلة ٩٥/١: ويمتنع من حكمهم، ولا يمتنعون من حكمه، فيكون...

العبادة^(١) والإلهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم^(٢) إلهان معبودان^(٣).

فالعالم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفطر، معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين. فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة ملزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب.

وأيضاً فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما — وهما موجودتان — آلهة سواء لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجد.

ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السماوات والأرض يلزم من كون

(١) في «مختصر الصواعق المرسلة» ٩٦/١: في الغاية.

(٢) سقطت من (ب)، وفي «مختصر الصواعق»: له، والضمير يعود إلى «العالم».

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» ٩٥/١ — ٩٦ لابن القيم، وقد بسط شيخ الإسلام هذا البرهان في كتابه «منهاج السنة» ٦٨/٢ — ٧٢، وفي «درء تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٩ — ٣٦٨.

الْإِلَهَةِ فِيهِمَا مُتَعَدَّةٌ، وَمِنْ كَوْنِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ غَيْرِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لِهَئِمَا إِلَّا بَأَنَّ يَكُونَنَّ الْإِلَهُ فِيهِمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا غَيْرَهُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ، لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَأَظْلَمَ الظُّلْمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ الشَّرْكَ، وَأَعْدَلَ الْعَدْلُ التَّوْحِيدَ.

توحيد الإلهية
متضمن لتوحيد
الربوبية لا العكس

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس، فَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ يَكُونُ عَاجِزًا، وَالْعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا الْأَبْتَنَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لَا تُتَّخَذُوا سَبِيلًا إِلَىٰ مِغَالِبَتِهِ.

والثاني - وهو الصحيح المنقول عن السلف، كَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(١) لَمْ يَذْكُرْ^(٢) غَيْرَهُ -: لَا تُتَّخَذُوا سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الدهر: ٢٩]. وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وَهُمْ

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَمُ الْجَلِيلُ الْمُجْتَهِدُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدٍ الطَّبْرِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى سَعَةِ عِلْمِهِ، وَوَفَرَةِ اطِّلَاعِهِ، وَجُودَةِ ذَهْنِهِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١٠ هـ. مُتَرَجِمٌ فِي «السِّيَرِ» ٢٦٧/١٤ - ٢٨٢. وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الْآيَةِ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» لَهُ ٩١/١٥.

(٢) فِي (ب): يَذْكُرُهُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

لم يقولوا: إن العالم له صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى^(١).

التوحيد في الإثبات
والمعرفة والتوحيد في
الطلب والقصد

ثم التوحيد^(٢) الذي دعت إليه رُسُلُ الله، ونزلت به كتبه نوعان: توحيدٌ في الإثبات والمعرفة، وتوحيدٌ في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذاتِ الربِّ تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع^(٣) كُلُّ الإفصاح، كما في أول «الحديد» و«طه» وآخر «الحشر» وأول «آل عمران» السجدة وأول «آل عمران» وسورة «الإخلاص» بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تَضَمَّنَتْهُ سورة ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة «تَزِيلُ الْكِتَابِ» وآخرها، وأول سورة «يونس» وأوسطها وآخرها، وأول سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة سورة «الأنعام».

معظم سور القرآن
متضمنة لنوعي
التوحيد

وغالبُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٩/٩ - ٣٥٠، و«زاد المسير» ٣٨/٥.

(٢) من هنا إلى قوله: متضمن للإلزام، في الصفحة (٤٨) مأخوذ باختصار مع بعض زيادات طفيفة من «مدارج السالكين» لابن القيم ٤٤٩/٣ - ٤٥٥.

(٣) «النوع» سقطت من (ب).

القرآن^(١)، فإن القرآن^(٢) إِمَّا خَبِرٌ عَنْ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ،
فهو^(٣) التَّوْحِيدُ الْعِلْمِيُّ الْخَبْرِيُّ.

وإِذَا دَعُوهُ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَخَلَعَ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ،
فهو التَّوْحِيدُ الْإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ.

وإِمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَالزَّامُ بِطَاعَتِهِ، فَذَلِكَ مِنْ حَقَقِ التَّوْحِيدِ وَمَكْمَلَاتِهِ.
وإِمَّا خَبَرٌ عَنْ إِكْرَامِهِ لِأَهْلِ تَوْحِيدِهِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا
وَمَا يُكْرِمُهُمْ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، فَهُوَ جَزَاءُ تَوْحِيدِهِ.

وإِمَّا خَبَرٌ عَنْ أَهْلِ الشُّرْكِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ النُّكَالِ،
وَمَا يُحِلُّ بِهِمْ فِي الْعُقُوبِ مِنَ الْعَذَابِ، فَهُوَ جَزَاءُ مَنْ خَرَجَ عَنْ حَكَمِ
التَّوْحِيدِ.

فَالْقُرْآنُ كُلُّهُ فِي التَّوْحِيدِ وَحَقُوقِهِ وَجَزَائِهِ، وَفِي شَأْنِ الشُّرْكِ وَأَهْلِهِ
وَجَزَائِهِمْ، ف ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ تَوْحِيدٌ، ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
تَوْحِيدٌ، ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ تَوْحِيدٌ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
تَوْحِيدٌ، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ تَوْحِيدٌ مُتَضَمِّنٌ لِسُؤَالِ الْهَدَايَةِ إِلَى
طَرِيقِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِينَ^(٤) أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الَّذِينَ فَارَقُوا التَّوْحِيدَ.

وكَذَلِكَ شَهِدَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا التَّوْحِيدِ، وَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَلَائِكَتُهُ

(١) النص في «المدارج»: وغالبُ سور القرآن، بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي
التوحيد، بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به،
داعية إليه.

(٢) في (ب): فالقرآن.

(٤) في (ب): الذي.

(٣) في (د): وهو.

وأنبياءه ورسله: قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا
الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ
الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩].

فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على
جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجل شهادة وأعظمها وأعدلها
وأصدقها، من أجل شاهد، بأجل مشهود به.

وعبارات السلف في «شهادة» تدور على الحكم والقضاء،
والإعلام، والبيان، والإخبار، وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها، فإن
الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلانه وإخباره وبيانه،
فلها أربع مراتب:

معنى الشهادة
ومراتبها

١٤ فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم بها مع
نفسه ويذكرها وينطق بها، أو يكتبها.

وثالثها: أن يعلم غيره بها بما يشهد به، ويخبره به، ويبيئه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية، والقيام بالقسط تضمنت
هذه المراتب الأربع: علمه سبحانه بذلك، وتكلمه به، وإعلانه،
وإخباره لخلق به، وأمرهم والزامهم به.

فأما مرتبة العلم، فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد
شاهداً بما لا علم له به، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ

يَعْلَمُونَ ﴿[الزخرف: ٨٦]. وقال ﷺ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدُ»^(١)، وأشار إلى الشمس.

وأما مَرْتَبَةُ التكلم والخبر، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِشَاءً أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يَتَلَفَّظُوا بلفظ الشهادة، ولم يُؤدِّوها عند غيرهم.

وأما مَرْتَبَةُ الإعلام والإخبار، فنوعان: إعلامٌ بالقول، وإعلامٌ بالفعل. وهذا شأنُ كُلِّ مُعَلِّمٍ لغيره بأمر: تارةً يُعَلِّمُهُ به بقوله، وتارةً بفعله. ولهذا كان مَنْ جَعَلَ داره مسجداً وفتح بابها، وأفرزها^(٢) بطريقها، وأَذِنَ للناس بالدُخُولِ والصلاة فيها: مُعَلِّماً أنها وَقْفٌ، وإن لم يتلفظ به. وكذلك مَنْ وُجِدَ متقرباً إلى غيره بأنواع المَسَارِّ، يكون مُعَلِّماً له ولغيره أنه يُحِبُّه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادةُ الربِّ عزَّ وجل وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارةً، وبفعله أخرى، فالقول: ما أُرسل به رُسُلُهُ وأنزَلَ به كُتُبَهُ، وأما بيانه وإعلامه بفعله، فكما قال ابنُ كَيْسَانَ^(٣): شَهِدَ اللهُ بتدبيره العجيبِ،

(١) أخرجه الحاكم ٩٨/٤، والبيهقي ١٥٦/١٠، وابن نعيم في «الحلية» ١٨/٤، وابن عدي في «الكامل» ٢٢١٣/٦، والعقيلي في «الضعفاء» ٧٠/٤ من حديث ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الشهادة، فقال: «هل ترى الشمس؟» قال: نعم. قال: «على مثلها، فاشهد أودع» وفي سنده محمد بن سليمان المسمولي ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي والحميدي، وصححه الحاكم، فأخطأ، كما قال الحافظ في «بلوغ المرام».

(٢) في (ج): وأفردها، وقد ذهبت من (أ) بسبب التصوير.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي صاحب التصانيف في النحو والغريب ومعاني القرآن، كان أبو بكر بن مجاهد يعظمه، ويقول: هو أنحى من الشيخين =

وأمرهم المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو^(١)، وقال آخر:

وفي كُلِّ شيءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(٢)
ومما يَدُلُّ على أن الشهادة تكون بالفعل قَوْلُهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ
لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ﴾
[التوبة: ١٧] فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه^(٣).

والمقصود أنه سبحانه يَشْهَدُ بما جعل آيَاتِهِ المخلوقة دالةً عليه،
ودلائها إنما هي بخلقها وجعلها.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به — وإن مجرد الشهادة لا يستلزمه،
لَكِنَّ الشهادة في هذا الموضع تَدُلُّ عليه وتَضْمَنُ — فإنه سبحانه شَهِدَ به
شهادة مَنْ حَكَمَ به، وقضى وأمر، وألزم عباده به، كما قال تعالى:

= يعني ثعلباً والمبرد. توفي في ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ. «معجم الأدباء» ١٣٧/١٧ —
١٤١، «تاريخ بغداد» ٣٣٥/١، «شذرات الذهب» ٢٣٢/٢، «نزهة الألباء» ٣٠١ —
٣٠٢، «الوفاي بالوفيات» ٣١/٢ — ٣٢.

(١) أورده عنه ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣٦٢/١.

(٢) نسبه صاحب «الوفيات» ١٣٨/٧ إلى أبي نواس، وأما أبو الفرج فقد نسبه مع ثلاثة
أبيات أخر في «أغانيه» ٣٥/٤ إلى أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم وهي:

ألا إننا كُلُّنا بِائِدٌ وأيُّ بني آدم خالِدٌ
وبدوهم كان من ربهم وكلُّ إلى ربّه عائِدٌ
فيا عجباً كيف يعصى إلا له أم كيف يجحدُ الجاحِدُ
وفي كُلِّ شيءٍ له آيَةٌ تَدُلُّ على أَنَّهُ وَاحِدٌ
وانظر «ديوانه» ص ٦٢.

(٣) في الأصل: (مسجد) وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقرأ الباقر: (مساجد الله)،
انظر «حجة القراءات» ص ٣١٦.

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٤٥٣/٣.

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّبِعُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا ١٥ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾^(١) [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] والقرآن كله شاهد بذلك.

وجهه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبين وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ وحده إلهاً، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً، أو يستشهد، أو يستطبّه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتٍ، ولا شاهدٍ، ولا طبيبٍ، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلّت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة، تضمن هذا الإخبار أمر العباد والزمام بأداء ما يستحقّه الربّ تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالص حقه عليهم. وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا، قال تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾

(١) جاء في هامش (أ) و(ب) نقلاً عن نسخة المصنف ما يدل على أن الآية المستشهد بها هي: ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وهي الآية الخامسة من سورة البينة.

[الصفات: ١٥١ - ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً. وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ - ٣٦]. لكن هذا حكم لا إلزام معه، والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن للإلزام.

ولو كان المراد مجرد شهادة، لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة، بل قد تضمنت البيان للعباد ودلائلهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة، ولم يبينها، بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها، فهو^(١) سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل:

أما السمع: فسمع آياته المتلوة المبينة لما عرفنا إياه من صفات كماله كلها، الوجدانية وغيرها غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة، ومُعْطلة بعض الصفات من دعوى احتمالات وقوع في الحيرة، تُنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿حَمْدٌ * وَالكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنْ الْمُنذِرِينَ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]. ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُنذِرِينَ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رُسُلِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

(١) في الأصول: وهو، والمثبت من: مطبوعة مكة، وهي موافقة لما في «مدارج السالكين»، ٤٦٣/٣.

وكذلك السنة تأتي مبيّنة أو مقرّرة لما دلّ عليه القرآن، لم يُخرجنا ربُّنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان وَوَجِدِهِ فِي أَصُولِ دِينِنَا. ولهذا نَجِدُ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسَّنةَ مُخْتَلِفِينَ مُضْطَرِبِينَ، بل قد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمرٍ خارجٍ عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رحمه الله، فيما يأتي من كلامه بقوله: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِتَّأُولِينَ بَارَاتِنَا، وَلَا مِتَّوَهُمِينَ بِأَهْوَانِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مِنْ سَلَمٍ لِلَّهِ عِزُّ وَجَلُّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ». وأما آيَاتُهُ الْعَيْنَانِيَّةُ الْخَلْقِيَّةُ: فَالِنَظَرُ فِيهَا، وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَاتُهُ الْقَوْلِيَّةُ السَّمْعِيَّةُ، وَالْعَقْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَهَذِهِ، فَيَجْزِمُ بِصَحَّةِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَتَتَّفَقُ شَهَادَةُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ.

ما بث الله نبياً
إلا ومعه آية تدل
على صدقه

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعدر، وإقامة الْحُجَّةِ^(١)، لم يبعث نبياً^(٢) إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي^(٣) إِلَيْهِمْ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ [النحل: ٤٣، ٤٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ^(٤)﴾ وبِالَّذِي قُلْتُمْ ﴿[آل عمران: ١٨٣].

(١) في «مدارج السالكين» ٤٦٤/٣: وإقامته للحجة.

(٢) زاد في «المدارج»: من الأنبياء.

(٣) في الأصل: «يُوحِي» بضم الياء على ما لم يُسم فاعله، وهي قراءة عامة القراء إلا حفصاً، فإنه قرأ: (نوحى) بالنون وكسر الحاء. انظر «حجة القراءات» ٣٩٠.

(٤) من قوله: وقال تعالى، إلى هنا ساقط من (ب).

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ
وَالزُّبُرِ وَالكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي
أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إِنَّ مِنْ أَخْفَى آيَاتِ
الرسْلِ آيَاتِ هُودٍ حَتَّى قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣]
ومع هَذَا فَبَيِّنَتُهُ مِنْ أَوْضَحِ الْبَيِّنَاتِ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِتَدْبِيرِهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا
بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ * مِنْ دُونِهِ
فَكَيْدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لَا تُنْظِرُونَ * إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ
مَّا مِنْ ذَابَةٍ إِلَّا هُوَءَاخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿
[هود: ٥٤ - ٥٦]. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ: أَنَّ رَجُلًا وَاحِدًا يُخَاطَبُ أُمَّةً
عَظِيمَةً بِهَذَا الْخَطَابِ، غَيْرَ جَزِيعٍ وَلَا فَزِيعٍ وَلَا خَوَارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ
بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ، فَأَشْهَدُ اللَّهَ أَوَّلًا عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ دِينِهِمْ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ
إِشْهَادٌ وَاثِقٌ بِهِ مَعْتَمِدٌ عَلَيْهِ، مُعَلِّمٌ لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيُّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسْلِطٍ لَهُمْ
عَلَيْهِ^(١)، ثُمَّ أَشْهَدُهُمْ إِشْهَادَ مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ
وَأَلْتَهُمُ الَّتِي يُوَالُونَ عَلَيْهَا، وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا، وَيَبْذُلُونَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
فِي نَصْرَتِهِمْ لَهَا^(٢)، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالْإِسْتِهَانَةِ بِهِمْ، وَاحْتِقَارِهِمْ
وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ^(٣) يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ وَشَفَاءِ غِيظِهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ
يَعَاجِلُونَهُ وَلَا يُمِيلُونَهُ^(٤) ثُمَّ قَرَّرَ دَعْوَتَهُمْ أَحْسَنَ تَقْرِيرٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى
وَرَبَّهُمُ الَّذِي نَوَاصِيَهُمْ بِيَدِهِ هُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ الْقَائِمُ بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَأَنَّهُ

١٧

(١) في «المدارج السالكين» ٣/٤٦٥: وغير مسلطهم عليه.

(٢) في «المدارج»: نصرتها.

(٣) في «المدارج»: وأنهم لو.

(٤) وتام نص ابن القيم في «المدارج»: وفي ضمن ذلك أنهم أضعف وأعجز وأقل من ذلك، وأنكم لو رُمتموه لانقلبتم بغيطكم مكبوتين غدولين.

على صراطٍ مستقيم، فلا يَخْذُلُ من توكَّل عليه وأقرَّ به^(١)، ولا يُشِمَّتْ به أعداءه.

فأيُّ آيةٍ وبرهانٍ أحسنُ من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادة من الله سبحانه لهم، بيَّنَّا لعباده غايةَ البيان.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدق الذي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بما يُقِيمُ لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بُدَّ أن يُرَى العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يُبَيِّنُ لهم أن الوحي الذي بلغته رُسُلُهُ حَقٌّ، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] أي: القرآن، فإنه هو المُتَقَدِّمُ في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. فَشَهِدَ سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يُرَى العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك أيضاً، ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجل، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإن من أسمائه «الشهيد» الذي لا يَغِيبُ عنه شيء، ولا يَغْزُبُ عنه، بل هو مُطَّلِعٌ على كُلِّ شَيْءٍ مشاهد له، عَلِيمٌ بتفاصيله.

وهذا استدلالٌ بأسمائه وصفاته، والأوَّلُ استدلالٌ بقوله وكلماته، واستدلال^(٢) بالآيات الأفقية والنفسية استدلالٌ بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت: كيف يُسْتَدَلُّ بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلالَ بذلك الاستدلالُ بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته لا يُعْهَدُ في الاصطلاح؟

(١) في «المدارج»: وآمن به.

(٢) في «المدارج»: والاستدلال.

فالجواب: أَنَّ الله تعالى قد أَوْدَعَ في الفِطْرِ^(١) التي لم تَتَنَجَّسْ بالبحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أَنَّهُ سبحانه الكَامِلُ في أسمائه وصفاته، وَأَنَّهُ المَوْصُوف بما وَصَفَ به نَفْسَهُ ووصَفَهُ به رُسُلُهُ، وما خَفِيَ عن الخلق مِنْ كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

وَمِنْ كماله المقدَّس شهادته على كل شيء وإطلاعه عليه، بحيث لا يَغِيبُ عنه ذَرَّةٌ في السَّمَاوَاتِ ولا في الأرض باطنًا وظاهرًا، وَمَنْ هذا شأنه كيف يَلِيقُ بالعِبَاد أن يُشْرِكُوا به، وأن يَعْبُدُوا غَيْرَهُ ويجعلوا معه إلهًا آخر؟ وكيف يَلِيقُ بكماله أن يَقَرَّ من يَكْذِبُ عليه أعظم الكذب، ويُخْبِرَ عنه بخلاف ما الأَمْرُ عليه، ثم يَنْصُرَهُ على ذلك ويؤيده، ويُعْلِي شأنه ويُجِيبَ دعوته، وَيُهْلِكَ عدُوَّهُ، وَيُظْهِرَ على يَدَيْهِ^(٢) من الآياتِ والبراهين ما يَعْجِزُ عن مثله قُوَى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مُفْتَرٍ؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس بأبى ذلك، وَمَنْ جَوَزَ ذلك، فهو من أبعِدِ الناسِ عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريقُ الخواص، يستدلُّون بالله على أفعاله وما يَلِيقُ به أن يفعلَه ولا يَفْعَلُهُ^(٣)، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧]. وسيأتي لذلك زيادةُ بيان إن شاء الله تعالى.

وَيُسْتَدَلُّ أَيْضًا بِأسمائه وصفاته على وَحْدَانِيَّتِهِ وعلى بُطْلانِ الشُّرِكِ

(١) في (ب) و (د): الفطرة.

(٢) تحرفت في الأصول الأربعة إلى «دينه»، والتصويب من «المدارج» ٤٦٧/٣.

(٣) في «المدارج»: وما لا يفعله.

كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ
الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾
[الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن.

وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص. وطريقة
الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة، لأنها أسهل تناولاً وأوسع، والله
سبحانه يُفَضِّلُ بعض خلقه على بعض^(١).

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل
والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له، قال تعالى لمن طَلَبَ آيَةً تَدُلُّ عَلَى
صِدْقِ رَسُولِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي
ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

أكمل الناس
توحيداً الأنبياء
والمرسلون

وإذا عُرِفَ أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذي أُرْسِلَتْ به الرُّسُلُ،
وَأُنْزِلَتْ به الْكُتُبُ، كما تقدّمت إليه الإشارة، فلا يُلْتَقَتُ إلى قول مَنْ قَسَمَ
التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع توحيد العامة، والنوع الثاني
توحيد الخاصة، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوع الثالث توحيد قائم
بالقَدَمِ، وهو توحيد خاصة الخاصة، فإنَّ أَمَلَ النَّاسِ توحيداً^(٢) الأنبياء
صلوات الله عليهم، والمرسلون منهم أَمَلُ في ذلك^(٣)، وأولوا العزم
من الرسل أَمَلُهُمْ توحيداً، وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى،
ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

(١) زاد في «المدارج»: «ويرفع درجات من يشاء وهو العليم الحكيم».

(٢) في (أ) و (ب) (د): توحيد، والمثبت من (ج) و «المدارج» ٤٨٠/٣.

(٣) «في ذلك» لم ترد في (ب).

وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً، ومعرفةً، وحالاً، ودعوةً لِلْخَلْقِ وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذي قامت به الرُّسُلُ، ودَعَوْا إليه، وجاهدوا الأُمَمَ عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه ﷺ أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قَوْمَهُ فِي بَطْلَانِ الشُّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتُهُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله ﷺ أن يقتدي بهم.

وكان صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُ أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: ١٩ «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين»^(١).

فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ: التَّوْحِيدُ، وَدِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وَحْدَهُ لا شريك له، والاستسلام له عبوديةً وذلاً وانقياداً وإنابةً.

فهذا هو توحيدُ خاصَّةِ الخاصَّةِ الذي من رَغِبَ عنه، فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ

(١) أخرجه أحمد ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدارمي ٢٩٢/٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» للمزي ١٨٩/٧ - ١٩٠، وابن السني (٣٣) من حديث عبد الرحمن بن أبزي وسنده صحيح، ونسبه الإمام السيوطي في «الجامع الصغير» إلى الطبراني.

أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿البقرة: ١٣٠، ١٣١﴾. وَكُلُّ مَنْ لَه
جِسٌّ سَلِيمٌ، وَعَقْلٌ يُعَيِّزُ بِهِ، لَا يَحْتَاجُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ إِلَى أَوْضَاعِ أَهْلِ
الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ وَاصْطِلَاحِهِمْ وَطُرُقِهِمُ الْبِتَّةَ، بَلْ رِيْمَا يَقَعُّ بِسَبَبِهَا فِي
شُكُوكٍ وَشُبُهٍ يَحْصُلُ لَهُ بِهَا الْحَيْرَةُ وَالضَّلَالُ وَالرَّيْبَةُ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِنَّمَا يَنْفَعُ
إِذَا سَلِمَ قَلْبُ صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْقَلْبُ السَّلِيمُ الَّذِي لَا يُفْلِحُ إِلَّا
مَنْ أَتَى اللَّهَ بِهِ.

صاحب الحس
السليم والعقل
المتين ليس بحاجة
إلى طريقة أهل
الكلام

وَلَا شَكُّ أَنَّ النُّوعَ الثَّانِي والثَّالِثَ مِنَ التَّوْحِيدِ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُ
تَوْحِيدُ الْخَاصَّةِ وَخَاصَّةُ الْخَاصَّةِ، يَنْتَهِي إِلَى الْفَنَاءِ الَّذِي يُشَمَّرُ إِلَيْهِ غَالِبُ
الصُّوْفِيَّةِ، وَهُوَ ذَرْبٌ خَطِيرٌ يُفْضِي إِلَى الْاِتِّحَادِ، انْظُرْ إِلَى مَا أُنْشَدَهُ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ:

مَا وَحَدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَدَهُ جَاحِدٌ
تَسْجُودٌ مَنْ يَنْطَلِقُ عَنْ نَعْتِهِ عَارِيَةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِسَاءَةٌ تَوْحِيدُهُ وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِأَحَدٍ^(١)

(١) قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» ٥١٨/٣ تَعْلِيقًا عَلَى الْآيَاتِ: أَيْنَ
قَوْلُ: «مَا وَحَدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ
وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ يُوْحِدُونَهُ، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ
يُوْحِدُونَهُ، وَكَذَلِكَ إِخْبَارُهُ عَنْ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ وَأَتْبَاعِهِمْ أَنَّهُمْ وَحْدَهُ وَلَمْ يَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،
كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نُوحٍ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ، وَعَنْ جَمِيعِ الرُّسُلِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، بَلْ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ عَنْ
السَّمَاوَاتِ السَّعْيِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ أَنَّهَا تَسْبِحُ بِحَمْدِهِ تَوْحِيدًا وَمَعْرِفَةً، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ
يَقَالَ: مَا وَحَدَهُ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَلَا سَبِّحَ بِحَمْدِهِ سِوَاهُ وَلَا أَرْضٌ
وَلَا شَيْءٌ. وَأَبْطَلُ الْبَاطِلِ أَنْ يَقَالَ: كُلُّ مَنْ وَحَدَ اللَّهَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ جَاحِدٌ لَهُ
وَلِتَوْحِيدِهِ لَا مَوْحِدَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ نَعْتُ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمْ لَهُ الْخَادَ،
وَكُلُّ مَنْ نَعْتَهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَهُوَ لِأَحَدٍ. وَانْظُرْ تَمَامَ كَلَامِهِ فِيهِ، فَإِنَّهُ غَايَةٌ فِي
النَّفَاسَةِ.

وإن كان قائله رحمه الله لم يُرَدِّ [به] (١) الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبته به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهْدَ أيمانه إنه معه، ولوسلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حَامَ حَوْلَهُ لو كان مطلوباً منا، لنُبِّه الشارِعَ عليه، ودعا الناس إليه وبَيِّنْهُ، فإنَّ على الرسولِ البلاغَ المبين، فأين قال الرسولُ: هذا توحيدُ العامة، وهذا توحيدُ الخاصة، وهذا توحيدُ خاصة الخاصة؟ أو ما يَقْرُبُ من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟

هذه النقول، والعقول حاضرة، فهذا كلامُ الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلامُ خيرِ القرونِ بعدَ الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذِكْرُ الفناء فيها، وهذا التقسيمُ عن أحدِهم؟ وإنما حَصَلَ هذا من زيادة الغلو في الدين، المُشَبِّه لِغُلُو الخوارج، بل لِغُلُو النصارى في دينهم. وقد ذمَّ الله تعالى الغلو في الدين ونهى عنه، فقال تعالى: ﴿يَأْمُرُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَأْمُرُ الْكِتَابُ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال ﷺ: «لَا تُشَدُّوا فَيَشُدَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدُّوا، فَشَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَبَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارَاتِ، رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ»، رواه أبو داود (٢).

٢٠
ذم الغلو في الدين

(١) زيادة من مطبوعة مكة، ولم ترد في الأصول.

(٢) رقم (٤٩٠٤) في الأدب: باب في الحسد، وأخرجه كذلك أبو يعلى (٣٦٩٤)، من حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه: أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة - وذكر صفة صلاة عمر بن عبد العزيز - فقال: إن =

قوله: «وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ».

اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن، ودل عليه العقل^(١) من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يُماثلُ شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المُثَلَّةِ المُشَبَّهِةِ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على النُفَاةِ الْمُعْطَلَةِ، فمن جعل صفات الخالقِ مِثْلَ صفات المخلوق، فهو المشبه المبتطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوقِ مِثْلَ صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم.

معنى قوله تعالى:
﴿ليس كمثله شيء﴾

ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يُقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة، لأن العبد موصوف بهذه الصفات! ولازم هذا القول أنه لا يُقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يُسمى بهذه الأسماء، وكذا كلامه وسمعُه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

وهم يُوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يُقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة، وصريح العقل، ولا يخالف فيه

= رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تشددوا...» وسنده قابل للتحسين، وذكره السيوطي في الجامع الكبير ٨٩٣/٢، وزاد نسبه إلى الضياء، ورواه من حديث سهل بن حنيف البخاري في «تاريخه» ٩٧/٤، والطبراني في «الكبير» (٥٥٥١)، «والأوسط» (٨) «مجمع البحرين»، وفي سنده عبدالله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف، وباتي رجاله ثقات. (١) في (ب): العقل.

عَاقِلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيَ نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمِيَ بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ سَمِيَ صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ، وَسَمِيَ بِبَعْضِهَا صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْمُسَمَّى كَالْمُسَمَّى، فَسَمِيَ نَفْسَهُ: حَيًّا، عَلِيمًا، قَدِيرًا، رُؤُوفًا، رَحِيمًا، عَزِيزًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُلْكًا، مُؤْمِنًا، جَبَّارًا، مُتَكَبِّرًا. وَقَدْ سَمِيَ بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ٢١ [الروم: ١٩] ﴿وَيَشْرُوهُ بِغُلْمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلْمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الذهم: ٢] ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مُلْكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨] ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [المؤمن: ٣٥]، ومعلوم أنه لا يُماثل الحيَّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمُ، ولا العزيزُ العزيزُ، وكذلك سائرُ الأسماءِ.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [حم السجدة: ١٥].

وعن جابر رضي الله عنه قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ

هذا^(١) الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أوقال: عاجل أمري وآجله - فأقذره لي، ويسره لي^(٢)، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أوقال: عاجل أمري وآجله - فاضرفه عني، واضرفني عنه، وأقذر لي الخير حيث كان، ثم رضني به^(٣) قال: ويسمي حاجته^(٤)، رواه البخاري.

وفي حديث عمار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب،

(١) سقطت من (ب).

(٢) رضني بالتشديد، وفي رواية: «أرضني» أي: اجعلني به راضياً، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في «الأوسط»: ورضني بقضائك، وفي حديث أبي أيوب: ورضني بقدرك. قال الحافظ في «الفتح» ١٨٧/١١: والسرفه أن لا يبقى قلبه متعلقاً به، فلا يطمئن خاطره، والرضا: سكون النفس إلى القضاء.

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٢) و (٦٣٨٢) و (٧٣٩٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣٦٩/٢، والترمذي (٤٨٠)، وأبوداود (١٥٣٨)، وابن ماجه (١٣٧٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٧٠٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٨٥/١٠، والبخاري (١٠١٦).

ورواه من حديث ابن مسعود مرفوعاً الطبراني في «الكبرى» (١٠٠١٢) و (١٠٠٥٢) و (١٠٤٢١)، وفي «الأوسط» ٩٧ «مجمع البحرين»، «والصغير» ١٩٠/١، وصححه ابن حبان (٢٤٢٩)، ورواه عبد الرزاق (٢٠٢١٠)، وابن أبي شيبة ٢٨٥/١٠ موقوفاً على ابن مسعود، وفي الباب عن أبي أيوب عند أحمد ٤٢٣/٥، وصححه ابن حبان (٦٨٥) في «الموارد»، والحاكم ٣١٤/١، ووافقه الذهبي، وابن عمر، وابن عباس عند الطبراني في «الكبرى» (١١٤٧٧) وفي سننه عبدالله بن هانئ وهو متهم، وعن أبي سعيد الخدري عند ابن حبان (٦٨٦)، وعن أبي هريرة عند ابن حبان أيضاً (٦٨٧)، وليس في شيء منها ذكر الصلاة سوى حديث جابر، إلا أن لفظ أبي أيوب: «أكتب الخطبة وتوضاً فأحسن الوضوء، ثم صل ما كتب الله لك... وانظر «مجمع الزوائد» ٢/٢٨٠ - ٢٨١، و«فتح الباري» ١٨٤/١١.

وَقَدَّرْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْبَبْتَنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ
الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ
كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ،
وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقُطُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَى بَعْدَ الْقَضَاءِ،
وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ
وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا
بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»^(١).

إثبات الصفات لله
لا يستلزم التشبيه
والتجسيم
٢٢

فقد سَمِيَ اللَّهُ ورسوله صفات الله علماً وقُدرةً وقُوَّةً، وقال تعالى:
﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤] ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ
لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العِلْمُ كالعلم، ولا القُوَّةُ
كالقوة، ونفائِثُ هذا كثيرة، وهذا لازمٌ لجميعِ العقلاء، فإن مَنْ نفى صفةً
من صفاته التي وَصَفَ الله بها نفسه، كالرُّضَا والغضبِ، والمحبة
والبغضِ، ونحو ذلك، وَزَعَمَ أن ذلك يستلزمُ التشبيه والتجسيم! قيل له:
فَأَنْتَ تُثَبِّتُ لَهُ الْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، مع أن ما تُثَبِّتُ لَهُ ليس
مِثْلَ صفاتِ المخلوقين، فَقُلْ فيما نفيتَه وأثبتته اللَّهُ ورسوله مِثْلَ قولك

(١) أخرجه النسائي ٥٤/٣ - ٥٥ في السهو: باب نوع آخر من الدعاء، من حديث حماد،
قال: حدثنا عطاء بن السائب، عن أبيه قال: صلى بنا عمار بن ياسر صلاة فأوجز فيها،
فقال بعض القوم: لقد خففت أو أوجزت الصلاة، فقال: أما على ذلك، فقد دعوت
فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ . . . وإسناده صحيح. حماد هو ابن زيد سمع
من عطاء قبل الاختلاط، وصححه الحاكم ٥٢٤/١ ووافقه الذهبي، وأخرجه
ابن أبي عاصم (١٢٩) و(٤٢٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» رقم (٨٦)، وعثمان
الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٦٠، واللالكائي في «السنن» رقم (٨٤٥) من طرق عن =

فيما أثبتته، إذ لا فَرْقَ بينهما

فإن قال: أنا لا أُثَبِّتُ شيئاً من الصفات! قيل له: فأنْتَ تُثَبِّتُ له الأسماءَ الحسنَى، مثل: حي^(١)، عليم، قدير^(٢)، والعبدُ يُسَمَّى بهذه الأسماءَ، وليس ما يَثْبُتُ للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يَثْبُتُ للعبد، فَقُلْ^(٣) في صفاته نظيرَ قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أُثَبِّتُ له الأسماءَ الحسنَى، بل أقول: هي مجازٌ، وهي أسماء لبعضِ مَبْدَعَاتِهِ، كقول غلاةِ الباطنية والمتفلسفة! قيل له: فلا بُدَّ أن تَعْتَقِدَ أنه موجود حقٌّ قائم بنفسه، والجسمُ موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أُثَبِّتُ شيئاً، بل أنْكِرُ وجودَ الواجب.

قيل له: معلومٌ بصريحِ العقل أن الموجودَ إما واجبٌ بنفسه، وإما غَيْرُ واجب بنفسه، وإما قديمٌ أزلي، وإما حَدِيثٌ كائن بَعْدَ أن لم يكن، وإما مخلوقٌ مفتَقِرٌ إلى خالقٍ، وإما غيرُ مخلوق ولا مفتَقِرٌ إلى خالق، وإما فقيرٌ إلى ما سواه، وإما غنيٌّ عما سواه.

= حاد، به. وأخرجه أحمد ٢٦٤/٤، وابن أبي عاصم (١٢٨) و (٣٧٨) من طريق آخر عن عمار.

(١) في (ب): عليم حي.

(٢) في (ب): قادر.

(٣) في (ب): فقل، وليس بشيء.

وغير الواجب بنفسه لا يَكُونُ إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لَزِمَ على تقدير النقيضين وجودٌ موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد عَلِمَ بالحس والضرورة وجودٌ موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجودٌ موجودين: أحدهما واجب، والآخر مُمكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق، وهما متفقان في كَوْنِ كُلِّ منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مُماثلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتمائلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قَدْمُهُ وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قَدْمُهُ ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

انتفاء التماثل بين
الخالق والمخلوق

فلو تماثلا، لَلَزِمَ أن يكون كُلُّ منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعَلِمَ أن تماثلهما مُنتَفٍ بصريح العقل، كما هو مُنتَفٍ بنصوص^(١) الشرع.

فعَلِمَ بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فَمَنْ نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قاثلاً للباطل، ومن جعلهما مُتماثلين، كان مشبهاً،

(١) في (ب): بصريح الشرع، وجاء في هامشها: «بنصوص» صح، وهو بخط مغاير لخط الناسخ.

قائلاً للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشاركه في شيء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزّه عن مشاركة العبد في خصائصه.

وإذا اتفقا في مسمى الوجود والعلم والقُدرة، فهذا المشترك مُطلق كليّ يُوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان والموجود في الأعيان مختص لا اشتراك فيه

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرّب كالوجود الذي للعبد. وطائفة ظنّت أن لفظ الوجود يُقال بالاشتراك اللفظي، وكأبروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث^(١). ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك، كلفظ «المشترى» الواقع على المبتاع والكوكب، لا ينقسم معناه، ولكن يُقال: لفظ «المشترى» يقال على كذا، وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأشياء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يُوجد في الخارج لا يُوجد مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمّي الله بها، كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سُمّي بها العبد كان مسماها مختصاً به، فوجود الله وحياته لا يشاركه

(١) في (ب): إلى وحادث.

فيها غَيْرُهُ، بل وَجُودُ هَذَا الْمَوْجُودِ الْمَعْيُنِ لَا يَشْرُكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فكيف بوجود الخالق! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يَتَبَيَّنُ لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى، وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تَقْلُ الْعُقُولُ السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالتفأ أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها، أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قَطُّ، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، يُنْطَقُ له باللفظ المفرد، ويُشار له إلى معناه، ٢٤ إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويُشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وادم أبو البشر أول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل.

توقف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عينها

فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى هِيَ بِوَاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا عَنَاهُ الْمُتَكَلِّمُ
وَأَرَادَهُ، وَإِرَادَتُهُ وَعَنَائَتُهُ فِي قَلْبِهِ، فَلَا^(١) يُعْرِفُ بِاللَّفْظِ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ يُعْرِفُ
الْمَعْنَى بِغَيْرِ اللَّفْظِ حَتَّى يُعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى الْمُرَادَ هُوَ الَّذِي يُرَادُ
بِذَلِكَ اللَّفْظِ، وَيُعْنَى بِهِ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعَ اللَّفْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً،
عَرَفَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ بِهَا إِشَارَةً إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحْسُنُ
بِالْبَاطِنِ مِثْلَ الْجُوعِ وَالشَّبَعِ وَالرُّيِّ وَالْعَطَشِ وَالْحُزْنَ وَالْفَرَحَ، فَإِنَّهُ
لَا يُعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ، أَشِيرَ لَهُ إِلَيْهِ،
وَعُرِفَ أَنَّ اسْمَهُ كَذَا.

وَالْإِشَارَةُ تَارَةً تَكُونُ إِلَى جُوعِ نَفْسِهِ، أَوْ عَطَشِ نَفْسِهِ، مِثْلَ أَنْ يَرَاهُ
أَنَّهُ قَدْ جَاعَ، فَيَقُولُ لَهُ: جُوعْتُ، أَنْتَ^(٢) جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ
مَا عَيْنُهُ بِالْإِشَارَةِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُعَيِّنُ الْمُرَادَ، مِثْلَ
نَظَرِ أُمِّهِ إِلَيْهِ فِي حَالِ جُوعِهِ، وَإِدْرَاكِهِ بِنَظَرِهَا أَوْ نَحْوِهِ أَنَّهَا تَعْنِي جُوعَهُ،
أَوْ يَسْمَعُهُمْ يُعَبِّرُونَ بِذَلِكَ عَنْ جُوعٍ غَيْرِهِ.

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ، فَالْمَخَاطَبُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَ بَيَانَ مَعَانٍ، فَلَا يَخْلُو
إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا أَدْرَكَهَا الْمَخَاطَبُ الْمُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ،
أَوْ بِمَعْقُولِهِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقَسَمِينَ الْأَوَّلِينَ،
لَمْ يَحْتَجْ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّفْظِ، بَأَن يَكُونَ قَدْ عَرَفَ مَعَانِيَ الْأَلْفَافِ
الْمُفْرَدَةِ، وَمَعْنَى التَّرَكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ *
وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ [البلد: ٨ - ٩] أَوْ قِيلَ لَهُ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ
أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ

(١) فِي (ج) وَ (د) ' وَلَا.

(٢) فِي (ب): أَنَا.

تَشْكُرُونَ ﴿[النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، فَهَمَّ المخاطبُ بما أدركه بحسه .
 وإن كانت المعاني التي يُرادُ تَعْرِيفُهَا بها ليست مما أحسَّ وشَهِدَهُ
 بعينه، ولا بحيثُ صَارَ له مَعْقُولٌ كُلِّيٌّ يتناولُها حتى يَفْهَمَ به المرادَ بتلك
 الألفاظِ، بل هي مما لم^(١) يُدْرِكُهُ بشيءٍ من حواسِّه الباطِنَةِ والظَاهِرَةِ،
 فلا بُدَّ في تعريفه من طريقِ القياسِ والتمثيلِ والاعتبارِ بما بينه وبينَ
 معقولاتِ الأمور التي شاهدها مِن التشابهِ والتناسبِ، وكلما كان التمثيلُ
 أقوى، كان البيانُ أَحْسَنَ، والفَهْمُ أَكْمَلَ.

فالرسولُ صلوات الله وسلامه عليه لَمَّا بَيَّنَّ لَنَا أموراً لم تكن معروفةً
 قَبْلَ ذلك، وليس في لغتهم لَفْظٌ يَدُلُّ عليها بعينها، أتى بالألفاظِ تُنَاسِبُ
 معانيها تلكَ المعاني، وجعلها أسماءَ لها، فيكون بينهما قَدَرٌ مشترك،
 كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لَمَّا أَخْبَرْنَا بِأُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالْإِيمَانِ بالله وباليومِ الآخر، وهم
 لم يكونوا يَعْرِفُونَهَا قَبْلَ ذلك حتى يَكُونَ لَهُمُ أَلْفَاظٌ تَدُلُّ عليها بعينها،
 أَخَذَ مِنَ اللُّغَةِ الألفاظَ المناسبةَ لتلكَ بما تَدُلُّ عليه من القَدْرِ المشتركِ بين
 تلكَ المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذلكَ مِنْ
 الإِشَارَةِ ونحوها ما يُعْلَمُ به حَقِيقَةُ المرادِ، كتعليمِ الصبي، كما قال رِيبَعَةُ بْنُ أَبِي
 عبد الرحمن^(٢): النَّاسُ فِي حُجُورِ عِلْمَانِهِم كَالصَّبِيَّانِ فِي حُجُورِ آبَائِهِم.

وأما ما يُخْبِرُ به الرسولُ مِنَ الأُمُورِ الغائِبَةِ، فقد يَكُونُ مما أدركوا

ما يخبر به الرسول
 من الأمور الغائبة
 نوعان

(١) سقطت من (ب) و (د).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له: ربيعة
 الرأي، سمع أنساً وابن المسيب، وكانت له حلقة للفتوى، وأخذ عنه مالك وغيره،
 وأدرك جماعة من الصحابة. مات سنة ١٣٦هـ بالهاشمية، مدينة بناها السفاح بالأنبار،
 ويوم مات قال مالك: ذهبت حلوة الفقه. أخرج حديثه الجماعة. مترجم في «سير
 أعلام النبلاء» ٨٩/٦.

نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح أهلك عاداتاً، فإن «عاداً» من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد، وكذلك غرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية، ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وقد يكون الذي يُخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يُشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بُدَّ أن يعلموا معنى مشتركاً، وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ألفاظ ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهده بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه شهادة كاملة، ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له، وشبهاً به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة، فينبغي أن تُعرف هذه الدرجات: أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها^(١): عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاث لا بُدَّ منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بُدَّ من تعريفنا المعاني^(٢) المشتركة بينها وبين الحقائق

(١) في الأصول: وثانيهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): للمعاني.

٢٦ المشهوده، والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهوده، ثم إن كانت مثلها، لم يُحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدّم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها، بين ذلك بذكر الفارق، بأن يُقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقدّر انتفاء المماثلة، كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه^(١) وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

قوله: «ولا شيء يُعجزه».

ش: لِكَمال قدرته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿لَا يَئُودُهُ﴾، أي: لا يكرّنه^(٢) ولا يُثقله ولا يُعجزه. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لِكَمال عدله، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣] لِكَمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لِكَمال قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَمال حياته وقِيوميّته. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لِكَمال جلاله وعظمته

كمال قدرته سبحانه
وانتفاء المعجز عنه

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «القاموس»: كرهه الغم يكرّنه ويكرّنه، بكسر الراء وضمها: اشتد عليه كآثره.

وكبريائه، وإلا فالنفي الصُّرْفُ لا مَدْح فيه، ألا يرى أن قول الشاعر:
 قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ (١)
 لما اقترن بنفي الغدير والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت، وبعده،
 وتصغيرهم بقوله: «قُبَيْلَةٌ» عَلِمَ أن المراد عَجْزُهُمْ وضعفهم، لا كمال
 قدرتهم، وقول الآخر:
 لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا (٢)
 لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدلُّ على ذمهم، عَلِمَ أن المراد عَجْزُهُمْ
 وضعفهم أيضاً.

منهج السلف
 الإثبات المفصل
 والنفي المجمل

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي
 مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل
 والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسمٍ ولا شبحٍ، ولا جُثَّةٍ،
 ولا صُورَةٍ، ولا لحمٍ، ولا دمٍ، ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرَضٍ،
 ولا بذِي لونٍ، ولا طعمٍ، ولا رائحةٍ، ولا مَجَسَّةٍ، ولا بذِي حرارةٍ،
 ولا بُرودةٍ، ولا رُطوبَةٍ، ولا يَبُوسَةٍ، ولا طولٍ ولا عَرَضٍ، ولا عُقْمٍ،
 ولا اجتماعٍ، ولا افتراقٍ، ولا يَتَحَرَّكُ، ولا يَسْكُنُ، ولا يَتَبَعَضُ، وليس
 بذِي أبعادٍ وأجزاءٍ وجوارِحٍ وأعضاءٍ، وليس بذِي جهاتٍ، ولا بذِي

(١) البيت للنجاشي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك، من قصيدة يهجو بها بني العجلان،
 أورد بعضها ابنُ السيد في «أبيات المعاني» وهو شاعر هجاء مخضرم، يُعد من أشراف
 العرب، إلا أنه كان فاسقاً، وكانت أمه من الحبشة، فُنُسِبَ إليها. انظر «الشعر
 والشعراء» ص ٣٢٩، و«سمط اللآلي» ص ٨٩٠.

(٢) البيت في «حماسة أبي تمام» ٣٠/١ بشرح المرزوقي لبعض شعراء بني العنبر، ويرى
 المرزوقي أن الشاعر لا يَقْصِدُ ذَمَّ قومه، بل يصفهم بإثارة السلامة والعفو عن الجناة،
 ولو أرادوا الانتقام؛ لَقَدَرُوا بعددهم وعدتهم، لكن يمنهم من ذلك المراقبة والتقوى.

٢٧ يمين، ولا شمال، وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يُحيطُ به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسَّة ولا العزلة، ولا الحُلُولُ في الأماكن، ولا يُوصَفُ بشيءٍ من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يُوصَفُ بأنه مُتَنَاهٍ، ولا يُوصَفُ بمساحةٍ ولا ذهابٍ في الجهات، وليس بمحدودٍ، ولا والدٍ ولا مولودٍ، ولا تُحيطُ به الأقدارُ ولا تحجُّبه الأستار. إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري^(١) رحمه الله عن المعتزلة.

وفي هذه الجملة حقٌّ وباطل، ويظهرُ ذلك لمن يَعْرِفُ الكتاب والسنة. وهذا النفي المجرَّد مع كونه لا مدَّح فيه، فيه إساءةٌ أدب، فإنك لو قلتَ للسلطان: أنت لستَ بزبال، ولا كسَّاح، ولا حَجَّام، ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف^(٢) وإن كنت صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملت النفي، فقلت: أنت لستَ مثلَ أحدٍ من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل، فإذا أجملتَ في النفي، أجملتَ في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية، هو سبيلُ أهل السنة والجماعة، والمُعْطَلَةُ يُعْرِضُونَ عما قاله الشارعُ من الأسماء والصفات، ولا يتدبِّرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني

التميز عن الحق
بالألفاظ الشرعية

(١) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٥ - ١٥٦. واسم أبي الحسن: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري البصري العلامة، إمام المتكلمين، المتوفى سنة ٣٢٤هـ. ترجم له الإمام الذهبي في «السير» ٨٨/١٥.

(٢) سقطت من (ب).

والألفاظ هو المحكم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان، فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هؤلاء إما أن يُعْرَضُوا عنه إعراضاً جُمْلِيّاً، أو يُبَيَّنُوا حاله تَفْصِيلاً، ويُحْكَمَ عليه بالكتاب والسنة، لا يُحْكَمُ به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السُّلُوبُ؛ ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات، فهو قليل، وهو أنه عالم قَادِرٌ حَيٌّ، وأكثرُ النفي المذكور ليس مُتَلَقًى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطُّرُقِ العقلية التي سَلَكَهَا غيرُهم من مُثَبِّتَةِ الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ففي هذا الإثبات ما يُقَرَّرُ معنى النفي، فَفَهِمَ أن المراد انفرادُه سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بما وصف به نفسه، ووصفه به رُسُلُه، ليس كمثله شيء في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يُطْلَعْ عليها أحدٌ من خلقه، كما قال رسوله الصادق صلى الله عليه وسلم في دُعَاءِ الكرب: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ ۲٨ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»^(١).

(١) أخرجه أحمد ٣٩١/١ و ٤٥٢، وابن السني (٣٤٢)، وأبو يعلى ٢/٢٤٦، والبخاري ٣٠٤/١، وابن أبي شيبة ٢٥٣/١٠، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) من حديث =

وسياتي التنبيه على فساد طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى .

وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: «ولا شيء يُعْجِزُهُ» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] فنبه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يُريدُه الفاعل، وإما من عَدَمِ علمه به، والله تعالى لا يَعْزُبُ عنه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وهو على كل شيء قدير، وقد عَلِمَ ببدائه العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز، لما بَيَّنَّه وتبين القدرة من التضاد، ولأن العاجز لا يَصْلُحُ أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قوله: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ».

ش: هذه كلمة التوحيد التي دَعَتْ إليها الرسل كُلُّهَا^(١)، كما تقدَّم ذكره، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المُجَرَّد قد يتطرق إليه الاحتمال، ولهذا - والله

كلمة التوحيد لا إله إلا الله

= ابن مسعود، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٧٢)، والحاكم ٥٠٩/١، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/١٠ و١٨٧ ونسبه لأحمد وأبي يعلى والبزار، وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار»، وابن القيم في «شفاء العليل» ص ٢٧٤ ولفظه بتمامه: «وما أصاب أحداً قط هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرحاً» قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «بلى، ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها».

(١) في مطبوعة مكة: كلهم.

أَعْلَمُ — لما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يَخْطُرُ ببال أحدِ خاطِرٍ شيطاني: هَبْ أَنْ إِلَهَنَا واحد، فَلْيَغَيِّرْنَا إِلَهَ غَيْرِهِ، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وقد اعْتَرَضَ صاحبُ «المنتخب»^(١) على النحويين في تقديرِ الْخَبَرِ في «لا إله إلا هو»، فقالوا: تقديرُهُ: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكونُ ذلك نفيًا لوجود الإله، ومعنوم أن نفيَ الماهية أقوى في التوحيد الصُّرْفِ من نفي الوجود، فكان إجراءُ الكلامِ على ظاهره، والإعراضُ عن هذا الإضممارِ أولى.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرسي^(٢) في «ري الظمآن» فقال: هذا كلامٌ مَنْ لا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ، فَإِنَّ «إِلَهَ» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا»، وعلى التقديرين، فلا بُدَّ من خبرٍ للمبتدأ^(٣)، وإلا^(٤)، فما قاله من الاستغناء عن الإضممارِ فاسدٌ.

(١) لعلة الحسن بن صافي بن عبدالله أبو نزار، البغدادي الشافعي، الملقب بملك النحلة، المتوفى سنة ٥٦٨هـ، فقد ذكروا في ترجمته «المنتخب» في جملة مصنفاته في النحو، وقالوا: إنه كتاب نفيس يقع في مجلدة. له ترجمة مطولة في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» ١٦٩/٤ - ١٧٣، و«معجم الأدباء» ١٢٢/٨ - ١٣٩، و«إنباه الرواة» ٣٠٥/١.

(٢) هو الإمام العلامة البارع المفسر المحدث النحوي المتفنن شرف الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المُرسي الأندلسي المتوفى (٦٥٥هـ) وكتابه «ري الظمآن»، هوفي تفسير القرآن، وهو كبير جدًا قَصَدَ فيه ارتباط الآيات بعضها ببعض. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٢/٢٣ - ٣١٨.

(٣) في (ب): المبتدأ.

(٤) كذا في الأصول ومطبوعة مكة: «ولا»، وفي «طبقات السبكي» ٧١/٨: «وأولاً»، فقد ذكر اعتراض صاحب «المنتخب» وجوابه في ترجمة أبي عبدالله المُرسي وعلق عليه.

وأما قوله: إذا لم يُضَمَّر يكون نفيًا للماهية، فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لاماهية» و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يُثَبِّتُونَ ماهيةً عاريةً من الوجود. و«إلا الله» مرفوع، بدلاً من «لا إله» لا يكون^(١) خبراً لـ «لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك^(٢)

(١) في (ب): «لا يكون إلا خبراً» وهو خطأ.

(٢) قال الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز - حفظه الله - تعليقا على هذا المكان من (شرح الطحاوية): ما قاله صاحب «المنتخب» ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة، وأيده الشيخ أبو عبد الله المراسي من تقدير الخبر بكلمة «في الوجود» ليس بصحيح؛ لأن الألهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: «في الوجود» لا يحصل به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه ويطلان ما سواها؛ لأن إقائل أن يقول: كيف تقولون: «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: (وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلتهم التي يدعون من دون الله من شيء)، وقوله سبحانه: (فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة) الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض، وبيان عظمة هذه الكلمة، وأنها كلمة التوحيد المبطله لألهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة «حق» لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة، وتبين أن الإله الحق، والمعبود الحق هو الله وحده، كما نبه على ذلك جمع من أهل العلم، منهم أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله.

ومن أدلة ذلك قوله سبحانه: (ذلك بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل) فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق، وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن، وسائر المخلوقات، وأتضح بذلك أنه المعبود الحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة، وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم، لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق غير الله سبحانه، ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم: قولوا: لا إله إلا الله: (أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجائب) وقالوا أيضاً: (أئنا لتاركوا آلتهنا لشاعر مجنون)، وما في معنى ذلك من الآيات.

وبهذا التقرير يزول جميع الإشكالات، ويتضح الحق المطلوب، والله ولي التوفيق.

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد دفع الإشكال الوارد على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد؛ فإن قولهم: «في الوجود» ليس تقييداً، لأن العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُمْ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]. ولا يقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا الله» لأن «غيراً» تُعرَّب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً، فلهذا ذُكرتُ هذا الإشكال وجوابه هنا.

صفنا القدم والبقاء

قوله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء».

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، [و^(١)] قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ»^(٢).

فقول الشيخ رحمه الله: قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، هو معنى اسمه: الأول والآخِر.

(١) الواو لم ترد في الأصول الأربعة، وأثبتناها من مطبوعة مكة.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٧١٣) في الذكر: باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول: اللهم رب السماوات والأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول، فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر»، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١) في الأدب: باب ما يقول عند النوم، والترمذي (٣٣٩٧) في الدعوات: باب من الأدعية عند النوم، وابن ماجه (٣٨٧٣) في الدعاء: باب ما يقول عند النوم، وأحمد في «المسند» ٣٨١/٢ و ٤٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٢٠/٩.

والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفِطْر، فإن الموجودات لا بُدَّ أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل، فإننا نشاهدُ حَدُوثَ الحيوان، والنبات، والمعادن، وحوادث الجو، كالسحاب، والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادثُ وغيرها ليست ممتنعاً، فإن الممتنع لا يُوجدُ، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبلُ العَدَمَ، وهذه كانت معدومة، ثم وُجِدَتْ، فَعَدَمُها ينفي وجوبها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعَدَمِ، لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه: أَحَدَثُوا مِنْ غَيْرِ مُحْدِثٍ، أم هم أَحَدَثُوا أَنْفُسَهُمْ؟ ومعلوم أن الشيء المُحْدِث لا يُوجِدُ نَفْسَهُ، فالمُمَكِّن الذي ليس له من نفسه وجودٌ ولا عَدَمٌ، لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حَصَلَ ما يُوجِدُهُ، وإلا كان معدوماً، وكُلُّ ما أمكن وجوده بدلاً عن عدمه، وَعَدَمُهُ بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجودٌ ولا عَدَمٌ لازم له^(١).

وإذا تأملَ الفاضلُ غاية ما يَذْكُرُهُ المتكلمون والفلاسفة من الطُرُق العقلية، وجد الصواب منها يعودُ إلى بعض ما ذَكَرَ في القرآن من الطُرُق العقلية بأفصح عبارة وأجزها، وفي طُرُقِ القرآن من تمام البيان والتحقيق، ما لا يُوجَدُ عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْتُكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

الصواب من طرق
المتكلمين يعود إلى
ما ذكر في القرآن

ولا نقول: لا يَنْفَعُ الاستدلال بالمقدمات الخفية، والأدلة الطويلة^(٢)، فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظَهَرَ لبعض

٣٠

(١) انظر «الصواعق المرسلة» ١/ ١١٠ للإمام ابن القيم رحمه الله.

(٢) في مطبوعة مكة: النظرية.

الناس ما خَفِيَ على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى.

وأيضاً فالمقدّمات وإن كانت خفية، فقد يُسلّمها بعض الناس ويُنازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرّح النفس بما عَلِمته بالبحث^(١) والنظر، ما لا تفرّح بما عَلِمته من الأمور الظاهرة، ولا شك أن العلم بإثبات الصانع، ووجوب وجوده أمر ضروري فطري، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشبهة ما يُخرجه إلى الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم»، وليس هو من الأسماء الحسنى^(٢)، فإن «القديم» في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم^(٣) يسبقه عَدَمٌ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. والعُرْجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وُجد الجديد^(٤)، قيل للأول: قديم، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا إِفْكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: مُتَقَدِّم في الزمان، وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنْتُمْ وَعِبَادُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدم مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي رحمه الله، وقال تعالى: ﴿يَقْدَمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أي: يَتَقَدَّمُهُمْ، ويُستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذني^(٥) ما قَدَّمَ وما حَدَّثَ، ويقال: هذا قَدَّمَ هذا

(١) في (ب): من البحث. (٢) في (د): من أسماء الله تعالى الحسنى. (٣) سقطت من (ب). (٤) في (د): الحديث. (٥) في (ب): أخذت.

وهو يُقَدَّمُهُ، ومنه سُمِّيَتِ الْقَدَمُ قَدَمًا، لأنها تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ الْإِنْسَانِ، وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم.

ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التَّقْدُمِ، فإن ما تَقْدُمُ على الحوادث كُلِّهَا، فهو أحقُّ بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدلُّ على^(١) خصوص ما يُمدَّحُ به، والتَّقْدُمُ في اللغة مطلق لا يختصُّ بالتقدم على الحوادث كُلِّهَا، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرعُ باسمه «الأول». وهو أحسنُّ من «القديم»، لأنه يُشعرُ بأن ما بعده آيل إليه، وتابِعٌ له، بخلاف «القديم»، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لا الحسنة.

قوله: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ».

ش: إقرارٌ بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عزُّ من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]. والفناء والبيدُ متقاربان في المعنى، والجمعُ بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقررٌ ومؤكَّدٌ لقوله: «دائم بلا انتهاء».

قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ».

٣١

كل ما يحدث في
الكون فهو بإرادته
سبحانه

ش: هذا ردُّ لِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ والمعتزلة، فإنهم زَعَمُوا أن الله أراد الإيمان من الناس كُلِّهِمْ، والكافر أراد الكفر، وقولُهم فاسدٌ مردود لمخالفتة الكتاب والسنة، والمعقول الصحيح، وهي مسألة القدر المشهورة^(٢)، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): المشهور.

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْجَبَرِيَّةُ الْمُحْتَجُّونَ
بِالْقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضاً، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى أَغْلَبُ.

الفرق بين الإرادة
والمحبة

أما أهل السنة، فيقولون^(١): إِنَّ اللَّهَ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدَرًا،
فَهُوَ لَا يُجِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا، وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا، وَيَسْخَطُهَا،
وَيَكْرَهُهَا، وَيَنْهَى عَنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فيقولون: مَا شَاءَ اللَّهُ
كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ قَالَ:
وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَخْنَثْ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ، وَإِنْ^(٢) كَانَ وَاجِبًا
أَوْ مُسْتَحَبًّا^(٣)، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ اللَّهُ، حِينَئِذٍ، إِذَا كَانَ وَاجِبًا
أَوْ مُسْتَحَبًّا.

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَوْعَانِ: أَنْوَاعُ الْإِرَادَةِ
إِرَادَةُ قَدَرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةُ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.
فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ: هِيَ الْمَتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَةِ وَالرَّضَى.
وَالْكَوْنِيَّةُ: هِيَ الْمَشِئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ^(٤)، وَهَذَا كَقَوْلِهِ

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (د): وَإِذَا.

(٣) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَدْ
اسْتَشْنَى» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٦١) وَ (٣٢٦٢)، وَالنَّسَائِيُّ ٢٥/٧، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ
(١٥٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (١١٨٣)، وَلَهُ لَفْظٌ آخَرٌ، وَهُوَ: «مَنْ حَلَفَ فَاسْتَشْنَى، فَإِنْ
شَاءَ رَجَعَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ غَيْرَ خَبْنٍ»، وَقَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «بَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ
أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ مَرْدُودٍ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ الْعَمَرِيُّ، وَمُوسَى بْنُ عَقِبَةَ، وَكَثِيرُ بْنُ
فَرْقَدٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَحَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٥٢٤/١١، وَسَنَنَ الْبَيْهَقِيُّ
٤٦/١٠، فَيُتَرَجَّعُ رَفَعُهُ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَقْفِ، لَكَانَ لَهُ حُكْمُ الرِّفْعِ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ
لَا يُقَالُ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ. وَانْظُرْ «الْمَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ ٧١٥/٨ - ٧١٦، وَ«شَرْحُ السُّنَنِ»
١٩/١٠ - ٢٠.

(٤) فِي مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ: الْمَوْجُودَاتِ.

تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأْتَمَّا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ يريد الله أن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا [النساء: ٢٦ - ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يَفْعَلُ القبائح: هذا يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُهُ الله، أي: لا يُجِبُهُ، ولا يرضاه، ولا يأمرُ به.

٣٢ وأما الإرادة الكونية، فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يَفْعَلَ، وبين إرادته من غيره أن يَفْعَلَ، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المعلّقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يَفْعَلَ فعلاً، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول

للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر، فقد يُريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يُريد ذلك، وإن كان مُريداً منه فعله.

وتحقيق هذا مما يبين فَضْلَ النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته، أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رُسُلِهِ عليهم السلام بما يَنْفَعُهُمْ ونهاهم عما يَضُرُّهُمْ، ولكن منهم مَنْ أراد أن يَخْلُقَ فعله، فأراد سبحانه أن يَخْلُقَ ذلك الفعل، وَيَجْعَلَهُ فاعلاً له، ومنهم مَنْ لم يُريد أن يَخْلُقَ فعله، فجَهِتْ خَلْقُهُ سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه البيان، لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه إذا^(١) أمر فرعون وأبالهب وغيرهما بالإيمان، كان قد بَيَّنَّ لهم ما يَنْفَعُهُمْ وَيُضِلُّهُمْ إذا فعلوه، ولا يَلْزَمُ إذا أمرهم أن يُعِينَهُمْ، بل قد يَكُونُ في خَلْقِهِ لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وَجْهٌ مفسدة من حيث هو فِعْلٌ له، فإنه يَخْلُقُ ما يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، ولا يَلْزَمُ إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فَعَلَهُ أن يَكُونَ مصلحة للأمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلاً له، فإين جهة الخلق من جهة الأمر؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه^(٢) ومبيناً لما يَنْفَعُهُ، وإن كان مع ذلك لا يُريد أن يُعِينَهُ على ذلك الفعل، إذ لَيْسَ كُلُّ ما كان مصلحة في أن أمر به غيري وَأَنْصَحَهُ، يكون مصلحة في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحة لإرادته ما يَضَادُّه، فَجَهِتْ أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفَرْقُ في حق المخلوقين، فهو في حق الله أولى بالإمكان.

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «إذ».

(٢) في (د) النصيحة.

وَالْقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بَعْنِ أَمْرٍ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ أَقْرَبَ إِلَى فَعْلِهِ، كَالْبَشْرِ، وَالطَّلَاقَةِ، وَتَهْيِئَةِ الْمَسَانِدِ، وَالْمَقَاعِدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيَقَالُ لَهُمْ: هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَةُ الْأَمْرِ تَعُودُ إِلَى الْأَمْرِ، كَأَمْرِ الْمَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الْإِنْسَانِ شُرَكَاءَهُ بِمَا يُصْلِحُ الْأَمْرَ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ يَرَى الْإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَإِذَا أَعَانَ الْمَأْمُورَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يُثِيبُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ. فَمَا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا أَمَرَ الْمَأْمُورَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ، لَا لِتَنْفَعِ يَعُودُ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، كَالنَّاصِحِ الْمَشِيرِ، وَقُدِّرَ أَنَّهُ إِذَا أَعَانَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْأَمْرِ، وَأَنْ فِي حَصُولِ مَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ مَضْرَةٌ عَلَى الْأَمْرِ، مِثْلَ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى، وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتِمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الْقَصَصُ: ٢٠]. فَهَذَا مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُرُوجِ، لَا فِي (١) أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَ، لَضُرَّ قَوْمُهُ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّمَا وَعِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا

(١) فِي (ب): لَا أَنْ يُعِينَهُ.

على ما به يصيرُ فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها، فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر أن يكون في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يُعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر بأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للأمر أن لا يُعينه على ذلك، فإمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر، ولا يُعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته، فمن أمره، وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره نشأة خلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يُعينه على فعل المأمور؛ كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره، ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية^(١) لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين يُنافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المَرَض الذي يَحْصُلُ به ذُلُّ العبد لربه، ودعاؤه، وتوبته، وتكفير خطاياها، ويرقُّ به قلبه، ويذهب عنه الكبرياء، والعظمة، والعدوان، يُضادُّ خلق الصحة التي لا تحصل معها هذه المصالح، ولذلك خلق ظلم الظالم الذي يَحْصُلُ به للمظلوم من جنس ما يَحْصُلُ بالمرض، يُضادُّ خلق عدله الذي لا يَحْصُلُ به هذه المصالح، ٣٤ وإن كانت مصلحته هو في أن يعدل.

وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره، يعجز عن معرفتها^(٢)

(١) في (د) المقضية، وهو خطأ.

(٢) في (ب) معرفته، وهو خطأ.

عقول البشر، والقَدَرِيَّة دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلوا الله فيها بخلقه، ولم يُثبتوا حِكْمَةً تعودُ إليه.

قوله: «لَا تَبْلُغْهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ».

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصَّحاح»^(١): تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فمراد الشيخ رحمه الله: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يُحيطُ به علم، قيل: الوهم ما يُرجى كونه، أي: يُظنُّ أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يُحصَلُ العقل، ويُحيطُ به، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٣ - ٢٤].

معرفة البشر بهم
باسمائه وصفاته
وعجزهم عن
الاحاطة بكنهه
وحقيقته

قوله: «وَلَا يُشَبِّهُ الْأَنَامُ».

ش: هذا ردُّ لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه

تنزيهه الله عن
مشابهة مخلوقاته

(١) ٢٠٠٥/٥ و ٢٠٥٤، ومؤلف «الصَّحاح»: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري الجوهري، المتوفى سنة (٣٩٣هـ). قال ياقوت في «معجمه»: كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً، وهو إمام في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل في الجودة، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول، وكان يؤثر السفر على الحضرة، ويطوف الأفاق، واستوطن الغربية على ساق. مترجم في «السيرة» ٨٠/١٧.

وتعالى، قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول^(١) أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»: لا يُشَبَّهُ شيئاً من خلقه، ولا يُشَبَّهُ شيءٌ من خلقه، ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لا كَقُدْرَتِنَا، ويرى لا كَرؤُوتِنَا، انتهى^(٢).

وقال نعيم بن حماد^(٣): من شبه الله بشيء من خلقه، فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه، فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال إسحاق بن راهويه^(٤): مَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

وقال: عَلَامَةُ جَهَنَّمَ وَأَصْحَابِهِ: دَعَاؤُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا أَوْلَعُوا بِهِ مِنَ الْكَذِبِ أَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ، بَلْ هُمْ الْمَعْطَلَةُ.

(١) في (ب): يقول.

(٢) «الفقه الأكبر» بشرح علي الفاري ص ١٥ و ٣١ و ٣٢.

(٣) هو نعيم بن حماد الخزازي المروزي، أبو عبد الله، أول من جمع المسند في الحديث كان من أعلم الناس بالفرائض، أقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث، ثم سكن مصر، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٥٩٥، وقوله هذا رواه الذهبي في كتابه «العلو» ص ١١٦، وهو في «شرح السنة» للالكائي (٩٣٦).

(٤) وهو إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره، قال الإمام أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد. روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، توفي سنة (٢٣٨هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/٣٥٨ - ٣٨٣، وانظر قوله هذا في «شرح السنة» للالكائي (٩٣٧).

علامة الجهمية

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يُسمي المثبت لها مشبهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكليّة من غالية الزنادقة: القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يُقال له: عالم ولا قادر، يزعم أن من سمّاه بذلك، فهو مشبه، لأن الاشتراك في الاسم يُوجب الاشتباه في معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة، فهو مشبه، ومن أنكر الصفات، وقال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا محبة ولا إرادة، قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسّم، ولهذا كتبت نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم، كلّها مشحونة بتسمية مُثَبِّتة^(١) الصفات مشبهة ومجسّمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسّمة قوماً يقال لهم: المالكية، يُنسبون إلى رجلٍ يُقال له: مالك بن أنس! وقوماً^(٢) يقال لهم: الشافعية، يُنسبون إلى رجلٍ يُقال له: محمد بن إدريس! حتى الذين يُفسّرون القرآن منهم، كعبد الجبار^(٣)، والزمخشري^(٤)، وغيرهما، يُسمون كلّ من أثبت شيئاً من الصفات، وقال

(١) في (د) مثبت.

(٢) في (أ) و (ج) و (د): وقوم.

(٣) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسديّ المتوفى سنة ٤١٥هـ، كان يتّبع مذهب الشافعي في الفروع، ومذهب المعتزلة في الأصول، وله في ذلك مصنفات كثيرة، وولّي قضاء القضاة بالرّي، وورد بغداد وحدث بها، وعمر طويلاً حتى جاوز التسعين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٤٤/١٧.

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي صاحب المؤلفات في التفسير وغريب الحديث والعربية، وأكثرها مطبوع متداول، توفي سنة ٥٣٨هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٥١/٢٠ - ١٥٦.

بالرؤية مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلبَ عند المتأخرين من غالب الطوائف.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفى الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرويتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فنفى المثل، وأثبت الوصف.

وسأتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفى التشبيه مستلزماً لنفى الصفات.

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي^(١) أفرادُه، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من

(١) في (ب) زيادة «فيه»، وهي في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٩/١.

الوجوه — وهو ما كان كمالاً للوجود غَيْرَ مستلزمٍ للعدم بوجه — : فالواجب القديم أولى به .

٣٦ وكلُّ كمال لا نَقْصَ فيه بوجهٍ من الوجوه، ثَبَتَ نَوْعُهُ للمخلوق المربوبِ المدبر، فإنما استفادَه من خالقه وربِّه ومدبره، فهو أَحَقُّ به منه، وأن كُلَّ نقصٍ وعيبٍ في نفسه، وهو ما تَضَمَّنَ سَلْبَ هذا الكمال، إذا وَجَبَ نَفْيُهُ عن شيءٍ من أنسواعِ المخلوقات والممكنات والمُحْدَثَاتِ، فإنه يَجِبُ نَفْيُهُ عن الرب تعالى بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى^(١).

وَمِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ: أن مِنْ غُلَاةِ نَفَاةِ الصِّفَاتِ الَّذِينَ يَسْتَدِلُّونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ أَوِ الْأَسْمَاءِ. ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون: أَصْلُ الْفَلَسَفَةِ هِيَ التَّشْبَهُ بِالْإِلَهِ عَلَى قَدَرِ الطَّاقَةِ، وَيَجْعَلُونَ هَذَا غَايَةَ الْحِكْمَةِ وَنَهَايَةَ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِي، وَيُؤَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ يُطْلِقُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ»^(٢)، فَإِذَا كَانُوا يَنْفُونَ الصِّفَاتِ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَتَخَلَّقُ الْعَبْدُ عَلَى رَغْبِهِمْ؟ وكما أنه لَا يُشْبَهُ شَيْئاً مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَعَالَى، لَا يُشْبَهُهُ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، لَكِنَّ الْمَخَالَفَ فِي هَذَا النَّصَارَى وَالْحُلُولِيَّةِ وَالْإِتْحَادِيَّةِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ.

ونفْيُ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ لَهُ، مُسْتَلْزِمٌ لِنَفْيِ مُشَابَهَتِهِ لَشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَلِذَلِكَ اكْتَفَى الشُّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا يُشْبَهُ^(٣) الْأَنَامَ،

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢١٥/١ — ٢١٧.

(٢) لَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «تَأْيِيدِ الْحَقِيقَةِ الْعَالِيَةِ» وَرَقَّةً ١/٨٩، وَلَمْ يَعْزُوه لِأَحَدٍ.

(٣) فِي (ب): وَلَا يَشْبَهُهُ.

والأنام: الناس، وقيل: الخلق كُلُّهُمْ، وقيل: كُلُّ ذِي رُوحٍ، وقيل: الثقلين، وظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] يَشْهَدُ لِلأولِ أَكْثَرَ مِنَ الْبَاقِي. واللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ».

ش: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَفَنِي السَّنَةُ وَالنَّوْمُ دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ حَيَاتِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١-٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَتَبَغَّى لَهُ أَنْ يَنَامَ»، الْحَدِيثُ^(١).

لما نفى الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ التَّشْبِيهَ، أَشَارَ إِلَى مَا تَقَعُ بِهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، بِمَا يَتَصِفُ بِهِ تَعَالَى دُونَ خَلْقِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، لِأَنَّ صِفَةَ الْحَيَاةِ الْبَاقِيَةِ مَخْصُصَةٌ بِهِ تَعَالَى دُونَ خَلْقِهِ، فَلِإِنِّهِمْ يَمُوتُونَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٩) (٢٩٣) فِي الْإِيمَانِ، بَابُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ» وَتَمَامُهُ: «يَخْفَضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ، لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٩٥) وَ(١٩٦) فِي الْمَقْدِمَةِ: بَابُ فِيْمَا أَنْكَرَتِ الْجَهْمِيَّةُ، وَاحِدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» ٣٩٥/٤ وَ٤٠١ وَ٤٠٥، وَالطَّيَالِسِيُّ (٤٩١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» ص: ١٩ وَ٢٠، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٦)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» ص: ٣٠٤، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ص: ١٨٠ - ١٨١، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٩١).

ومنه: أنه قَيُّومٌ لا ينام، إذ هو مختصٌ بعدمِ النومِ والسَّنةِ كَوْنُ خلقه، فإنهم ينامون، وفي ذلك إشارة إلى أنَّ نَفْيَ التشبيهِ، ليس المرادُ به^(١) نَفْيَ الصفاتِ، بل هو سبحانه موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ، لكمال ذاته.

٣٧

فالحَيُّ بحياةٍ باقيةٍ لا يُشَبَّهُ الحَيُّ بحياةٍ زائلةٍ، ولهذا كانتِ الحياةُ الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً، ﴿وإنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهيَّ الْحَيَّوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالحياةُ الدنيا كالمنام، والحياةُ الآخرة كاليقظة، ولا يُقالُ: فهذه الحياةُ الآخرةُ كاملة، وهي للمخلوق، لأنَّا نقولُ: الحَيُّ الذي الحياةُ مِن صفاتِ ذاته اللازمة لها، هو الذي وَهَبَ المخلوقَ تلك الحياةَ الدائمة، فهي دائمةٌ بإدامةِ الله لها، لا أن الدوامَ وصفٌ لازم لها لذاتها، بخلاف حياةِ الربِّ تعالى، وكذلك سائرُ صفاته، فصفاتُ الخالقِ كما يليقُ به، وصفاتُ المخلوقِ كما يليقُ به.

واعلم أنَّ هذينِ الاسمينِ - أعني: الحَيُّ القَيُّومُ - مذكورانِ في القرآنِ معاً في ثلاثِ سورٍ كما تقدَّم، وهما مِن أعظمِ أسماءِ الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسمُ الأعظم^(٢)، فإنهما يتضمنانِ إثباتَ

(١) في (ب) منه.

(٢) عن أسماء بنتِ يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم: ﴿وَاللهُمَّ إِلَهَ واحدٍ لا إلهَ إلا هو الرحمن الرحيمُ﴾ و﴿إِلهَ لا إلهَ إلا هو الحَيُّ القَيُّومُ﴾» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢٧٢/١٠، وأحمد ٤٦١/٦، والدارمي ٤٥٠/٢، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» ٦٤/١، والطبراني في «الكبير» ١٧٤/٢٤ - ١٧٥، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦١) من طرق عن عبيد الله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب عن أسماء بنتِ يزيد، وفي عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب ضعف خفيف. وله شاهد صحيح يتقوى به من حديث أنس عند أبي داود (١٤٩٥)، والنسائي ٥٢/٣، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وابن حبان (٢٣٨٢)، والحاكم ٥٠٣/١ - ٥٠٤.

صفات الكمال أكمل تَضْمَنُ وأصدقَه، ويَدُلُّ القِيَوْمُ على معنى الألية والأبدية ما لا يَدُلُّ عليه لفظُ القديم، ويَدُلُّ أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود، والقِيَوْمُ ابلُغُ من «القيَام»، لأن الواو أقوى من الألف، ويُفِيدُ قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يُفِيدُ إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحُّهما: أنه يُفِيدُ ذلك، وهو يُفِيدُ دوامَ قيامه وكمالَ قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سُبْحَانَهُ لا يَزُولُ لا يَأْفُلُ^(١)؛ فإن الأفل قد زال قطعاً، أي: لا يَغِيبُ، ولا يَنْقُصُ، ولا يَفْنَى، ولا يَعْدَمُ، بل هو الدائمُ الباقي الذي لم يَزَلْ ولا يَزَالُ موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحي، يستلزمُ سائرَ صفاتِ الكمال، ويَدُلُّ على بقائها ودوامها^(٢)، وانتفاءِ النقصِ والعَدَمِ عنها أزلاً وأبداً، ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظمَ آية في القرآن، كما ثَبَتَ ذلك في «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

فعلى هذين الاسمين مَدَارُ الأسماءِ الحُسنى كُلِّها، وإليهما يَرْجِعُ معانيها، فإنَّ الحياةَ مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يَتَخَلَّفُ عنها

مدار الأسماء
الحسنى كلها على
اسمي الحي والقيوم

(١) في (ج) ومطبوعة مكة: «ولا يَأْفُلُ».

(٢) في (ب) دوامها وبقائها.

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠) في صلاة المسافرين وقصرها: باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، من حديث أبي بن كعب، ولفظه: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ قال: فضرب في صدري وقال: «وَاللَّهِ لِيُثَبِّتَكَ الْعِلْمُ يا أبا المنذر»، وأخرجه أحمد (١٤٢/٥)، وعبد الرزاق (٦٠١)، والطيلوسي (٥٥٠)، والحاكم (٣/٣٠٤)، وأبو داود (١٤٦٠)، في الصلاة: باب ما جاء في آية الكرسي، ولفظه عنده: «ليهن لك يا أبا المنذر العلم» وأشار الترمذي إلى حديث أبي بن كعب في ثواب القرآن بعد حديث (٢٨٨٣).

صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة.

وأما القيوم، فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته، فانتظم هذان^(١) الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مَوْنَةٍ».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ * مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا * إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]. ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغْنِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَلِيًّا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]. وقال صلى الله عليه وسلم، من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَأَنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ^(٢) مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئاً، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَأَنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئاً، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَأَنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَبْعِي وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»، الحديث. رواه مسلم^(٣).

٣٨

صفتا الخلق
والرزق

(١) في (ب): هذا. (٢) «واحد» سقطت من (أ) و(ج) و(د).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة والأدب: باب تحریم الظلم، من حديث أبي ذر وتمامه عنده: «... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم بإياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»، وأخرجه أحمد في =

وقوله: بلا مؤونة: بلا ثِقَلٍ ولا كُفْلَةٍ.

قوله: «مُجِيتٌ بلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بلا مَشَقَّةٍ».

ش: الموتُ صِفةٌ وُجودِيَّةٌ، خِلافًا لِلْفَلَسَفَةِ وَمَنْ وافقهم. قال تعالى: الإِمامة والبعث
 ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]
 والعَدَمُ لا يُوصَفُ بكونه مخلوقًا، وفي الحديث: «إِنَّهُ يُؤْتَى بِالْمَوْتِ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ عَلَى صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُذْبِحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»^(١). وهو وإن
 كان عَرَضًا، فاللَّهُ تعالى يَقْلِبُهُ عَيْنًا، كما وَرَدَ في العمل الصالح: «أَنَّهُ

= «المسند» ١٦٠/٥ بدون زيادة مسلم، وأخرجه الطيالسي (٤٦٣)، والترمذي (٢٤٩٥)،
 وابن ماجه (٤٢٥٧)، والحاكم ٢٤١/٤ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه
 بهذه السِياقة، فتعقبه الذهبي بقوله: وهو في مسلم. وأخرجه البخاري في «الأدب
 المفرد» (٤٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢١٣، و«السنن» له ٩٣/٦،
 وروى جزءاً منه الخطيب في «تاريخه» ٢٠٣/٧ - ٢٠٤. وساقه الإمام النووي - رحمه
 الله في كتاب «الأذكار» ص ٣٥٥ بإسناده منه إلى أبي ذر - رضي الله عنه - وقال:
 ورجال إسناده مني إلى أبي ذر - رضي الله عنه - كلهم دمشقيون.
 وقوله: «كما ينقص المخيط» نَقَصَ: يأتي لازماً مثل: نقص المال، ويأتي متعدياً،
 كما هو هنا، والمفعول به محذوف، وتقديره: ينقص المخيط ماء البحر.

(١) أخرجه من حديث أبي سعياء الخدري أحمد ٩/٣، والبخاري (٤٧٣٠)، ومسلم
 (٢٨٤٩) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها
 الضعفاء، والترمذي (٣١٥٦) في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة مريم. ولفظ
 البخاري: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشربون
 وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟! فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلهم قد رآه،
 فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلوداً فلا موت، ويا أهل النار خلوداً فلا موت، ثم قرأ:
 ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا
 ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد ٣٧٧/٢ و٤٢٣ و٥١٣،
 والدارمي ٣٢٩/٢، وعن ابن عمر عند أحمد ١١٨/٢ و١٢٠ و١٢١، والبخاري
 (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٣٧)، وأبي نعيم في
 «الحلية» ١٨٣/٨.

يَأْتِي صَاحِبَهُ فِي صُورَةِ الشَّابِّ الْحَسَنِ، وَالْعَمَلُ الْقَبِيحُ عَلَى أَقْبَحِ صُورَةٍ^(١). وَوَرَدَ فِي الْقُرْآنِ: «أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الشَّابِّ الشَّاحِبِ اللَّوْنِ»^(٢)، الْحَدِيثُ. أَيِ: قِرَاءَةُ الْقَارِئِ، وَوَرَدَ فِي الْأَعْمَالِ: «أَنَّهُا تُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ»^(٣)، وَالْأَعْيَانُ هِيَ الَّتِي تَقْبَلُ الْوِزْنَ دُونَ الْأَعْرَاضِ،

(١) معنى قطعة من حديث البراء بن عازب — رضي الله عنه — أخرجه أحمد في «المسند» ٢٨٧/٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦. ولفظها: «قال: ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي بئسرك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: مَنْ أَنْتَ؟ فوجهك الوجه يبيء بالخير، فيقول: أنا عمك الصالح...» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣٧/١، ٤٠، وهو في «مسند الطيالسي» (٧٥٣).

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و ٣٥٢، وابن ماجه (٣٧٨١)، والدارمي ٤٥٠/٢ و ٤٥١، وابن أبي شيبة ٤٩٢/١٠ — ٤٩٣، والبخاري (١١٩٠) من حديث بريدة، ولفظ «المسند» بتمامه: «تعلموا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة، قال: ثم مكث ساعة، ثم قال: تعلموا سورة البقرة وآل عمران، فإنها الزهراوان يظللان صاحبهما يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف، وإن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة حتى ينشق عنه قبره كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك، فيقول: أنا صاحبك القرآن، الذي أظلمتلك في المواجه، وأسهرت ليلك، وإن كل تاجر وراة تجارتها، وإنك اليوم من وراء كل تجارة، فيعطى الملك بيمينه والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان: بم كسينا هذه؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ هَذَا كَانَ أَوْتَرْتِيْلًا، وفي سننه بشر بن مهاجر، وسنده قابل للتعيين.

(٣) قطعة من حديث مطول أخرجه أحمد في «المسند» ٢١٣/٢، ٢٢١ — ٢٢٢، والترمذي (٢٦٤١)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، والبخاري (٤٣٢١) من حديث الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، قال: سمعتُ عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ سَجَلًا، كُلُّ سَجَلٍ مَدُّ الْبَصَرِ...» وسيذكره الشارح بتمامه في الصفحة ٦٠٩، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم ٥٢٥/١، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

وَوَرَدَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ: أَنَّهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «يُظْلَانُ صَاحِبَهُمَا
كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّائَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ»^(١).
وفي الصحيح: «أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ»^(٢) وسيأتي
الكلامُ على البعث والنشور إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه من حديث بريدة بهذا اللفظ أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و٣٥٢، والدارمي
٤٥٠/٢، ٤٥١، وقد تقدم بتمامه في حواشي الصفحة السابقة، وأخرجه مسلم
(٨٠٤) في صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل قراءة سورة البقرة، من حديث
أبي أمامة الباهلي، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن، فإنه يجيء يومَ
القيامة شافعاً، اقرأوا الزُّهْرَاءَيْنِ: البقرة وآل عمران، فإنهما تأتيان يومَ القيامة كأنهما
غمامتان أو كأنهما غيائتان، أو كأنهما فِرْقَانِ من طير صَوَافٍ مُخَاجَانِ عن أصحابهما، اقرأوا
سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة ولا تستطيعها البطلة». وهو في «مصنف
عبد الرزاق» (٥٩٩١)، و«شرح السنة» (١١٩٣)، وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني
(١١٨٤٤).

وقوله: «غَيَّائَتَانِ» قال أهل اللغة: الغمامة والغياية: كل شيء أظلم الإنسان فوق
رأسه كالسحابة وغيرها، قال العلماء: المراد أن ثوابها يأتي كغماتين، وقوله: «أو فرقان»
أي: طائفتان، يقال في الواحد: فرق. وقوله: «صَوَافٍ» أي: باسطات أجنحتها في
الطيران.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٢١١/١ - ٢١٢، ومن طريقه أخرجه أحمد ٣٤٠/٤،
والبخاري (٧٩٩)، وأبو داود (٧٧٠)، والنسائي ١٩٦/٢، والبيهقي في «شرح السنة»
(٦٣٢) من حديث رفاعة بن رافع الزُّرْقِي قال: «كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ، فلما
رفع رأسه مع الركعة قال: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قال رجل: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حمداً
كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا، قال: رأيتُ بضعة
وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول». ورواه الترمذي (٤٠٤)، وأبو داود (٧٧٣)
من طريق أخرى عن رفاعة بلفظ: «لقد ابتدروا بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعدُ بها»
وسنده قوي، وحسنه الترمذي.

وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى بلفظ: «والله لقد رأيت كلامك يصعد
في السماء حتى فُتِحَ باب فدخل فيه»، أخرجه أحمد في «المسند» ٣٥٥/٤ و٣٥٦،
وسنده حسن في الشواهد. وآخر من حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٩٢) وقال:
حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ»^(١)، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

ش: أي: أَنَّ الله سبحانه وتعالى لم يَزَلْ مُتَصِفًا بصفات الكمال:

صفات الذات، وصفات الفعل^(٢)، ولا يجوزُ أن يعتقد أن الله وُصِفَ بصفةٍ بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدتها صفةٌ نقص، ولا يجوزُ أن يكونَ قد حَصَلَ له الكمالُ بعد أن كان متصفاً بصفته، ولا يَرِدُ على هذا صفات الفعل، والصفات الاختيارية، ونحوها، كالخَلْق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض، والبسط، والطِّي، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والتزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وُصِفَ به نفسه، ووُصِفَ به رسوله، وإن كنا لا نُذَرِكُ كُنْهَهُ وحقيقته التي هي تأويله، ولا نَدْخُلُ في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصلُ معناه معلومٌ لنا، كما قال الإمام مالك رضي الله عنه، لما سُئِلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ معلومٌ، والكيف مجهول^(٣). وإن كانت هذه الأحوال تَحْدُثُ في وقتٍ دونَ وقت، كما في حديث الشفاعة: «إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»^(٤). لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غيرُ ممتنع،

اتصاف الرب
تعالى بصفات
الكمال أزلاً وأبداً

٣٩

(١) في (ب): خلقهم.

(٢) في (ب): الأفعال.

(٣) اقتصر المؤلفُ من جواب الإمام مالك على هذا، وتتمته: والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٣٣٦١) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، والترمذي (٢٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٣٧٩/٢ (٨١١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٤٣ - ٢٤٣، وأبو عوانة ١٧١/١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولا يُطْلَقُ عليه^(١) أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن مَنْ تَكَلَّمَ اليومَ وكان متكلِّماً بالأمس لا يُقال: إنه حَدَّثَ له الكلامُ، ولو كان غيرَ متكلمٍ لآفةٍ كالصَّغَرِ والخَرَسِ، ثم تَكَلَّمَ يقال: حَدَّثَ له الكلامُ، فالسَّيِّئُ لغير آفةٍ يُسَمَّى متكلِّماً بالقوة، بمعنى أنه يَتَكَلَّمُ إذا شاء، وفي حالٍ تَكَلَّمَهُ يُسَمَّى متكلِّماً بالفعل، وكذلك الكاتبُ في حالٍ الكتابةِ هو كاتبٌ بالفعل، ولا يَخْرُجُ عن كونه كاتباً في حالٍ عدمِ مباشرته للكتابة^(٢).

وحلولُ الحوادثِ بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علمِ الكلامِ المذمومِ، لم يَرِدْ نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمالٌ، فإن أريدَ أنه سبحانه لا يَحِلُّ في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدثه، أو لا يَحْدُثُ له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفيٌ صحيح، وإن أريدَ به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يَفْعَلُ ما يُريدُ، ولا يَتَكَلَّمُ بما شاء إذا شاء، ولا أنه يَغْضَبُ وَيَرْضَى لا كأحدٍ من الورى، ولا يُوصَفُ بما وَصَفَ به نفسه مِنَ النزولِ والاستواءِ والإتيانِ كما يَلِيقُ بجلاله وعظمته، فهذا نفيٌ باطل.

وأهلُ الكلامِ المذمومِ يُطلقون نفيَّ حُلُولِ الحوادثِ، فَيُسَلِّمُ السُّنِّيُّ للمتكلم ذلك، عَلَى ظَنِّ أنه نفى عنه سبحانه ما لا يَلِيقُ بجلاله، فإذا سَلَّمَ له هَذَا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازمٌ له، وإنما أُتِيَ السُّنِّيُّ مِنْ تسليم هَذَا النفي المُجْمَلِ، وإلا فلو استَفْسَرَ واستفصل، لم يَنْقَطِعْ معه.

وكذا مَسْأَلَةُ الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): الكتابة.

مجمل، وكذلك لفظ «الغير»، فيه إجمال، فقد يُراد به ما ليس هو إياه، وقد يُراد به ما جاز مفارقتة له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يُطلقون على صفات الله ٤٠ وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره، لأن إطلاق^(١) الإثبات قد يُشعرُ أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يُشعر بأنه هو هو^(٢)، إذ كان لفظ الغير فيه إجمالاً، فلا يُطلق إلا مع البيان والتفصيل، فإن أُريدَ به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وإن أُريدَ به أن الصفات زائدة على الذات التي يُفهم من معناها غير ما يُفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة، كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال، ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وحده، وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي^(٣) يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

(١) في (أ) و (ب): الإطلاق، والمثبت من (ج) و (د).

(٢) «هو» الثانية رجع عليها في (آ) ولم ترد في (د).

(٣) في الأصول الثلاثة: الذي، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

والتحقيقُ أن يَفْرُقَ بَيْنَ قولِ القائلِ : الصفاتُ غيرُ الذاتِ، وبينَ قوله : صفاتُ الله غيرُ اللّهِ، فإنَّ الثاني باطلٌ، لأنَّ مسمّى الله يَدْخُلُ فيه صفاتُه بخلاف مسمّى الذاتِ، فإنه لا يَدْخُلُ فيه الصفاتُ، لأنَّ المرادُ أن الصفاتُ زائدةٌ على ما أثبتته المِثْبُوتون مِنَ الذاتِ، والله تعالى هو الذاتُ الموصوفةُ بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمه الله : «لا زال بصفاته» ولم يَقُلْ : لا زال وصفاته، لأنَّ العطفَ يُؤْذِنُ بالمغايرة، وكذلك قال الإمامُ أحمد رضي الله عنه في مناظرته الجهمية، لا نقولُ: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقولُ: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى^(١).

فإذا قلتُ: أعوذُ باللّهِ، فقد عُدْتُ بالذاتِ المُقدَّسةِ الموصوفةِ بصفاتِ الكمالِ المقدسِ^(٢) الثابتة التي لا تَقْبَلُ الانفصالَ بوجهٍ من الوجوه. وإذا قلتُ: أعوذُ بعزة اللّهِ، فقد عُدْتُ بصفةٍ من صفاتِ اللّهِ تعالى، ولم أَعُدْ^(٣) بغيرِ اللّهِ.

وهذا المعنى يُفْهَمُ مِنْ لفظِ الذاتِ، فإن «ذات» في أصلٍ معناها لا تُستعملُ إلا مضافةً، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عِزٍّ، ذات عِلمٍ، ذات كرمٍ، إلى غير ذلك من الصفاتِ، فـ «ذاتُ كذا» بمعنى «صاحبة كذا»: تأنيث ذو، هذا أصلُ معنى الكلمة.

فَعِلِمَ أن الذات لا يُتَصَوَّرُ انفصالُ الصفاتِ عنها بوجهٍ من الوجوه، وإن كان الدُّهُنُ قد يفرضُ ذاتاً مجردةً عن الصفاتِ؛ كما يفرضُ المُحَالُ، وقد قال صَلَّى اللّهُ عليه وسلم: «أعوذُ بعِزَّةِ اللّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ

لا يتصور انفصال
الصفات عن
الذات بوجه من
الوجوه

(١) من قوله: «والتحقيق أن يفرق» إلى هنا سقط من مطبوعة مكة.

(٢) في (ج): المقدسة. (٣) في (ج): تعذ.

شَرٌّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ^(١) وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»^(٢)، ولا يعوذ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغيرِ اللَّهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) في السلام: باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني نافع بن جبير، عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأْلَمُ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ» وأخرجه دون قوله: «وأحاذر» مالك في «الموطأ» ٩٤٢/٢ في العين: باب التعوذ والرقية في المرض، ومن طريقه أبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، وأحمد في «المستدرك» ٢١٧/٤، والبخاري (١٤١٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي، أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ وبه وجع كاد يهلكه، فقال له رسول الله ﷺ: «امسحه بيمينك سبعَ مرات، وقل: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ» قال: فقلت ذلك، فأذهب الله ما كان بي، فلم أزل آمراً بها أهلي وغيرهم. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٢٢) من طريق زهير بن محمد، عن يزيد بن خصيفة... «اجعل يدك اليمنى عليه، وقل: بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَازِرُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»، فقلت ذلك، فشفاني الله.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٣٤٠) و (٨٣٤١) و (٨٣٤٢) و (٨٣٥٦) من طرق عن يزيد بن خصيفة، به. وصححه الحاكم ٣٤٣/١، ووافقه الذهبي.

وأخرجه من طريقين عن يزيد بن خصيفة: أحمد ٣٩٠/٦، والطيالسي (٩٤١) عن عمرو بن عبد الله بن كعب، عن أبيه أن النبي ﷺ... قال الطيالسي: وهذا الحديث يرويه مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة، عن عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عثمان بن أبي العاص.

(٢) أخرجه مالك ٩٧٨/٢، ومسلم (٢٧٠٨)، والدارمي ٢٨٩/٢، وأحمد ٣٧٧/٦ و ٤٠٩، والترمذي (٣٤٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٠)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، والطبراني ٢٤/٢٤ (٦٠٣) و (٦٠٤) و (٦٠٥) و (٦٠٦) و (٦٠٧). والبخاري في «أفعال العباد» ص ٨٩، والبخاري (١٣٤٧) من طرق عن سعد بن مالك عن خولة بنت حكيم السلمية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَزَلَ مِنْزَلاً، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». وأخرجه مسلم (٢٧٠٩)، وأبو داود (٣٨٩٨)، ومالك ٩٥١/٢، وابن ماجه =

وكذا قال صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(١). وقال صلى الله عليه وسلم: «وَنَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ نُغْتَالَ مِنْ تَحْتِنَا»^(٢). وقال صلى الله عليه

= (٣٥١٨)، وأحمد ٢٧٥/٢ و ٢٩٠، والترمذي (٣٦٠٠)، واللالكائي (٣٣٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٩٢، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٩٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٤١٨/١٠ من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عقوب لدغتي البارحة، قال: «أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك». (١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٩١/١٠، ومن طريقه مسلم (٤٨٦)، وابن ماجه (٣٨٤١) عن أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض فالتصمت، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، وأخرجه أبوداود (٨٧٩)، وأحمد ٨/٦ و ٢٠١، والنسائي ١٠٢/١ - ١٠٣ من طريقين عن عبيد الله بن عمر به. وأخرجه مالك ٢١٤/١، ومن طريقه الترمذي (٣٤٩٣)، والبخاري (١٣٦٦) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت: ... قال ابن عبد البر فيما نقله الزرقاني عنه ٣٧/٢: لم يختلف عن مالك في إرساله، وهو مسند من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة، ومن حديث عروة عن عائشة من طرق صحاح، وانظر «جامع التحصيل» ص ٣٢٠ - ٣٢١ للعلاني. وأخرجه أبوداود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي ٢٤٨/٣، ٢٤٩، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد في «المسند» ٩٦/١ و ١١٨ و ١٥٠، وابن أبي شيبة كلهم من حديث علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، وسنده قوي.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، والنسائي ٢٨٢/٨، وابن ماجه (٣٨٧١)، وأحمد في «المسند» ١٢٥/٢، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٨) و (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٣٨ من حديث ابن عمر: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح: «اللهم إني أسألك =

وسلم: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ»^(١).

هل الاسم عين
المسمى أو غيره؟

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو^(٢) غيره؟ وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجَهِلُوا الصَّوَابَ فيه، فالاسم يُرَادُ به المسمى تارةً، ويُرَادُ به اللفظ الدالُّ عليه أخرى، فإذا قُلْتُ: قال الله كذا، أو سَمِعَ الله لمن حَمِدَهُ، ونحو ذلك، فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قُلْتُ: الله: اسمٌ عربي، والرحمن: اسمٌ عربي، والرحمن من أسماء الله تعالى ونحو ذلك، فالاسم هاهنا للمسمى^(٣). ولا يُقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريدَ بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريدَ أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماءً، أو حتى سمَّاه خلقه بأسماء من صنعهم، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد^(٤) في أسماء الله تعالى^(٥).

= العفو والعافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عورتي، وآبن روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذُ بعظمتك أن أَغْتَالَ من تحتي، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٥٦)، والحاكم ٥١٧/١، ٥١٨، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه ابن هشام ٤٢٠/١، وابن جرير ٨٠/١، ٨١ بغير سند، وأخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث عبدالله بن جعفر، قال الهيثمي في «المجمع» ٣٥/٦: وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس، وبقيّة رجاله ثقات، وهو في كامل ابن عدي ٢١٢٤/٦ من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر... وذكره السيوطي في مسند عبدالله بن جعفر من «الجامع الكبير» ٤٣٥/٢، وزاد نسبه إلى ابن عساکر، وذكره أيضاً في «الجامع» ٣٧٩/١، ونسبه إلى الطبراني في «السنّة».

(٢) في (ب): و.

(٣) في (ب): المسمى.

(٤) في (أ) و (ب): الاتحاد، والمثبت من (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٥) لقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هذه المسألة، انظر «الفتاوى» ١٨٥/٦ - ٢١٢.

والشيخ رحمه الله أشار بقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه» إلى ٤١
آخر كلامه إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة،
فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن
قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه
انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كلاب^(١)
والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن
كان ممتنعاً منه.

وأما الكلام عندهم، فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل
هو شيء واحد، لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دَوَامَ الحوادث
ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حَوَادِثَ لا أَوَّلَ لها،
فَيَمْتَنِعُ أن يكون الباري عز وجل لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته، بل يَمْتَنِعُ
أن يكون قادراً على ذلك، لأن القُدْرَةَ على الممتنع ممتنعة!

دعوى الجهمية
امتناع حوادث
لا أول لها

وهذا فاسد، فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث،
والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن مُحْدَثاً، فلا بُدَّ أن يكون ممكناً،
والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكان ثابت
فيه، فليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه
لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه،

(١) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب المتوفى بعد سنة ٢٤٠ هـ. رأس المتكلمين بالبصرة في
زمانه، وقد عدّه الشهرستاني والأشعري وابن طاهر البغدادي من متكلمي أهل السنة،
وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧٤/١١ - ١٧٦.

فيلزَمُ جوارُ حوادثٍ لا نهايةَ لِأولِها.

قالت الجهميةُ وَمَنْ وافَقَهُم: نحن لا نُسلِّمُ أن إمكانَ الحوادثِ لا بدايةَ له، لكن نقولُ: إمكانُ الحوادثِ بشرطِ كونها مسبقةً بالعدم لا بدايةَ له، وذلك لأنَّ الحوادثَ عندنا تَمْتَنِعُ أن تكونَ قديمةَ النوع، بل^(١) يجبُ حدوثُ نوعها، ويمتنعُ قَدَمُ نوعها، لكن لا يجبُ الحدوثُ في وقتٍ بعينه، فإمكانُ الحوادثِ بشرطِ كونها مسبقةً بالعدم لا أولُ له، بخلاف جنسِ الحوادثِ.

فيقالُ لهم: هَبْ أنكم تقولون ذلك، لكن يُقالُ: إمكانُ جنسِ الحوادثِ عندكم له بدايةٌ، فإنه صارَ جنسُ الحدوثِ عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكانِ وقتٌ معيَّن، بل ما من وقتٍ يُفرض إلا والإمكانُ ثابتٌ قَبْلَهُ، فيلزم دَوَامُ الإمكانِ وإلا لَزِمَ انقلابُ الجنسِ من الامتناعِ إلى الإمكانِ^(٢) من غيرِ حدوثِ شيءٍ، ومعلوم أن انقلابَ حقيقة جنسِ الحدوثِ، أو جنسِ الحوادثِ، أو جنسِ الفعلِ، أو جنسِ الأحداثِ، أو ما أشبه هذا مِنْ العباراتِ مِنَ الامتناعِ إلى الإمكانِ، هو يُصَيِّرُ^(٣) ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غيرِ سببٍ تجدد، وهذا ممتنعٌ في صريحِ العقلِ.

وهو أيضاً انقلابُ الجنسِ مِنَ الامتناعِ الذاتيِ إلى الإمكانِ الذاتيِ، فإن ذاتَ جنسِ الحوادثِ عندهم تَصَيِّرُ مُمكنَةً بعد أن كانت ممتنعةً، وهذا الانقلابُ لا يَخْتَصُّ بوقتٍ مُعيَّن، فإنه ما من وقتٍ يُقدَّرُ إلا

(١) سقطت من (ب).

(٢) في «منهاج السنة» ٣٩/١: من الإمكانِ إلى الامتناعِ.

(٣) في (ب) و (ج) و (د): مصير.

والإمكان ثابت قَبْلَهُ، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ هَذَا الانْقِلَابُ ممكناً، فيلْزَمُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الممتنع ممكناً! وهذا أَتْلُغُ فِي الامتناعِ من قولنا: لَمْ يَزَلِ الحادثُ ممكناً، فَقَدْ لَزِمَهُمْ فِيمَا فُرُوا إِلَيْهِ أَبْلُغُ مِمَّا لَزِمَهُمْ فِيمَا فُرُوا مِنْهُ! فَإِنَّهُ يُعَقَّلُ كَوْنُ الحادثِ ممكناً، وَيُعَقَّلُ أَنَّ هَذَا الإمكانَ لَمْ يَزَلْ، وَأَمَّا كَوْنُ الممتنع ممكناً، فَهُوَ ممتنعٌ فِي نَفْسِهِ، فَكَيْفَ إِذَا قِيلَ: لَمْ يَزَلْ إِمْكَانُ هَذَا الممتنعِ؟! وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.

فالحاصل: أَنَّ نَوْعَ الحوادثِ هَلْ يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَالْمَاضِي أَمْ لَا؟ أَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَطُّ؟ أَوِ الْمَاضِي فَقَطُّ؟

أقوال أهل النظر
إمكانية دوام نوع
الحوادث

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَعْرُوفَةٍ لِأَهْلِ النَّظَرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ:
أَضْعُفُهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَا يُمَكِّنُ دَوَامُهَا لَا فِي الْمَاضِي وَلَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَقَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَأَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ^(١).
وِثَانِيهَا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِي، كَقَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ وافقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ.
وَالثَّالِثُ: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا يَقُولُهُ أَثْمَةُ الْحَدِيثِ^(٢)، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمَاضِي دُونَ الْمُسْتَقْبَلِ.

(١) هُوَ أَبُو الْهَذِيلِ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ شَيْخُ الْبَصْرِيِّينَ فِي الْإِعْتِزَالِ، وَمِنْ أَكْبَرِ عُلَمَائِهِمْ، وَهُوَ صَاحِبُ الْمَقَالَاتِ فِي مَذْهَبِهِمْ وَبِجَالِسِهِمْ وَمَنَظَرَاتِهِمْ، كَانَ - فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ خُلِّكَانَ - حَسَنَ الْجِدْلِ قَوِي الْحُجَّةِ، كَثِيرُ الِاسْتِعْمَالِ لِلْأَدْلَةِ وَالْإِلْزَامَاتِ. وَكَانَ الْخُلَفَاءُ الثَّلَاثَةُ: الْمَأْمُونُ وَالْمُعْتَصِمُ وَالْوَاتِقُ يُقَدِّمُونَهُ وَيُعْظَمُونَهُ، وَكَانَ الْوَزِيرُ ابْنُ أَبِي دَوَادٍ مِنْ تَلَامِذَتِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٥ أَوْ ٢٢٦ هـ. لَهُ تَرْجُمةٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»، ٥٤٢/١٠ - ٥٤٣.

(٢) وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ إِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِ.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق، كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كَوْن المفعول مقارناً لفاعله — لم يَزَل ولا يزال معه — ممتنع محال، ولما كان تَسْلُسُل الحوادث في المستقبل لا يَمْنَعُ أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذي ليس بعده شيء، فكذا تَسْلُسُل الحوادث في الماضي لا يَمْنَعُ أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإن الرب سبحانه وتعالى لم يَزَل ولا يزال يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمَ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [الكهف: ١٠٩]. ٤٣

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائماً، فالممكن والأكمل هو التقدُّم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يُقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل، فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال، فدوامه دوام الكمال.

قالوا: والتسلسل لفظ مُجْمَل، لم يَرِدْ بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة، لِيَجِبَ مُرَاعَاةُ لفظه، وهو يَنْقَسِمُ إلى واجب وممتنع وممكن.

والتسلسل^(١) في المؤثرين محالٌ ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون، كُلُّ واحدٍ منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دَلَّ عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيمٌ أحدث لهم نعيماً آخر لا نَفَادَ له.

وكذلك التسلسل في أفعاله سبحانه من طَرَفِ الأزل، وأن كُلَّ فعلٍ مسبوق بفعلٍ آخر، فهذا واجبٌ في كلامه، فإنه لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء، ولم تَحْدُثْ له صِفَةُ الكلام^(٢) في وقتٍ، وهكذا أفعاله التي هي من لوازم حياته، فإنَّ كُلَّ حيٍّ فعَّال، والفرق بين الحي والميت بالفعل، ولهذا قال غير واحد من السلف: الحيُّ الفعَّال، وقال عثمان بن سعيد^(٣): كُلُّ حيٍّ فعَّال، ولم يكن ربُّنا تعالى قطُّ في وقت من الأوقات معطلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن، فالتسلسل في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل في طَرَفِ الأبد، فإنه إذا لم يَزَلْ حياً قادراً مريداً متكلماً — وذلك من لوازم ذاته — فالفعل ممكن له بوجوب^(٤) هذه الصفات له،

(١) في (آ) و (د) فكان التسلسل وفي (ب): فكان التسلسل، وفي مطبوعة مكة «فالتسلسل».

(٢) في (ب): كلام.

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المتين بيسير، وطُوفَ الأقاليم في طلب الحديث، ولقي علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وأخذ علم الحديث وعلمه عنهم، وفاق أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، وحديث عنه خلق كثير، وتوفي سنة (٢٨٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٩/١٣ — ٣٢٦.

(٤) في (د): يوجب، وفي مطبوعة مكة: بموجب.

وَأَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلُ مِنْ أَنْ لَا يَفْعَلَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ
مَعَهُ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ تَقْدِماً لَا أَوَّلَ لَهُ،
فَلِكُلِّ مَخْلُوقٍ أَوَّلٌ، وَالْخَالِقُ سَبْحَانَهُ لَا أَوَّلَ لَهُ، فَهُوَ وَحْدَهُ الْخَالِقُ، وَكُلُّ
مَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. ٤٤

قالوا: وكلُّ قولٍ سِوَى هَذَا، فَصْرِيحُ الْعَقْلِ يَرُدُّهُ وَيَقْضِي بِبُطْلَانِهِ،
وَكُلُّ مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ، لَزِمَهُ أَحَدُ
أَمْرَيْنِ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمَا: إِمَّا أَنْ يَقُولَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَزَلْ مُمْكِناً، وَإِمَّا أَنْ
يَقُولَ: لَمْ يَزَلْ وَاقِعاً، وَإِلَّا تَنَاقُضٌ تَنَاقُضاً بَيِّناً، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى
لَمْ يَزَلْ قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مُحَالٌ مَمْتَنِعٌ لِدَاثِهِ، لَوْ أَرَادَهُ لَمْ يُمَكِّنْ
وَجُودَهُ، بَلْ فَرَضَ إِرَادَتَهُ عِنْدَهُ مُحَالٌ وَهُوَ مُقَدَّرٌ لَهُ، وَهَذَا قَوْلٌ يَنْقُضُ
بَعْضُهُ بَعْضاً.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ، أَنَّ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ
تَعَالَى مُحَدَّثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

أَمَّا كَوْنُ الرَّبِّ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُعْطِلاً عَنِ الْفِعْلِ، ثُمَّ فَعَلَ، فَلَيْسَ
فِي الشَّرْعِ، وَلَا فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ، بَلْ كِلَاهُمَا يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِهِ.

وَقَدْ أَوْرَدَ أَبُو الْمَعَالِي^(١) فِي «إِرْشَادِهِ»^(٢) وَغَيْرُهُ مِنَ النُّظَارِ عَلَى

(١) شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ النِّيسَابُورِيِّ. الْمَعْرُوفُ
بِإِسَامِ الْحَرَمِيِّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٧٨ هـ، وَانْظُرْ
تَرْجُمَتَهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» ١٨/٤٦٨.

(٢) ص ٢٦، ٢٧.

التسلسل في الماضي، فقالوا: لأنك لوقلت: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إلا أُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممكنًا، ولو قُلْتَ: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا حتى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممتنعًا.

وهذا التمثيل والموازنة غيرُ صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتُكَ دِرْهَمًا إلا أعطيتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، فتَجْعَلُ ماضياً قبل ماضٍ، كما جَعَلْتَ هناك مستقبلاً بعد مستقبلٍ، وأما قولُ القائل: لا أُعْطِيكَ حتى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ، فهو نفي للمستقبل^(١) حتى يَحْصُلَ في المستقبلِ، ويكون قَبْلَهُ، فقد نَفَى المستقبلَ حتى يُوجَدَ المستقبلُ، وهذا ممتنع، لم ينف^(٢) الماضي حتى يَكُونَ قَبْلَهُ ماضٍ، فإن هذا ممكن، والعطاءُ المستقبلُ ابتداءً من المعطي. والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يَكُونُ قَبْلَهُ ما لا نهاية له، فإن ما لا نِهَايَةً له فيما يتناهى ممتنع^(٣).

قوله: «لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمُ «الْخَالِقِ» وَلَا بِإِحْدَائِهِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمُ الْبَارِي».

ش: ظاهرُ كلامِ الشيخ رحمه الله تعالى أنه يَمْنَعُ تَسْلُسُلُ الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يَدُلُّ على أنه لا يَمْنَعُهُ في المستقبلِ، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، وهذا مذهبُ الجمهور كما تقدّم، ولا شك في فسادِ قولٍ من مَنَعَ من ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم^(٤) وأتباعه، وقال بفناء الجنة وإنار لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

(١) في (ب): المستقبل.

(٢) في مطبوعة مكة: أما نفي.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٧٧/٩ - ١٩٠.

(٤) في (ب): جهم.

وأما قول مَنْ قال بجواز حوادث لا أوَّل لها، من القائلين بحدوث لا آخر لها، فإظهارُ في الصُّحَّةِ مِنْ قولِ مَنْ فَرَّقَ بينهما، فإنه سبحانه لم يَزَلْ حيًّا، والفعلُ مِنْ لوازمِ الحياة، فلم يَزَلْ فاعلاً لما يُريدُ، كما وَصَفَ بذلك نفسه، حيثُ يقول: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَمَّا يُريدُ﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

والآية تَدُلُّ على أمور:

٤٥

المعاني المستنبطة
من قوله تعالى:
(فعال لما يريد)

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ.

الثاني: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ سَاقٍ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالثَنَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِهِ سُبْحَانَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَادِمًا لِهَذَا الْكَمَالِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]. ولما كَانَ مِنْ أَوْصَافِ كَمَالِهِ وَنَعَوَاتِ جَلَالِهِ، لَمْ يَكُنْ حَادِثًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

الثالث: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا فَعَلَهُ، فَإِنْ «مَا» مُوصُولَةٌ عَامَّةٌ، أَيْ: يَفْعَلُ كُلُّ مَا يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَهَذَا فِي إِرَادَتِهِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِفَعْلِهِ، وَأَمَّا إِرَادَتُهُ الْمَتَعَلِّقَةُ بِفَعْلِ الْعَبْدِ، فَتِلْكَ لَهَا شَأْنٌ آخَرُ؛ فَإِنْ أَرَادَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَلَمْ يُرِدْ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يُعِينَهُ عَلَيْهِ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا، لَمْ يُوجِدِ الْفِعْلَ، وَإِنْ أَرَادَهُ حَتَّى يُرِيدَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ فَاعِلًا. وَهَذِهِ هِيَ النُّكْتَةُ الَّتِي خَفِيََتْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبَرِيَّةِ، وَخَبِطُوا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ، لَغَفَلَتُهُمْ عَنْهَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ إِرَادَتِهِ أَنْ يَفْعَلَ الْعَبْدَ، وَإِرَادَةِ أَنْ يَجْعَلَ فَاعِلًا. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الرابع: أَنَّهُ فَعَلَهُ وَإِرَادَتُهُ مُتَلَازِمَانِ، فَمَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ،

وما فَعَلَهُ، فقد أَرَادَهُ، بخلاف المخلوق، فإنه يُرِيدُ ما لا يَفْعَلُ، وقد يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُ، فما نَمَّ فَعَالٌ لما يُرِيدُ إلا اللَّهُ وحده.

الخامس: إثبات إراداتٍ متعدّدةٍ بحسب الأفعال، وأنَّ كلَّ فعل له إرادةٌ تَخُصُّه، هذا هو المعقولُ في الفِطْرِ، فشأنه سبحانه أنه يُرِيدُ على الدوام، وَيَفْعَلُ ما يُرِيدُ.

السادس: أن كلَّ ما صَحَّ أن تَتَعَلَّقَ به إرادته، جاز فِعْلُهُ، فإذا أَرَادَ أن يَنْزِلَ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سماء الدنيا، وأن يَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفُضْلِ الْقَضَاءِ، وأن يُرِيَ عِبَادَهُ نَفْسَهُ، وأن يَتَجَلَّى لَهُمْ كَيْفَ شَاءَ، وَيُخَاطِبَهُمْ، وَيَضْحَكُ إِلَيْهِمْ، وغير ذلك مما يُرِيدُ سبحانه؛ لم يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، فإنه تعالى فَعَالٌ لما يُرِيدُ، وإنما تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ ذَلِكَ على إخبار الصادق به، فإذا أَخْبَرَ وَجَبَ التَّصَدِيقُ، وكذلك مَحْوُ ما يَشَاءُ، وإثبات ما يَشَاءُ، كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ، سبحانه وتعالى.

والقول بأنَّ الحوادثَ لها أَوَّلٌ: يَلْزَمُ منه التَّعْطِيلُ قَبْلَ ذَلِكَ، وأنَّ اللَّهَ سبحانه وتعالى لم يَزَلْ غَيْرَ فاعِلٍ، ثم صار فاعلاً.

ولا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قِدَمُ الْعَالَمِ، لأنَّ كلَّ ما سوى اللَّه تعالى محدثٌ ممكن الوجود، موجودٌ بإيجاد اللَّه تعالى له، ليس له مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا الْعَدَمُ، وَالْفَقْرُ، وَالْاِحْتِياجُ وَصِفُ ذاتي لازِمٌ لكل ما سوى اللَّه تعالى، ٤٦ وَاللَّهُ تعالى واجب الوجود^(١) لذاته، غنيٌّ لذاته، والغنى وَصِفُ ذاتي لازِمٌ له سبحانه وتعالى.

وللناس قولان في هذا العالم: هل هُوَ مخلوق من مادة أم لا؟

(١) في (أ) و (ج) و (د): الوجوب، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

اختلاف العلماء في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].
أول هذا العالم ما هو؟

وروى البخاري وغيره عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، قال: قال أهل اليَمَنِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ^(١) هَذَا الْأَمْرِ، فَقَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»^(٢)، وفي رواية: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ»، وفي رواية: «غيره» «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»، وفي لفظ: «ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

فقلوه: «كَتَبَ فِي الذِّكْرِ» يعني: اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سَمَى مَا يُكْتَبُ فِي الذِّكْرِ ذِكْرًا، كما يُسَمَّى مَا يُكْتَبُ فِي الْكِتَابِ كِتَابًا.

والناسُ في هذا الحديث على قولين، منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتداء أحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبقة بالعدم، وأن جنس الزمانِ حادث لا في زمانٍ، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

(١) «أول» لم ترد في الأصول الأربعة، وهي عند البخاري، وسنرد في الشرح قريباً.
(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله» و(٣١٩١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٣٧٦، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/٤٩٧ و(٤٩٨) و(٥٠٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ١٨٢/٨ بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأخرجه أحمد في «المسند» ٤٣١/٤، ٤٣٢ بلفظ: «كان الله عز وجل ولم يكن شيء غيره» ورواية: «ولم يكن شيء»

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(١). فأخبر صلى الله عليه وسلم أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء.

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وسلم عن بدء هذا العالم الموجود^(٢) لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السماوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ٤٧

= معه التي ذكرها المصنف لم نطلع عليها في المصادر التي تحت أيدينا إلا أن رواية: «ولم يكن شيء غيره» بمعناها. وانظر «الفتح» ٢٨٩/٦، و«عمدة القاري» ١٥/١٠٩.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٣) بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٧٤ بلفظ: «قدر الله المقادير»، وأخرجه أيضاً بلفظ: «فرغ الله عز وجل من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض - وعرشه على الماء - بخمسين ألف سنة» ورواه دون قوله: «وعرشه على الماء» أحمد ١٦٩/٢، والترمذي (٢١٥٦).

(٢) كذا الأصول، وفي مطبوعة مكة: المشهود.

لم يُخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.
 وأيضاً فإنه قال: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»، وقد رُوِيَ
 «معه»^(١)، وروي «غيره»، والمَجْلِسُ كان واحداً، فَعُلِمَ أنه قال أَحَدَ
 الألفاظ، والآخِرَانِ رُويَا بالمعنى، ولفظ «القَبْلِ» ثبت عنه في غير هذا
 الحديث، ففي صحيح^(٢) مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان يَقُولُ في دعائه: «اللَّهُمَّ أَنْتَ
 الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ»^(٣)، الحديث. واللفظان الآخِرَانِ لم يَثْبُتْ واحدُ
 منهما في موضعٍ آخَرَ، ولهذا كان كثيرٌ من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ
 القَبْلِ، كالحَمِيدِي^(٤) والبَغَوِي^(٥)، وابن الأثير^(٦)، وإذا كان كذلك،
 لم يكن في هذا اللفظ تَعَرُّضٌ لابتداءِ الحوادث، ولا لأول مخلوق.

(١) قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - عن هذه الرواية بعد ذكر روايتي: قبله وغيره: وفي
 رواية لغيره صحيحة: «كان الله ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء». أي: وفي
 رواية لغير البخاري. مجموع الفتاوى ٥٥١/٦، وكذا قال عنها ابن حجر ٢٨٩/٦،
 والعيني ١٠٩/١٥.

(٢) في (ب): حديث.

(٣) تقدم تخريجه ص ٧٥.

(٤) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي
 الأسدي الحميدي المكي صاحب «المسند»، المتوفى سنة ٢١٩هـ. مترجم في «سير أعلام
 النبلاء» ١٠ / رقم الترجمة (٢١٢).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن
 مسعود بن محمد البغوي الشافعي المفسر، صاحب التصانيف المفيدة في التفسير والحديث
 والفقه، المتوفى سنة ٥١٦هـ. مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٢٥٨).

(٦) هو العلامة البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ثم الموصل
 صاحب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» أدرج فيه أحاديث الكتب الستة سوى ابن
 ماجه، فإنه أدرج مكانه «موطأ الإمام مالك»، توفي سنة ٦٠٦هـ. مترجم في «السير»
 ٢١ / رقم الترجمة (٢٥٢).

وأيضاً: فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» أو «معه» أو «غيره»، «وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء» فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و«خلق السموات والأرض» روي بالواو وبثم، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببَدْء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خُلِقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه^(١) الله قبل ذلك، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضاً، فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يُجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما، فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر، فهو مخطئ قطعاً، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يُظن أنه معنى الحديث، ولم يرد: «كان الله ولا شيء معه» مجرداً، وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يُظن أن معناه: الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السموات والأرض.

وأيضاً، فقولُه صَلَّى الله عليه وسلم: «كان الله ولم يكن شيء قبله» — أو معه، أو غيره — وكان عرشه على الماء، لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجودٌ وحده لا مخلوق معه أصلاً، لأن قوله: «وكان عرشه على الماء»، يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي: «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين، فهو مخلوقٌ موجودٌ

(١) في (ب): ما خلق.

في ذلك الوقت، فَعَلِمَ أن المراد: ولم يَكُنْ شيءٌ من هذا العالم المشهود^(١).

قوله: «له مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ ولا مَرُبُوبٌ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ ولا مَخْلُوقٌ». ش: يعني: أن الله تعالى موصوفٌ بأنه «الرَّبُّ» قبل أن يُوجَدَ مَرُبُوبٌ، وموصوفٌ بأنه «خالقٌ» قبل أن يُوجَدَ مخلوق.

٤٨ قال بعضُ المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرجُ للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرَّبُّ يقتضي معاني كثيرة، وهي: المُلْكُ والحِفْظُ والتدبير والتربية، وهي تبليغُ الشيء كماله بالتدريج، فلا جَرَمَ أتى بلفظ يَشْمَلُ هذه المعاني، وهو الربوبية. انتهى.

وفيه نظر، لأن الخلق يكونُ بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: «وَكَمَا أَنَّهُ مُجِيبِي الْمَوْتِ بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الْاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمُ الْخَالِقِ قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ».

ش: يعني: أَنَّهُ سبحانه وتعالى موصوفٌ بأنه مجيب الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يُوصَفُ بأنه خالقٌ قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومَن قال بقولهم، كما حَكَيْنَا عنهم فيما تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ تقريرُ أنه تعالى لم يَزَلْ يَفْعَلُ ما يشاء.

(١) انظر «الفتاوى» ١٨/٢١٠ - ٢٤٣.

قوله: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَاقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

ش: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قَبْلَ خلقه، والكلام على «كل» وشمولها — وشمول «كل» [في كل^(١)] مقام بحسب ما يَحْتَفُّ به مِنْ القرائن — يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

متعلقات القدرة
والرد على المعتزلة

وقد حُرِّفَتِ المعتزلة المعنى المفهوم مِنْ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقالوا: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ لَهُ، وَأَمَّا نَفْسُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ، وَتَنَازَعُوا: هَلْ يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِهَا أَمْ لَا؟ وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا قَالُوا، لَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: هُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ مَا يَعْلَمُهُ، وَخَالِقٌ لِكُلِّ مَا يَخْلُقُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي لَا فَائِدَةَ فِيهَا، فَسَلَبُوا صِفَةَ كَمَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ، فَهُوَ مُنْدَرِجٌ فِي هَذَا، وَأَمَّا الْمُحَالُّ لِذَاتِهِ، مِثْلُ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مُوجُودًا مَعْدُومًا فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، فَهَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ، وَلَا يُسَمَّى شَيْئًا بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ خَلَقَ مِثْلَ نَفْسِهِ، وَإِعْدَامُ نَفْسِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَالِّ.

وهذا الأصل، هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لَا يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَنْ آمَنَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يُؤْمِنُ بِتَمَامِ رَبوبيته وكمالها إِلَّا مَنْ آمَنَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(١) سقطت من الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

المعلوم المكن
ليس بشيء في
الخارج

وإنما تنازعوا في المعلوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟
والتحقيق: أن المعلوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم
ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِن
زُلْزِلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] فيكون شيئاً في العلم والذكر
والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ
وَلَمْ تَكْ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩] أي: لم تكن شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً
في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ
لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الذهر: ١].

٤٩

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، رد على المشبهة، وقوله تعالى:
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المعطلة، فهو سبحانه
وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبهة، فالمخلوق وإن
كان يوصف بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره،
ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيهة، إذ صفات المخلوق كما يليق به،
وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وُصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق
بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمتهم وأفصحهم^(١) وأقدرهم
على البيان، فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على
محمد صلى الله عليه وسلم.

وإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثلته شيء،

(١) سقطت من (ب).

فإذا شبهته بخلقه، كنت كافراً به، قال نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ الْخُزَاعِيُّ (١) شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه، فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه، فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه، ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمه الله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السُّوءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧] فجعل سبحانه مثل السوء - المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال - لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى - الْمُتَضَمِّنُ لِإِبْطَاتِ الْكَمَالِ كُلِّهِ - لله وحده، فمن سلب صفات (٢) الكمال عن الله تعالى، فقد جعل له مثل السوء، ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، الْمُتَضَمِّنُ لِلْأُمُورِ الْوُجُودِيَّةِ، وَالْمَعَانِي الثَّبُوتِيَّةِ، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره. ولما كانت صفات الرب تعالى أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافأ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير (٣).

(١) تقدم ص ٨٥.

(٢) في (ب): صفة.

(٣) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» ٢١٣/١ - ٢١٤.

اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى، ووفقاً بين أقوالهم بعض^(١) مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وهده، فقال: المثل الأعلى يَتَضَمَّنُ: الصِّفَةُ العُلْيَا، وَعِلْمُ الْعَالَمِينَ بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكره.

فها هنا أمور أربعة:

[الأول]: ثبوت الصفات العُلْيَا لِلَّهِ سبحانه، سواء علمها العباد أولاً، وهذا معنى قول مَنْ فسرّها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور^(٢)، وهذا معنى قول مَنْ قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكره، من معرفته وذكره، ومحبيته وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يَشْرُكُهُ فيه غيره أصلاً، بل يَخْتَصُّ به في قلوبهم، كما اختصَّ به في ذاته، وهذا معنى قول مَنْ قال من المفسرين: إنَّ معناه: أهل السماوات يُعَظِّمُونَهُ وَيُجِيبُونَهُ وَيَعْبُدُونَهُ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَشْرَكَ بِهِ مَنْ أَشْرَكَ، وَعَصَاهُ مَنْ عَصَاهُ، وَجَحَدَ صِفَاتِهِ مَنْ جَحَدَهَا، فَأَهْلُ الْأَرْضِ مُعَظِّمُونَ لَهُ، مُجِلُّونَ، خَاضِعُونَ لِعَظَمَتِهِ، مُسْتَكِينُونَ لِعِزَّتِهِ وَجَبْرُوتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لُحٍّ قَلْبٌ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذِكْرُ صِفَاتِهِ، وَالْخَبَرُ عَنْهَا، وَتَنْزِيهُهَا مِنَ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ وَالتَّمْثِيلِ.

(١) «بعض» لم ترد في (ب).

(٢) في «مختصر الصواعق» ١/٢١٥: والتصور.

الرابع: مَحَبَّةُ الموصوفِ بها وتوحيدهُ، والإخلاصُ له، والتوكلُ عليه، والإنابةُ إليه، وكلما كان الإيمانُ بالصفَاتِ أكملَ، كان هذا الحبُّ والإخلاصُ أقوى.

فعباراتُ السَّلَفِ كُلُّهَا تَدُورُ على هذه المعاني الأربعة.

فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يُعَارِضُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ وَبِاسْتِدِلِّ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَيَعْمَى عَنْ تَمَامِ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حَتَّى أَفْضَى هَذَا الضَّلَالُ بَعْضَهُمْ - وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دُوَادٍ^(١) الْقَاضِي - إِلَى أَنْ أَشَارَ عَلَى الْخَلِيفَةِ الْمَأْمُونِ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى سِتْرِ الْكَعْبَةِ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، حَرَّفَ كَلَامَ اللَّهِ لِيَنْفِي وَصْفَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، كَمَا قَالَ الضَّالُّ الْآخِرُ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ: وَدِدْتُ أَنِّي أَحْكُ مِنْ الْمَصْحَفِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فَسَأَلَ اللَّهَ الْعَظِيمَ السَّمِيعَ الْبَصِيرَ أَنْ يَثْبِتَنَا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ.

بيان وجوه
إعراب «كمثله»

وفي إعراب «كمثله» وجوه:

(١) فِي حَاشِيَةِ (ب) مَا نَصَّهُ: وَفِي نَسْخَةِ الْمَصْنَفِ رَحِمَهُ اللَّهُ دُوَادٌ بِالْهَمْزِ، وَالصَّوَابُ تَرَكَ الْهَمْزَ. وَفِي (أ): فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ، وَالْبَاقِي كَمَا فِي (ب). وَابْنُ أَبِي دُوَادٍ هَذَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ فَرَجٍ بْنِ حَرِيزٍ الْإِيَادِي، الْقَاضِي الْكَبِيرُ، الدَّاعِيَةُ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، كَانَ شَاعِرًا مَجِيدًا فَصِيحًا بَلِيغًا، وَلَهُ كَرَمٌ وَسَخَاءٌ وَأَدَبٌ وَافِرٌ وَمَكَارِمٌ، شَاحَ وَرَمَى بِالْفَالِجِ، صَادَرَهُ التَّوَكُّلُ وَعَزَلَهُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٠هـ. مُتَرَجِّمٌ فِي «سَبْرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٦٩/١١ - ١٧١.

أحدهما: أَنَّ الكافَ صِلَةٌ زِيدَتْ للتأكيد، قال أوس بن حَجَر^(١):
لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ خُلُقٌ يُوَازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ
وقال الآخر:

٥١

مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ بَشَرٍ^(٢)
وقال آخر^(٣):

وَقَتْلَى^(٤) كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ^(٥)
فيكون «مثله» خبر «ليس» واسمها «شيء». وهذا وجه قوي حسن،
تعريف العرب معناه في لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء
عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد في قول بعضهم:
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ^(٦)

(١) في حاشية (أ) و (ب): أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حجر، بضم
الحاء وسكون الجيم. وقد أنشد البيت أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧، وعزاه إلى
أوس بن حجر، وهو ليس في ديوانه، وهو غير منسوب في «الجنى الداني» ص ١٣٩.
(٢) عجز بيت صدره:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم
وهو غير منسوب في «تفسير الطبري» ٩/٢٥، و«الجنى الداني» ص ١٣٨،
و«البحر المحيط» ٥١٠/٧.
(٣) في (ب) و (ج): الآخر.
(٤) تحرفت في الأصول إلى «ومثلي».
(٥) إنشاده بتمامه:

وقتلَى كمثل جدوع النخيل
وهو لأوس بن حجر «ديوانه» ص ٢٩، و«تفسير الطبري» ٩/٢٥، والقرطبي
٨/١٦، و«الجنى الداني» ص ١٣٨، و«البحر المحيط» ٥١٠/٧، والجدوع جمع جذع:
وهو ساق النخلة، والمسبل: المطر.
(٦) الشعر لخطام بن نصر المجاشعي، وقبله:
خِيَّ دِيَارَ الْحَيِّ بَيْنَ الشَّهْبَيْنِ وَطَلْحَةَ الدُّومِ وَقَدْ تَعَفُّيْنَ =

وقول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(١)

= لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا تُحْلَيْنَ غَيْرَ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنِ
وغير نُؤْيٍ وَحَجَاجِي نُؤَيْنِ وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنِ
وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنِ

وهو في «مجالس ثعلب» ص ٣٩، و«الخصائص» ٣٦٨/٢، و«الاقتضاب» ص ٣٤٠، وسيبويه ١٣/١ و٢٠٣، و٣٣١/٢، و«شرح المفصل» لابن يعيش ٤٢/٨، و«الصاحبي» ص ٢٧، و«الخزانة» ٣٦٧/١ و٣٥٣/٢ و٢٧٣/٤، و«المؤتلف والمختلف» ص ١٦٠، و«المقتضب» ٩٧/٢، و«شرح أدب الكاتب» ص ٣٥١ للجوالقي، و«شواهد العيني» ٥٩٢/٤، و«الصحيح» و«اللسان» و«التاج»: نفى، و«تفسير القرطبي» ٨/١٦، و«الطبري» ٩/٢٥، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«شرح شواهد الشافية» له ص ٥٩. كنفين: كنف: الناحية والجانب، أي: رماذ من جانبي الموضع، والود: الودت، والجاذل: المنتصب، وصاليات: أراد بها الأثافي، لأنها صليت بالنار، أي أحرقت حتى اسودت، الأثافي: جمع أنفة: وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر، و«ما» في قوله: «وكما» مصدرية أو موصولة، والكاف الأولى جارة، والثانية مؤكدة لها، أي: كأنها على حالها حين أنفيت، واختلفوا في وزن «يؤتفين» فقال بعضهم: وزنه يُؤفَعَلُن، والهمزة زائدة، وكان حقه أن يقول: يثفين، كيكرم، لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأنفة أفعولة، وقال بعضهم: وزنه يُفَعَّلُن، فالهمزة أصل، ووزن أنفة على هذا فُعَلِيَّة، ورجحه ابن جني في «شرح تصريف المازني» لأنه لا ضرورة فيه.

(١) هو في «سيرة ابن هشام» ٥٥/١، و«شرح الشواهد» ٤٠٢/٢ للعيني، لرؤية بن العجاج:

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرُ أَبَايِلَ
تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سَجِيلٍ فَضَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وأصحاب الفيل: أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن ومن معه من قبل أصحابه النجاشي، والسجيل: الطين المتحجر بالنار، والأبايل: جمع إبالة بكسر الهمزة وتشديد الباء وهي في الأصل: الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها، وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها. والعصف: الزرع الذي أكل حبه. وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» ٢٠٣/١، و«الكشاف» ٢١٣/٤ - ٢١٤، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«المغني» ١٨٠/١، و«الصبان» ٢٥/٢، و«اللسان»: عصف.

الوجه الثاني : أن الزائد «مثل» أي : ليس كهُوَ شَيْءٌ، وهذا القول بعيدٌ، لأن «مثل» اسمٌ، والقولُ بزيادةِ الحرفِ للتأكيدِ أولى من القول بزيادة الاسم.

الوجه الثالث : أنه ليس ثمَّ زيادةٌ أصلاً، بل هذا من باب قولهم : مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، أي : أَنْتَ لَا تَفْعَلُهُ، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا : أي : ليس لمثله^(١) مِثْلٌ لَوْ فُرِضَ المِثْلُ، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر^(٢).

قوله : «خَلَقَ الخَلْقَ بِعِلْمِهِ».

ش : خَلَقَ : أي أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي «خَلَقَ» أيضاً بمعنى : قَدَّرَ، والخَلْقُ : مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله : «بعلمه» في محل نصب على الحال، أي : خَلَقَهُمْ عالِماً بهم، قال تعالى : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٤]. وقال تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا

خلفه سبحانه
للخلق وهو عالم بهم

(١) في (ب) : كمثل.

(٢) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧ : «ليس كمثل شيء» تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا، يُريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة، ومثل الآية قول... وأنشد الأبيات المتقدمة، ثم قال : «فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن «مثلاً» زائدة للتوكيد كالكاف في قوله :

فأصبحت مثل كعصف مأكول

وقوله :

وصاليات كما يؤثفين

ليس بجيد، لأن «مثلاً» اسم، والأسماء لا تزاد بخلاف الكاف، فإنها حرف، فتصلح للزيادة.

يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ * وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ﴿الأنعام: ٥٩، ٦٠﴾. وفي ذلك ردُّ على المعتزلة.

قال الإمام عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ^(١) صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَلِسُهُ، فِي كِتَابِ «الْحَيَّة»، الَّذِي حَكَى فِيهِ مَنَازِرَتَهُ بِشَرِّ الْمُرِيسِيِّ عِنْدَ الْمَأْمُونِ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ عِلْمِهِ تَعَالَى: فَقَالَ بِشَرٍّ: أَقُولُ: لَا يَجْهَلُ، فَجَعَلَ يُكَرِّرُ السُّؤَالَ عَنْ صِفَةِ الْعِلْمِ تَقْرِيراً لَهُ، وَبِشَرٍّ يَقُولُ: لَا يَجْهَلُ، وَلَا يَعْتَرِفُ لَهُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ، فَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ: نَفْيُ الْجَهْلِ لَا يَكُونُ صِفَةً مَدْحٍ، فَإِنْ [قَوْلِي]: هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةُ لَا تَجْهَلُ [لَيْسَ] هُوَ إِبْرَاءُ الْعِلْمِ لَهَا] وَقَدْ مَدَّحَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَنْبِيَاءَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْعِلْمِ، لَا بِنَفْيِ الْجَهْلِ، فَمَنْ أَثَبَّتَ الْعِلْمَ، فَقَدْ نَفَى الْجَهْلَ، وَمَنْ نَفَى الْجَهْلَ، لَمْ يُثَبِّتِ الْعِلْمَ، وَعَلَى الْخَلْقِ أَنْ يُثَبِّتُوا مَا أَثَبَّتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، وَيَنْفُوا مَا نَفَاهُ، وَيُمْسِكُوا عَمَّا أَمْسَكَ عَنْهُ^(٢).

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ لِمُجَادَّةِ الْأَشْيَاءِ مَعَ

(١) هو عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيُّ الْمَكِّيُّ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْمُقْتَبِسِينَ مِنْهُ، وَالْمُعْتَرِفِينَ بِفَضْلِهِ، كَانَ يُلَقَّبُ بِالْغُولِ لِدِمَامَتِهِ، وَقَدْ قَدَّمَ بِغَدَادِ أَيَّامِ الْمَأْمُونِ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَشَرِ الْمُرِيسِيِّ مَنَازِرَةٌ فِي الْقُرْآنِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٠ هـ. وَالْحَيَّةُ: مُصَدَّرٌ حَادٌّ عَنِ الشَّيْءِ يُجِيدُ: إِذَا مَالَ عَنْهُ وَعَدَلَ. وَقَدْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ نَصُوصاً مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَعَلَّقَ عَلَيْهَا فِي «دُرِّ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» اَنْظَر ٢/٢٤٥-٢٥٢ و ٢٦١-٢٦٣ و ٢٦٦ و ٢٧٠-٢٧٣ و ٢٨١ و ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ١١٥/٦. وَيَنْظُرُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْذَهَبِيُّ وَتَلْمِيزُهُ السَّبْكِ عَنْ كِتَابِ الْحَيَّةِ - وَهُوَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ - فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» ٢/٦٣٩ و «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» ٢/١٤٥.

(٢) «الْحَيَّةُ»، ص ٥٥ و ٥٦ بِتَحْقِيقِ جَمِيلِ صَلْبِيَا، وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصوّر المراد، وتَصوُّر المراد: هو العِلْمُ بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم عِلْمَ الفاعِل لها، لأن الفعل المُحكَّم المُتَقَنَ يمتنع صُدُورُهُ عن غير عالم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً. وهذا له طريقتان: ٥٢

أحدهما: أن يُقال: نحن نَعْلَمُ بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونَعْلَمُ ضرورةً أنا لو فَرَضْنَا شيئين، أحدهما: عالم والآخر غير عالم، كان العالم أكمل، فلولم يكن الخالق عالماً، لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع. الثاني: أن يُقال: كُلُّ علمٍ في الممكنات التي هي المخلوقات، فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه، بل هو أحقُّ به، واللّه تعالى له المثل الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول، بل كُلُّ ما ثبت للمخلوق من كمال، فالخالق به أحقُّ، وكُلُّ نقصٍ تنزّه عنه مخلوق ما، فتنزّه الخالق عنه أولى.

قوله: «وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَاراً».

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. وفي صحيح مسلم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم

أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»^(١).

قوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا».

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قَدَّرَ أَجَالَ الْخَلَائِقِ، بحيث إذا جاء أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن مسعود قال: «قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ أَمْتِنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ سَأَلْتَ اللَّهَ لِأَجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ جَلِّهِ»^(٢)، وَلَنْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا عَنْ جَلِّهِ، وَلَوْ كُنْتَ سَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»^(٣).

فالمقتول مَيِّتٌ بأجله، فَعَلِمَ اللَّهُ تعالى وَقَدَّرَ وَقَضَى أَنْ هَذَا يَمُوتُ بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب، واللَّهُ سبحانه خَلَقَ الموتَ والحياة، وخلق سَبَبَ الموتِ والحياة.

(١) تقدم تخرجه ص ١١٣.

(٢) ضبطه برجهين، فتح الحاء وكسرهما، وهما لغتان، ومعناه وجوبه وحيته، يقال: حَلَّ الأجلُ يَجُلُّ حَلًّا وَجَلًّا.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٣) (٣٢) (٣٣) في القدر: باب بيان أن الأجل والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر. وهو في «المسند» ١/٣٩٠ و ٤١٣ و ٤٣٣ و ٤٤٥ و ٤٦٦، و«السنن» لابن أبي عاصم (٢٦٢) و(٢٦٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» ١٩٠/١٠ - ١٩١.

أجل الخلائق
مقدرة، وأسبابها
مختلفة

وعند المعتزلة: المَقْتُولُ مقطوعٌ عليه أَجَلُهُ، ولولم يُقْتَلْ، لَعَاشَ إلى أَجَلِهِ، فكان له أَجَلَانِ، وهذا باطلٌ، لأنه لا يَلِيقُ أَنْ يُسَبَّ إلى اللَّهِ تعالى أَنَّهُ جَعَلَ له أَجَلاً يَعْلَمُ أَنَّهُ لا يَعْيشُ إليه البتة، أو يَجْعَلَ أَجَلَهُ أَحَدَ الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص، والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه، ومباشرته السبب المحظور. وعلى هذا يُخْرِجُ قوله ﷺ: «صِلَّةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ»^(١) أي: هي سَبَبٌ طَوِيلٌ

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» رقم (١٠٠) من طريق نصر بن حماد، عن عاصم بن عمرو البجلي، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً: «صلة الرحم تزيد في العمر، وصدقة السر تطفى غضب الرب»، ونصر بن حماد ضعيف جداً. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المجمع» ١٥١/٨ من حديث أنس بن مالك، ولفظه: «إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصِلَةَ الرَّحِمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهِمَا الْعُمُرَ»، وفي سنده صالح بن بشيرين وادع المري، وهو ضعيف، وفي الباب عن عائشة مرفوعاً: «إنه من أعطي حظه من الرفق، فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة، وصلة الرحم وحسن الخلق، وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار». أخرجه أحمد ١٥٩/٦، وإسناده صحيح، وقال الحافظ في «الفتح» ٤١٥/١٠: رجاله ثقات. وعن علي عند البزار (١٨٧٩)، وزوائد عبدالله في «المسند» ١٤٣/١، والحاكم ١٦٠/٤ بلفظ: «من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتب إلى الله وليصل رحمه»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٥٢/٨ - ١٥٣، وزاد نسبته للطبراني في «الأوسط»، وقال: ورجال البزار رجال الصحيح غير عاصم بن ضمرة، وهو ثقة، وعن ابن عباس عند البزار (١٨٨٠) قال: قال رسول الله ﷺ: «في التوراة مكتوب: من أحب أن يزداد في عمره، ويزاد في رزقه، فليصل رحمه»، وصححه الحاكم ١٦٠/٤، ووافقه الذهبي مع أن فيه سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف. وعن ثوبان عند أحمد ٢٧٩/٥ ولفظه: «من سره النساء في الأجل، والزيادة في الرزق، فليصل رحمه». وعن أنس عند البخاري (٢٠٦٧) و(٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأبي داود (١٦٩٣)، وأحمد ١٥٦/٣ و٢٤٧ و٢٦٦، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٦)، وابن حبان (٤٣٨) و(٤٣٩)، والبيهقي (٣٤٢٩) بلفظ: «من أحب أن يسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه». وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٩٨٥)، وفي «الأدب المفرد» (٥٧)، والترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد ٣٧٤/٢، والترمذي =

العُمُر، وقد قَدَّرَ اللَّهُ أن هذا يَصِلُ رحمهُ، فيعيشُ بهذا السببِ إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السببُ لم يَصِلْ إلى هذه الغاية، ولكن قَدَّرَ هذا السَّبَبَ وقضاه، وكذلك قَدَّرَ أن هذا يَقْطَعُ رَحِمَهُ، فيعيش إلى كذا، كما قُلنا في القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يَلْزَمُ من تأثير صَلََةِ الرِّحْمِ في زيادة العُمُرِ ونقصانه تأثير الدعاء في ذلك أم لا ؟.

فالجوابُ: أن ذَلِكَ غيرُ لازم، لقوله ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها: «قَدْ سَأَلَتِ اللَّهَ تَعَالَى لِأَجْلِ مَضْرُوبَةٍ»، الحديث، كما تَقَدَّمَ. فَعَلِمَ أن الأَعْمَارَ مُقَدَّرَةٌ، لم يُشْرَعْ الدُّعَاءُ بتغييرها، بخلافِ النجاةِ مِنْ عذابِ الآخِرَةِ، فإنَّ الدُّعَاءَ مشروعٌ له، نافعٌ فيه، ألا تَرَى أن الدُّعَاءَ بتغيير العُمُرِ لما تَضُمَّنُ النِّفْعَ الأُخْرَوِي شُرِعَ كما في الدُّعَاءِ الذي رواه النسائي من حديثِ عمارِ بنِ ياسر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَيَّ الْخَلْقِ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»^(١)، إلى آخِرِ الدُّعَاءِ. ويؤيِّدُ هذا ما رواه الحاكم في «صحيحه»^(٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لَا يَزِيدُ الْقَدْرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا

= (١٩٧٩)، والبنوي (٣٤٣٠) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم حبة في الأهل، مثرة في المال، منسأة في الأثر» وإسناده حسن. وصححه الحاكم ١٦١/٤، ووافقه الذهبي.

(١) قطعة من حديث صحيح أخرجه النسائي ٥٤/٣، ٥٥ وقد تقدم بتمامه في الصفحة ٥٨.

(٢) الخذاق من المحدثين لا يُطلقون لفظ الصحيح عليه، وإنما يقولون: أخرجه الحاكم في «مستدرکه» لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

(٣) في (ب): لا يرا.

البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»^(١).

وفي الحديث ردُّ على من يظنُّ أن النذر سبَّب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(٢).
واعلم أنَّ الدُّعاء يكون مشروعاً نافِعاً في بعض الأشياء دون

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٢٧٧/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢، وابن حبان (١٠٩٠)، والحاكم ٤٩٣/١، وابن ماجه (٩٠) و (٤٠٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١٠ - ٤٤١، والبخاري (٣٤١٨)، وفي سننه جهالة أو انقطاع، لكن يشهد له دون قوله: «وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه» حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (٢١٣٩)، والطحاوي في «المشكّل» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨) وفي سننه أبو مودود فضة، وفيه لين، فهو حسن به.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» ٦١/٢ و ٨٦، والبخاري (٦٦٠٨) و (٦٦٩٢) و (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩) (٤) واللفظ له من حديث ابن عمر، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٧)، والنسائي ١٦/٧، والطبراني (١٨٦٥)، وابن ماجه (٢١٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٢/١ و ٣٦٣، والدارمي ١٨٥/٢، وابن أبي عاصم (٣١٤)، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠. وأخرجه أحمد في «المسند» ٢٣٥/٢ و ٣٠١، والنسائي ١٦/٧، والبخاري (٦٦٠٩) و (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) (٧) من حديث أبي هريرة، ولفظ الأخير: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره، ولكن النذر يوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»، وفي رواية له: «لا تنذروا فإن النذر لا يُغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل»، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٨)، و«مسند الحميلي» (١١١٢)، و«متقى ابن الجارود» (٩٣٢)، وابن ماجه (٢١٢٣)، والترمذي (١٥٣٨)، والطحاوي في «المشكّل» ٣٦٤/١، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠، وابن أبي عاصم (٣١٢) و (٣١٣).

بعض، وكذلك هو، ولهذا لا يُجِبُّ اللَّهُ المعتدين في الدعاء، وكان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يُدْعَى له بطولِ العُمُر، ويقول: هذا أمر قد فُرِغَ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾ إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر (١) مُعَمَّر آخر (٢).

وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحُيِّلَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩] على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ اللوح المحفوظ، ويدلُّ على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

تأويل قوله
تعالى: (يمحو الله
ما يشاء ويثبت
وعنده أم الكتاب)

(١) في (ب): عمره.

(٢) جاء في «زاد المسير» ٦/٤٨٠ لابن الجوزي: «قوله تعالى: (وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ) أي: ما يطول عمر أحد. (ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ) في هذه الهاء قولان: أحدهما أنها كناية عن آخر، فالمعنى: ولا يُنْقَصُ من عمر آخر، وهذا المعنى في رواية العوفي، عن ابن عباس، وبه قال مجاهد في آخرين. واختاره ابن جرير الطبري، وتابعه الحافظ ابن كثير. قال الفراء: وإنما كني عنه كآئه الأول، لأن لفظ الثاني لو ظهر كان كالأول، كأنه قال: ولا ينقص من عمر معمر، ومثله في الكلام: عندي درهم ونصفه، والمعنى: ونصف آخر، والثاني: أنها ترجع إلى العمر المذكور، فالمعنى: ما يذهب من عمر هذا المعمر يوم أوليلة، إلا وذلك مكتوب، قال سعيد بن جبير: مكتوب في أول الكتاب: عمره كذا وكذا سنة، ثم يكتب أسفل من ذلك: ذهب يوم، ذهب يومان، ذهب ثلاثة إلى أن ينقطع عمره، وهذا المعنى في رواية ابن جبير، عن ابن عباس، وبه قال عكرمة، وأبو مالك في آخرين».

كُتِبَ، ثم قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩] أي: من ذلك الكتاب، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي: أصله، وهو اللوح المحفوظ. ٥٤
وقيل: يَمْحُو اللَّهُ ما يشاء من الشرائع وَيَنْسَخُ، وَيُثَبِّتُ ما يَشَاءُ، فلا يَنْسَخُ، والسِّيَاقُ أدلُّ على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبَلِ نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٨ و ٣٩]، أي: أن الشرائع لها أجلٌ وغاية تنتهي إليها، ثم تُنسخُ بالشرعية الأخرى، فيَنْسخُ اللَّهُ ما يَشَاءُ من الشرائع عند انقضاء الأجل، وَيُثَبِّتُ ما يَشَاءُ.

وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

قوله: «لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ».

ش: يَعْلَمُ سبحانه ما كان، وما يكون، وما لم يكن أن لو كان كَيْفَ يَكُونُ، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وإن كان يَعْلَمُ أنهم لا يُرَدُّونَ، ولكن أخبر أنهم لو رُدُّوا، لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك ردٌّ على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يَعْلَمُ الشيء قبل أن يَخْلُقَهُ وَيُوجِدَهُ، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

شمول علمه
سبحانه وتعالى

قوله: «وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ».

ش: ذكر الشيخ رحمه الله الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة

إلى أن الله تعالى خَلَقَ الخلقَ لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ
الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ
الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذٌ، لَا مَشِيئَةَ
لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا
حَكِيمًا﴾ [الدهر: ٣٠] وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكِيَّةَ
وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾
[الأنعام: ١١٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ
جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ
لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي
السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقال تعالى حِكَايَةً عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ قَالَ
لِقَوْمِهِ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ
أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ
يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] إلى غير ذلك مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى
أَنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. وَكَيْفَ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ
مَا لَا يَشَاءُ! وَمَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا وَأَكْفَرُ مِمَّنْ (١) يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ شَاءَ الْإِيمَانَ مِنَ
الْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ شَاءَ الْكُفْرَ، فَغَلَبَتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ مَشِيئَةَ اللَّهِ! تَعَالَى اللَّهُ
عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

٥٥

(١) فِي (ب): «مَنْ أَنْ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

الإشكال المتوهم
في ثلاث آيات
والجواب عليه

فإن قيل: يُشْكِلُ على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد دَمَّهَمُ اللَّهُ تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذمَّ إبليسَ حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أُجِيبَ على هذا بأجوبة، من أحسنها:
أنَّه أنكر عليهم ذلك، لأنَّهم احتجُّوا بمشيئته على رضاه ومحبَّته، وقالوا: لو كَرِهَ ذلك وَسَخِطَه، لما شاءه فجعلوا مشيئته دَلِيلَ رضاه، فردَّ اللَّهُ عليهم ذلك.
أو أنه أنكر عليهم اعتقادَهُمْ أن مشيئة الله دليلٌ على أمره به^(١).

(١) المتنفِّي هو مشيئة الله الشرعية، لأنه سبحانه وتعالى نهاهم عن الشرك على السنة رسله، وأما مشيئته الكونية — وهي تمكينهم من ذلك قدرأ — فلا حجة لهم فيها، لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة وكلمة قاطعة.

قال العلامة ابن القيم — رحمه الله — في «شفاء العليل» ص ٤٧ — ٤٨: «وها هنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبيه له، ويعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يُحِطَ به علماً، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس، وهو يفضيه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو يقضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه، فمتعلقة بالأمر الديني وشرعه الذي شرعه على السنة رسله، =

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه، وأمره الذي أُرْسِلَ به رُسُلُه، وأنزَلَ به كُتُبُه بقضائه وقدره، فَجَعَلُوا المشيئة العامة دافعةً للأمر، فلم يَذْكُرُوا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دَافِعِينَ بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أُمِرُوا أو نُهُوا احتجُّوا بالقدر، وقد احتجَّ سَارِقٌ على عُمر رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطع يَدَكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وقدره، يَشْهَدُ لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فَعَلِمَ أن مُرَادَهُم التَّكْذِيبُ، فهو مِن قَبْلِ الفعل، مِن أين له أن الله لم يُقدره؟ أطلع الغيب؟!

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني على أمرٍ قد كتبه الله عليّ قبل أن أُخْلَقَ بأربعين عاماً؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حجَّ موسى^(١)، أي: غلبه بالحجة.

حدث احتجاج
آدم على موسى
وبيان معناه

= فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه، تعلقت به محبته، وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها، لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية، فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية، فتكون هي المحبة. إذا عرفت هذا، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ لا يناقض نصوصَ القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره، فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق». وانظر «الفتاوى» ٥٨/٨ - ٦١ و ١٣١ و ١٨٨ و ١٩٧ - ٢٠٠.

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٣٤٠٩) و (٤٧٣٦) و (٤٧٣٨) و (٦٦١٤) و (٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك ٨٩٨/٢، والحميدي (١١١٥)، وأحمد ٢٤٨/٢ و ٢٦٤ و ٢٦٨ و ٣٩٨، وأبو داود (٤٧٠١)، وابن ماجه (٨٠)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن أبي عاصم (١٣٩) و (١٤٠) و (١٤٥)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٩ و ٥٤ =

قيل: نَتَلَقَاهُ بِالْقَبُولِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، لِصِحَّتِهِ عَنْ رَسُولِ
 ٥٦ اللَّهُ ﷺ، وَلَا نَتَلَقَاهُ بِالرَّدِّ وَالتَّكْذِيبِ لِرَاوِيهِ، كَمَا فَعَلَتِ الْقَدَرِيَّةُ،
 وَلَا بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةِ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ آدَمَ لَمْ يَحْتَجْ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ عَلَى
 الذَّنْبِ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ بِرَبِّهِ وَذَنْبِهِ، بَلِ آخَاذُ بَنِيهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَحْتَجُ
 بِالْقَدَرِ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْلَمَ بِأَبِيهِ وَبِذَنْبِهِ مِنْ أَنْ
 يَلُومَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذَنْبٍ قَدْ تَابَ مِنْهُ وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاجْتَبَاهُ
 وَهَدَاهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ اللَّوْمُ عَلَى الْمُصِيبَةِ الَّتِي أَخْرَجَتْ أَوْلَادَهُ مِنَ الْجَنَّةِ،
 فَاحْتَجَّ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ، لَا عَلَى الْخَطِيئَةِ، فَإِنَّ الْقَدَرَ
 يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْمَصَائِبِ، لَا عِنْدَ الْمَعَائِبِ.

وهذا المعنى أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ، فَمَا قُدِّرَ مِنَ الْمَصَائِبِ
 يَجِبُ الْإِسْتِسْلَامُ لَهُ، فَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ الرِّضَى بِاللَّهِ رِيًّا، وَأَمَّا الذُّنُوبُ فَلَيْسَ
 لِلْعَبْدِ أَنْ يُذْنِبَ، وَإِذَا أَذْنَبَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ، فَيَتُوبَ مِنَ
 الْمَعَائِبِ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَصَائِبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ
 وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا
 لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾^(١) [آل عمران: ١٢٠].

وَأَمَّا قَوْلُ إِبْلِيسَ: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، إِنَّمَا دُئِمَ عَلَى احْتِجَاجِهِ
 بِالْقَدَرِ، لَا عَلَى اعْتِرَافِهِ بِالْقَدَرِ وَإِثْبَاتِهِ لَهُ، أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ نُوحٍ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ
 أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤] وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ:

= ٥٦ و ١٠٩، والبغوي (٦٩)، والأجري في «الشرعية» ص ١٨١، واللالكائي
 (١٠٣٣) و (١٠٣٤)، وأخرجه من حديث عمر أبو داود (٤٧٠٢)، والبخاري (٢١٤٦)،
 وابن خزيمة في التوحيد ص ١٤٣ - ١٤٤، والأجري ص ١٨٠، وابن أبي عاصم (١٣٧).
 (١) انظر «الفتاوى» ١٠٨/٨ و ٣١٩ - ٣٢٤.

فَمَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ
وعن وهب بن منبه^(١)، أنه^(٢) قال: نَظَرْتُ فِي الْقَدْرِ فَتَحَيَّرْتُ، ثُمَّ
نَظَرْتُ فِيهِ فَتَحَيَّرْتُ، وَوَجَدْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْقَدْرِ أَكْفَهُمْ عَنْهُ، وَأَجْهَلَ
النَّاسِ بِالْقَدْرِ أَنْطَقَهُمْ فِيهِ.

قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ،
وَيَخْذُلُ وَيَتَتَلَّى عَذْلًا».

ش: هَذَا رَدٌّ عَلَى الْمَعْتَزِلَةِ قَوْلَهُمْ بِوَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ لِلْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ،

وهي مسألة الهدى والإضلال.

مسألة الهدى
والضلال

قَالَتِ الْمَعْتَزِلَةُ: الْهُدَى مِنَ اللَّهِ: بَيَانُ طَرِيقِ الصُّوَابِ، وَالْإِضْلَالُ:
تَسْمِيَةُ الْعَبْدِ ضَالًّا، أَوْ حُكْمُهُ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ بِالضَّلَالِ عِنْدَ خَلْقِ الْعَبْدِ
الضَّلَالِ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ: أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ
مَخْلُوقَةٌ لَهُمْ، وَالِدَلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ^(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ
أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^(٤) [القصص: ٥٦] وَلَوْ كَانَ الْهُدَى
بَيَانُ الطَّرِيقِ، لَمَا صَحَّ هَذَا النِّفْيُ عَنْ نَبِيِّهِ، لِأَنَّهُ ﷺ بَيَّنَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ

(١) هو الإمام العلامة الأخباري القصصي وهب بن منبه بن كامل، بن سيج بن ذي كبار
اليمني الصنعاني، أخو همام بن منبه، مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين، ورحل
وحج، وأخذ عن غير واحد من الصحابة والتابعين، وروايته للمسند قليلة، وإنما غزارة
علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب، توفي سنة ١١٠هـ، وقيل:
١١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٤٤ - ٥٥٧.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): قلنا.

(٤) قال العلماء: الهداية التي أثبتها الله سبحانه للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق،
والتي نفاها عنه هي التي بمعنى الإغانة والتوفيق، وهي خاصة بالله سبحانه، لم يمنحها
لأحد سواه.

أحبُّ وأبغضَ، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس، لما صحَّ التقييدُ بالمشيئة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] وقوله: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيَّتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَذْلِهِ﴾.
ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢] فَمَنْ هداه إلى الإيمان، فيفضله، وله الحمد، ومن أضله فيعذله، وله الحمد، وسيأتي لهذا المعنى زيادةٌ إيضاح، إن شاء الله تعالى، فإنَّ الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في القدر في مكانٍ واحدٍ، بل فرقهُ، فأتيتُ به على ترتيبه.

قوله: ﴿وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ﴾.
ش: الضد: المخالف، والند: المثل، فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ويشير الشيخ رحمه الله بنفي الضد والند إلى الرد على المعتزلة في زعمهم أنَّ العبد يخلقُ فعله.

قوله: ﴿لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ﴾.
ش: أي: لا يردُّ قضاء الله رادُّ، ولا يُعَقِّبُ، أي: لا يؤخِّرُ حكمه مؤخِّرًا، ولا يعلِّبُ أمره^(١) غالبًا، بل هو الله الواحد القهار.

(١) في (ب): أمر الله.

قوله: «أَمَّا بِذَلِكَ كُلهُ، وَأَيُّقُنَا أَنَّ كُلاً مِنْ عِنْدِهِ».

ش: أما الإيمان، فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، والإيقان: الاستقرار، مِنْ يَقِنُ الماءُ في الحوض: إذا استقر، والتنوينُ في «كلاً» بدلُ الإضافة، أي: كل كائن مُحدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته وتكوينه. وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرتَضَى».

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى.

كمال المخلوق في
تحقيق عبوديته لله
تعالى

واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية، ازداد كماله، وعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَمَنْ تَوَهَّم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] إلى غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠] وقال تعالى: ﴿وَلَن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة، ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام: «اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدٌ غَيْرَ لَهُ

مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأْخُرُ»^(١). فَحَصَلَتْ لَهُ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ بِتَكْمِيلِ عِبَادَتِهِ
لِلَّهِ تَعَالَى^(٢).

وقوله: «وَإِنَّ مُحَمَّداً» بكسر الهمزة، عطفاً على قوله: «إِنَّ اللَّهَ
وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ». لَأَنَّ الْكَلِمَةَ مَعْمُولُ الْقَوْلِ، أَعْنِي: قَوْلُهُ: «نَقُولُ فِي
تَوْحِيدِ اللَّهِ».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقريرُ نبوة الأنبياء
بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرفُ نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات،
وَقَرَّرُوا ذَلِكَ بِطُرُقٍ مُضْطَرِبَةٍ، وَالتَزَمَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِنْكَارَ خَرْقِ الْعَادَاتِ لِغَيْرِ
الْأَنْبِيَاءِ، حَتَّى أَنْكَرُوا كِرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَالسَّحَرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

دلائل نبوة الأنبياء
كثيرة متنوعة

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَعْجَزَاتِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الدَّلِيلَ غَيْرَ مُحْصَوْصٍ
فِي الْمَعْجَزَاتِ، فَإِنَّ النُّبُوَّةَ إِنَّمَا يَدَّعِيهَا أَصْدَقُ الصَّادِقِينَ، أَوْ أَكْذَبُ
الْكَاذِبِينَ، وَلَا يَلْتَبَسُ هَذَا بِهَذَا إِلَّا عَلَى أَجْهَلِ الْجَاهِلِينَ، بَلْ قَرَأْنُ
أَحْوَالَهُمَا تُعَرِّبُ عَنْهُمَا، وَتُعَرِّفُ بِهِمَا، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ لَهُ
طُرُقٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا دُونَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، فَكَيْفَ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ؟! وَمَا أَحْسَنَ
مَا قَالَ حَسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) قطعة من حديث مطول في الشفاعة، أخرجه من حديث أنس بن مالك: البخاري
(٤٤٧٦)، و(٦٥٦٥) و(٧٤١٠) و(٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٢)، وأحمد
١١٦/٣ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٢٤٨، والطبراني (٢٠١٠)، والنسائي في التفسير من
«الكبرى» كتابي «تحفة الأشراف» ٣٠٧/١، وابن ماجه (٤٣١٢)، وابن أبي شيبة
٤٥٠/١١، وابن منده في الإيمان (٨٦١) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦)
و(٨٧٤)، وابن أبي عاصم (٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٨) و(٨١٦)، وابن خزيمة في
«التوحيد» ص ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٣.

(٢) انظر «العبودية» ص ٨٠ وما بعدها لشيخ الإسلام، رحمه الله.

لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ كَانَتْ بَدِيهَتُهُ تَأْتِيكَ بِالْخَبَرِ^(١)

وما من أحدٍ ادعى النبوة من الكذابين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ^(٢) الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز، فإن الرسول لا بُدَّ أن يُخبر الناس بأمور، ويأمرهم بأمور، ولا بُدَّ أن يفعل أموراً [يبين بها صدقه]^(٣)، والكاذب يظهر في نفس ما يأمر به، وما يُخبر عنه، وما يفعل ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة، والصادق ضده، بل كل شخصين ادعى أحدهما صادق والآخر كاذب، لا بُدَّ أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة، إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَ[إِنَّ] الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ [وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ] حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ

(١) أنشده المبرد في «الكامل» ص ٩ - ١٠ لحسان، وهو في «البيان والبيان» ١٥/١، و«الروض الأنف» ١٨٧/١، و«عيون الأخبار» ٢٢٤/١ غير منسوب، ونسبه في «الإصابة» (٤٦٦٧) إلى عبدالله بن رواحة.

(٢) من: استحوذ عليه: إذا غلبه، وفي التنزيل: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، الأحوذ: الذي يغلب، وفي خبر عائشة تصف عمر رضي الله عنهما: كان والله أحوذياً نسيخ وحده. وكان القياس أن يقال: استحاذ، لأن الواو إذا كانت عين الفعل وكانت متحركة بالفتح، وما قبلها ساكن، جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلها، وحولوها ألفاً، كقولهم: استحاذ هذا الشيء عما كان عليه، من: حال يحول، واستنار فلان بنور الله من النور، واستعاذ بالله من عاذ يعوذ. فجاء هذا اللفظ على الأصل من غير إعلال، ومثله: استروح، واستصوب، واستجوب.

(٣) لم ترد في الأصول وهي من مطبوعة مكة، وانظر «الجواب الصحيح» ٣١٤/٤.

اللَّهِ كَذَّابًا^(١). ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ * وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢].

فالكهَّان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يُخبرُونَ بشيء من الغيبيَّات،
 ٥٩ ويكون صدقاً، فمعهم مِنَ الكَذِبِ والفُجُورِ ما يُبينُ أن الذي يُخبرُونَ^(٢)
 به ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياء. ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صَيَّاد:
 «قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً» وقال: الدُّخُّ، قال^(٣) لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اِخْسَأْ، فَلَنْ
 تَعْدُوَ قَدْرَكَ»^(٤). يعني: إنما أَنْتَ كَاهِنٌ. وقد قال للنبي ﷺ: يَا بُنَيَّ

(١) أخرجه من حديث ابن مسعود: مسلم (٢٦٠٧) (١٠٥)، وأبوداود (٤٩٨٩)،
 البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦)، والترمذي (١٩٧١)، وأحمد في «المسند» ٣٨٤/١
 و٣٩٣ و٤٠٥ و٤١٠ و٤٢٤ و٤٣٠ و٤٣٢ و٤٣٩، وابن أبي شيبة ٥٩٠/٨ –
 ٥٩١، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤)، وما بين حاصرتين منها،
 وورد في البخاري مختصراً (٦٠٩٤)، ولفظه: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن
 البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى
 الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً».

(٢) في (ب): يخبرونه.

(٣) في (ب): فقال.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٥٤) و (٣٠٥٥) و (٦١٧٣) و (٦٦١٨)، وفي «الأدب المفرد»
 (٩٥٨)، ومسلم (٢٩٣٠)، وأبوداود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٥٠)، وأحمد في
 «المسند» ١٤٨/٢ و ١٤٩، وابن منده في «الإيمان» (١٠٤٠) كلهم من حديث ابن عمر،
 وفي الباب عن جابر عند أحمد ٣/٣٦٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٩٦/٤ – ٩٧،
 وعن أبي ذر عند أحمد أيضاً ٥/١٤٨، وعن ابن عباس عند البخاري (٦١٧٢)، وعن
 أبي سعيد الخدري في «مشكل الآثار» ١٠٣/٤. والدُّخُّ: بضم الدال وفتحها:
 الدخان.

(٥) في الأصول: «النبي»، وهو خطأ.

صَادِقٌ وَكَاذِبٌ^(١). وقال: أَرَى عَرْشاً عَلَى الْمَاءِ^(٢)، وذلك هو عَرْشُ الشَّيْطَانِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ، وَالْغَاوِي: الَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ وَشَهْوَتَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُضْراً لَهُ فِي الْعَاقِبَةِ.

فَمَنْ عَرَفَ الرُّسُولَ وَصِدْقَهُ وَوَفَاءَهُ وَمُطَابَقَةَ قَوْلِهِ لِعَمَلِهِ، عَلِمَ عِلْماً يَقِيناً أَنَّهُ لَيْسَ بِشَاعِرٍ وَلَا كَاهِنٍ.

وَالنَّاسُ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَدْلَةِ، حَتَّى فِي الْمُدَّعِي لِلْمُصَنَّاعَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَنْ يَدَّعِي الْفِلَاحَةَ وَالنَّسَاجَةَ وَالْكِتَابَةَ، أَوْ عِلْمَ النَّحْوِ وَالطَّبِّ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بُدَّ أَنْ يُتَّصِفَ الرُّسُولُ بِهَا، وَهِيَ أَشْرَفُ الْعُلُومِ وَأَشْرَفُ الْأَعْمَالِ. فَكَيْفَ يَشْتَبِهُ الصَّادِقُ فِيهَا بِالكَاذِبِ؟ لَا رَيْبَ أَنَّ الْمَحْقُقِينَ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ قَدْ يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا يَحْصُلُ مَعَهُ الْعِلْمُ الْضَرُورِيُّ، كَمَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ رِضَى الرَّجُلِ وَحُبَّهُ وَيُغْضِئُهُ وَفَرْحَهُ وَحُزْنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِي نَفْسِهِ بِأُمُورٍ تَظْهَرُ عَلَى وَجْهِهِ، قَدْ لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي

قد يقترب من خبر الواحد من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٣٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.
(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: لَقِيَهُ (أَيُّ ابْنِ صَيَّادٍ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَقَالَ هُوَ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ، مَا تَرَى؟» قَالَ: «أَرَى عَرْشاً عَلَى الْمَاءِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ عَلَى الْبَحْرِ...» وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢٤٨).

لَحْنٍ^(١) الْقَوْلِ ۖ وَقَدْ قِيلَ^(٢): مَا أَسْرُّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتِ وَجْهِهِ، وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ.

فإذا كان صِدْقُ المخبر وَكَذِبُهُ يُعْلَمُ بما يَقْتَرِنُ به مِنَ القرائنِ،
فكيف بدعوى المدعى أَنه رَسُولُ اللَّهِ؟! كيف يخفى صِدْقُ هذا مِنْ كَذِبِهِ؟!
وكيف لا يَتَمَيَّزُ الصَادِقُ فِي ذَلِكَ مِنَ الكاذِبِ بِوَجْهِهِ مِنَ الأدلة؟!

يعلم صدق المخبر
بما يقترب به
من القرائن

ولهذا لما كانت خَدِيجَةُ رضي الله عنها تَعْلَمُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنه
الصَّادِقُ الْبَارُّ، قال لها لما جاءه الْوَحْيُ: «إِنِّي قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي^(٣)،
فَقَالَتْ: كَلَّا، وَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ^(٤)» الله [أبدًا]، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّجِمَ، وَتَصْدُقُ
الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّنْفَ، وَتَكْسِبُ^(٥) الْمَعْدُومَ، وَتُعِينُ

(١) اللَّحْنُ يقال على معنيين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهم غيرُ مخاطبك، والثاني:
صرفُ الكلام من الإعراب إلى الخطأ، ويقال من الأول: لَحَنْتُ بفتح الحاء أَلَحْنُ،
فأنا لاحن، وألحنته الكلام، فلحنته، أي: فهمه، فهو لاحن، ويقال من الثاني: لَحْنٌ
بالكسر: إذا لم يُعْرَبْ، فهو لَحْنٌ، والمعنى الأول: هو المراد بالآية الكريمة، قال الحافظ
ابن كثير في تفسيرها ٣٠٤/٧: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» أي: فيها يبدو من كلامهم
الدال على مقاصدهم، يفهم المتكلم من أي الحزين هو بمعاني كلامه وفجواه، وهو المراد
من لحن القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان — رضي الله عنه —: «ما أسرُّ أحدٌ
سريرةً إلا أبدأها الله على صفحاتِ وجهه وفلتاتِ لسانه».

(٢) مرُّ في التعليق السابق أن قاله عثمان بن عفان — رضي الله عنه —

(٣) في الأصول: «عقلي»، والمثبت من «الصحيحين».

(٤) بضم الياء، وبالحاء المعجمة من الحزني، وهو الفضيحة والهوان، وفي رواية مسلم:
«يُحْزِنُكَ» بالحاء المهملة والنون من الحزن، وهي رواية أبي ذر في البخاري، ويجوز على
هذا فتح الياء وضمها، يقال: حزنه وأحزنه لغتان فصيحتان، قرئ بهما في السبع.

(٥) بفتح التاء، هو المشهور الصحيح في الرواية أي: تُعْطِي الناس ما لا يجدونه عند غيرك،
و«كسب» يتعدى بنفسه إلى واحد نحو: كَسَبْتُ الْمَالَ، وإلى اثنين نحو: كَسَبْتُ غَيْرِي
المال، وهذا منه، وفي رواية الكُشْمِينِي: وَتُكْسِبُ، بضم أوله من أكسب، أي: تُكْسِبُ
غيرك الْمَالَ المَعْدُومَ، أي: تتبرع به له، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، أو تُعْطِي =

عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ^(١) فهو لم يَخَفْ مِنْ تَعَمُّدِ الْكَذِبِ، فهو يَعْلَمُ مِنْ
نَفْسِهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وإنما خاف أن يكون قد^(٢) عَرَضَ لَهُ عَارِضُ
سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما يَنْفِي هَذَا، وهو ما كان
مجبوراً عليه مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، ومحاسن الشَّيْمِ، وقد عَلِمَ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ
أَنَّ مَنْ جَبَلَهُ عَلَى الْأَخْلَاقِ الْمَحْمُودَةِ، وَنَزَّهَهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ، فَإِنَّهُ
لَا يُخْزِيهِ.

وكذلك قال النُّجَاشِيُّ^(٣) لما اسْتَخْبَرَهُمْ عَمَّا يُخْبِرُ بِهِ، واسْتَقْرَأَهُمُ الْقُرْآنَ
فَقَرَأُوهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ هَذَا وَالَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى لَيُخْرِجُ مِنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ»^(٤).

= الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق، أو تُكسب المال،
وتُصِيبُ مِنْهُ مَا يَعْجِزُ غَيْرُكَ عَنْ تَحْصِيلِهِ، ثُمَّ تَجُودُ بِهِ وَتَنْفَعُهُ فِي وَجْهِهِ الْمَكَارِمِ. انظر
العيني ٥١/١، والقسطلاني ١٧٥/١.

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣) و(٤٩٥٣) و(٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠)
من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو في «المسند» ١٥٣/٦ و٢٣٢، و«المصنف»
(٩٧١٩)، وابن حبان (٣٣)، والترمذي (٣٦٣٦)، والطبري ٢٥١/٣٠، وابن سعد
١٩٤/١ - ١٩٥.

قال الحافظ في «الفتح» ٢٤/١: استدلت خديجة على ما أقسمت عليه من نفي
الخزي أبدأ عنه ﷺ بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق، لأن الإحسان إما
إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإما على من يستقل بأمره، أو من
لا يستقل، وذلك كله مجموع فيها وصفته به.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سترد ترجمته في الصفحة (٤٦٦).

(٤) قطعة من حديث مطول أخرجه ابن هشام في «السيرة» ٣٣٤/١ - ٣٣٧، وأحمد في
«المسند» ٢٠١/١ - ٢٠٣ و٢٩٠/٥ - ٢٩٢ من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ،
وإسناده قوي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢٤/٦: ٢٧ وقال: رواه أحمد، ورجاله
رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع، وقوله: لَيُخْرِجُ مِنْ مِشْكَاةٍ
واحدة. أي: أن القرآن والإنجيل كلام الله تعالى، وأنها من شيء واحد، والمشكاة:
الكوكة غير النافذة، وقيل: هي الحديد التي يعلق عليها القنديل.

وكذلك وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ^(١)، لما أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بما رآه، وكان وَرَقَةُ قد تَنَصَّرَ، وكان يَكْتُبُ الْإِنْجِيلَ بالعربية، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: «أَيُّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ مَا يَقُولُ. فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا رَأَى، فَقَالَ: هَذَا هُوَ النَّامُوسُ^(٢) الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى^(٣)».

وكذلك هِرْقُلُ مَلِكُ الرُّومِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَاباً يَدْعُوهُ فِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، طَلَبَ مَنْ كَانَ هُنَاكَ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَ أَبُو سَفْيَانَ قد قَدِمَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فِي تِجَارَةٍ إِلَى الشَّامِ، وَسَأَلَهُمْ عَنْ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ أَبَا سَفْيَانَ، وَأَمَرَ الْبَاقِينَ أَنْ كَذَّبُوا أَنْ يُكْذِّبُوهُ، فَصَارُوا بِسُكُوتِهِمْ مُوَافِقِينَ لَهُ فِي الْإِخْبَارِ:

سَأَلَهُمْ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَقَالُوا: لَا.

قَالَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَقَالُوا: لَا.

وسَأَلَهُمْ: أَهْوَ ذُو نَسَبٍ فِيكُمْ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ.

وسَأَلَهُمْ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَقَالُوا: لَا، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْهِ كَذِباً.

(١) هُوَ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِزِيِّ بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ، ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. كَانَ قد كَرِهَ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ وَطَلَبَ الدِّينَ فِي الْأَفَاقِ وَقَرَأَ الْكِتَابَ، وَكَانَتْ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَسْأَلُهُ عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ فيَقُولُ لَهَا: مَا أَرَاهُ إِلَّا نَبِيَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ مُوسَى وَعِيسَى. وَفِي حَدِيثٍ بَدَأَ الْوَحْيُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَقْرَبُ بَنِيهِ ﷺ، وَلِذَا عُدَّ فِي الصَّحَابَةِ الطَّبِيعِيِّ وَالْبَغَوِيِّ وَابْنِ قَانَعٍ وَابْنِ السَّكَنِ وَغَيْرِهِمْ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «الْإِصَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ ٦٣٣/٣ - ٦٣٥.

(٢) بِالنُّونِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ صَاحِبُ السَّرِّ، كَمَا وَرَدَ مُصَرِّحاً بِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: هُوَ صَاحِبُ سِرِّ الْوَحْيِ، وَالْمُرَادُ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ يَسْمُونَهُ النَّامُوسَ الْكَبِيرَ.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّتِي تَقْدِمُ تَحْرِيمَهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

وسألهم: هَلِ اتَّبَعَهُ ضُعَفَاءُ النَّاسِ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فذكروا أَنَّ الضُّعَفَاءَ اتَّبَعُوهُ.

وسألهم: هَلِ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فذكروا أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ.

وسألهم: هَلِ يَرْجِعُ^(١) أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ سُخْطَةً لَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَقَالُوا: لَا.

وسألهم: هَلِ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

وسألهم عن الْحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فَقَالُوا: يُدَالُ عَلَيْنَا مَرَّةً، وَنُدَالُ عَلَيْهِ أُخْرَى.

وسألهم: هَلِ يَغْدِرُ؟ فذكروا أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ.

وسألهم: بِمَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَقَالُوا: يَأْمُرُنَا أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَنَهَانَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَةِ.

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بَيَّنَّ لَهُمْ مَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْأَدْلَةِ، فَقَالَ:

سَأَلْتُكُمْ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَقُلْتُمْ: لَا، قُلْتُ: لَوْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ.

وسَأَلْتُكُمْ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فِيكُمْ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَقُلْتُمْ: لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ ائْتَمَّ بِقَوْلِ قَبْلِهِ.

وسَأَلْتُكُمْ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَقُلْتُمْ:

(١) فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: يَرْتَدُّ.

لا ، فَقُلْتُ: قد عَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ يَذْهَبَ ، فَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ .

وَسَأَلْتُكُمْ: أَضَعَفَاءُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ أَشَرَّافُهُمْ؟ فَقُلْتُمْ: ضَعَفَاؤُهُمْ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ يَعْنِي فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ .

ثُمَّ قَالَ: وَسَأَلْتُكُمْ: هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَقُلْتُمْ: بَلْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ . ٦١

وَسَأَلْتُكُمْ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ سُخْطَةً لَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَقُلْتُمْ: لَا ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ ، إِذَا خَالَطَتْ بِشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ لَا يَسْخُطُهُ أَحَدٌ .

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ عِلَامَاتِ الصِّدْقِ وَالْحَقِّ ، فَإِنَّ الْكَذِبَ وَالْبَاطِلَ لَا بُدَّ أَنْ يَنْكَشِفَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ ، فَيَرْجِعَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ ، وَيَمْتَنِعَ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ ، وَالْكَذِبُ لَا يَرُوجُ إِلَّا قَلِيلًا ثُمَّ يَنْكَشِفُ .

وَسَأَلْتُكُمْ: كَيْفَ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ؟ فَقُلْتُمْ: إِنَّهَا دَوَّلٌ ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى وَتَكُونُ الْعَاقِبَةُ لَهَا .

قَالَ^(١): وَسَأَلْتُكُمْ هَلْ يَغْدِرُ؟ فَقُلْتُمْ: لَا ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ^(٢) .

(١) سقطت من (ب) .

(٢) أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً (٧) و (٥١) و (٢٦٨١) و (٢٨٠٤) و (٢٩٤١) و (٢٩٧٨) و (٣١٧٤) و (٤٥٥٣) و (٥٩٨٠) و (٦٢٦٠) و (٧١٩٦) و (٧٥٤١) ، وأحمد في «المسند» ٢٦٢/١ ، ٢٧٣ من حديث ابن عباس ، وقد تصرف الشارح بالفاظه فقدم وأخر ، وروى بالمعنى ، وأدرج فيه كلاماً من عنده ، فليؤخذ نصه من مصادر التخریج .

وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم، أنه تارة ينصُرهم وتارة يبتليهم، وأنهم لا يَغْدِرُونَ، عَلِمَ أَنَّ هذه علاماتُ الرسل، وأن سُنَّةَ اللَّهِ في الأنبياء والمؤمنين أن يَبْتَلِيَهُم بالسَّراءِ والضراءِ، لينالوا درجةَ الشكر والصبر، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال^(١): «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَقْضِي اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً^(٢) إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ^(٣) إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ، شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ، صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(٤).

والله تعالى قد بيَّن في القرآن ما في إدالة^(٥) العدو عليهم يوم أُحُد من الحكمة فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، والآيات. وقال تعالى: ﴿آلَمْ * أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٠، ٢١]،

(١) «أنه قال» لم ترد في (ب).

(٢) في (ب): من قضاء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه من حديث صهيب بن سنان الرومي، مسلم (٢٩٩٩)، وأخرجه أحمد في «المستد» ٣٣٢/٤ بلفظ: «عجبت من أمر المؤمن إن أمره كله له خير...»، وأخرجه أيضاً ١٥/٦ بلفظ: «عجبت من قضاء الله للمؤمن، إن أمر المؤمن كله خير...». و١٦/٦ بلفظ: «بيننا رسول الله ﷺ قاعد مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني مم أضحك؟» قالوا: يا رسول الله! ومم تضحك؟ قال: «عجبت لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، إن أصابه ما يحب، يحمده الله وكان له خير، وإن أصابه ما يكره فصبر، كان له خير، وليس كل أحد أمره كله له خير إلا المؤمن» وسنده صحيح. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١٧٣/١ و١٧٧ و١٨٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣/٣٠٧، والبيهقي في «شرح السنة» (١٥٤٠).

(٥) الإدالة: الغلبة، يقال: أدبل لنا على أعدائنا، أي: نصبرنا عليهم، وكانت الدولة لنا، والدولة: الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومنه حديث أبي سفيان وهرقل: نُدال عليه، ويُدال علينا، أي: نغلبه مرة، ويغلبنا أخرى.

الآيات، إلى غير ذلك من الآيات، والأحاديث الدالة على سُنته في خلقه، وحكمته التي بَهَرَت العقول.

قال: وسألتكم عما يَأْمُرُ به؟ فذكرتم أنه يَأْمُرُكم أن تَعْبُدُوا اللَّهَ ولا تُشْرِكُوا به شيئاً، ويَأْمُرُكم بالصلاة والزكاة والصَّدَقِ والعفاف والصَّلة، وينهاكم عما كان يَعْبُدُ آبَاؤُكم وهذه صِفَةُ نَبِيِّ.

وقد كُنْتُ أَعْلَمُ أن نَبِيًّا يُعِثُّ، ولم أكن أَظُنُّه منكم، وَلَوِ دِدْتُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ، ولولا ما أنا فيه مِنَ الْمَلِكِ، لَذَهَبْتُ إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ.

وكان الْمُخَاطَبَ بذلك أبو سفيان بنُ حرب، وهو حينئذٍ كافرٌ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ بُغْضاً وعداوةً للنبي ﷺ.

قال أبو سفيان بنُ حرب: فَقُلْتُ لأصحابي ونَحْنُ خَرُوج: لقد أَمَرَ أُمْرُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لِيُعْظِمُهُ^(١) مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ، وما زِلْتُ مَوْقِفًا بِأَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَيَظْهَرُ، حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ وَأَنَا كَارِهِ^(٢).

ومما يَنْبَغِي أن يُعْرَفَ: أن ما يَحْصُلُ في القلب بمجموع أمور، قد لَا يَسْتَقِيلُ بَعْضُهَا به، بل ما يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ، مِنْ شَيْعٍ وَرِيٍّ وَشُكْرٍ وَفَرَحٍ وَغَمٍّ بِأُمُورٍ مُجْتَمِعَةٍ، لَا يَحْصُلُ بِبَعْضِهَا، لَكِنْ بِبَعْضِهَا قَدْ يَحْصُلُ بَعْضُ الْأَمْرِ.

وكذلك الْعِلْمُ بِخَبِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنْ خَبَرَ الْوَاحِدُ يُحْصَلُ لِلْقَلْبِ

(١) كذا في الأصول، ولفظ «الصحيحين»: ليخافه.

(٢) هو من تمام حديث ابن عباس المتقدم في الصفحة السابقة. وقوله: «أمر» بفتح الهمزة وكسر الميم: عظم، وابن أبي كَبْشَةَ: أراد به النبي ﷺ، لأن أبا كَبْشَةَ أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت، نسبت إلى جد غامض.

نوعَ ظن، ثم الآخر يُقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى، وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً^(١) فإنَّ الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كتواتر^(٢) الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبياً بعد نبي في سورة الشعراء، كقصة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده، يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿[الشعراء: ٦٧ - ٦٨].

وبالجملة، فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول: إنه رسول الله، وإن أقواماً اتبعوهم، وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم، هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلها.

ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضى من الأمم من ملوك الفرس، وعلماء الطب، كبقراط^(٣) وجالينوس^(٤)

(١) سقطت من (ب).

(٢) في الأصول الأربعة: كتواتر، وفي مطبوعة مكة: كثبوت.

(٣) بقراط ويقال: أبقرط من أشهر الأطباء المتقدمين، وعاش خمناً وتسعين سنة، تعلم الطب من أبيه وجده، وبرع فيه، وكان يرى تميم علم الطب على الناس جميعاً، وتسهيل تناوله لكل من عنده استعداد لثلا ينقرض، وقد تكلم عنه مبشرين فاتك في كتابه «مختار الحكم»، وحنين بن إسحاق في كتابه «نواذر الفلاسفة». توفي سنة (٣٧٥ ق.م.). انظر «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» ص ٢٤.

(٤) هو أشهر الأطباء اليونانيين بعد أبقرط، واشتهر بالحكمة والفلسفة، ولد سنة ١٣٠ م، وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما، وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة.

وبطليموس^(١) وسقراط^(٢) وأفلاطون^(٣) وأرسطو^(٤)، وأتباعه.

ونَحْنُ اليومَ إذا عَلِمْنَا بالتأثيرِ من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم، عَلِمْنَا يَقِيناً أَنَّهُمْ كانوا صَادِقِينَ على الحقِّ من وجوه متعددة: منها: أَنَّهُمْ أخبروا الأُمَّمَ بما سَيَكُونُ من انتصارهم وَخِذْلَانِ أولئك، وبقاء العاقبة لهم.

ومنها: ما أَخَذَهُ اللّهُ لهم مِن نصرهم، وإهلاكِ عدوهم، إذا عُرِفَ الوجهُ الذي حَصَلَ عليه، كغَرَقِ فرعونَ، وَغَرَقِ قومِ نوح، وبقيّة أحوالهم، عُرِفَ صدقُ الرسل.

(١) هو العالم المشهور صاحب المجسطي في الفلك، ولد في القرن الثاني بعد الميلاد، وأول من عني بتفسير كتابه وإخراجه إلى العربية يحى بن خالد بن برمك. انظر «تاريخ الحكماء» ص ٩٥.

(٢) ولد في أثينا حوالي سنة ٤٧٠ ق.م. من أب يحترف صناعة التماثيل، وأم قابلة، احترف حرفة أبيه، ولبت يزاولها حيناً قصيراً، ثم ترك هذه المهنة، واتجه إلى دراسة الفلسفة والعناية بها، واقتصر من أصنافها على الإلهيات والأخلاقيات، وانصرف إلى الزهد ورياضة النفس، وتهذيب الأخلاق، وكان ينهى الرؤساء الذين كانوا في زمانه عن الشرك، وعبادة الأوثان، ويقابلهم بالحجاج والأدلة، فأناروا عليه العامة، وأجسروا ملكهم إلى قتله وهو في سن السبعين. «الملل والنحل» ٨٣/٢ - ٨٤ للشهرستاني.

(٣) من أشهر فلاسفة الأقدمين من اليونان، وُلِدَ سنة (٤٢٧ ق.م.)، وتوفي سنة (٣٤٧ ق.م.)، عرف سقراط، فمال إلى الفلسفة، ووقف حياته عليها، فاتخذ سقراط تلميذه الأول، فلبث مع أستاذه ثمان سنوات، ولما قتل سقراط، قام مقامه، وجلس على كرسيه يعلم الناس، ويعظهم، وله مؤلفات كثيرة. وانظر آراءه في «الملل والنحل» ٨٨/٢ - ٩٥.

(٤) هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين، والمعلم الأول، والحكيم المطلق عندهم، وكان مولده في سنة (٣٨٤ ق.م.)، وتوفي سنة (٣٢٢ ق.م.)، وقد درس على أفلاطون، وتأدب به، ولازمه نحواً من عشرين سنة، ولقبوه بالمعلم الأول لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل. انظر مقالاته في «الملل والنحل» ١١٩/٢ - ١٣٧.

ومنها: أن مَنْ عَرَفَ ما جاء به الرُّسُلُ من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبين له أنهم أعلمُ الخَلْقِ، وأنه لا يَحْصُلُ مِثْلُ ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به، من الرحمة والمصلحة^(١) والهدى والخير، ودلالة الخَلْقِ على ما يَنْفَعُهُمْ وَمَنْعِ ما يَضُرُّهُمْ، ما يُبينُ أنه لا يَصْدُرُ إلا عن راجحٍ بَرٍّ يَقْصِدُ غَايَةَ الخير والمنفعة للخلق.

ولِدِّكِرِ دلائلِ نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردها الناسُ بمصنفات، كالبيهقي^(٢) وغيره.

بل إنكارُ رسالته ﷺ طَعْنٌ في الربِّ تَبَارَكَ وتعالى، ونسبته إلى الظُّلُمِ والسَّفَهِ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جَحْدُ للربِّ بالكلية وإنكار.

إنكار رسالته ﷺ
طعن في الربِّ
تبارك وتعالى

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمدٌ عندهم ليس بنبيٍّ صادقٍ، بل مَلِكٌ ظالم، فقد تَهَيَّأَ له أن يَفْتَرِيَ على الله، وَيَقُولَ عليه، وَيَسْتَمِرُّ حتى يُحَلِّلَ وَيُحَرِّمَ، وَيَفْرَضَ الْفَرَائِضَ، وَيُشَرِّعَ الشَّرَائِعَ، وَيَنْسَخَ الْمِلَلَ، وَيَضْرِبَ الرُّقَابَ، وَيَقْتُلَ أَتْبَاعَ الرِّسْلِ وَهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيَسْبِي نِسَاءَهُمْ، وَيَغْنَمَ أَمْوَالَهُمْ^(٣) وَيَبَارِهِمْ، وَيَتَمَّ لَهُ ذلك حتى يَفْتَحَ الْأَرْضَ، وَيَنْسِبَ ذلك كُلَّهُ إلى أمرِ الله له به، ومحبه له، والربُّ تعالى يُشَاهِدُهُ وهو يَفْعَلُ بأهلِ الْحَقِّ، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كُلَّهُ يُؤَيِّدُهُ وَيَنْصُرُهُ، وَيُعْلِي أَمْرَهُ، وَيُمْكِّنُ له مِنْ أسبابِ

(١) في (ب): المصلحة والرحمة.

(٢) الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى تحريرها، المتوفى سنة (٤٥٨هـ). وكتابه «دلائل النبوة» طبع منه الجزء الأول بتحقيق سيد صقر، ثم طبع بتمامه في سبعة أجزاء بتحقيق د. عبدالمعطي قلنجي. مترجم في «السير» ١٨ / (٨٦).

(٣) زاد في (ب): وذرائعهم.

النصر الخارجة عن عادة البشر، وَأَبْلَغُ من ذلك أنه يُجيب دعوته، وَيُهْلِكُ أعداءه، وَيَرْفَعُ له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أَظْلَمَ مِمَّنْ كَذَبَ على الله، وَأَبْطَلَ شرائع أنبيائه، وبَدَّلَهَا، وَقَتَلَ أوليائه، واستمرت نُصْرَتُهُ عليهم دائماً، والله تعالى يُقِرُّه على ذلك، ولا يأخذُ منه باليمين، ولا يَقْطَعُ منه الوتين.

فَيَلْزِمُهُمْ أن يقولوا: لا صَانِعَ لِلْعَالَمِ، ولا مُدَبِّرَ، ولو كان له مُدَبِّرٌ قدير حكيم، لَأَخَذَ على يديه، وَلَقَابَهُ أعظمَ مقابلة، وجَعَلَهُ نكالاً للصالحين، إذ لا يَلِيقُ بالملوك^(١) غيرُ ذلك، فكيفَ بملك الملوك، وأحكم الحاكمين؟.

ولا رَيْبَ أن الله تعالى قد رَفَعَ له ذِكْرَهُ، وَأَظْهَرَ دَعْوَتَهُ، والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا نُنْكِرُ أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يَتِمَّ^(٢) أمره، ولم تَطُلْ مُدَّتُهُ، بل سَلَّطَ الله عليه رُسُلَهُ وأتباعهم، فَقَطَّعُوا دَابِرَهُ واستأصلوه، هذه سنة الله التي قد خَلَتْ من قَبْلُ، حتى إن الكفار يَعْلَمُونَ ذلك، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ [الطور: ٣٠، ٣١] أفلا تراه يُخَبِّرُ أن كماله وحكمته وقُدْرَتَهُ تَأْبَى أن يُقَرَّ مَنْ تَقُولُ عليه بَعْضُ الأقاويل، بل لا بُدَّ أن يجعله عبرة لعباده كما جَرَتْ بذلك سنته في المتقولين عليه. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَإِنْ يَشِئِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وهنا انتهى جوابُ الشرط، ثم أَخْبَرَ خبراً جازماً

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): يتم له.

غَيْرُ مُعَلَّقٍ : أَنَّهُ يَمْحُو الْبَاطِلَ ، وَيُحَقِّقُ الْحَقَّ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٩١] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِرْسَالَ وَالْكَلامَ ، لَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ .

وقد ذكروا فروقاً بَيِّنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ ، وَأَحْسَنُهَا : أَنَّ مَنْ نَبَّاهُ اللَّهُ بخبر السماء ، إِنَّ أَمْرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَّسُولٌ ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَّسُولٍ ، فَالرَّسُولُ أَخْصَصُ مِنَ النَّبِيِّ ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولاً ، وَلَكِنَّ الرِّسَالَةَ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا ، فَالْنَّبِيُّ جُزْءٌ مِنَ الرِّسَالَةِ ، إِذْ الرِّسَالَةُ تَتَنَاوَلُ النَّبِيَّةَ وَغَيْرَهَا ، بِخِلَافِ الرِّسَالَةِ ، فَإِنَّهُمْ ^(١) لَا يَتَنَاوَلُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهُمْ ، بَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ . فَالرِّسَالَةُ أَعْمُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهَا ، وَأَخْصَصُ مِنْ جِهَةِ أَهْلِهَا ^(٢) .

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب) .

(٢) وَيَرَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِ «النَّبَوَاتِ» ص ٢٥٥ : أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ الَّذِي يَنْبِئُهُ اللَّهُ ، وَهُوَ نَبِيٌّ بِمَا أَنْبَأَ اللَّهُ بِهِ ، فَإِنْ أُرْسِلَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ لِيُبَلِّغَهُ رِسَالَةَ اللَّهِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ رَسُولٌ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَعْمَلُ بِالشَّرِيعَةِ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَرْسَلْهُ إِلَى أَحَدٍ يَبْلُغُهُ عَنْ اللَّهِ رِسَالَةً ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَّسُولٍ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ فَذَكَرَ إِرْسَالاً يَعْمُ النَّوْعَيْنِ ، وَقَدْ خَصَّ أَحَدَهُمَا بِأَنَّهُ رَسُولٌ ، فَإِنْ هَذَا هُوَ الرَّسُولُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي أَمْرُهُ بِتَبْلِغِ رِسَالَتِهِ إِلَى مَنْ خَالَفَ اللَّهَ كَنُوحٍ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» : أَنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ أَنْبِيَاءُ كَثِيرَةٌ وَادْرِيسٌ — عَلَيْهِمَا السَّلَامُ — وَقَبْلَهُمَا آدَمُ كَانَ نَبِيًّا مُكَلِّمًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشْرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَأُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءُ يَأْتِيهِمْ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ بِمَا يَفْعَلُونَهُ ، وَيَأْمُرُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ لَكُونُهُمْ مُؤْمِنِينَ بِهِمْ ، كَمَا يَكُونُ أَهْلُ الشَّرِيعَةِ الْوَاحِدَةِ يَقْبَلُونَ مَا يَبْلُغُهُ الْعُلَمَاءُ عَنِ الرَّسُولِ ، وَكَذَلِكَ أَنْبِيَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَأْمُرُونَ بِشَرِيعَةِ التَّوْرَةِ ، وَقَدْ يُوْحَى إِلَى أَحَدِهِمْ وَحْيٌ خَاصٌّ فِي قِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَلَكِنْ كَانُوا فِي شَرْعِ التَّوْرَةِ كَالْعَالَمِ الَّذِي يَفْهَمُهُ اللَّهُ فِي قِضْيَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَطَابِقُ الْقُرْآنَ ، كَمَا فَهَمَ اللَّهُ سَلِيمَانَ حَكَمَ الْقِضْيَةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا هُودَاوُدُ ، فَالْأَنْبِيَاءُ يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ ، فَيُخَبِّرُهُمْ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَخَبْرِهِ ، وَهُمْ يَنْبِئُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ مَا أَنْبَاهُمُ اللَّهُ =

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قوله: «وأنه خاتم الأنبياء».

ش: قال تعالى: ﴿وَلَكِن رُّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]

ختم النبوة بمحمد ﷺ
وقال ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ قَصْرِ أَحْسَنَ بُنْيَانِهِ وَتُرْكُ (١) مِنْهُ مَوْضِعُ لَبَنَةٍ، فَطَافَ بِهِ النَّظَّارُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْ حُسْنِ بِنَائِهِ، إِلَّا مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، لَا يَعِيبُونَ سِوَاهَا، فَكُنْتُ أَنَا سَدَدْتُ مَوْضِعَ تِلْكَ اللَّبَنَةِ، خُتِمَ بِي الْبُنْيَانُ، وَخُتِمَ بِي الرُّسُلُ»، خرَّجاه في «الصحيحين» (٢).

= به من الخبر، والأمر والنهي... فقلوه: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم. ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولاً﴾ [المؤمن: ٣٤] وقال تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان، وآتينا داود زبوراً. ورسلنا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلنا لم نقصصهم عليك، وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٣ - ١٦٤].

(١) في (ب): «ترك» بلا واو.

(٢) هذا اللفظ الذي أورده الشارح ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما هو في «تاريخ دمشق» لابن عساكر من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي، وأخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن مثلي =

وقال ﷺ: «إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي، يَمْحُو اللَّهُ بِِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ، الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»^(١).

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال رسول الله ﷺ: «وَإِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٢)، الحديث.

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ، أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجَدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»^(٣).

= ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين» وهو في «المسند» ٢/٢٥٦ و ٣١٢ و ٣٩٨ و ٤١٢، و«مسند الحميدي» (١٠٣٧)، و«البغوي» (٣٦١٩) و (٣٦٢٠) و (٣٦٢١)، و«النسائي في التفسير من الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٩/٤٣٠. وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، والطيالسي (١٧٨٥)، وأحمد ٣/٣٦١، والترمذي (٢٨٦٢) وعن أبي بن كعب عند الترمذي (٢٦١٣)، وأحمد ٥/١٣٧، وعن أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢٢٨٦).

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢) و (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٢)، والدارمي ٢/٣١٧، ومالك ٢/١٠٠٤، وأحمد في «المسند» ٤/٨١ و ٨٤، والحميدي (٥٥٥)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٥٠، وابن أبي شيبة ١١/٤٥٧، والطيالسي (٩٤٢) من حديث جبر بن مطعم.

(٢) هذه القطعة من الحديث لم ترد عند مسلم، وإن كان أصل الحديث عنده (٢٨٨٩)، وإنما هي عند أبي داود (٤٢٥٢) في أول كتاب الفتن والملاحم، وأحمد في «المسند» ٥/٢٧٨، وأبي نعيم في «الحلية» ٢/٢٨٩، ومسنده صحيح.

(٣) هو في صحيح مسلم (٥٢٣)، وأخرجه الترمذي (١٥٥٣)، وأحمد ٢/٤١١، ٤١٢، و«البغوي» (٣٦١٧) من حديث أبي هريرة.

قوله: «وإمام الأتقياء».

ش: الإمام الذي يُؤْتَمُّ به، أي: يَقتدون به، والنبي ﷺ إنما بُعث للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وكُلٌّ مَنِ اتَّبَعَهُ واقتدى به، فهو من الأتقياء.

قوله: «وسيد المرسلين».

ش: قال ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ»^(١) رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢). وروى مسلم، والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَىٰ قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَىٰ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»^(٣).

جواز التفضيل بين
الأنبياء إلا إذا كان
على وجه الحمية

فإن قيل: يُشْكِلُ على هذا قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَىٰ مُوسَىٰ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفَيَّقُ، فَأَجِدُ مُوسَىٰ بَاطِشًا

٦٥

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبوداود (٤٦٧٣)، وأحمد ٥٤٠/٢، وابن أبي شيبة ٤٧٧/١١، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٥٥ - ٢٥٦، والبخاري (٣٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٦)، وأحمد ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، وابن أبي شيبة ٢٤٤/١١ - ٢٤٧، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «تحفة الأشراف» ٤٥١/١٠، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ - ٢٤٣، وابن منده في «الإيمان» (٨٧٩) و (٨٨٠) و (٨٨١) و (٨٨٢)، والبخاري (٤٣٣٢)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦١٢)، وأحمد ١٠٧/٤، والبخاري (٣٦١٣) والخطيب في «تاريخه» ٦٤/١٣.

بساق العرش، فَلَا أَذْرِي: هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِنِّي اسْتَنَى اللَّهُ^(١) خُرُجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرٍ»^(٢).

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فَلَطَمَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ^(٣): أَتَقُولُ هَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا! فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ، فَاشْتَكَى مِنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَطَمَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا، لِأَن التَّفْضِيلَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَمِيَّةِ وَالْعَصَبِيَّةِ وَهُوَ الْفَخْرُ، كَانَ مَذْمُومًا، بَلْ نَفْسُ الْجِهَادِ إِذَا قَاتَلَ الرَّجُلُ حَمِيَّةً وَعَصَبِيَّةً كَانَ مَذْمُومًا، فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْفَخْرَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فَعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ إِنَّمَا هُوَ التَّفْضِيلُ عَلَى وَجْهِ الْفَخْرِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِنْتِقَاصِ بِالْمَفْضُولِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ أَيْضًا

(١) أخرجه البخاري (٢٤١١) و (٣٤٠٨) و (٦٥١٧) و (٦٥١٨): و (٧٤٢٨)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٦٠)، وأبو داود (٤٦٧١)، والبخاري (٤٣٠٧) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تخيروني على موسى». وأخرجه أحمد ٢٦٤/٢ بلفظ: «لا تخيروني عن موسى»، وانظر ص ٦٠٢ ت (٣).

(٢) أخرجه أحمد ٢/٣، والترمذي (٣٦١٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه أحمد ٢٨١/١ و ٢٨٢ و ٢٩٥ و ٢٩٦ من حديث ابن عباس، وفي سندهما علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، لكن له شاهد يتقوى به. أخرجه أحمد ١٤٤/٣ من حديث أنس بن مالك، وسنده صحيح. وآخر من حديث عبد الله بن سلام عند ابن حبان (٢١٢٧)، وسنده حسن في الشواهد. وتقدم حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة».

(٣) في (ب): فقال.

قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»^(١)، إن كان ثابتاً، فإن هذا قد روي في نفس حديث موسى، وهو في البخاري وغيره، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يقول: إن^(٢) فيه عِلَّةٌ، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا عِلَّةَ فيه باتفاقهم. وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى»، وقوله: «لَا تُفَضِّلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يُفَضَّلُ بَعْضُ الرُّسُلِ عَلَى بَعْضٍ بَعِينَهُ، بخلاف قوله: «أَنَا سَيِّدٌ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَدْرَ» فإنه تفضيل عام، فلا يُمنَعُ منه، وهذا كما لوقيل: فلان أفضّل أهل البلد، لا يَضْعُبُ على أفرادهم، بخلاف ما لوقيل لأحدهم: فلان أفضّل منك. ثم إنني رأيت الطحاوي رحمه الله قد أجاب بهذا الجواب في «شرح معاني الآثار»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٥٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٢٤١٢) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٦) و(٦٩١٧) و(٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأحمد ٣٣/٣، وأبوداود (٤٦٦٨)، وابن أبي شيبة ٥٢٦/١١، والطحاوي في «المشكّل» ٤٥٢/١ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لا تخيروا بين الأنبياء».

(٢) في (ب): إنه.

(٣) ٣١٥/٤ - ٣١٦، وجاء في «فتح الباري» ٤٤٦/٦: قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك من يقول براهيه، لا من يقوله بدليل، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضول، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع، أو المراد: لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة، فالإمام مثلاً إذا قلنا: إنه أفضل من المؤذن، لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان، وقيل: النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها، كقوله تعالى: ﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾، ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض، لقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ وقال الحلبي: الأخبار الواردة في النهي عن التخيير، إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخيرة، لأن المخيرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الازدراء بالآخر، فيفضي إلى الكفر، فأما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان، فلا يدخل في النهي.

وأما ما يُروى أن النبي ﷺ قال: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ»، وأن بعض الشيوخ قال: لَا يُقَسَّرُ لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ حَتَّى يُعْطَى مَا لَا جَزِيلًا، فَلَمَّا أَعْطَوْهُ فَسَّرَهُ بِأَن قُرْبَ يُونُسَ مِنْ اللَّهِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ، كَقُرْبِي مِنَ اللَّهِ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ، وَعَدُّوا هَذَا تَفْسِيرًا عَظِيمًا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِمْ بِكَلَامِ اللَّهِ وَبِكَلَامِ رَسُولِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا اللَّفْظُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»^(١). وَفِي رَوَايَةٍ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ». وَهَذَا اللَّفْظُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، أَي: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفَضِّلَ نَفْسَهُ عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى، لَيْسَ فِيهِ نَهْيُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُفَضِّلُوا مُحَمَّدًا عَلَى يُونُسَ^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ التَّقَمُّ الْحَوْتُ، وَهُوَ مُلِيمٌ، أَي: فَاعِلٌ مَا يَلَامُ عَلَيْهِ، وَقَالَ تَعَالَى: «وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُخْتَصِبًا فَلَمْ يَأْنِ لَهُ تَقْدِيرٌ عَلَيْهِ فَتَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ» [الأنبياء: ٨٧] فَقَدْ يَقَعُ فِي نَفْسِ بَعْضِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٥) وَ (٣٤١٦) وَ (٣٤٣١) وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٣) وَ (٤٦٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٦٩) وَالتَّيَالِيسِيُّ (٢٦٥٠)، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢٧٥٣)، وَأَحْمَدُ ٢٤٢/١ وَ ٢٥٤ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٠٤) وَ (٤٨٠٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ»، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٢) وَ (٤٦٠٣) وَ (٤٨٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

(٢) رَجَعَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ٤٥١/٦: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِلَفْظٍ: «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَقُولَ...».

الناسِ أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل
 ما يلام عليه، ومن ظن هذا، فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول
 ما قال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، كما
 قال أول الأنبياء وآخرهم.

فأولهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا
 لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وآخرهم وأفضلهم وخاتمهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في
 الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب
 وغيره، بعد قوله: «وَجْهْتُ وَجْهِي»، إلى آخره: «اللَّهُمَّ أَنْتَ
 الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ
 بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»^(١)، إلى آخر
 الحديث.

وكذا قال موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي
 فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]. وأيضاً فيونس ﷺ لما
 قيل فيه: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾
 [القلم: ٤٨]، فنهي نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمر بالتشبه بأولي العزم
 حيث قيل له: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾
 [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول: أنا خير منه وليس للأفضل أن
 يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل
 مختال فخور. وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أَوْحِي إِلَيَّ

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، والترمذي (٣٤١٧) و(٣٤١٨) و(٣٤١٩)، وأبو داود (٧٦٠)،
 والنسائي ١٢٩/٢ - ١٣٠، وأحمد ٩٤/١، ٩٥، والطبراني (١٥٢).

أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَتَّبِعِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ^(١).
فَاللَّهُ تَعَالَى نَهَى أَنْ يُفْخَرَ عَلَى عُمُومِ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَيْفَ عَلَى نَبِيِّ
كَرِيمٍ! فَهَذَا قَالَ: «لَا يَتَّبِعِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».
فهذا نَهَى عَامَ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَفَضَّلَ وَيَفْخَرَ عَلَى يُونُسَ.

وقوله: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»، فإنه
لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ كَانَ أَفْضَلَ، فَهَذَا الْكَلَامُ يَصِيرُ أَنْقَصَ، فَيَكُونُ كَاذِبًا، وَهَذَا
لَا يَقُولُهُ نَبِيُّ كَرِيمٍ، بَلْ هُوَ تَقْدِيرٌ مُطْلَقٌ، أَي: مَنْ قَالَ هَذَا، فَهُوَ كَاذِبٌ،
وَإِنْ كَانَ لَا يَقُولُهُ نَبِيٌّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَتَ لِيْخَبَطُنَ عَمَلُكَ﴾
[الزمر: ٦٥]، وَإِنْ كَانَ ﷺ مَعْصُومًا مِنَ الشَّرْكِ، لَكِنَّ الْوَعْدَ وَالْوَعْدَ لِيَبَانَ
مَقَادِيرُ الْأَعْمَالِ.

وَإِنَّمَا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ، لِأَنَّا لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْلَمَ ذَلِكَ إِلَّا
بِخَبَرِهِ، إِذْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ يُخْبِرُنَا بِعَظِيمِ قَدَرِهِ عِنْدَ اللَّهِ، كَمَا أَخْبَرَنَا
هُوَ بِفَضَائِلِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ أَجْمَعِينَ. وَلِهَذَا أَتَبَعَهُ
بِقَوْلِهِ: «وَلَا فَخْرَ» كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ، وَهَلْ يَقُولُ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ: إِنَّ مَقَامَ الَّذِي أُشْرِيَّ بِهِ إِلَى رَبِّهِ، وَهُوَ مُقَرَّبٌ مُعْظَمٌ مُكْرَّمٌ، كَمَقَامِ
الَّذِي أُلْفِيَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ، وَهُوَ مُلَيَّمٌ! وَأَيْنَ الْمُعْظَمُ الْمُقَرَّبُ مِنَ
الْمَمْتَحَنِ الْمُوَدَّبِ! فَهَذَا فِي غَايَةِ التَّقَرُّبِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ التَّأْدِيبِ. ٦٧
فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْمَعْنَى الْمَحْرُفِ لِلْفُظِّ لَمْ يَقُلْهُ الرَّسُولُ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٦٥) (٦٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٩٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤١٧٩)، وَالبخاري في
«الأدب المفرد» (٤٢٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧ / (١٠٠٠)، وأبو نعيم في «الحلية»
١٧/٢ من حديث عياض بن حمار المجاشعي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»
(٤٢٦)، وابن ماجه (٤٢١٤) من حديث أنس بن مالك، وسنده حسن.

وهل يُقَارَبُ هذا الدليل على نفي عُلُوِّ اللَّهِ تعالى على خلقه! ^(١) الأدلة
الصحيحة الصريحة القطعية على عُلُوِّ الله تعالى على خلقه، التي تَزِيدُ
على ألف دليل، كما يأتي الإشارة إليها عند قول الشيخ رحمه الله:
«محيط بكل شيء وفوقه»، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

ش: ثَبَّتَ لَهُ ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخُلة، كما صَحَّ عنه ﷺ
أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» ^(٢). وقال:
«وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ
صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ» ^(٣). والحديثان ^(٤) في الصحيح، وهما يُبَيِّنَانِ

ثبوت الخُلة لنبينا ﷺ

- (١) في (أ) و (ب) و (د): للأدلة، والمثبت من (ج) ومطبوعة مكة.
- (٢) أخرجه مسلم (٥٣٢) في المساجد: باب النبي عن بناء المساجد على القبور من حديث جندب قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أممي خليلًا، لاتخذت أبا بكر خليلًا، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك» وهو في «المعجم الكبير» للطبراني (١٦٨٦).
- (٣) هو في «المصنف» ٤٧٣/١١ لابن أبي شيبة بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم (٢٣٨٣)، والترمذي (٣٦٥٦) من حديث ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت ابن أبي قحافة خليلًا، ولكن صاحبكم خليل الله»، وأخرجه ابن ماجه (٩٣)، وأحمد ٣٧٧/١ و ٣٨٩ و ٤٠٩ و ٤٣٣، والبيهقي (٣٨٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠١٠٦) و (١٠١٠٧) و (١٠٤٥٧)، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٣٦٥٦) بلفظ: «لو كنت متخذًا من أممي خليلًا لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي»، وفي رواية: «ولكن أخوة الإسلام أفضل» وعن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢) بلفظ: «ولو كنت متخذًا خليلًا غير ربي، لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن أخوة الإسلام ومودته».
- (٤) في (ب): والحديث.

قول مَنْ قال: الخلّة لإبراهيم والمحبّة لمحمد، فإبراهيم خليلُ الله، ومحمدُ حبيبُه. وفي «الصحيح» أيضاً: «إني أبرأ إلى كلِّ خليلٍ من خلّتي»^(١).

والمحبّة قد ثَبَّتَ لِغَيْرِهِ، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فَبَطَّلَ قولُ مَنْ خَصَّ الخلّةُ بإبراهيم، والمحبّةُ بمحمد، بل الخلّةُ خاصّةُ بهما، والمحبّةُ عامة، وحديثُ ابن عباس رضي الله عنهما، الذي رواه الترمذي، الذي فيه: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللَّهِ وَلَا فَخْرَ»^(٢) لم يَثْبُتْ^(٣).

مراتب المحبة

والمحبة مراتب:

أولها: العَلَاقَةُ، وهي تَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِالْمُحْبُوبِ.

والثانية: الإِرَادَةُ، وهي مَيْلُ الْقَلْبِ إِلَى مُحْبُوبِهِ، وَطَلْبُهُ لَهُ.

الثالثة: الصُّبَابَةُ، وهي انصِبَابُ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُهُ، كَانصِبَابِ الْمَاءِ فِي الْحُدُورِ.

الرابعة: الْغَرَامُ، وهي الْحُبُّ اللَّازِمُ لِلْقَلْبِ، وَمِنْهُ الْغَرِيمُ، لِمَلَازِمَتِهِ، وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥].

(١) انظر التعليق رقم (٢) من الصفحة السابقة.

(٢) هو جزء من حديث مُطَوَّلٍ أخرجه الترمذي (٣٦٢٠)، والدارمي ٢٦/١ من حديث ابن عباس، وفي سنده زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام، وهما ضعيفان، ولذا قال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٣) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ - ٤٩.

الخامسة: المَوَدَّة، والوُدُّ، وهي صَفْوُ المحبة وخالصُها ولُبُّها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

السادسة: الشَّغْفُ، وهي وُصُولُ المحبة إلى شَغَاف^(١) القلب.

السابعة: العِشْقُ: وهو الحُبُّ المُفْرِط الذي يُخَافُ على صاحبه منه، ولكن لا يُوصَفُ به الرَّبُّ تعالى، ولا العَبْدُ في مَحَبَّةِ رَبِّه، وإن كان قد أطلقَه بعضهم. واخْتَلَفَ في سبب المنع، فقليل: عَدَمُ التَّوْقِيفِ، وقيل غَيْرُ ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه أنَّ العشق محبةٌ مع شهوة^(٢).

الثامنة: التَّيِّمُ^(٣)، وهو بمعنى التَّعَبُّدِ.

التاسعة: التَّعَبُّدُ^(٤).

العاشرة: الخُلَّةُ، وهي المحبة التي تَخَلَّتْ رُوحَ المُحِبِّ وقلبه.

وقيل في ترتيبها غَيْرُ ذلك، وهذا الترتيبُ تَقْرِيبٌ حسن، يُعَرَّفُ حُسْنُهُ بالتأمل في معانيه.

(١) قال الجوهري: الشَّغَافُ: غِلاظُ القلب، وهي جلدة دونه كاللحجاب، يقال: شَغَفَهُ الحب: إذا بلغ شغافه، وقرأ ابن عباس - رضي الله عنه -: (قد شَغَفَهَا حُبًّا) قال: دخل حبه تحت الشغاف.

(٢) انظر «روضة المحبين» ص ٢٧.

(٣) قال في الصحاح: وتيم الله، أي عَبْدَ الله، وأصله من قولهم: تَيَّمَهُ الحُبُّ، إذا عبده وذلك، فهو تَيِّمٌ.

(٤) قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٥٢: وأما التعبد، فهو غاية الحب، وغاية الذل، يقال: عبده الحب، أي: ذلله، وطريق مُعَبَّدٌ بالأقدام، أي: مذل، وكذلك المحب قد ذلله الحب ووطأه، ولا تصلح هذه المرتبة لأحد غير الله عز وجل، ولا يغفر الله سبحانه لمن أشرك في عبادته، ويغفر ما دون ذلك لمن شاء، فمحبته العبودية، هي أشرف أنواع المحبة، وهي خالص حق الله على عباده.

واعلم أنَّ وَصَفَ اللَّهِ تعالى بالمحبة والخُلة، هو كما يَلِيْقُ بجلال
اللَّهِ تعالى وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يُوصَفُ اللَّهُ تعالى مِن
هذه الأنواع بالإرادة والوُدِّ والمحبة والخُلة، حسبما وَرَدَ النص. ٦٨

وقد اِخْتَلَفَ في تحديد المحبة على^(١) أقوال، نحو ثلاثين قولاً،
ولا تُحَدُّ المحبة بِحَدٍّ أَوْضَحَ منها، فالحدودُ لا تَزِيدُها إلا خفاءً وجفاءً،
وهذه الأشياءُ الواضحةُ لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب
والجوع والشَّبع ونحو ذلك^(٢).

قوله: «وَكُلُّ دعوة نبوة بَعْدَهُ، فَعَيُّ وَهْوَى».

ش: لَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، عَلِمَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى بَعْدَهُ النُّبُوَّةَ،
فهو كاذب، ولا يُقال: فلوجاء المدَّعي للنُّبُوَّةَ بالمعجزات الخارقة،
والبراهين الصادقة، كيف يقال بتكذيبه؟ لأننا نقول: هذا لا يُتَصَوَّرُ أَنَّ
يُوجَدَ، وهو مِن باب فرض المحال، لأنَّ اللَّهَ تعالى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ خَاتَمُ
النَّبِيِّينَ، فَمِنَ المحال أَن يَأْتِيَ مُدَّعٍ يدَّعي النُّبُوَّةَ، ولا تَظْهَرُ أَمَارَةُ كَذِبِهِ في
دعواه. وَالْعَيُّ: ضِدُّ الرِّشَادِ، والهوى: عبارة عن شهوة النفس، أي: أَنَّ
تلك الدعوة بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

قوله: «وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق
والهدى، وبالتَّوَرِ والضَّيَاءِ».

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حِكَايَةً عن قَوْلِ
الجن: «يَقُومُنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» الآية [الأحقاف: ٣١]، وكذا
عموم بعثته ﷺ
للإنس والجن

(١) سقطت من (ب).

(٢) انظر «روضة المحبين» ص ١٩ - ٢٢.

سُورَةُ الْجِنِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ أَيْضاً، قَالَ مُقَاتِلٌ: لَمْ يَتَعَثَّ اللَّهُ رَسُولاً إِلَى الْإِنْسِ وَالْجِنِّ^(١) قَبْلَهُ، وَهَذَا قَوْلٌ بَعِيدٌ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْعَشِرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وَالرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ فَقَطْ، وَلَيْسَ مِنَ الْجِنِّ رَسُولٌ، كَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الرُّسُلُ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَمِنَ الْجِنِّ نُذُرٌ. وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْجِنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى مُرْسَلٌ إِلَيْهِمْ أَيْضاً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَكَى ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَزَاحِمٍ^(٢): أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ فِي الْجِنِّ رَسَلاً، وَاحْتِجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَفِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ، لِأَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ وَلَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ، وَهِيَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَقَوْلِهِ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وَالْمَرَادُ: مِنْ أَحَدِهِمَا^(٣).

(١) فِي (ب) وَ (ج): الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

(٢) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ الْمَلَالِي، صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٢ هـ. قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَيْسَ بِمُجَوِّدٍ فِي حَدِيثِهِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا لَقِيَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ. مُتَرَجِّمٌ فِي «السِّيَرِ» ٥٩٨/٤ - ٦٠٠.

(٣) وَهَذَا الْجَوَابُ، قَالَهُ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٣٣٣/٣، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ جَرِيرٍ ١٢/١٣٠، وَهُوَ مُنْقُولٌ عَنِ الْفَرَاءِ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» ١/٣٥٤، وَنَصَّ كَلَامُهُ: فَيَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّمَا الرُّسُلُ مِنَ الْإِنْسِ خَاصَّةً، فَكَيْفَ قَالَ لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ: ﴿مِنْكُمْ﴾ قِيلَ: هَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ مِنَ الْمَلْحِ دُونَ الْعَذْبِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: يَخْرُجُ مِنْ بَعْضِهِمَا وَمِنْ أَحَدِهِمَا.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الوري، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبا: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي
رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَيَّ
هَذَا الْقُرْآنَ لِأَنَّذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. أي: وأُنذِرْ مَنْ بَلَغَهُ،
وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
[النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ
مِنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَهُمْ صِدْقٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ٦٩
الآية [يونس: ٢]، وَقَالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ
لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وَقَالَ تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَاسَلَمْتُمْ فَإِنْ أَسَلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ
الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال ﷺ: «أُعْطِيْتُ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ
الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا
وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ. وَأُحِلَّتْ لِي
الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ
إِلَى قَوْمِهِ [خَاصَّةً] وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، أخرجاه في
«الصحيحين»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥) و(٤٣٨) و(٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي ٢٠٩/١
— ٢١١، والدارمي ٣٢٢/١—٣٢٣ من حديث جابر رضي الله عنه. وفي الباب عن
أبي هريرة عند مسلم (٥٢٣)، وأحمد ٤١٢/٢، والترمذي (١٥٥٣)، وأبي عوانة
٣٩٥/١ ولفظه: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍ: أُعْطِيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ،
وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً،
وُخْتُمَ بِي النَّيُونُ» وعن أبي ذر عند أحمد ١٤٥/٥ و١٤٨ و١٦١، والدارمي ٢٢٤/٢
وسنده صحيح. وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد ٢٢٢/٢، وسنده حسن. وانظر شرح
الحديث في «فتح الباري» ٤٣٦/١ — ٤٤٠.

وقال ﷺ: «لَا يَسْمَعُ بِي رَجُلٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»، رواه مسلم^(١).

وَكُونَهُ ﷺ مَبْعُوثًا إِلَى النَّاسِ كَافَّةً مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالضَّرُورَةِ.

وأما قولُ بعضِ النصارى: إنه رسولٌ إلى العربِ خاصّةً، فظاهر البطلان، فإنهم لما صدّقوا بالرسالة، لَزِمَهُمْ تصديقُه في كل ما يُخبرُ به، وقد قال: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ عَامَةً، وَالرَّسُولُ لَا يَكْذِبُ، فَلَزِمَ تصديقُه حتماً، فَقَدْ أَرْسَلَ رُسُلَهُ، وَبِتُّ كُتُبَهُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ وَالْمَقَوْسِ، وَسَائِرِ مَلُوكِ الْأَطْرَافِ، يَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ^(٢).

وقوله: وَكَافَّةً الْوَرَى. في جر^(٣) «كافة» نظر، فإنهم قالوا: لَمْ تُسْتَعْمَلِ «كافة» في كلام العرب إلا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] على ثلاثة أقوال:

اختلاف أهل
العربية في إعراب
«كافة»

(١) رقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». وأخرجه ابن منده في «الإيمان» (٤٠١)، وفي «التوحيد» ١/٤٤ نسخة الظاهرية.

(٢) انظر «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ٣٨/٢ - ٤٢.

(٣) تحرفت في الأصول الأربعة إلى: «خبر» ونقل شارح القاموس عن شارح اللباب أنه استعمل مجروراً، واستدل له بقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «عل كافة بيت مال المسلمين، وهو من البلغاء، ونقله الشمني في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: من قال من النحاة: إن «كافة» لا تخرج عن النصب، فحكمه ناشئ عن استقراء ناقص. قال شيخنا (أي شيخ الشارح): أقول: وإن ثبت شيء مما ذكره ثبوتاً لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليل جداً، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف.

أحدّها: أنها حالٌ من «الكاف» في «أرسلناك» وهي اسمٌ فاعل، والتاء فيها للمبالغة^(١)، أي: إلا كافاً للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر «كَفَّ»، فهي بمعنى كَفًّا، أي: إلا [أن] تَكْفُ الناس كَفًّا، ووقوع المصدر حالاً كثيراً.

الثاني: أنها حالٌ من «الناس»، واعتُرضَ بأن حال المجرور لا يتقدّم عليه عند الجمهور، وأجيبَ بأنه قد جاء عن العرب كثيراً، فوجِبَ قَبُولُهُ، وهو اختيارُ ابنِ مالك^(٢) رحمه الله، أي: وما أرسلناك إلا للناسِ كافة^(٣).

(١) كهي في علامة ورواية، قاله الزجاج.

(٢) هو إمامُ العربية العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الشافعي صاحب التصانيف السائرة، ولد سنة ست مئة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأرأس على المتقدمين، وقد وصفه من ترجم له بالدين المتين، والتقوى الراسخة، وحسن السمات، وكمال العقل، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وست مئة. مترجم في «طبقات الشافعية» ٦٧/٨ - ٦٨، الوافي ٣/٣٥٩، وفوات الوفيات ٣/٤٠٧.

(٣) قال الألوسي في تفسير الآية ١٤١/٢٢: «التبادر أن «كافة» حال من الناس قدم مع «إلا» عليه للاهتمام، كما قال ابن عطية، وأصله من الكف بمعنى المنع، وأريد به العموم لما فيه من الخروج، واشتهر في ذلك حتى قطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية، فمعنى جاء الناس كافة: جاؤوا جميعاً، ويشير إلى هذا الإعراب ما أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن مجاهد أنه قال في الآية: أي: إلى الناس جميعاً، وما أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب أنه قال: أي: للناس كافة، وكذا ما أخرج عبد بن حميد وابن جرير، وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال في الآية: أرسل الله تعالى محمداً ﷺ إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وهو مبني على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وهو الذي ذهب إليه خلافاً لكثير من النحاة أبو علي وابن كيسان، وابن برهان والرضي، وابن مالك حيث قال:

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَكَذَّ وَرَدُ
وأبو حيان حيث قال في «البحر المحيط» ٢٨١/٧ بعد أن نقل الجواز عن عدا الرضى من المذكورين: وهو «صحيح».

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: إرسالة كافة، واعتراض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً.

وقوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضياء». هذه أوصاف ما جاء به ﷺ من الدين والشرع، المؤيد بالبراهين الباهرة، من القرآن وسائر الأدلة. والضياء: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

قوله: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وخياً، وصدقته المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه، فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله، وعابه، وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعده الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقننا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر».

القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق
٧٠

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس، وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله، هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تُغَيَّر بالشبهات والشكوك، والآراء الباطلة.

وقد اختلف الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال^(١):

اختلف الناس في
مسألة الكلام على
تسعة أقوال

(١) انظر «الفتاوى» لشيخ الإسلام ١٦٢/١٢ - ٢١٣؛ ومختصر الصواعق المرسلة ٢٨٦/٢ - ٢٩٨. وقد أورد هذا الفصل بتصرف يسير من هنا إلى قوله في الصفحة ١٨٦: والنزاع بين أهل القبلة... الشيخ ملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٥١ - ٥٥ نقلاً عن ابن أبي العز، ولكنه لم يسمه، وإنما قال بعد أن نقل كلام الإمام الطحاوي: وقال شارحه.

أحدها: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هُوَ مَا يَفِيضُ عَلَى النُّفُوسِ مِنَ الْمَعَانِي، إِمَّا مِنَ الْعَقْلِ الْفَعَّالِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الصَّابِئَةِ وَالْمُتَفَلِّسَةِ. وَثَانِيهَا: أَنَّهُ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ، هُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ، إِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ، كَانَ قَرَأْنَا، وَإِنْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالْعِبْرِيَّةِ، كَانَ تَوْرَةً، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ كُلاَّبٍ وَمَنْ وَافَقَهُ، كَالْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ. وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ أَزَلِيَّةٌ مُجْتَمِعَةٌ فِي الْأَزَلِ، وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(١).

وَخَامِسُهَا: أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ، لَكِنْ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا، وَهَذَا قَوْلُ الْكُرَّامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. وَسَادِسُهَا: أَنَّ كَلَامَهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا يُحْدِثُهُ مِنْ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ، وَهَذَا يَقُولُهُ صَاحِبُ «الْمُعْتَبِرِ»^(٢) وَيَمِيلُ إِلَيْهِ الرَّازِي^(٣) فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ».

(١) فِي عَزْوِ هَذَا الْقَوْلِ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ نَظَرٌ، إِذْ يَسْتَبْعِدُ عَلَى مَنْ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ بِهَذَا الْقَوْلِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ فِي السَّنَةِ، كَمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

(٢) اسْمُهُ الْكَامِلُ: «الْمُعْتَبِرُ فِي الْحِكْمَةِ» وَقَدْ طُبِعَ فِي حَيْدَرَأَبَادِ سَنَةِ ١٣٧٥ هـ، وَمُؤَلَّفُهُ: هُوَ أَبُو الْبَرَكَاتِ هَبَّةُ اللَّهِ بْنُ مَلِكَا الطَّبِيبِ الْفِيلَسُوفِ، كَانَ يَهُودِيًّا وَأَسْلَمَ، وَاخْتَلَفُوا فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ، فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٥٤٧ هـ)، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا (٥٦٠ هـ) أَوْ (٥٧٠ هـ)، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ يَنْقُلُ عَنْ كِتَابِ «الْمُعْتَبِرِ» فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فِي «دَرَةِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ» وَيَعْلُقُ عَلَيْهِ وَيَتَعَقَّبُهُ رَاجِعُ الْفَهْرَسِ. مُتَرَجِمٌ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٢٠ / رَقْمُ التَّرْجُمَةِ (٢٧٥).

(٣) تَرْجَمَهُ اللَّذْهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» ٢١ / رَقْمُ التَّرْجُمَةِ (٢٦١) فَقَالَ: الْعَلَمَةُ الْكَبِيرُ ذُو الْفَنُونِ فَخْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقُرْشِيُّ الْبَكْرِيُّ الطَّبْرِسْتَانِيُّ الْأَصُولِيُّ الْمَفْسَرُ كَبِيرُ الْأَذْكِيَاءِ وَالْحِكَمَاءِ وَالْمُصَنِّفِينَ، وَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ، وَاشْتَغَلَ عَلَى أَبِيهِ ضِيَاءِ الدِّينِ خَطِيبِ الرِّيِّ، وَانْتَشَرَتْ تَوَالِيفُهُ فِي الْبِلَادِ شَرْقًا وَغَرْبًا. وَكَانَ يَتَوَقَّدُ ذِكَاءً، وَقَدْ بَدَتْ مِنْهُ فِي تَوَالِيفِهِ بَلَايَا وَعِظَائِمٌ وَانْحِرَافَاتٌ عَنِ السَّنَةِ، وَاللَّهُ يَعْفُو عَنْهُ، فَإِنَّهُ تَوَفَّى عَلَى طَرِيقَةِ حَمِيدَةٍ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ.

وَسَابِعُهَا: أَنْ كَلَامَهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى قَائِماً بِذَاتِهِ، هُوَ مَا خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي مَنْصُورِ الْمَاطِرِيْدِيِّ^(١).

وِثَامُنْهَا: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِالذَّاتِ، وَبَيْنَ مَا يَخْلُقُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْوَاتِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْمَعَالِي وَمَنْ تَبِعَهُ.

وِتَاسِعُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّماً، إِذَا شَاءَ، وَمَتَى شَاءَ، وَكَيْفَ شَاءَ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِهِ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ، وَأَنْ نَوْعَ الْكَلَامِ قَدِيمٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الصَّوْتُ الْمَعِينُ قَدِيماً، وَهَذَا الْمَأْثُورُ عَنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ وَالسَّنَةِ.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامَ اللَّهِ، «إِنْ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ الْمَصْطَفَى، وَكَسْرُ هَمْزَةِ «إِنْ» فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهَا مَعْمُولٌ الْقَوْلِ، أَعْنِي قَوْلَهُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ: نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: كَلَامَ اللَّهِ مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، رَدُّ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ الْمَعْتَزَلَةَ تَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَبْدَأْ مِنْهُ، كَمَا تَقْدِّمُ حِكَايَةَ قَوْلِهِمْ، قَالُوا: وَإِضَافَتُهُ إِلَيْهِ إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ، كَبِيتِ اللَّهِ، وَنَاقَةُ اللَّهِ، يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَقَوْلُهُمْ بَاطِلٌ.

فَإِنَّ الْمُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَانٍ وَأَعْيَانٍ، فَإِضَافَةُ الْأَعْيَانِ إِلَى اللَّهِ لِلتَّشْرِيفِ، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لَهُ، كَبِيتِ اللَّهِ، وَنَاقَةُ اللَّهِ، بِخِلَافِ إِضَافَةِ الْمَعَانِي، كَعِلْمِ اللَّهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعِزَّتِهِ، وَجَلَالِهِ، وَكِبَرِيَّاتِهِ، وَكَلَامِهِ،

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَاطِرِيْدِيِّ نَسَبُهُ إِلَى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى سَمَرْقَنْدَ، إِمَامُ الْمُتَكَلِّمِينَ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ فِي الْفِقْهِ وَالْأَصُولِ وَالْعَقَائِدِ وَالتَّفْسِيرِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٣٣٣ هـ «الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» ص ١٩٥.

وحياته، وعُلُوّه، وقهره، فإن هذا كُلُّه من صفاته، لا يُمكنُ أن يكونَ شيء من ذلك مخلوقاً.

والوصفُ بالتكلمِ من أوصاف الكمال، وضدّه من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُشَوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان عبّادُ العجل مع كفرهم، أعرَفَ باللهِ من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربُّك لا يتكلَّم، أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً﴾ [طه: ٨٩]. فعَلِمَ أنَّ نَفْيَ رَجْعِ القولِ، ونَفْيَ التكليمِ، نقصٌ يُستَدَلُّ به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلنا: إنَّه تعالى يتكلَّم كما يليقُ بجلاله، انتفتُ شبهتهم، ألا ترى أنَّه تعالى قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نُؤمنُ أنها تكلَّم، ولا نعلمُ كيف تتكلَّم وكذا^(١) قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تسييحُ الحصى والطعام^(٢)،

(١) في (ب): وكذلك.

(٢) في (ب): الطعام والحصى، وأخرج البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٩) عن ابن مسعود قال: ولقد كنا نسمع تسييحَ الطعام وهو يؤكل. أي: بين يدي رسول الله ﷺ، وهو في المسند ١/٤٦٠، والترمذي (٣٦٣٣)، والدارمي ١/١٥٠. وأما تسييح الحصى، فقد أخرجه البزار (٢٤١٣) في خير مطول من طريق قريش بن أنس عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سويد بن يزيد، عن أبي ذر، وفيه قال: فتناول النبي ﷺ سبع حصيات فسبحن في يده حتى سمعت لهن =

وسلامُ الحَجَرِ^(١) كُلُّ ذَلِكَ بَلَا فَمٍ يَخْرُجُ مِنْهُ الصَّوْتُ الصَّاعِدُ مِنَ الرِّثَةِ،
المعتمد على مقاطع الحروف.

وإلى هذا أشار الشيخُ رحمه الله بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً»
أي: ظَهَرَ مِنْهُ، ولا يُدْرَى كَيْفِيَّةُ تَكْلُمِهِ بِهِ، وأَكَّدَ هذا المعنى بقوله:
«قولاً»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أَكَّدَ اللهُ تعالى التَّكْلِيمَ
بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. فماذا بعدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟!

= حينئذٍ كحنين النحل! ثم وضعهن فخرسن...»، وقرش بن أنس: تغير بأخرة،
وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، وسويد بن يزيد: قال البيهقي في «الدلائل»
٦٥/٦ بعد ما رواه من طريق الكديمي عن قرش بن أنس: وكذلك رواه محمد بن
بشار، عن قرش بن أنس، عن صالح بن أبي الأخضر، وصالح لم يكن حافظاً،
والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً
من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أباذر بالبصرة ذكر له فذكر هذا الحديث عن
أبي ذر. ونقل الحافظ كلام البيهقي في «الفتح» ٥٩٢/٦، والوليد بن سويد ترجمه
ابن أبي حاتم ٦/٩، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه فيه مجهول، وله طريق
أخرى عند البزار (٢٤١٤)، وفيها إسحاق بن إبراهيم الحمصي يهّم كثيراً، وشيخه
عمرو بن الحارث الحمصي لم يوثقه غير ابن حبان، فهو في عداد المجاهيل، وقد تحرف في
المطبوع عبدالله بن سالم شيخ عمرو بن الحارث إلى عبدالله بن سلام، وأخرجه ابن
أبي عاصم في «السنة» (١١٤٦) من طريق آخر وفيه ضعف، فيتقوى إن شاء الله بهذه
الطرق، وانظر «مجمع الزوائد» ١٧٩/٥.

(١) في صحيح مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني
لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن» وأخرجه أحمد
٨٩/٥ و ٩٥ و ١٠٥، والترمذي (٣٦٢٤)، والدارمي ١٢/١، وابن أبي شيبة
٤٦٤/١١، والطبراني ١٢٣/٢، «الكبير» (١٩٠٧) و (١٩٦١) و (١٩٩٥) و (٢٠٢٨) وفي الصغير ٦٢/١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١٠٨/١،
والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٠٩).

ولقد قال بَعْضُهُمْ لأبي عمرو بن العلاء^(١)، أحد القراء السبعة: أريدُ أن تقرأ: وكَلَّمَ اللّٰهَ موسى، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلّم لا الله، فقال له أبو عمرو: هَبْ أَنِي قرأتُ هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! فَبُهِتَ المعتزلي!

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ^(٢) نُورٌ، فَرَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ^(٣)، فَإِذَا الرَّبُّ جَلُّ جَلَالُهُ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قال: [فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ] فَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِّمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ النَّعِيمِ، مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، حَتَّى يَخْتَجِبَ عَنْهُمْ، وَتَبَقَّى بَرَكَّتُهُ وَنُورُهُ عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ» رواه ابن ماجه وغيره^(٥).

(١) هو زبّان بن العلاء بن عمار التميمي البصري شيخ العربية، وأحد أئمة القراء السبعة، المتوفى سنة ١٥٤هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٠٧/٦ - ٤١٠.

(٢) في (ب): عليهم، والمثبت من (أ) و (ج) و (د)، وهو لفظ ابن ماجه.

(٣) في ابن ماجه: رؤوسهم.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) في المقدمة، والزياداتان منه، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٨/٦ -

٢٠٩، والبخاري (٢٢٥٣) من حديث جابر بن عبد الله، وفي سنده أبو عاصم العباداني، واسمه عبد الله بن عبيد الله، لين الحديث كما في «التقريب»، وشيخه فيه الفضل بن عيسى الرقاشي: منكر الحديث، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ورقة ١/١٤: هذا إسناد ضعيف لضعف الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» ٩٨/٧.

ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلو، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً! وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد: أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، هو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿اٰخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوْنَ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»^(١): باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة. وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم، فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة، وأعلى نعيمها، وأفضله، الذي ما طابت لأهلها إلا به.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كُلُّ» فيكون مخلوقاً!! فمن أعجب العجب، وذلك أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم «كُلُّ»، وأدخلوا كلام الله في عمومها مع أنه صفة من

كلام الله صفة له
وليس بمخلوق

= وأورده السيوطي في «الدر المشور» ٢٦٦/٥ - ٢٦٧، وزاد نسبه إلى ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، وابن أبي حاتم، والأجري في «الرؤية»، وابن مردويه، ورواه ابن عدي في «الكامل» ٢٠٣٩/٦ في ترجمة الفضل بن عيسى.
(١) ٤٨٧/١٣، وذكر فيه حديثين: الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن أبي هريرة وقد ذكر قبل هذا الباب عدة أبواب تتعلق بكلام الله فليراجع.

صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. ففَرَّقَ بَيْنَ الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً، لَلَزِمَ أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل. وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته مخلوقة، كالعلم والقُدرة وغيرهما، وذلك صريح الكُفر، فإن علمه شيء، وقُدْرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك، لَلَزِمَ أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حيثن بين نطق وأنطق، وإنما قالت الجلود: ﴿أَنْطَقْنَا لِلَّهِ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً، أو كُفراً أو هذياناً!! تعالى الله عن ذلك، وقد طرد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي^(١):

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنِظَامُهُ!!^(٢) ٧٣

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسى الأندلسي المعروف بابن عربي المتوفى بدمشق سنة ٦٣٨هـ مترجم في «السير» ٢٣/ (٣٤) وله ترجمة مطولة في «العقد الثمين» ١٦٠/٢ - ١٩٩ للفاسي.

(٢) البيت في «الفتوحات المكية» ١٤١/٤، وإنشاده فيه:
ألا كل قولٍ في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه
وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢٤٥/٢ - ٢٥٧، و«جامع الرسائل» ص ١٥٦ - ١٦٢.

ولو صَحَّ أن يُوصَفَ أَحَدٌ بصفةٍ قامتٍ بغيره، لَصَحَّ أن يُقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصير قد قام وصفُ العمى بغيره، والأعمى قد قام وصفُ البصير بغيره! وَلَصَحَّ أن يُوصَفَ اللَّهُ تعالى بالصفات التي خَلَقَهَا في غيره، من الألوان والروائح والطُعم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألَزَمَ الإمامُ عبدُالعزیز المكي بشرّاً المريسي بين يدي المأمون بعد أن تكَلَّمَ معه ملتزماً أن لا يَخْرُجَ عن نصِّ التنزيل، وألَزَمَهُ الحُجَّةُ، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدعُ مطالبتي بنصِّ التنزيل، ويُناظرني بغيره، فإن لم يدعِ قوله، ويرجع عنه، ويُقرَّ بخلق القرآن الساعة^(١) ولا قدمي حلالاً. قال عبدُالعزیز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: [اسأل] أنت، وطبعَ في، فقلتُ له: يلزمك واحدةٌ من ثلاث لا بُدَّ منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن — وهو عندي أنا كلامه في نفسه — أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاذ عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودع^(٢) بشرّاً، فقد^(٣) انقطع، فقال عبدُالعزیز: إن قال: خلقَ كلامه في نفسه، فهذا مُحال، لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون منه شيء مخلوقاً. وإن قال: خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كُلَّ كلامٍ خلقه الله في غيره، فهو كلامه، وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا مُحال، لا يكون الكلام إلا من

دحض حجج المريسي
في خلق القرآن

(١) في (ب) و (ج): الساعة الساعة.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب): قد.

مَتَكَلِّمٌ ، كما لا تَكُونُ الإرادةُ إلا من مُريدٍ ، ولا العِلْمُ إلا من عَالِمٍ ، ولا يُعْقَلُ كلامٌ قائم بنفسه يَتَكَلَّمُ بذاته ، فلما اسْتَحَالَ مِنْ هذه الجهاتِ أن يكونَ مخلوقاً ، عَلِمَ أنه صفة لله . هذا مختصرٌ من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة»^(١).

وعمومُ «كل» في كل موضع بحسبه ، ويُعرَفُ ذلك بالقرائن ، ألا تَرى إلى قوله تعالى : ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى﴾^(٢) إلا مَسْكِنُهُمْ ﴿[الأحقاف: ٢٥] ، ومساكنهم شيء ، ولم تَدْخُلْ في عمومِ كُلِّ شيءٍ دَمَرَتِ الرِّيحُ ، وذلك لأن المراد: تُدْمِرُ كُلَّ شيءٍ يَقْبَلُ التدميرَ بالريح عادةً ، وما يَسْتَحِقُّ التدميرَ ، وكذا قوله تعالى حِكَايَةً عن بلقيس : ﴿وَأُورِثَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٣) [النمل: ٢٣] ، المرادُ مِنْ كل شيءٍ يَحْتَاجُ إليه المُلُوكُ ، وهذا القَيْدُ يُفَهِّمُ مِنْ قرائن الكلام ، إذ مُرَادُ الهُدْهِدِ أنها مَلِكَةٌ كاملةٌ في أمر المُلْكِ ، غَيْرُ محتاجةٍ إلى ما يَكْمُلُ به أَمْرُ ملكها ، ولهذا نظائرٌ كثيرة .

والمرادُ من قوله تعالى : ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] أي : كل شيءٍ مخلوق ، وكلُّ موجودٍ سوى الله تعالى ، فهو مخلوقٌ ، فَدَخَلَ في هذا العمومِ أفعالُ العبادِ حتماً ، ولم يَدْخُلْ في العمومِ الخالقُ تعالى ، ٧٤ وصفاته ليست غيرةً ، لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوفُ بصفات الكمال ، وصفاته ملازمةٌ لذاته المقدسة ، لا يُتَصَوَّرُ انفصالُ صفاته عنه ، كما تقدَّم

(١) ص ٧٩ - ٨٠ ، وما بين حاصرتين منه .

(٢) في الأصل : «ترى» بالتاء المفتوحة على الخطاب ، ونصب «مساكنهم» ، وهي قراءة

أبي عمرو والقراء عدا عاصم ويعقوب وحمة فإنهم قرؤوا «يُرى» بياء مضمومة على

الغيب ، و«مساكنهم» بالرفع . انظر «حجة القراءات» ص ٦٦٦ ، و«الكشف عن وجوه

القراءات» ٢/ ٢٧٤ ، و«النشر» ٣٧٣/ ٢ .

(٣) في «زاد السير» ١٦٥/ ٦ : من كل شيء يعطاه الملوك ، ويؤتاه الناس .

الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، بل نفْس ما استدلُّوا به يدلُّ عليهم، فإذا كان قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يصلح أن يكون دليلاً.

لساد استدلال من
يقول بخلق القرآن

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى «خلق»، يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ * وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ [الأنبياء: ٣٠، ٣١]. وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى «خلق»، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنْسًا﴾ [الزخرف: ١٩]. ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة، فسمعه موسى منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ والنداء: هو الكلام من بُعد، فسمع موسى عليه السلام

النداء من حافة الوادي، ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ أي: أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سَمِعْتُ كَلامَ زَيْدٍ مِنَ الْبَيْتِ، يكون «من البيت» لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَمُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] وهل قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ غير رب العالمين؟ ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله، لكان قولُ فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] صدقاً، إذ كلُّ من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غير الله! وقد فرّقوا بين الكلامين على أصلهم الفاسد: أن ذلك^(١) كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون!! فحرّفوا وبذلوا واعتقدوا ٧٥ خالقاً غير الله. وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] والتكوير: ١٩]. وهذا يدلُّ على أن الرسول أحدثه، إما جبريل أو محمد ﷺ.

قيل: ذكر الرسول معرّف أنه مُبَلِّغٌ عن مرسله، لأنه لم يقل: إنه قول ملكٍ أو نبي، فعلم أنه بَلَّغَهُ عَمَّنْ أَرْسَلَهُ بِهِ، لا أنه أنشأه من جهة نفسه.

وأيضاً: فالرُّسُولُ في إحدى الآيتين جبريل، وفي الأخرى محمد، فإضافته إلى كل منهما تُبَيِّنُ أن الإضافة للتبليغ، إذ لو أحدثه أحدهما، امتنع أن يُحْدِثَهُ الْآخَرُ.

(١) في (ب): ذلك.

وأيضاً: فقلوه: رسول أمين^(١)، دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي أُرْسِلَ بتبليغه، ولا يَنْقُصُ منه، بل هو أمينٌ على ما أُرْسِلَ به، يُبْلَغُه عن مرسله.

وأيضاً: فإن الله قد كَفَّرَ من جعله قَوْلَ البشر، ومحمدٌ ﷺ بشر، فَمَنْ جَعَلَهُ قَوْلَ محمدٍ بمعنى أنه أنشأه، فقد كَفَّرَ ولا فَرْقَ بين أن يقول: إنه قولُ بشر، أو جني، أو مَلَك، والكلامُ كَلَامُ مَنْ قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً، ومن سَمِعَ قائلًا يقول:

فَقَا نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ^(٢)

قال: هذا شِعْرُ امرئ القيس^(٣)، وَمَنْ سَمِعَهُ يقول: «إنما الأعمالُ بالنياتِ

(١) كذا في الأصول الأربعة، قال العلامة الشيخ أحمد شاکر رحمه الله في تعليقه على هذا الشرح ص ١١٢: الآية التي ذكرها الشارح: «إنه لقول رسول كريم» جاءت مرتين: في سورة الحاقة: ٤٠ وليس فيها بعدها الوصف بلفظ: «أمين». والأخرى في سورة التكويد: ١٩، ثم بعدها: «ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ. مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٌ» ٢٠، ٢١. فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقلوه: رسول أمين فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط. ولو قال: وأيضاً فوصف الرسول بأنه «أمين»... كان أدق وأجود.

(٢) ونقاه:

بِسْفَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَّلِ

وهو مطلع معلقته في ديوانه ص ٨.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو بن حُجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مُرْتَع بن معاوية بن كندة. وهو معدود في الطبقة الأولى من شعراء الجاهليات التي اجتمع عليها أهل النقد بأنها أشعر شعراء العرب. وقالوا: إنه سبق إلى أشياء ابتدعها واستحسنها العرب، واتبعه فيها الشعراء كاستيقاف صحبه، والبكاء في الديار. ورقة النسيب، وقرب المأخذ، وشبه النساء بالظباء والبيض، وشبه الخيل بقيد الأوبد، وغيرها، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسيب وبين المعنى. قتل سنة ٥٤٥م. راجع أخباره في «الأغاني» ٧٧/٩.

وَأَمَّا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى^(١) قَالَ: هَذَا كَلَامُ الرَّسُولِ، وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ:
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، إِنْ كَانَ عَنْدهُ خَبْرُ ذَلِكَ، وَإِلَّا
قَالَ: لَا أَدْرِي مِنْ كَلَامِ مَنْ هَذَا؟ وَلَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ذَلِكَ، لَكَذَّبَهُ. وَلِهَذَا
مَنْ سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِ نَظْماً وَثَرَاءً، يَقُولُ لَهُ: هَذَا كَلَامُ مَنْ؟ أَهَذَا كَلَامُكَ
أَوْ كَلَامُ غَيْرِكَ؟

اتفاق أهل السنة
والجماعة على أن
كلام الله غير مخلوق

وبالجملة، فَأَهْلُ السَّنَةِ كُلُّهُمْ، مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ
مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ،
وَلَكِنْ بَعْدَ ذَلِكَ تَنَازَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هَلْ هُوَ مَعْنَى وَاحِدٌ
قَائِمٌ بِالذَّاتِ، أَوْ أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ تَكَلِّمُ اللَّهَ بِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
مُتَكَلِّمًا، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَمَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ وَأَنَّ نَوْعَ
الْكَلَامِ قَدِيمٌ^(٢)؟

وقد يُطْلَقُ بَعْضُ الْمُعْتَزِّلَةِ عَلَى الْقُرْآنِ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١) وَ (٥٤) وَ (٢٥٢٩) وَ (٣٨٩٨) وَ (٥٠٧٠) وَ (٦٦٨٩) وَ (٦٩٥٣)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٠٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٤٧)،
وَإِبْنُ مَاجَهَ (٢٤٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ ٥٨/١ - ٦٠ وَ ١٥٨/٦ - ١٥٩ وَ ١٣/٧،
وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ص ٤٠١ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَاحِدٌ ٢٥/١ وَ ٤٣، وَالطَّيَالِسِيُّ
ص ٩، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» ٤٢/٨، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْهَانَ» ١١٥/٢ وَ ٢٢٢، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي
«الْإِيمَانِ» (١٧) وَ (٢٠١)، وَالبَغَوِيُّ (١). وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَظَمِ مَوْقِعِ هَذَا الْحَدِيثِ
وَكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَصِحَّتِهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لِمَنْ صَنَفَ كِتَابًا أَنْ يَبْدَأَ
فِيهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَنْبِيْهًا لِلطَّلَابِ عَلَى تَصْحِيحِ النِّيَّةِ.

(٢) لَا يَلْتَفِتُ إِلَى تَنَازُعِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ فِيمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَهُوَ مَا أَشَارَ
إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ...» فَاسْتَمْسَكَ بِغَرْزِ هَذَا الْقَوْلِ وَاسْتَقَمَّ
عَلَيْهِ، وَحَذَّرَ مِمَّا أَحْدَثَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ.

غَيْرُ مُخْتَلَقٍ مُفْتَرَى مَكْذُوبٌ، بَلْ هُوَ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا
المعنى منتفٍ باتفاق المسلمين.

والنزاعُ بينَ أهلِ القبلةِ إنما هو في كونه مخلوقاً خَلَقَهُ اللَّهُ،
أو هو^(١) كلامه الذي تَكَلَّمَ بِهِ وَقَامَ بِذَاتِهِ؟ وَأَهْلُ السُّنَّةِ إِنَّمَا سُئِلُوا عَنْ
هَذَا، وَإِلَّا فَكُونُهُ مَكْذُوباً مُفْتَرَى مِمَّا لَا يُنَازَعُ مُسَلِّمٌ فِي بُطْلَانِهِ. وَلَا شَكَّ
٧٦ أَنَّ مَشَايِخَ الْمَعْتَزِلَةِ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ فِي
التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ لَمْ يَتَلَقَّوْهُ لَا عَنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا عَنْ أَئِمَّةِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَقْلَ^(٢) دَلَّاهُمْ عَلَيْهِ،
وَإِنَّمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ تَلَقَّوْا مِنَ الْأَئِمَّةِ الشَّرَائِعَ.

وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ عَلَى فِطْرَتِهِمُ السَّالِمَةِ وَعَقُولِهِمُ الْمُسْتَقِيمَةَ، لَمْ يَكُنْ
بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ، وَلَكِنْ أَلْقَى الشَّيْطَانُ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ أُغْلُوطَةً^(٣) مِنْ
أَغَالِيطِهِ، فَرُقَّ بِهَا بَيْنَهُمْ: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ
بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ
مُتَكَلِّماً إِذَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، وَأَنَّ نَوْعَ كَلَامِهِ قَدِيمٌ، وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ كَلَامِ
الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر» فَإِنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنُ
[كَلَامُ اللَّهِ] فِي الْمَصَاحِفِ مَكْتُوبٌ، وَفِي الْقُلُوبِ مُحْفُوظٌ، وَعَلَى
الْأَلْسُنِ مَقْرُوءٌ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَنَزَّلٌ، وَلَفْظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ [وَكِتَابُنَا لَهُ
مَخْلُوقَةٌ، وَقِرَاءَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ]، وَالْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): عقلهم.

(٣) الأغلوطة: أفعولة، من الغلط، كالأحدوثة والأعجوبة.

الْقُرْآنِ [حِكَايَةً] عَنْ مُوسَى وَغَيْرِهِ [مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]، وَعَنْ فِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، فَإِنَّ ذَلِكَ [كُلُّهُ] كَلَامُ اللَّهِ إِيخْبَارٌ عَنْهُمْ، [كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ]، وَكَلَامُ مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَا كَلَامُهُمْ، وَسَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى: فَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ^(١)، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤُوتِنَا، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا. انْتَهَى^(٢).

فَقَوْلُهُ: وَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ. يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ حِينَ جَاءَ كَلَّمَهُ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ أَزْلاً وَأَبَدًا يَقُولُ: يَا مُوسَى، كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٤٣]، فَقَفَّهِمْ مِنْهُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُسَمَعَ، وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ الصَّوْتَ فِي الْهَوَاءِ، كَمَا قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَائِثِرِيُّ وَغَيْرُهُ. وَقَوْلُهُ: الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ حَدَّثَ لَهُ وَصَفُ الْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَكُلُّ مَا تَحْتَاجُ بِهِ الْمَعْتَزِلَةُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ، وَمَا يَقُولُ بِهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَإِنَّهُ صِفَةٌ لَهُ، وَالصِّفَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمَوْصُوفِ، فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ وَالْقَوْلُ بِهِ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِمَا فِي قَوْلِ كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّوَابِ، وَالْعُدُولُ عَمَّا

(١) فِي «الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ٤٨: الَّذِي هُوَ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَزْلِ.

(٢) «شَرْحُ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» ص ٥٠، وَمَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ مِنْهُ.

يَرُدُّهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مِنْهُمَا^(١).

فَإِذَا قَالُوا لَنَا: فَهَذَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ قَامَتْ بِهِ، قُلْنَا: هَذَا الْقَوْلُ مُجْمَلٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ قَبْلَكُمْ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهَذَا الْمَعْنَى بِهِ تَعَالَى مِنْ الْأَثْمَةِ؟ وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ، وَنُصُوصُ الْأَثْمَةِ أَيْضاً مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الرِّسْلَ الَّذِينَ خَاطَبُوا النَّاسَ، وَأَخْبَرُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَالَ وَنَادَى وَنَاجَى وَيَقُولُ؛ لَمْ يُفْهِمُوهُمْ أَنَّ هَذِهِ مَخْلُوقَاتٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ، بَلِ الَّذِي^(٢) أَفْهَمُوهُمْ إِيَّاهُ: أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ، وَالْكَلَامُ قَائِمٌ بِهِ لَا بَغِيرَهُ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ وَقَالَ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ: «وَلَسَانِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَرَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يَتَلَّى»^(٣). وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ خِلَافَ مَفْهُومِهِ، لَوَجِبَ بَيَانُهُ، إِذْ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ.

وَلَا يُعْرَفُ فِي لُغَةٍ وَلَا عَقْلٍ قَائِلٌ مُتَكَلِّمٌ لَا يَقُومُ بِهِ الْقَوْلُ وَالْكَلَامُ وَإِنَّمَا قَامَ الْكَلَامُ بَغِيرَهُ، وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ قَرُّوا مِنْ ذَلِكَ حَذَرًا مِنَ التَّشْبِيهِ، فَلَا يَشْتَوِي صِفَةً غَيْرَهُ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، قُلْنَا: وَيَتَكَلَّمَ لَا كَتَكَلُّمِنَا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصِّفَاتِ.

وَهَلْ يُعْقَلُ قَادِرٌ لَا يَقُومُ بِهِ الْقُدْرَةُ، أَوْ حَيٌّ لَا يَقُومُ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى...» إِلَى هُنَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ الْكَبِيرِ» ص ٤٨، مُصَدِّراً بِقَوْلِهِ: قَالَ شَارِحُ عَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ.

(٢) فِي (ب): وَالَّذِينَ.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ الْمَطُولِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٦١) وَ (٤١٤١) وَ (٤٧٥٠) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّورِ: بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ»، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٠) فِي التَّوْبَةِ: بَابُ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ، وَقَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاذِفِ، وَأَمَّا ١٩٧/٦ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَرَوَى هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٥).

به الحياة؟! وقد قال ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ»^(١)، فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق! بل هذا كقوله: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ»^(٢)، وكقوله: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأَحَاطِرُ»^(٣). وكقوله: «وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ نُغْتَالَ مِنْ تَحْتِنَا»^(٤). كل هذه من صفاتِ اللَّهِ تعالى. وهذه المعاني مبسوطة في مواضعها، وإنما أُشير إليها هنا إشارة.

وكثيرٌ من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثر والتجزئ والتبعض في الحاصل^(٥) في الدلالات، لا في المدلول، وهذه العبارات مخلوقة، وُسِّمَتْ: «كلام الله» لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ، وتَأْدِيهِ بِهَا، فإن عُبِّرَ بالعربية، فهو قرآن، وإن عُبِّرَ بالعبرية، فهو تورا، فاختَلَفَتِ العباراتُ لا الكلام، قالوا: وتُسَمَّى هذه العبارات كلامَ اللَّهِ مجازاً.

وهذا كلام فاسد، فإن لَزِمَهُ أَنْ معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ومعنى

(١) أخرجه أحمد ٤١٩/٣، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٤٢) من حديث عبد الرحمن بن خنيس رضي الله عنه، وقامه: «من شر ما خلق وفساداً وبرا، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما نزل في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن» وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩١)، ومالك (٢١٤/١)، وابن ماجه (٣٨٤١)، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٠١ تعليق رقم (١).

(٣) أخرجه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ١٠٠ تعليق رقم (١).

(٤) صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ١٠١ تعليق رقم (٢).

(٥) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «والتبعض حاصل».

آية الكرسي هو معنى آية الدين! ومعنى سورة الإخلاص هو معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ وكلما تأمل الإنسان هذا القول، تبين له فسادُه، وعلم أنه مُخَالِفٌ لكلام السلف^(١).

والحق أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمَ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حرم على الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله، لما حرم على الجنب قراءة القرآن.

بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالأسنة، مكتوب في المصاحف، كما قاله أبو حنيفة رحمه الله في «الفقه الأكبر»^(٢). وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلام الله، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خطأ فلان وكتابتُه، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مداد قد كتبت به، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المداد في المصحف، كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل:

كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالأسنة، مكتوب في المصاحف

(١) من قوله: وقد قال ﷺ: أعوذ بكلمات الله التامات.. إلى هنا، نقله علي القاري في «شرح

الفقه الأكبر» ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) ص ٤٠ بشرح علي القاري.

فيه خطأ فلان الكاتب، وهذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل:
فيه كلام الله. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني، ضل، ولم يهتد
للمصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي
هو قول الباري، من لم يهتد له، فهو ضال أيضاً، ولو أن إنساناً وجد في
ورقة مكتوباً:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(١)

من خط كاتب معروف، لقال^(٢): هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا
خطأ فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشبه
هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذكر، ويُراد به القراءة، قال
نعالى: ﴿وَقَرَأَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

(١) صدر بيت للبيد ومثله:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَخَالَةَ زَائِلٌ

وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة مطلعها:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَآذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

انظر ديوانه ص ٢٥٤. وهو من شواهد كتب النحو على أن خلا إذا تقدمها «ما»

المصدرية وجب نصب المستثنى بها.

انظر «المع» ١٥/١، ٣٣٣، و«الصبان على الأشموني» ٢٨/١ و ١٦٤/٢،

و«أوضح المسالك» ٧٤/٢، و«الشواهد الكبرى» للعيني ٥/١ و ١٣٤/٣. وأخرج

البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»

(٢) في (أ) و (ج): ولقال، بزيادة واو.

وقال ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(١). وتارة يُذَكَّرُ ويُراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٢). إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨) في الصلاة: باب استحباب الترتيل في القراءة، والنسائي (١٧٩/٢-١٨٠) في الافتتاح: باب تزيين القرآن بالصوت، والدارمي (٤٧٤/٢)، وأحمد (٢٨٣/٤ و ٢٨٥ و ٢٩٦ و ٣٠٤)، وابن مساجه (١٣٤٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢٦١/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧/٥) من حديث البراء بن عازب، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٦٦٠)، والحاكم (٥٧٥/١)، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» (١٣٩/٧)، وعن أبي هريرة عند ابن حبان (٦٦١)، وعن ابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١١٣)، وعن ابن مسعود عند ابن سعد (٩٠/٦)، وأخرجه الحاكم (٥٧٥/١) أيضاً من حديث البراء بلفظ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا»، وسنده حسن.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٠١/١)، والشافعي في «الرسالة» (٢٧٣)، والبخاري (٢٤١٩) و (٤٩٩٢) و (٥٠٤١) و (٦٩٣٦) و (٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)، وأبو داود (١٤٧٥)، والترمذي (٢٩٤٤)، والنسائي (١٥٠/٢، ١٥١)، وأحمد (٢٤/١، ٤٠، ٤٣)، والطحاوي (٩، ٩٠، ٩١)، والطبري (١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٧/٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٢٦) من حديث عمر بن الخطاب، وفي الباب عن عمرو بن العاص عند أحمد (٢٠٤/٤ و ٢٠٥)، وعن أم أيوب عنده أيضاً (٤٣٣/٦ و ٤٦٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٣/٤)، وعن معاذ عند الطبراني (٢٠/٣١٢)، وعن أبي عنده مسلم (٨٢٠)، وأحمد (١٢٧/٥)، وأبي داود (١٤٧٧) و (١٤٧٨)، والنسائي (١٥٣/٢ - ١٥٤)، والطبري (٣٠)، والبغوي (١٢٢٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٩/٤ و ١٩١)، وعن حذيفة عند أحمد (٣٨٥/٥ و ٣٩١ و ٤٠٠) و (٤٠٥ و ٤٠٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٢/٤ - ١٨٣)، والطبراني (٣٠١٨)، والبراء (٢٣١٠)، وعن أبي بكره عند البزار (٢٣١١)، والطحاوي (١٩١/٤) وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وعن أبي هريرة عند أحمد (٣٠٠/٢ و ٣٣٢ و ٤٤٠)، والبزار (٢٣١٣)، والطحاوي (١٨٣/٤)، وصححه ابن حبان (٧٤)، وعن =

كُلُّ من المعنيين المذكورين، فالحقائق لها وجود عيني، وذهني، ولفظي،
ورسمي، ولكن الأعيان تُعَلَّم، ثم تُذَكَّر، ثم تُكْتَب، فكتابتها في
المصحف هي المرتبة الرابعة.

وأما الكلام، فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي
يُكْتَب بلا واسطة ذهني ولا لسان، والفرق بين كونه في زُبُر الأولين، وبين
كونه في رَق منشور^(١)، أو في كتاب مكنون: واضح.

فقوله عن القرآن: ﴿وإنه لفي زُبُر الأولين﴾ [الشعراء: ١٩٦]، ٧٩
أي: ذكَّره ووصَّفه والإخبار عنه، كما أن محمداً مكتوبٌ عندهم،
إذ القرآن أنزله الله على محمد، لم يُنزلْ على غيره أصلاً، ولهذا قال:
﴿في الزُّبُر﴾ ولم يَقُل: في الصحف، ولا في الرُّق، لأن «الزُّبُر» جمع
«زبور» و«الزُّبُر» هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وإنه لفي زُبُر الأولين﴾
[الشعراء: ١٩٦] أي: مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ اشتقاقه ما يبيِّن
المعنى المراد، ويبيِّن كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس، وهذا مثل
قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، أي: ذكره،
بخلاف قوله: ﴿في رَقٍ مُنْشُورٍ﴾ [الطور: ٣] أو ﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾
[البروج: ٢٢] أو ﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨] لأن العامل في الظرف
إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو
ذلك، أو يُقَدَّر: مكتوب في كتاب، أو في رَق.

= ابن مسعود عند البزار (٢٣١٢)، والطحاوي ١٨٤/٤، والطبراني (١٠٠٩٠)
و (١٠٢٧٣) وصححه ابن حبان (٧٥).

(١) زاد في (ب) و (ج) و (د): أولوح محفوظ، وقد ذكرت هذه الزيادة في (آ)، لكن أثبت
فوق «أو» كلمة «لا» وفوق «محفوظ» كلمة «إلى» وهذا يعني في اصطلاحهم ترميجه، فإنه
ليس من كلام المصنف.

والكتاب: تارة يُذَكَّر ويُرَادُ به محلُّ الكتابة، وتارة يُذَكَّر ويُرَادُ به الكلام المكتوب، وَيَجِبُ التفريقُ بَيْنَ كتابةِ الكلامِ في الكتاب، وكتابة^(١) الأعيانِ الموجودةِ في الخارجِ فيه، فَإِنَّ تلكَ إنما يُكْتَبُ ذِكْرُها، وكلما تَدَبَّرَ الإنسانُ هذا المعنى، وَضَحَ له الفَرْقُ.

وحقيقةُ كلامِ اللَّهِ تعالى الخارجية: هي ما يُسَمَّعُ منه، أو من المبلِّغ عنه، فإذا سَمِعَهُ السَّامِعُ، عَلِمَهُ وَحَفِظَهُ، فكلامُ الله مسموعٌ له معلومٌ محفوظ، فإذا قاله السامع، فهو مقروء له متلو، فإن كَتَبَهُ، فهو مكتوبٌ له مرسومٌ، وهو حقيقة في هذه الوجوه كُلُّها لا يَصِحُّ نفيه، والمجازُ يَصِحُّ نفيه، فلا يجوزُ أن يُقالَ: ليس في المصحفِ كلامُ اللَّهِ، ولا: ما قرأ القارئ كلامَ اللَّهِ، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يَسْمَعُ كلامَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ، وإنما يَسْمَعُهُ مِن مَّبلِّغه عن اللَّهِ، والآية تَدُلُّ على فساد قول مَنْ قال: إن المسموعَ عبارةٌ عن كلامِ اللَّهِ، وليس هو كلامَ اللَّهِ، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يَقُلْ حتى يَسْمَعَ ما هو عبارةٌ عن كلامِ اللَّهِ، والأفضلُ الحقيقة. ومن قال: إن المكتوبَ في المصاحف عبارةٌ عن كلامِ اللَّهِ، أو حِكَايَةُ كلامِ اللَّهِ، وليس فيها كلامُ اللَّهِ: فقد خَالَفَ الكتابَ والسنة، وسَلَفَ الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلام^(٢) الطحاوي رَجَمَهُ الله يَرُدُّ قولَ مَنْ قال: إنه معنى واحد

(١) في (ب): وكتاب.

(٢) من هنا إلى قوله: في عدة آثار، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٩، وصرح بنسبته للشارح.

لا يُتصورُ سماعه منه، وأنَّ المسموعَ المنزلَ المقروءَ المكتوبَ ليسَ كلامَ الله، وإنما هو عبارة عنه، فإنَّ الطحاوي رحمه الله يقول: كلامُ الله مِنه بَدَأ. وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدأ، وإليه يعود، وإنما قالوا: منه بدأ، لأنَّ الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خَلَقَ الكلامَ في محل، فبدأ الكلامَ مِن ذلك المحل، فقال السلف: «منه ٨٠ بدأ» أي: هو المتكلم به، فمعه بدأ، لا مِن بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: وإليه يعود: أنه يُرفع مِن الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية، ولا في المصاحف، كما جاء ذلك في عدة آثار^(١).

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تُعرفُ كيفيةُ تكليمه به قولاً ليس بالمجاز، «وأنزله على رسوله وحياً» أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسَمِعَهُ الملكُ جبريل من الله، وسَمِعَهُ الرسولُ محمد ﷺ من الملك،

محجز العقل عن إدراك كيفية تكليمه سبحانه بالقرآن

(١) أخرج ابن ماجه (٤٠٤٩) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربيعة بن حراش، عن حليفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُنْزَلُ الْإِسْلَامُ كَمَا يُنْزَلُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صَبَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكَ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَتَحْنُ نَقُولُهَا...».

قال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» ورقة ٢٥٤: إسناده صحيح ورجاله ثقات، رواه مُسْنَدٌ في مسنده عن أبي عوانة، عن أبي مالك بإسناده ومثته، ورواه الحاكم في «المستدرک» ٤/٧٣ من طريق أبي كريب، عن أبي معاوية، به. وقال: صحيح على شرط مسلم. قلت: ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

وَقَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. وفي ذلك إثباتُ صفةِ العلوِّ لله تعالى.

وقد أُورِدَ على ذلك أنْ إنزالَ القرآنِ نظيرُ إنزالِ المطرِ، وإنزالِ الحديدِ، وإنزالِ ثمانية أزواجٍ من الأنعام.

والجواب: أنْ إنزالَ القرآنِ فيه مذكور أنه إنزال من الله، قال تعالى: ﴿حَمَّ * نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١-٢]. وقال تعالى: ﴿نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعالى: ﴿نَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حم السجدة: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٣-٥]. وقال تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وإنزالُ المطرِ مقيدٌ بأنه مُنْزَلٌ من السماء، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]. والسماء: العلو، وقد جاء في مكانٍ آخر: أنه منزل من المُنْزِنِ، والمُنْزِن: السحاب، وفي مكانٍ آخر: أنه منزل من الْمُعْصِرَاتِ، وإنزالُ الحديدِ والأنعامِ مُطْلَقٌ، فكيف يشبهُ هذا الإنزالَ

بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال^(١)! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديدُه أجودَ، والأنعام تُخلَقُ بالتوالدِ المستلزم إنزال الذكورِ الماء من أصلابها إلى أرحامِ الإناث، ولهذا يقال: أنزَلَ ولم يُنزل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأنعام تَعْلُو فحولها إناثها عند الوطء، وَيَنْزِلُ ماء الفحل من عُلُو إلى رَجَمِ الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من عُلُو إلى سُفْل، وعلى هذا فيَحْتَمَلُ قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦]:

وجهين: أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس. الثاني: أن تكون «من» ٨١ لا ابتداء الغاية، وهذان الوجهان^(٢) يُحْتَمَلَانِ في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾^(٣) [الشورى: ١١].

وقوله: «وَصَدَقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا». الإشارة إلى ما ذَكَرَهُ من التكلم به على الوجه المذكور وإنزاله، أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم السلفُ الصالح، وأن هذا حَقٌّ وصدق.

وقوله: «وَأَيَقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ» رَدُّهُ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ ظَاهِرٌ، وَفِي قَوْلِهِ: بِالْحَقِيقَةِ، رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ قَامَ^(٤) بِذَاتِ اللَّهِ لَمْ يُسَمَّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا

الرد على من يقول
بالكلام النفسي

(١) جملة «وهذا الإنزال بهذا الإنزال» لم ترد في (ب).

(٢) تحرفت في (أ) إلى: الجوهان.

(٣) في «زاد المسير» ٢٧٥/٧: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: من مثل خلقكم ﴿أَزْوَاجًا﴾ نساء. وقال ابن كثير ١٨٢/٧: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ أي: من جنسكم وشكلكم منة عليكم وتفضلاً، جعل من جنسكم ذكراً وأنثى. وقال الألويسي ١٧/١٥: و﴿جَعَلَ﴾ أي: خلق ﴿مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ من جنسكم ﴿أَزْوَاجًا﴾ نساء.

(٤) في (ب): قائم.

هو الكلام النفساني، لأنه لا يُقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به: إن هذا كلام حقيقة، وإلا للزم أن يكون الآخرس متكلماً، ولزم ألا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار آخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الآخرس، فالمكتوب: هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يُسميه أحد «آخرس»، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم^(١) معنى مجرداً ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، أو أن الله خلق في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دُون الملك هذه العبارة.

ويقال لمن قال: إنه معنى واحد: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! وفساد هذا ظاهر، وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعض، وكذلك كل من كلمه الله، أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثال ذلك: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدد.

مذاهب الناس في
سمى الكلام
والقول
أقوال:
وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق: أربعة

(١) في (ب): فهم منه.

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: أنه اسم للفظ فقط، والمعنى ليس جزءاً مسماء، بل هو مدلول مسماء، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز، لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض ٨٢ المتأخرين من الكلابية.

ولهم قول ثالث: يروى عن أبي الحسن، أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الأدميين، لأن حروف الأدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن يكون كلامه، وهذا مبسوط في موضعه، وأما من قال إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا^(١)

فاستدلالاً فاسد. ولو استدلل مستدل بحديث في «الصحيحين» لقالوا: هذا خبر واحد! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه، وتلقيه بالقبول والعمل به، فكيف وهذا البت قد قيل: إنه مصنوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟! وقيل: إنما قال: «إن البيان لفِي الْفُؤَادِ» وهذا أقرب إلى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه، فلا يجوز الاستدلال

(١) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو يذكر في كتب المتكلمين مع بيت قبله، هو: لا يُعْجِبُنْكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلًا

به، فإن النصارى قد ضلُّوا في معنى الكلام، وزَعَمُوا أن عيسى عليه السلام نفسُ كلمة الله، واتَّحَدَ اللاهوتُ بالنَّاسوتِ! أي: شيءٌ مِنَ الإله بشيءٍ مِنَ الناس! أَفَيَسْتَدِلُّ بقولِ نصرانيٍّ قد ضلَّ في معنى الكلامِ على معنى الكلام، ويترك ما يُعَلِّمُ من معنى الكلام في لغة العرب!

وأيضاً: فمعناه غيرُ صحيح، إذ لا زَمَهُ أن الأخرسَ يُسمَى متكلماً، لقيام الكلام بقلبه، وإن لم يَنْطِقْ به، ولم يَسْمَعْ منه، والكلامُ على ذلك مبسوط في موضعه، وإنما أُشِيرُ إليه إشارة.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القولُ له شَبَهٌ قوي بقولِ النصارى القائلين باللاهوت والنَّاسوت! فإنهم يقولون: كلامُ الله^(١) هو المعنى القائم بذاتِ الله الذي لا يُمَكِّنُ سَمَاعَهُ، وإنما النِّظْمُ المسموعُ مخلوق، فإفهامُ المعنى القديم بالنظم المخلوق يُشَبِّهُ امتزاجِ اللاهوت بالنَّاسوتِ الذي قالته النصارى في عيسى عليه السلام، فانظُرْ إلى هذا الشُّبْه ما أعجَبَه^(٢)!

وَيَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: بأن الكلامَ هو المعنى القائم بالنفس قوله ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(٣).

(١) لفظ الجلالة لم يرد في (ب).

(٢) انظر الجواب الصحيح، ٧٣/٣.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي ١٤/٣ - ١٨، والطبراني (١١٠٥)، وأحمد ٤٤٨/٥ - ٤٤٩، والطبراني في «الكبير» ١٩/١٩٥ (٩٤٧) و (٩٤٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: وأكل أميأه ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكتني سكَّت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله =

وقال: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا^(١) أَخَذَتْ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٢). وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِدًا لَغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ مَا يَقُومُ بِالْقَلْبِ مِنْ تَصَدِيقٍ بِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ وَطَلَبِ، لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَإِنَّمَا يُبْطِلُهَا التَّكَلُّمُ بِذَلِكَ، فَعَلِمَ اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِكَلَامٍ.

وأيضاً: ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ»^(٣). فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ، وَالْمُرَادُ: ٨٣ حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ اللِّسَانُ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا خَاطَبَنَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ.

= ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير، وقراءة القرآن».

(١) في الأصول الأربعة: «وإنما»، والمثبت هو من البخاري والشافعي وإحدى روايات أحمد، ولفظ الآخرين: وإن الله قد أحدث.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» ٤٩٦/١٣ في التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ بصيغة الجزم عن ابن مسعود، وأخرجه موصولاً الشافعي ٩٥/١، وأبوداود (٩٢٤)، والنسائي ١٩/٣، وأحمد ٣٧٦/١ و٣٧٧ و٤٠٩ و٤١٥ و٤٣٥ و٤٦٣، وسنده حسن، وهو عند ابن أبي شيبة ٧٣/٢، والحميدي (٩٤)، والطبراني (٢٤٥)، والبغوي (٧٢٣)، والبيهقي ٣٥٦/٢، والطبراني (١٠١٢٠) و(١٠١٢١) و(١٠١٢٢) و(١٠١٢٣) و(١٠١٢٩) و(١٠١٣٠) و(١٠١٣١) و(١٠٥٤٥).

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٢٥٢٨) و(٢٥٢٩) و(٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)، وأبوداود (٢٢٠٩)، وابن ماجه (٢٠٤٠) و(٢٠٤٤)، والنسائي ١٥٦/٦ — ١٥٧، والدارقطني ١٧١/٤، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٤٩/٢ — ٢٥٠، والخطيب في «تاريخه» ٤٣٥/٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٥٩/٢ و٢٨٢/٦ و٢٦١/٧، وفي «أخبار أصبهان» ٣٣١/٢.

وأيضاً ففي^(١) «السنن»: أن معاذاً رضي الله عنه قال: يا رَسُولَ
الله، وإنا لَمَوْأخِذُونَ بما نَتَكَلَّمُ به؟ فقال: «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ
عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»^(٢). فَبَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ بِاللِّسَانِ،
فَلَفَظُ «الْقَوْلِ» وَ«الْكَلَامِ» وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا، مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ
وَأَمْرٍ وَاسْمٍ فَاعِلٍ، إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا
كَانَ لَفْظاً وَمَعْنَى. وَلَمْ يَكُنْ فِي مَسْمَى «الْكَلَامِ» نِزَاعٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا حَصَلَ النِّزَاعُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ
أَهْلِ الْبِدْعِ، ثُمَّ انْتَشَرَ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مُسَمَّى الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ وَنَحْوَهُمَا، لَيْسَ هُوَ مَا يُحْتَاجُ
فِيهِ إِلَى قَوْلٍ شَاعِرٍ، فَإِنْ هَذَا مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ
اللُّغَةِ، وَعَرَفُوا مَعْنَاهُ، كَمَا عَرَفُوا مُسَمَّى الرَّأْسِ وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ تَعَالَى، وَإِنْ
الْمُتَلَوُّ الْمُحْفُوظُ الْمَكْتُوبُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقَارِئِ حِكَايَةُ كَلَامِ اللَّهِ
وَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَإِنْ

(١) فِي (ب): فِي.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١٦)، وَاحِدٌ ٢٣١/٥، وَالنَّسَائِيُّ فِي
«الْكِبَرِيِّ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٣٩٩/٨، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣٩٧٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ
عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَعَاذٍ. وَلَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُ أَبِي وَائِلٍ مِنْ مَعَاذٍ،
وَأَخْرَجَهُ أَحَدٌ أَيْضاً ٢٣٧/٥، وَالطَّيَالِسِيُّ (٥٦٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٧/١١
مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّرَّالِ عَنْ مَعَاذٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَيْضاً، وَأَخْرَجَهُ أَحَدٌ ٢٣٦/٥ مِنْ
رَوَايَةِ شُهْرَبْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مَعَاذٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي
«الْمَصْنَفِ» ٨/١١، وَ«الْإِيمَانُ» ص ٢ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدَةَ بْنِ حَيْدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ
الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مَعَاذٍ.

اللَّهُ تعالى يقول: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]. أَفْتَرَاهُ سبحانه وتعالى يُشِيرُ إلى ما في نفسه أو إلى هذا المثلّو المسموع؟ ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المثلّو المسموع، إذ ما في ذات الله غيرُ مشارٍ إليه، ولا منزلٌ ولا مثلٌ ولا مسموعٌ.

وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ أَفْتَرَاهُ سبحانه يقول: لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِ ما في نفسي مما لم يسمعه ولم يعرفوه، وما في نفس الباري عزَّ وجلَّ لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته^(١) وهو المثلّو المكتوب المسموع، فأما أن يُشِيرَ إلى ذاته فلا، فهذا صريحُ القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء مثله وشبهه، وهذا تصريح بأن صفات الله تعالى محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية، لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي - في زعمهم - قد حكى بصوتٍ وحرفٍ ما ليس بصوتٍ وحرفٍ، وليس القرآن إلا سوراً مُسوَّرة، وآياتٍ مُسطَّرة، في صُحُفٍ مطهرة. قال تعالى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [هود: ١٣]. ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [عبس: ١٣-١٤]. ويكتب لمن قرأه بكل حرفٍ منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إنِّي لا أقول «آلم» حرفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ،

(١) في (ب): وعباراته.

وَلَا مَ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»^(١). وهو المحفوظ في صدور الحافظين، المسموع من ألسن التالين، قال الشيخ حافظ الدين النسفي^(٢) رحمه الله في «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنى، وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما يُنسب إلى أبي حنيفة رحمه الله: أن مَنْ قرأ في الصلاة بالفارسية أجزأه، فقد رجع عنه^(٣)، وقال: لا تجوز القراءة مع القدرة بغير العربية. وقالوا: لو قرأ بغير العربية، فلما أن يكون مجنوناً فيدأى، أو زنديقاً فيقتل، لأن^(٤) الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

وقوله: «وَمَنْ سَمِعَهُ، وقال: إنه كلام البشر، فقد كفر» لا شك في تكفير مَنْ أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكاً كان أو بشراً، وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أول وحرف،

كفر من أنكر أن القرآن كلام الله

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) في ثواب القرآن: باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» وإسناده صحيح. وهو في «سنن الدارمي» ٤٢٩/٢، و«المستدرک» ٥٥٥/١.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد أبو البركات النسفي، قال اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ١٠٢: كان إماماً عديماً النظر في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، وله تصانيف معتبرة، توفي سنة ٧١٠هـ، وكتابه المنار اسمه الكامل «منار الأنوار» مختصر مفيد في أصول الفقه، كثير التداول والانتشار، وعليه شروح كثيرة، وقد طبع غير واحد منها، وانظر «كشف الظنون» ١٨٢٣/٢ - ١٨٢٧.

(٣) في الهداية، وشرحها للعيني ١٢٩/٢ - ١٣٠: ويروى رجوع أبي حنيفة في أصل المسألة - يعني القراءة بالفارسية - إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة القراءة بغير العربية، رواه أبو بكر الرازي وغيره، وعليه الاعتماد لتزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً بالإجماع.

(٤) في (ب): فإن.

فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين اسْتَرْلَهُمُ الشَّيْطَانُ، وسيأتي الكلامُ عليه عند قول الشيخ: «وَلَا تُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَجِلَّهُ» إن شاء الله تعالى.

إعجاز القرآن من
جهة اللفظ والمعنى

وقوله: «وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ». يعني: أنه أَشْرَفُ وَأَفْصَحُ وَأَصْدَقُ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، الآية [الإسراء: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]. فلَمَّا عَجَزُوا — وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة — عن الإتيان بسورةٍ مثله، تَبَيَّنَ صِدْقُ الرِّسُولِ ﷺ أنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عَوَجٍ بلسان عربي مبين، أي: باللغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف. وإلى هذا وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي: أنه في أسلوب كلامهم وَبَلَّغْتَهُمُ التي يتخاطبون بها، أَلَا تَرَى أنه يَأْتِي بَعْدَ الحروفِ الْمُقَطَّعَةِ بِذِكْرِ الْقُرْآنِ؟ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ١-٢]. ﴿أَلَمْ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١-٣]، الآية. ﴿أَلَمْص * كَتَبْتُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١-٢]، الآية، ﴿الرَّ * تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١-٢] وكذلك الباقي، يُبَيِّنُهُمْ أن هذا الرسول الكريم لم يَأْتِكُمْ بما لَا تَعْرِفُونَهُ، بل خَاطَبَكُم بلسانكم.

ولكن أهل المقالاتِ الفاسدة يَتَذَرُّعُونَ بمثل هذا إلى نفي تكلم.

اللَّهُ به، وسماع جبريل منه، كما يَتَذَرُّعُونَ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يُرَدُّ عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. كما ٨٥ في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] ما يُرَدُّ على من (١) ينفي الحرف، فإنه قال: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ﴾ ولم يَقُلْ: فأتوا بحرف، أو بكلمة، وأقصر سورة في القرآن ثلاث آيات، ولهذا قال أبو يوسف ومحمد (٢) رحمهما الله: إن أدنى ما يُجزىء في الصلاة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة (٣)، لأنه لا يَقَعُ الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَتَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ الْكُفَّارِ أَنْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ».

ش: لَمَّا ذَكَرَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةٌ، مِنْهُ بَدَأَ، تَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ، نَفْيًا لِلتَّشْبِيهِ عَقِيبَ الْإِبْهَاتِ، يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى وَإِنْ وُصِفَ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، لَكِنْ لَا يُوصَفُ بِمَعْنَى مِنْ

صفات الله ليست
كصفات البشر

(١) في (ب): ما.

(٢) هو العلامة المجتهد فقيه العراق، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة ومدون علمه، وراوي «الموطأ» عن الإمام مالك، فقد أقام عنده في المدينة ثلاث سنين وكسراً، وسمعه من لفظه، ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف. قال الإمام الشافعي: حملت عنه وفر بعير كتباً، وما ناظرت سميناً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغه محمد بن الحسن، لقلت، لفصاحته. توفي سنة (١٨٩هـ) في الرِّيِّ. مترجم في «السير» ٩ / رقم الترجمة (٤٥).

(٣) في «المداية»: وأدنى ما يُجزىء من القراءة في الصلاة آية عند أبي حنيفة — رحمه الله — وقالا: ثلاث آيات قصار أو آية طويلة؛ لأنه لا يسمى قارئاً بدونها، فأشبهه قراءة ما دون الآية، ونقل العيني في «البنية» ٢ / ٢٧٧: أن قولهما هو رواية عن أبي حنيفة.

معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبس الخالص السائق للشاربين، يخرج من بين قرث التعطيل، ودم التشبيه، والمعطّل يعبدُ عدماً، والمشبّه يعبدُ صنماً. ويأتي في كلام الشيخ: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه» وكذا قوله: «وهو بين التشبيه والتعطيل» أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شر من التشبيه، لما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «فمن أبصر هذا، اعتبر» أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه، اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

قوله: «والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ، فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ. ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

ش: المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطل مردود^(١) بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية إحاطة

(١) سقطت من (ب).

الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة. وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلّها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربهم مجربون، وعن بابه مطرودون.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُودَ يُؤْمِنُ بِذِئْبِ نَاصِرَةٍ﴾ إلى ربها ناظرة ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣]﴾. وهي من أظهر الأدلة، وأما من أبى إلا تحريفها بما يُسميه تأويلًا، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول^(١) النصوص، ويحرفها عن مواضعها^(٢) إلا وجد إلى ذلك من السبيل، ما وجدته متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جنایة، فهل قتل^(٣) عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد! وكذا ما جرى في يوم الجمل^(٤)، وصيفين^(٥)، ومقتل

جنایة التأويل
الفاقد على الدين
وأهله

(١) في (ب): يتأول.

(٢) في (ب): موضعها.

(٣) سنة خمس وثلاثين، وكانت مدة ولايته رضي الله عنه اثني عشر عاماً كاملة غير عشرة أيام أو أكثر قليلاً، وقتله أول حرم دخل في الإسلام.

(٤) في سنة ٣٦هـ بالبصرة، وقتل فيه خلق كثير من أعلام المسلمين، وذوي الغنائم والنجدة. انظر الطبري ٤/٤٤٥ - ٥٤٢.

(٥) صيفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات، وبه كانت المعركة في صفر سنة ٣٧هـ، انظر الطبري ٤/٥٦٣ - ٥٧٥ و ٥/٥ - ٦٤.

الحسين^(١) رضي الله عنه، والحرّة^(٢)؟ وهل خَرَجَتِ الخوارجُ، واعتَزَلَتِ المعتزلةُ، ورَفَضَتِ الرُّوافِضُ، وافْتَرَقَتِ الأُمّةُ على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويلِ الفاسد^(٣)؟

وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محلّه في هذه الآية، وتَعْدِيَتُهُ بأداة «إلى» الصريحة في نَظَرِ العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدلّ على خلاف حقيقته وموضوعه، صريحٌ في أن الله أرادَ بذلك نَظَرَ العين التي في الوجه إلى الربِّ جلّ جلاله.

معاني النظر تختلف
بحسب استعمالاته

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صلاته وتَعْدِيَتِهِ بنفسه، فإن عُدِّيَ بنفسه، فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتِسِبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. وإن عُدِّيَ بـ «في»، فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عُدِّيَ بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أُضِيفَ إلى الوجه الذي هو محل البصر! وروى ابن مردويه^(٣) بسنده إلى ابن عمر: قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ - قال: مِنَ البهاء والحُسن ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، قال: في وجه

(١) في سنة ٦١هـ، في المحرم لعشر خلون منه في كربلاء، وهي موضع طرف البرية قرب الكوفة. انظر الطبري ٤٠٠/٥ - ٤٧٠.

(٢) هو ليزيد بن معاوية على أهل المدينة سنة ٦٣هـ والحرّة التي وقعت فيها هذه الواقعة تقع شرقي المدينة، وتسمى حرّة واقم. انظر الطبري ٤٨٢/٥ - ٤٩٥، وانظر ما قاله ابن حزم في «جوامع السيرة» ص ٣٥٧ - ٣٥٨ عن هذه الواقعة.

(٣) هو الحافظ المجود العلامة محدث أصبهان، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني صاحب «التفسير الكبير» و«التاريخ» والأمالى الكثيرة، المتوفى سنة ٤١٠هـ. مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (١٨٨).

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١). عن الحسن قال: نَظَرْتُ إِلَى رَبِّهَا فَتَضَرَّتْ بِنُورِهِ.
وقال أبو صالح^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ﴾ قال: تَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ.

وقال عِكْرَمَةُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: مِنَ النِّعَمِ، ﴿إِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ﴾، قال: تَنْظُرُ إِلَى رَبِّهَا نَظَرًا، ثُمَّ حَكَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا مِثْلَهُ^(٣).

وهذا قولٌ كُلٌّ مفسِّرٍ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ والحديث.

وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]. قال
الطبري: قال علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك رضي الله عنهما:
هو النظر إلى وجه الله عز وجل. ٨٧

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]،

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» ١٢٠/٢٩ من طريق علي بن الحسين بن أبجر، حدثنا
مصعب بن المقدام، حدثنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير، عن ابن عمر، قال: قال
رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ لِمَنْ يَنْظُرُ فِي مَلَكَةِ الْفِي سَنَةٍ، قَالَ: وَإِنْ
أَفْضَلُهُمْ مَنْزِلَةٌ لِمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: ثُمَّ تَلَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ
إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قَالَ: بِالْبَيَاضِ وَالصَّفَاءِ، قَالَ: إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قَالَ: تَنْظُرُ كُلُّ يَوْمٍ فِي
وَجْهِ اللَّهِ جُلَّ وَعَظِهِ. وإسناده ضعيف جداً، لضعف ثوير وهو ابن أبي فاختة، فقد
وصفه سفيان الثوري بأنه من أركان الكذب، وقال الدارقطني: متروك، وضعفه غير
واحد من الأئمة.

(٢) هو باذان، ويقال: باذان، مولى أم هانئ بنت أبي طالب. روى عن ابن عباس
وعكرمة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، ومولاته أم هانئ، وعامة ما يرويه تفسير،
وما أقل ما له من المسند... قال ابن عدي: ولا أعلم أحداً من المتقدمين رضيهم. وقد
ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الثانية عشرة من «تاريخ الإسلام» وهي التي توفي
أصحابها ما بين ١١١ - ١٢٠. مترجم في «السير» ٥ / رقم الترجمة (١١).

(٣) انظر «الشرعية» ص ٢٥٦ للأجري.

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم في «صحيحه» عن ضبيب، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا وَيُرِيدُ^(١) أَنْ يُنْجِزَكُمْوهُ، فَيَقُولُونَ: مَا^(٢) هُوَ؟ أَلَمْ يُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا، وَيُبَيِّضْ وَجُوهَنَا، وَيُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ، وَيُجِرَّنَا^(٣) مِنَ النَّارِ؟ فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا^(٤) أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ^(٥) وهي الزيادة».

ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أخرى، معناها: أن الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل.

وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم، روى ابن جرير عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق، وحذيفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي الله عنهم^(٦).

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾

(١) في ابن ماجه: «يريد» بلا واو.

(٢) في ابن ماجه: «وما».

(٣) في ابن ماجه: «وينجنا».

(٤) في ابن ماجه: «فوالله ما».

(٥) أخرجه مسلم (١٨١) في الإيمان: باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، والترمذي (٢٥٥٥) و(٣١٠٤)، وابن ماجه (١٨٧)، وأحمد ٣٣٢/٤ و٣٣٣، والطيالسي (١٣١٥)، والطبري (١٧٦٢٦)، والأجري ص ٢٦١. واللفظ الذي ساقه المصنف هو لغير مسلم.

(٦) سيذكرها الشارح رحمه الله في الصفحة ٢١٦، وسنخرجها هناك.

[المطففين: ١٥]. اَحْتَجَّ الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذَكَرَ ذلك الطبري وغيره عن الْمُزْنِي^(١)، عن الشافعي، وقال الحاكم^(٢): حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان^(٣) قال: حَضَرْتُ محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله، وقد جاءته رُقْعَةٌ من الصَّعِيدِ فيها: ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. فقال الشافعي: لما أن حُجِبَ هؤلاء في السُّخْطِ، كان في هذا دليل على أن أولياءه يَرَوْنَهُ في الرُّضَا^(٤).

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرْضِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ويقولون تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالآيتان دليل عليهم:

الرد على المعتزلة في نفي الرؤية

- (١) هو الإمام العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وهو صاحب «المختصر» الذي اختصره من علم الشافعي ومن معنى قوله، قال في مقدمته: اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراده مع إعلاميه نبيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه، والله وليّ التوفيق. توفي سنة (٢٦٤هـ). مترجم في «السير» ١٢ / رقم الترجمة (١٨٠).
- (٢) هو الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله بن البيهقي النيسابوري الشافعي صاحب «المستدرک على الصحيحين» وغيره من التأليف، صنّف وخرّج، وجرح وعذّل، وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم على تشييع قليل فيه، توفي سنة (٤٠٥هـ). مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (١٠٠).
- (٣) هو ابن عبد الجبار بن كامل، الإمام المحدث الفقيه الكبير، أبو محمد المرادي مولا هم المصري المؤذن، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، وشيخ المؤذنين بجامع الفسطاط، طال عمره، واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، أفنى عمره في العلم ونشره، توفي سنة (٢٧٠هـ). مترجم في «السير» ١٢ / رقم الترجمة (٢٢٢).
- (٤) ورواه عنه البيهقي في «مناقبه» ١/ ٤١٩ من طريق عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني عن الربيع بن سليمان...

أما الآية الأولى، فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:
أحدها: أنه لا يُظنُّ بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم الناس بربه
في وقته أن يسأل ما لا يجوزُ عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.
الثاني: أن الله لم يُنكِرْ عليه سؤاله، ولما سأل نوحٌ عليه السلام
ربه نجاهً ابنيه أنكر عليه سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعْظُمُ أَنْ تَكُونَ مِنْ
الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾، ولم يقل: إني لا أرى،
ولا تجوزُ رؤيتي، أولستُ بمرئيٍّ، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى
أن مَنْ كان في كُفٍّ حَجَرٍ، فظنَّه رجلٌ طعاماً، فقال: أَطْعِمْنِيهِ، فالجوابُ
الصحيح: إنه لا يُؤْكَلُ، أما إذا كان طعاماً، صحَّ أن يقال: إنك لن
تأكله. وهذا يدلُّ على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام
لا تحتملُ قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته
تعالى. يُوضحه:

٨٨

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ
فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أنَّ الجبلَ مع قوته وصلابته
لا يثبتُ للتَّجَلِّي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ من ضَعْفٍ؟
الخامس: أنَّ الله سبحانه قادرٌ على أن يجعلَ الجبلَ مستقرّاً،
وذلك ممكن، وقد علّقَ به الرؤية، ولو كانت محالاً، لكان نظيرُ أن
يقول: إن استقرَّ الجبلُ، فسوف آكلُ وأشربُ وأنا، والكلُّ عندهم سواء.
السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَاةً﴾
[الأعراف: ١٤٣]، فإذا جازَ أن يتجلى للجبل الذي هو جمادٌ لا ثوابَ له
ولا عِقَاب، فكيف يمتنعُ أن يتجلى لرُسُلِهِ وأوليائه في دار كرامته! ولكن

اللَّهِ تعالى أَعْلَمَ موسى عليه السلام أن الجبل إذا لم يَثْبُتْ لرؤيته في هذه الدار، فالبشرُ أضعفُ.

السابع: أنَّ اللَّهَ كَلَّمَ موسى وناداه وناجاه، ومن جازَ عليه التكلُّمُ والتكليمُ، وأن يَسْمَعَ مخاطبَه كلامَه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يَتِمُّ إنكارُ رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جَمَعُوا بينهما. وأما دعواهُم تأييدُ النفي بـ «لن» وأن ذلك يَدُلُّ على نفي الرؤية في الآخرة، ففاسد، فإنها لو قِيَدَتْ بالتأييد لا يَدُلُّ على دوام النفي في الآخرة. فكيف إذا أُطْلِقَتْ! قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنها لو كانت للتأييد المطلق، لما جازَ تحديدُ الفعلِ بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]. فَثَبَّتَ أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى:
وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ «لَنْ» مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا^(١)
وأما الآيةُ الثانيةُ: فالاستدلالُ بها على الرؤية من وجهٍ حسنٍ لطيفٍ، وهو أن اللَّهَ تعالى إنما ذَكَرَهَا في سياقِ التَمَدِّحِ، ومعلومٌ أن المدحَ إنما يكون بالصفاتِ الثبوتية، وأما العَدَمُ المحضُ، فليس بكَمالٍ، فلا يُمدَحُ به، وإنما يُمدَحُ الربُّ تعالى بالنفي إذا تَصَمَّنَ أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السَّنةِ والنومِ، المتضمن كمال القِيُومَةِ، ونفي الموتِ المتضمن كمال الحياة، ونفي اللُّغُوبِ والإعياء، المتضمن كمال القدرة،

(١) الرجز في «الكافية الشافية» بشرح ابن مالك ٣/١٥١٥ نشر جامعة أم القرى، ورواية الثاني فيه: فقوله اردد وخلافه اعضدا.

ونفي الشريك والصاحبة والولد^(١) والظهير، المتضمن كمال ربييته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان، وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يُشارِك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإذا: المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن

«الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال ٨٩

تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَى الْجُمُعَانَ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ * قال الإدراك قدر كلاً [الشعراء: ٦١، ٦٢]، فلم ينف موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم الدالة على تواتر أحاديث الرؤية، فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمساند^(٢) والسنن^(٣). الرؤية

(١) في (ب): والولد والصاحبة.

(٢) في (ب) و(ج): المسانيد.

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٠٥.

فمنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنْ نَاسَأَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ»^(١)، الحديث، أخرجه في «الصحيحين» بطوله.

وحديث أبي سعيد الخدري أيضاً في «الصحيحين»^(٢) نظيره.
وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كُنَّا جُلُوساً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبُّكُمْ عَيَانًا، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»^(٣)، الحديث أخرجه في «الصحيحين».

-
- (١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٦٠)، وأحمد ٢٧٥/٢ و ٢٩٣ و ٣٦٨ و ٥٢٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٠٢) و (٨٠٣) و (٨٠٤) و (٨٠٥) و (٨٠٧) و (٨٠٨) و (٨٠٩)، واللالكائي (٨١٤) و (٨١٧) و (٨١٩) و (٨٢٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٣) و (٤٤٤) و (٤٤٥) و (٤٤٦) و (٤٤٧) و (٤٤٨) و (٤٤٩) و (٤٥٣) و (٤٥٤) و (٤٥٥) و (٤٥٦) و (٤٧٥)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والأجري في «الشرعة» ص ٢٥٩ و ٢٦٠، والحميدي (١١٧٨).
- (٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، وابن منده في «الإيمان» (٨١٠) و (٨١٦) و (٨١٧) و (٨١٨)، وابن خزيمة ص ١٦٩ و ١٧٢ و ١٧٣، واللالكائي (٨١٨)، وابن أبي عاصم (٤٥٢) و (٤٥٧) و (٤٥٨)، والأجري في «الشرعة» ص ٢٦٠ و ٢٦١.
- (٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) و (٥٧٣) و (٤٨٥١) و (٧٤٣٤) و (٧٤٣٥) و (٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣)، وابن منده في «الإيمان» (٧٩١) و (٧٩٢) و (٧٩٣) و (٧٩٤) و (٧٩٥) و (٧٩٦) و (٧٩٧) و (٧٩٨) و (٧٩٩) و (٨٠٠) و (٨٠١) و (٨١٥)، وابن ماجه (١٧٧)، والترمذي (٢٥٥٤)، وأبو داود (٤٧٢٩) وأحمد ٣٦٠/٤ و ٣٦٢ و ٣٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٦٨ و ١٦٩، واللالكائي (٨٢٥) و (٨٢٦) و (٨٢٧) و (٨٢٩)، وابن أبي عاصم (٤٤٣) و (٤٤٤) و (٤٤٥) و (٤٤٦) و (٤٤٧) و (٤٤٨) =

وحديث صهيب رضي الله عنه المتقدم، رواه مسلم وغيره^(١).

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «جَتَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَتَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آتَيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا رَبَّهُمْ^(٢) تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِداءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَذْنٍ»، أخرجاه في «الصحيحين»^(٣).

وَمِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلْيَلْقَيْنِ اللَّهَ أَحَدَكُمُ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تُرْجُمَانٌ يُرْجَمُ لَهُ، فَلْيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَبْعَثْ إِلَيْكَ رَسُولًا فَيُبَلِّغَكَ؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى يَا رَبِّ، فَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُعْطِكَ مَالًا وَأَفْضَلَ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى يَا رَبِّ»، الحديث. أخرجه البخاري في «صحيحه»^(٤).

وقد رَوَى أَحَادِيثَ الرُّؤْيَا نَحْوَ ثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا^(٥)، وَمَنْ أَحَاطَ بِهَا

= و (٤٤٩) و (٤٥٠) و (٤٥١)، والأجري ص ٢٥٧ - ٢٥٩، والطبراني في «الكبير» (٢٢٢٤) و (٢٢٢٥) و (٢٢٢٦) و (٢٢٢٧) و (٢٢٢٩) و (٢٢٣٢) و (٢٢٣٣) و (٢٢٣٤) و (٢٢٣٥) و (٢٢٣٦) و (٢٢٣٧) و (٢٢٨٨) و (٢٢٩٢)، والحميدي في «مسنده» (٧٩٩).

(١) انظر الصفحة ٢١١ ت (٥).

(٢) كذا في الأصول الأربعة، ولفظه عند غرضه: «ويبين أن ينظروا إلى ربهم».

(٣) البخاري (٤٨٧٨) و (٤٨٨٠) و (٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، وأخرجه الترمذي (٢٥٣٠)، وابن ماجه (١٨٥)، واللالكائي (٨٣٤)، والأجري ص ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤.

(٤) برقم (١٤١٣) و (٣٥٩٥)، وأخرجه مسلم (١٠١٦) (٦٧)، والترمذي (٢٤١٥)، وابن ماجه (١٨٥) واللالكائي (٨٣٤) وأحمد ٢٥٦/٤ و ٣٧٧، والأجري ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

(٥) انظر «الشریعة» للأجري ص ٢٦٤ - ٢٧٠، و«النهاية» لابن كثير ٣٠٠/٢ - ٣٠٣، و«شرح أصول الاعتقاد» لللالكائي ٤٧٠/٣ - ٤٩٩.

معرفة يَقْطَعُ بَانَ الرَسُولَ قَالَهَا، وَلَوْلَا أَنِّي التَزَمْتُ الْاِخْتِصَارَ، لَسَقُتُ مَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا، فَلْيُؤَاظِبْ سَمَاعَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، فَإِنَّ فِيهَا مَعَ إِثْبَاتِ الرُّوْيَةِ أَنَّهُ يُكَلِّمُ مَنْ شَاءَ إِذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَأْتِي الْخَلْقَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ قَوْقُ الْعَالَمِ، وَأَنَّهُ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ^(١)، وَأَنَّهُ يَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ، وَأَنَّهُ يَضْحَكُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي سَمِعَهَا عَلَى الْجَهْمِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الصَّوَاعِقِ.

وَكَيْفَ تَعَلَّمُ أَصُولَ دِينِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ! وَكَيْفَ يُفَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ بِغَيْرِ مَا فَسَّرَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ وَأَصْحَابُ رَسُولِهِ، الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بَلَّغَتْهُمْ! وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا»

أصول الدين
لا تعلم إلا من
كتاب الله وسنة
رسوله

(١) علقه البخاري في «صحيحه» ٤٥٣/١٣ بصيغة التمرّيز: «ويذكر». ووصله بتمامه أحمد ٤٩٥/٣، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، و«خلق أفعال العباد» ص ٩٢ والحاكم ٤٣٧/٢ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن عبد الله بن أنيس، وعبد الله بن محمد: صدوق، في حديثه لين لسوء حفظه، لكن قال الحافظ في «الفتح» ١٧٤/١: وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في «مسنّد الشاميين» وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. . وإسناده صالح، وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ١١٥، ١١٦ من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر. . وفي إسناده ضعف. وفي قول الحافظ عن هذا الطريق: وفي إسناده ضعف قصور بين، فإن فيها عمر بن صبح، وهو متروك الحديث، وكذبه ابن راهويه، وأبو الجارود إن كان زياد بن المنذر، فقد كذبه ابن معين، وإن لم يكن هو فمجهول، فهذه الطريق لا يشك في وضعها ولا تصح أن يقوى بها الحديث، فيبقى الطريق الثاني، فإن كان صالحاً كما قال الحافظ فيبقى بها الحديث — والله أعلم. . وينظر ما قاله ابن حجر في «الفتح» ٤٥٧/١٣-٤٥٨.

مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، وفي^(٢) رواية: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣). وسُئِلَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]: ما الأب؟ فقال: أيُّ سماءٍ تُظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم^(٤)؟

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تُعَقِّلُ رؤية بلا مقابلة! ومن قال: يُرى لا في جهة، فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يُرى لا أمام الرائي، ولا خلقه، ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، ردُّ عليه كُلُّ من سمعه بفطرته السليمة.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢) في أول التفسير، والطبري (٧٣) و (٧٤) و (٧٥) و (٧٦) و (٧٧) من حديث ابن عباس، وفي سنده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف، ضعفه أحمد وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن معين وغيرهم.

(٢) سقطت من الأصول الأربعة.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، وأحمد ٢٣٣/١ و ٢٦٩ و ٣٢٣ و ٣٢٧ من حديث ابن عباس، وفيه عبد الأعلى، وهو ضعيف كما مر، وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث جندب، وهم منه، فإن لفظ رواية جندب: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه الطبري (٨٠)، وأبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٣) وفي سنده سهيل بن أبي حزم، ضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم. (٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» فيما ذكره ابن كثير في «تفسيره» ١٦/١ من طريق محمد بن يزيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: أن أبا بكر سُئِلَ عن قوله تعالى: (وفاكهة وأب)...

وسنده منقطع. وقوله: «تقلني» أي: تحملني، أقل الشيء واستقله: رفعه وحمله. ونقل ابن كثير مثل ذلك عن عمر، ثم قال: وهذا محمول على أنها رضي الله عنها إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبأً من الأرض ظاهر لا يجهل لقوله: ﴿فَانْبَتَا فِيهَا حَبًّا وَعُنبًا﴾.

ولهذا أَلَزَمَ المعتزلة مَنْ نَفَى الْعُلُوَّ بالذاتِ بنفي الرؤية، وقالوا:
كيف تُعَقَّلُ رُؤْيَةٌ بغيرِ جهةٍ.

عجز الأَبصار من
رؤيته سبحانه في
الدنيا

وإنما لم نَرَهُ في الدنيا لِعَجْزِ أَبْصارنا، لا لامتناعِ الرؤية، فهذه
الشمسُ إذا حَدَّقَ الرائي البصر في شُعاعها، ضَعُفَ عن رؤيتها،
لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدارِ الآخرة،
أَكَمَلَ اللَّهُ قُوَى الْآدَمِيِّينَ حَتَّى أَطَاقُوا رُؤْيَتَهُ، ولهذا لما تَجَلَّى اللَّهُ لِلْجِبِلِّ
﴿خَرَّ مُوسَى صَبِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنَكَ ثَبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بأنه لا يَرَاكَ حَيًّا إِلَّا مَاتَ، ولا يابَسُ إِلَّا
تَدَهَّدَ، ولهذا كان الْبَشَرُ يَعْجُزُونَ عن رؤية الْمَلَكِ في صورته، إِلَّا مَنْ
أَيَّدَهُ اللَّهُ كَمَا أَيْدَى نَبِينَا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا
مَلَكًا لَفُضِّي الْأُمُورُ﴾ [الأنعام: ٨] قال غَيْرُ وَاحِدٍ من السلف: لا يُطِيقُونَ أَنْ
يَرَوْا الْمَلَكَ في صورته، فلو أنزلنا إليه مَلَكًا، لجعلناه في صُورَةِ بَشَرٍ،
وحيثُ يَشْتَبِهُهُ عَلَيْهِمْ: هل هو بَشَرٌ أَوْ مَلَكٌ؟ وَمِنْ تَعَامٍ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَنْ
بَعَثَ فِيْنَا رَسُولًا مِنَّا.

وما أَلَزَمَهُمُ المعتزلةُ هَذَا الْإِلْزَامَ إِلَّا لَمَّا وَافَقُوهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا دَاخِلَ
العالم ولا خَارِجَه، لكن قول من أثبتَّ موجوداً يُرَى لا في جهة، أَقْرَبُ
إِلَى الْعَقْلِ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ موجوداً قائماً بنفسه لا يُرَى ولا في جهة.
ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانقضاء لازمها وهو الْجِهَةُ: أَتُرِيدُ بِالْجِهَةِ
أَمْرًا وجودياً؟ أَوْ أَمْرًا عَدَمِيًّا؟ فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا أَمْرًا وجودياً، كان التَّقْدِيرُ^(١):
كُلُّ مَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ موجود لا يُرَى، وهذه المقدمةُ ممنوعة، ولا دَلِيلَ
على إثباتها، بل هي باطلة، فَإِنَّ سَطْحَ الْعَالَمِ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَى، وليس

(١) في (د) ومطبوعة مكة: التقرير.

العالم في عالم آخر، وإن أَرَدَت بالجهة أمراً عديماً، كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نُسَلِّم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين مَنْ لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان! وإذا زَعَم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم، فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره.

وقوله: «والرؤية حق لأهل الجنة». تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفى الرؤية عن غيرهم، ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يروونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك^(١) في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَجِيئُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أهل الموقف؛ مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يروونه بعد ذلك.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

(١) «ذلك» لم ترد في (ب).

الاتفاق على أنه
لا يرى الله تعالى
أحد في الدنيا
بعينه

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بَعِينَهُ^(١)، وَلَمْ يَتَنَازَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا فِي نَبِينَا ﷺ خَاصَّةً، مِنْهُمْ مَنْ نَفَى رُؤْيَاهُ بِالْعَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا لَهُ ﷺ، وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ^(٢) فِي كِتَابِهِ «الشَّفَا» اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي رُؤْيَاهُ ﷺ، وَإِنْكَارَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ ﷺ رَأَى رَبَّهُ بَعِينٍ رَأْسَهُ، وَأَنَّهَا قَالَتْ لِمَسْرُوقٍ حِينَ سَأَلَهَا: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتُ، ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ كَذَبَ^(٣). ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ

(١) في (ب): بعينه.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ثم السبتي، المالكي عالم المغرب وإمام الحديث في عصره وصاحب التواليف النفيسة البديعة، المتوفى سنة ٥٠٤ هـ. مترجم في «السير» ٢١٢/٢٠ - ٢١٨ والنص الذي نقله عنه الشارح هو في «الشفا» ص ١٩٥ - ٢٠٢.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) و (٧٣٨٠)، ومسلم (١٧٧)، وأحمد ٤٩/٦ - ٥٠، والترمذي (٣٠٦٨) و (٣٢٧٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣١١/١٢، وابن حبان (٦٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤، والطبري ٥٠/٢٧. ولفظ مسلم: قال مسروق: كنت متكئاً عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين: أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمِينِ﴾ [التكوير: ٢٣] ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض» فقالت: أولم تسمع أن الله يقول: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أولم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسَلْ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١] قالت: ومن زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ =

جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة، واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين.

٩٢

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأى ربه بعينه^(١)، وروى عطاء^(٢) عنه: رآه بقلبه^(٣)، ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال:

وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آية النجم، والتنازع فيها ماثور، والاحتمال لها ممكن.

= فما بلغت رسالته ﴿المائدة: ٦٧﴾ قالت: ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥].

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠١، وابن أبي عاصم في «السنن» (٤٦٢)، والترمذي (٣١٣٤)، والطبري ١١٠/١٥، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦)، والحاكم ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك﴾ قال: رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به، وهو موقوف على ابن عباس، وليس نصاً في الرؤية، فإنه لم يذكر متعلق الرؤية. وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٩.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكّي، كان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، توفي رحمه الله سنة (١١٥هـ)، مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٦) من طريق ابن أبي شيبة، عن حفص، عن عبد الملك عن عطاء، عن ابن عباس، قال: رآه بقلبه، ورواه من طريق آخر عن ابن عباس قال: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾، «ولقد رآه نزلة أخرى﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين، وأخرجه الطبري ٥٢/٢٧، والترمذي (٣٢٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٣١، واللالكائي (٩١٠) و(٩١١) من طريق سمك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: إن النبي ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه»^(١). وفي رواية: «رأيتُ نوراً». وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور» وفي رواية: النار - لو كشفه، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»^(٢). فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر: «رأيتُ نوراً»: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أنى أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه! أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته! فهذا صريح في نفي الرؤية، والله أعلم. وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك.

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) وابن منده في «الإيمان» (٧٧٠)، وأخرجه أحمد ١٤٧/٥ بلفظ: «وقد رأيت نوراً أنى أراه»، وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «يوم القيامة أول يوم نظرت فيه عين إلى الله عز وجل» رواه الدارقطني فيما ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ١٩١/٦، وله شاهد مرسل رواه أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٤٩.

(٢) هو في صحيح مسلم (١٧٩) في الإيمان: باب قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، وأخرجه أحمد ٤٠٥/٤، وابن ماجه (١٩٥)، وابن منده (٧٧٥) و (٧٧٦) و (٧٧٧) و (٧٧٨) و (٧٧٩)، وابن حبان (٢٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٩، والأجري في «الشریعة» ص ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٨٠ - ١٨١.

ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أخوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها البتة.

وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية» هذا لكمال عظمته وبهائه، سبحانه وتعالى، لا تدركه^(١) الأبصار، ولا تحيط به^(٢)، كما يعلم ولا يحاط به علماً، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: «وتفسيره على ما أراد الله وعلمه» إلى أن قال: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا» أي: كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه، فالتأويل الصحيح هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاصد المخالف له، فكل تأويل بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبيّن الهادي بكلامه، إذ لو قصده، لحفّ بالكلام قرائن تدلّ على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحفّ به قرائن تدلّ على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدى، فالتأويل إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء.

وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد^(٣)

(١) في الأصول: لا تراه، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): ولا يحيط به علم.

(٣) في (ب): كلام.

المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عنه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً، كان كذباً على المتكلم.

ويُعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يُصرَّح بإرادة ذلك المعنى.

الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم

ومنها: أن يستعمل اللفظ^(١) الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يُبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يُرد ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما يدلُّ على أنه إنما أراد حقيقة وما وُضِعَ له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣]. و«إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»^(٢). فهذا مما يقطع السامع فيه بمراد المتكلم، فإذا أُخبر عن مراده بما دلَّ عليه حقيقة لفظه الذي وُضِعَ له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدلُّ عليه، ولا اقتصر به ما يدلُّ عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له، فإن منازعه لما احتج عليه به، ولم يمكنه دفع وروده، دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر لم تذكروه، وهو أن اللفظ لما استحال أن يُراد به حقيقة وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده،

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) وقد تقدم تخريجه مفصلاً في الصفحة ٢١٦.

وعدم إرادة ظاهره على أن مجازَه هو المراد، فحملناه عليه دلالة،
لا ابتداء.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أرادَه، وهو إما
صِدْق وإما^(١) كَذِب كما تقدّم، ومن المُمتنع أن يُريدَ خِلَافَ حَقِيقَتِهِ
وظاهره، ولا يُبينُ للسامع المعنى الذي أرادَه، بل يَقْرُنُ بكلامه ما يُؤكِّدُ
إرادة الحقيقة. ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يُريدُ بكلامه خلافَ ظاهره
إذا^(٢) قصدَ التعمية على السامع حيثُ يسوغُ ذلك، ولكنَّ المُنكَرَ أن يُريدَ
بكلامه خلافَ حَقِيقَتِهِ وظاهره إذا قصدَ البيانَ والإيضاحَ، وإفهامَ مراده!
كيف والمتكلم يُؤكِّدُ كلامه بما ينفي المجازَ، ويكرِّره غيرَ مرة، ويضربُ
له الأمثال.

وقوله: «فإنه ما سلّم في دينه إلا مَنْ سلّم لله عز وجل ورسوله ﷺ»،
ورَدَّ عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالمه أي: سلّم لنصوص الكتاب والسنة،
ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو يقول: العقلُ
يشهدُ بِصِدْقِ ما دُلَّ عليه النُّقلُ! والعقل أصلُ النقل!! فإذا عارضه، قدّمنا
العقل!! وهذا لا يكونُ قَطُّ، لكن إذا جاء ما يؤهمُّ مثل ذلك، فإن كان
النُّقلُ صحيحاً، فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حَقَّقَ
النظر، لظَهَرَ ذلك، وإن كان النقلُ غيرَ صحيح، فلا يصلحُ للمعارضة،
فلا يتصورُ أن يتعارضَ عقلٌ صريحٌ، ونقلٌ صحيحٌ أبداً، ويُعارضُ كلامُ
مَنْ يقولُ ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارضَ العقلُ والنقلُ، وجبَ تقديمُ
النقل، لأن الجمعَ بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعُهما رفعٌ

لا تعارض بين
منقول صحيح
ومعقول صريح

٩٤

(١) في (ب): أو.

(٢) في (ب): وإذا.

النقيضين، وتقديمُ العقل ممتنع، لأنَّ العَقْلَ قد دَلَّ على صِحَّةِ السَّمْعِ،
ووجوبِ قَبُولِ ما أَخْبَرَ به الرسولُ ﷺ، فلو أَبْطَلْنَا النِّقْلَ، لَكُنَّا قد أَبْطَلْنَا
دَلَالََةَ العَقْلِ، ولو أَبْطَلْنَا دِلَالََةَ العَقْلِ، لم يَصْلُحْ أن يكون معارِضاً للنِّقْلِ،
لأنَّ ما ليس بدليل لا يَصْلُحْ لمعارضة شيءٍ من الأشياء، فكان تقديمُ
العقل موجِباً عَدَمَ تقديمه، فلا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وهذا بَيِّنٌ واضح، فإن
العقل هو الذي دَلَّ على صدق السَّمْعِ وصحته، وأن خَبَرَهُ مطابقٌ
لمخبره، فإنَّ جاز أن تكون الدَّلَالَةُ باطلةً لِبُطْلانِ النِّقْلِ، لَزِمَ ألا يكونَ
العَقْلُ دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً، لم يَجُزْ أن يُتَّبَعَ
بحالٍ، فضلاً عن أن يُقَدَّمَ، فصار تَقْدِيمُ العَقْلِ على النِّقْلِ قدحاً في
العقل^(١).

فالواجب كمالُ التسليم للرسول ﷺ، والانقيادُ لأمره، وتَلَقِّي خبره
بالقبُولِ والتصديق، دون أن يُعَارِضَهُ بخيالٍ باطلٍ يسمُّيه معقولاً،
أو يُحَمِّلَهُ شُبْهَةً أو شَكًّا، أو يُقَدِّمَ عليه آراءَ الرجال، وزُبالةُ أذهانهم،
فَيُوحِدهُ بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وَحَّدَ المُرْسِلَ بالعبادة
والخضوع والذل والإنابة^(٢) والتوكل.

فهما تَوْحِيدَانِ، لا نَجَاةَ للعبيدِ مِن عذابِ اللَّهِ إلا بهما: تَوْحِيدُ
المُرْسِلِ، وتوحيدُ متابعة الرسول، فلا يُحَاكِمُ إلى غيره، ولا يَرْضَى
بِحُكْمِ غيره، ولا يَقِفُ تَنْفِيذَ أمره، وتَصْدِيقَ خبره على عَرْضِهِ على قولِ
شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفتهِ وَمَنْ يُعْظِمُهُ، فَإِنْ أَذْنُوا لَهُ، نَفَذَهُ،
وَقَبِلَ خَبَرَهُ، وإلا فَإِنْ طَلَبَ السَّلَامَةَ، فَوَضَّهِ إِلَيْهِمْ، وَأَعْرَضَ عَنْ أمره

(١) انظر تفصيل المسألة في «درء تعارض العقل والنقل» ١/٧٨ وما بعدها.

(٢) في (ب): والإنابة والذل.

وخبره، وإلا حَرَفَهُ عن مواضعه، وَسَمَّى تحريفه تأويلًا وحملًا، فقال: نُؤَوِّلُهُ وَنَحْمِلُهُ. فلأن يلقى العبدُ ربَّهُ بِكُلِّ ذَنْبٍ — ما خلا الإِشْرَاقَ بالله — خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَذِهِ الْحَالِ.

بل إذا بَلَغَهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ يَعُدُّ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَلْ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ حَتَّى يَغْرِضَهُ عَلَى رَأْيِ فُلَانٍ وَكَلَامِهِ وَمَذْهَبِهِ! بل كَانَ الْفَرَضُ الْمُبَادَرَةَ إِلَى امْتِثَالِهِ، مِنْ غَيْرِ التَّيَفَاتِ إِلَى سِوَاهِ، وَلَا يُسْتَشْكَلُ قَوْلُهُ لِمَخَالَفَتِهِ رَأْيَ فُلَانٍ، بل تُسْتَشْكَلُ ٩٥ الْأَرَاءُ لِقَوْلِهِ، وَلَا يُعَارِضُ نَصُّهُ بِقِيَاسٍ، بل تُهَذَّرُ الْأَقْيَسَةُ، وتُلَغَى لِنُصُوصِهِ، وَلَا يُحَرِّفُ كَلَامَهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، لِخِيَالِ يُسَمِّيهِ أَصْحَابُهُ مَعْقُولًا، نَعَمْ هُوَ مَجْهُولٌ، وَعَنِ الصَّوَابِ مَعْزُولٌ، وَلَا يُوقَفُ قَبُولُ قَوْلِهِ عَلَى مُوَافَقَةِ فُلَانٍ دُونَ فُلَانٍ، كَأَنَّا مَنْ كَانَ.

قال الإمام أحمد: حدثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حدثنا أَبُو حَازِمٍ، عن عمرو بن شعيب^(١)، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قال: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أَجِبُ أَنْ لِي بِهِ حُمْرُ النَّعَمِ^(٢)، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي، وَإِذَا مَشِيخَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً^(٣)، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى

(١) هُوَ الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ الْحِجَازِيُّ، فَقِيهٌ أَهْلُ الطَّائِفِ وَمُحَدِّثُهُمْ، كَانَ يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا إِلَى مَكَّةَ، وَيُنْشِرُ الْعِلْمَ، تَوَفَّى سَنَةَ (١١٨هـ). مترجم في «السير» ٥/ (٦١).
(٢) النَّعَمُ — يَفْتَحُ النَّوْنُ وَالْعَيْنُ —: الْإِبِلُ، وَالْحُمْرُ: جَمْعُ أَحْمَرٍ، وَالْبَعِيرُ الْأَحْمَرُ: الَّذِي لَوْنُهُ لَوْنُ الزَّعْفَرَانِ إِذَا صَبِغَ بِهِ الثَّوْبُ، وَقِيلَ: بَعِيرٌ أَحْمَرٌ، إِذَا لَمْ يَخَالِطْ حَمْرَتَهُ شَيْءٌ، وَالْإِبِلُ الْحُمْرُ أَصْبَرُ الْإِبِلِ عَلَى الْمَوَاجِرِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: خَيْرُ الْإِبِلِ حَمْرُهَا، وَصَهْبُهَا. انْظُرْ «اللسان»: حمر.

(٣) هُوَ يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ، وَسَكُونُ الْجِيمِ، أَيْ: نَاحِيَةُ مُنْفَرِدِينَ.

ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَضَّباً، قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، يرميهم بالتراب، ويقول: «مَهْلًا يَا قَوْمَ، بهذا أَهْلَكْتَ الْأُمَّةَ مِنْ قَبْلِكُمْ، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكُتُبَ بعضها ببعض، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضاً، وَإِنَّمَا نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالَمِهِ»^(١).

ولا شك أن الله قد حَرَّمَ القولَ عليه بغيرِ علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رُسُلَهُ، وأنزل به كُتُبَهُ هو الحق الذي يجب اتِّباعُهُ، فيُصَدِّقُ بأنه حقٌ وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعَرِّضُ عليه، فإن وافقه، فهو حق، وإن خالفه، فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه، لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف، هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه، فإنه يُمسِكُ عنه، ولا يتكلَّم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرُّسُولُ، وقد يكون علمٌ عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أُخِذَ عن الرسول لا غير.

لا حرج في أخذ العلوم المادية عن غير الرسول

(١) هو في «المسند» ١٨١/٢ و ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦، وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، وابن ماجه (٨٥)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٤٣، والبخاري (١٢١) وسنده حسن، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٦) من حديث عبدالله بن عمرو قال: هُجِّرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يوماً، قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ باختلافهم في الكتاب».

قوله: «ولا تَثْبُتَ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ».

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ الْقَدَمُ الْحِسِّي لا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ شيء. أي: لا يَثْبُتُ إِسْلَامٌ من لم يُسَلِّمْ لنصوص الْوَحْيَيْنِ، وَيَنْقَادُ إِلَيْهَا، وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا، وَلَا يُعَارِضُهَا بِرَأْيِهِ وَمَعْقُولِهِ وَقِيَاسِهِ، روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري^(١) رحمه الله أنه قال: مِنْ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ^(٢). وهذا كلام جامع نافع.

٩٦

العقل مع النقل
كالقلد مع المجتهد

وما أَحْسَنَ الْمَثَلَ الْمَضْرُوبَ لِلنَّقْلِ مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامة المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دُونَ ذلك بكثير، فإن العامة يُمكنه أن يَصِيرَ عالماً، وَلَا يُمكنُ للعالم أن يَصِيرَ نبيّاً رسولاً، فإذا عَرَفَ العاميُّ المقلدُ عالماً، فَدَلَّ عليه عامياً آخر، ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يَجِبُ عليه قَبُولُ قولِ المفتي دُونَ الدال، فلو قال الدال: الصوابُ معي دُونَ المفتي^(٣) لأنني أنا الْأَصْلُ في علمك بأنه مُفْتٍ، فإذا قَدِّمْتَ قوله على قولِي، فَدَحَّتْ في الأصل الذي به عَرَفْتَ أنه مُفْتٍ، فَلَزِمَ الْقَدْحُ في قَرَعِهِ، فيقول له المستفتي: أَنْتَ لما شَهِدْتَ له

(١) هو الإمام العلم، حافظ زمانه، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، توفي سنة (١٢٤هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٥ / رقم الترجمة (١٦٠).

(٢) ٥٠٣/١٣، قال الحافظ: هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في «النوادر» ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان، قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر قول النبي ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب» ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي. أخرج ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»، وذكر ابن أبي الدنيا، عن دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، قال: قلت للزهري، فذكره.

(٣) من قوله: «دون الدال» إلى هنا سقط من (ب).

بأنه مُفْتِيٌّ، وَذَلَّلَتْ عَلَيْهِ، شَهِدَتْ لَهُ بِوُجُوبِ تَقْلِيدِهِ دُونَكَ، فَمُوَافَقَتِي لَكَ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْمَعْيْنِ، لَا يَسْتَلْزِمُ مُوَافَقَتَكَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ، وَخَطَاؤُكَ فِيهَا خَالَفَتْ فِيهِ الْمَفْتِيَّ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، لَا يَسْتَلْزِمُ خَطَاؤَكَ فِي عِلْمِكَ بِأَنَّهُ مَفْتِيٌّ، هَذَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَفْتِيَّ قَدْ يُخْطِئُ.

وَالْعَقْلُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ مَعْصُومًا فِي خَبَرِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ لَهُ، وَالْانْقِيَادُ لِأَمْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ قَالَ لِلرَّسُولِ: هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي تُلْقِيهِ عَلَيْنَا، وَالْحِكْمَةُ الَّتِي جِئْتَنَا بِهَا، قَدْ تَضَمَّنَتْ كُلَّ مِنْهُمَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً تُنَاقِضُ مَا عَلِمْنَاهُ بِعَقُولِنَا، وَنَحْنُ إِنَّمَا عَلِمْنَا صِدْقَكَ بِعَقُولِنَا، فَلَوْ قَبَلْنَا جَمِيعَ مَا تَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّ عَقُولَنَا تُنَاقِضُ ذَلِكَ، لَكَانَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي مَا عَلِمْنَا بِهِ صِدْقَكَ، فَنَحْنُ نَعْتَقِدُ مُوجِبَ الْأَقْوَالِ الْمُنَاقِضَةِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ كَلَامِكَ، وَكَلَامِكَ نُعَرِّضُ عَنْهُ، لَا نَتَلَقَّى مِنْهُ هَدًى وَلَا عِلْمًا، لَمْ يَكُنْ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَمْ يَرْضَ مِنْهُ الرَّسُولُ بِهَذَا، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَوْ سَاغَ، لَأُمَكِّنَ كُلَّ أَحَدٍ أَنْ لَا يُؤْمِنَ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، إِذِ الْعُقُولُ مُتَفَاوِتَةٌ، وَالشُّبُهَاتُ كَثِيرَةٌ، وَالشَّيَاطِينُ لَا تَزَالُ تُلْقِي الْوَسَاوِسَ فِي النُّفُوسِ، فَيُمْكِنُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ وَمَا أَمَرَ بِهِ!! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [النور: ٥٤]. وَقَالَ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَلْسَنُ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿حَمِّمُوا الْوَيْدَ وَالْكِتَابَ الْمُبِينُ﴾ [الدخان: ١-٢]. وَالزَّخْرَفُ: ١-٢. ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ٢]. ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ

وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ [يوسف: ١١١].
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾
[النحل: ٨٩]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

٩٧

فَأَمُرُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا
يَذُلُّ عَلَى الْحَقِّ، أَمْ لَا، وَالثَّانِي بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَى الْحَقِّ
بِالْفَافِظِ مَجْمَلَةً مُحْتَمَلَةً، فَمَا بَلَغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ خَيْرُ الْقُرُونِ
بِالْبَلَاغِ، وَأَشْهَدُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَوْقِفِ الْأَعْظَمِ، فَمَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ فِي
أَصُولِ الدِّينِ لَمْ يُبْلَغِ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ، فَقَدْ افْتَرَى عَلَيْهِ ﷺ.

قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حَظَرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ،
حَاجَبُهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ».

النهي عن التكلم
في أمور الدين بغير
علم

ش: هذا تقرير للكلام^(١) الأول، وزيادة تحذير أن يُتَكَلَّمَ فِي أَصُولِ
الدِّينِ، بَلْ وَفِي غَيْرِهَا، بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ^(٢) مَا لَيْسَ
لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾
[الإسراء: ٣٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ
وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ * كُتِبَ^(٣) عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى
عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٣ - ٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ

(١) في (ب): الكلام.

(٢) قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي «غَرِيبِ الْقُرْآنِ» ص ٢٥٤: «لَا تَقْفُ» أَي: لَا تَتَّبِعْ الْخُطْبَةَ وَالظُّنُونَ،
ثُمَّ تَقُولُ: رَأَيْتُ وَلَمْ تَرَ، وَسَمِعْتُ وَلَمْ تَسْمَعْ، وَعِلِمْتُ وَلَمْ تَعْلَمْ، وَهُوَ مَأْخُذٌ مِنْ
«الْقَفَاءِ» كَأَنَّكَ تَقْفُو الْأُمُورَ، أَيْ تَكُونُ فِي أَقْفَائِهَا، وَأَوَّخَرَهَا تَتَعَقَّبُهَا، يُقَالُ: قَفَوْتُ
أَثَرَهُ، وَالْقَائِفُ: الَّذِي يَعْرِفُ الْآثَارَ وَيَتَّبِعُهَا، وَكَانَ مَقْلُوبٌ عَنِ الْقَافِي.

(٣) كُتِبَ بِمَعْنَى: قُضِيَ، وَالْهَاءُ فِي «عَلَيْهِ»، وَفِي «تَوَلَّاهُ» كُنَايَةٌ عَنِ الشَّيْطَانِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ:
قُضِيَ عَلَى الشَّيْطَانِ أَنَّهُ يُضِلُّ مَنْ اتَّبَعَهُ.

في الله بغير علمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ
اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴿
[الحج: ٨ - ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بغيرِ هُدًى مِّنَ
اللهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى:
﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدًى﴾
[النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى
الله عليه وسلم: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ» ثُمَّ
تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال:
حديثٌ حسن^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه
وسلم: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» خرجه في
«الصحيحين»^(٢).

ولا شك أن من لم يُسَلِّمْ للرسول، نَقَصَ توحيدَهُ، فإنه يقولُ برأيه
وهواه، أو يُقَلِّدُ ذا رأيٍ وهوى بغيرِ هُدًى من الله، فَيَنْقُصُ مِنْ توحيدِهِ
بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتَّخَذَ في ذلك إلهاً غير الله،

نقص توحيد من لم
يُسَلِّم

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد ٢٥٢/٥ و ٢٥٦، والطبراني في
«الكبير» (٨٠٦٧)، وابن جرير ٨٨/٢٥، وحسنه الترمذي، وهو كما قال، وصححه
الحاكم ٤٤٧/٢ - ٤٤٨، ووافقه الذهبي.

(٢) البخاري (٢٤٥٧) في المظالم: باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ و (٤٥٢٣)
في التفسير، و (٧١٨٨) في الأحكام: باب الألد الخصم، ومسلم (٢٦٦٨) في العلم:
باب في الألد الخصم، وأخرجه الترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي ٢٤٨/٨، وأحمد ٥٥/٦
و ٦٢ و ٢٠٥.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]. أي: عَبْدَ مَا^(١) تهواه نفسه. وإنما دَخَلَ الفسادُ في العالمِ مِنْ ثلاثِ فِرَقٍ، كما قال عبدالله بن المبارك^(٢) رحمة الله عليه:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُورِثُ الذُّلُّ إِذْمَانُهَا
وَتَرَكْتُ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِصْيَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الَّذِينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرَهْبَانُهَا

فالملوكُ الجائرة يَعرِضُونَ على الشريعة بالسياسات^(٣) الجائرة، ويُعارِضُونَها بها، ويُقدِّمُونها على حُكْمِ الله ورسوله.

وأحبارُ السوءِ — وهم العلماءُ الخارجون عن الشريعة — بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حُرِّمَ الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك. ٩٨

والرهبانُ وهم جهالُ المتصوفة، المعترضون على حَقَائِقِ الإيمانِ والشرع، بالأذواقِ والمواجيدِ والخيالاتِ والكُشُوفَاتِ الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرعَ دينٍ لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرَّعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان، وحطوط النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسةُ والشرعُ قَدَّمْنَا السياسةَ! وقال

(١) في (ب): من.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم، ثم المروزي، الحافظ الذمة المجاهد التقى، صاحب التصانيف النافعة الكثيرة، المتوفى سنة ١٨١هـ، و مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٧٨/٨ — ٤٢١.

(٣) في (ب): بالسياسة.

الآخرون: إذا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ، قَدَّمْنَا الْعَقْلَ! وقال أصحاب الذوق: إذا تَعَارَضَ الذَّوْقُ وَالْكَشْفُ وظاهرُ الشرع، قَدَّمْنَا الذَّوْقَ والكشف!

ومن كلام أبي حامد الغزالي^(١) رحمه الله تعالى في كتابه الذي سماه: «إحياء علوم الدين» وهو مِنْ أَجْلِ كُتِبَ، أو أَجْلُهَا: «فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلِمَ الْجَدَلُ وَالْكَلَامُ مَذْمُومٌ كَعَلِمَ النُّجُومُ»^(٢) أو هو مَبَاحٌ أو مَنْدُوبٌ إليه؟ فاعْلَمْ أن للناس في هذا غُلُوبًا وإِسْرَافًا في أطراف، فَمِنْ قَائِلٍ: إنه بدعةٌ وحرام، وإنَّ العبدَ أن^(٣) يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خيرٌ له^(٤) من أن يلقاه بالكلام، وَمِنْ قَائِلٍ: إنه فرض، إمَّا على الكفاية، وإمَّا على الأعيان، وإنه أَفْضَلُ الأعمال، وأعلى القُرْبَات، فإنه تحقيقٌ لِعِلْمِ التوحيد، ونضالٌ عن دين الله. قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان^(٥) وجميعُ أئمة الحديث من السلف، وساق ألفاظًا عن هؤلاء. قال: وقد اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ عَلَى هَذَا، وَلَا يَنْحَصِرُ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنَ التَّشْدِيدَاتِ فِيهِ، قَالُوا: مَا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ — مع أنهم أَعْرَفُ بِالْحَقَائِقِ، وَأَفْصَحُ بِتَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ مِنْ

كلام الإمام الغزالي
في علم الجدل
والكلام

(١) هو الشيخ، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف الكثيرة في الفقه والفلسفة والرقائق المتوفى سنة ٥٠٥هـ، مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٢٠٤) وفي كتبه مؤاخذات نبه عليها أهل العلم، وذكر معظمها الإمام الذهبي في ترجمته، فلترجع.
(٢) في «الإحياء» فتعلم الجدل والكلام مذموم، كتعلم النجوم.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦١هـ). له ترجمة حافلة في السير ٧ / رقم الترجمة (٨٢).

غيرهم - إلا لما يتولّد منه من الشر. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١). أي المتعمّقون في البحث والاستقصاء.

واحتجّوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين، لكان أهمّ ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعلم طريقه^(٢)، ويثني على أربابه، ثم ذكر بقية استدلالهم، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر، إلى أن قال:

فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال، أو مندوب، أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحلّه حرام.

قال: فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره^(٣) في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد المبتدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويستند حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدال.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، وأبو داود (٤٦٠٨)، وأحمد ٣٨٦/١ من حديث ابن مسعود والمتنطعون: قال الخطابي في «معالم السنن» ٣٠٠/٤: المتنطعون: المتعمق في الشيء، المتكلف في البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعينهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم، وقال ابن الأثير: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلولهم، مأخوذ من التطع، وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً.

(٢) في (ب): طريقته.

(٣) تحرف في (ب) إلى: ضرورة.

قال: وأما منفعتُهُ، فقد يُظَنُّ أن فائدَتَهُ كَشَفُ الحقائق ومعرفَتُها على ما هي عليه، وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبُّط والتضليل [فيه] أكثرُ من الكشفِ والتعريفِ. قال: وهذا إذا سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ أو حشوي ربما خَطَرَ بِبَالِكَ أن الناسَ أعداءُ ما جَهِلُوا، فَاسْمَعْ هذا ممن خَبَرَ الكلامَ، ثم قلّاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل^(١) فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوزَ ذلك إلى التعمُّقِ في علومٍ أخرى تناسب^(٢) علم الكلام، وَتَحَقَّقْ أن الطريقَ إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. وَلَعَمْرِي لَا يَنفَكُ الكلامُ عن كَشْفٍ وتعريفٍ، وإيضاحٍ لبعضِ الأمور، ولكن على الدور. انتهى ما نَقَلْتُهُ عن الغزالي رحمه الله^(٣).

وكلامٌ مثله في ذلك، حُجَّةٌ بالغة، والسلفُ لم يَكْرَهُوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معاني^(٤) صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظٍ لعلومٍ صحيحة، ولا كَرِهُوا أيضاً الدَّلالة على الحق، والمحااجة لأهل الباطل، بل كَرِهُوا لاشتِماله على أمور كاذبة مخالفة للحق^(٥). ومن ذلك: مخالفتُها للكتاب والسنة وما فيه من علومٍ صحيحة، فقد وَعَرُّوا الطريقَ إلى تحصيلها، وأطالُوا الكلامَ في إثباتها مع قِلَّةِ نفعها، فهي لحمٌ جَمَلٍ غَثٌّ على رأسِ جَبَلٍ وَعَرٍ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَلُ^(٦).

ذم السلف لعلم
الكلام لاشتِماله
على أمور كاذبة
مخالفة للحق

(١) تحرف في (ب) إلى: التعليل. (٢) في الأصول: «سوى» والمثبت من «الإحياء».

(٣) انظر «الإحياء» ٩٤/١ - ٩٧.

(٤) في (ب): معاني.

(٥) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤٣/١ - ٤٦.

(٦) في هامش (ب): فيتنقى، وكلاهما صحيح. ومن قوله: «لحم جبل غث» إلى هنا، قطعة مقتبسة من حديث أم زرع المطول المخرج في البخاري (٥١٨٩) وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد شرحه شرحاً حافلاً القاضي عياض بن موسى اليحصبي =

وأحسن ما عندهم، فهو في القرآن أصحُّ تقريراً، وأحسنُ تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلُّفُ والتطويلُ والتعقيدُ، كما قيل :

لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَّا وُضِعَتْ كُتُبُ التَّنَاطُرِ لَا الْمُغْنِي وَلَا الْعَمَدُ^(١)
يُحَلِّلُونَ بِزَعْمٍ مِنْهُمْ عُقْدًا وَبِالَّذِي وَضَعُوهُ زَادَتْ الْعُقَدُ^(٢)
فَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ بِالَّذِي وَضَعُوهُ الشُّبَّةَ وَالشُّكُوكَ،
وَالْفَاضِلُ الذَّكِيُّ يَعْلَمُ أَنَّ الشُّبَّةَ وَالشُّكُوكَ زَادَتْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ لَا يَحْصُلَ الشِّفَاءُ وَالْهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْيَقِينُ مِنْ
كِتَابِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ، وَيَحْصُلُ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْمُتَحِيرِينَ، بَلْ

= المتوفى ٥٤٤هـ، وسماه: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبع في المغرب سنة ١٣٩٥هـ والغث: الهزيل الذي يُسْتَغْتَمَنْ من هزاله، أي: يترك ويستكره، مأخوذ من قولهم: غَثَّ الجرحُ غَثًّا وَغَثِيئًا: إذا سال منه القيح، واستغثه صاحبه، ومنه: أغث الحديث، ومنه غث فلان في خلقه، وكثر استعماله في مقابلة السمين، فيقال للحديث المختلط: فيه الغث والسمين، وقولهم: «على رأس جبل وعرة» أي حزن غليظ يصعب الصعود إليه، ويروى: «وعث» قال القاضي: معناه: ذو وعث، والوعث: الدهس، وهو مما يشتد فيه المشي ويشق، فاستعمل لكل ماشق، ومنه: «وعثاء السفر» أي: شدته ومشقته. وقولها: «لا سمين فينتقل» أي: ينتقله الناس إلى بيوتهم، فيأكلونه، ولكنهم يزهدون فيه، ويروى: «فينتقى» تعني اللحم، أي: ليس بسمين له نقي، أي: مخ. قال عياض: أرادت أنه ليس له نقي، فيطلب لأجل نقيه...

(١) المغني في علم الكلام، تأليف شيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤١٥هـ ويقع في سبعة عشر جزءاً، والذي انتهى إلينا منه اثنا عشر جزءاً. وكتاب «العمد» في الأصول وعلم الكلام، من تأليفه أيضاً، وقد شرحه أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، واستقصى القول فيه، ثم بدا له أن يختصره مقتصرًا على المسائل التي تبحث في أصول الفقه مضيفاً إليه زيادات لم ترد في الشرح، وسمى هذا المختصر «المعتمد في أصول الفقه» وهو مطبوع في مجلدين. وانظر «سير أعلام النبلاء» ٢٤٤/٧.

(٢) سقط هذا البيت من (ب).

الواجِبُ أَنْ يَجْعَلَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَيَتَدَبَّرَ مَعْنَاهُ وَيَعْقِلَهُ، وَيَعْرِفَ بُرْهَانَهُ وَدَلِيلَهُ، إِمَّا الْعَقْلِيَّ وَإِمَّا الْخَبْرِيَّ السَّمْعِيَّ، وَيَعْرِفَ دَلَالَتَهُ عَلَى هَذَا وَهَذَا، وَيَجْعَلَ أَقْوَالَ النَّاسِ الَّتِي تُؤَافِقُهُ وَتُخَالِفُهُ مُتَشَابِهَةً مَجْمُوعَةً، فَيُقَالُ لِأَصْحَابِهَا: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تَحْتَمِلُ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُؤَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ، قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُخَالِفُهُ، رُدُّ.

ما قاله الله ورسوله
أصل لتحديد
الألفاظ المجملة في
كلام الناس

وَهَذَا مِثْلُ لَفْظِ الْمَرْكَبِ، وَالْجِسْمِ^(١)، وَالْمَتَحِيزِ، وَالْجَوْهَرِ، وَالْجَهَةِ، وَالْحَيْزِ، وَالْعَرَضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَمْ تَأْتِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُهَا أَهْلُ هَذَا الْإِصْطِلَاحِ، بَلْ وَلَا فِي اللُّغَةِ، بَلْ هُمْ يَخْتَصُّونَ بِالتَّعْبِيرِ بِهَا عَنْ مَعَانٍ لَمْ يُعَبِّرْ غَيْرُهُمْ عَنْهَا بِهَا، فَتُفْسَّرُ تِلْكَ الْمَعَانِي بِعِبَارَاتٍ أُخْرَى، وَيُنْظَرُ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مِنَ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، وَإِذَا وَقَعَ الْإِسْتِفْسَارُ وَالتَّفْصِيلُ تَبَيَّنَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ.

مثال ذلك في «التركيب» فقد صار له معانٍ:

أَحَدُهَا: التَّرْكِيْبُ مِنْ مُتَبَايِنِينَ فَأَكْثَرُ، وَيُسَمَّى: تَرْكِيبٌ مُزْجٍ، كَتَرْكِيبِ الْحَيَوَانِ مِنَ الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ وَالْأَعْضَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعُلُوِّ وَنَحْوِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً بِهَذَا الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ.

الثَّانِي: تَرْكِيبُ الْجَوَارِ، كِمِصْرَاعِي الْبَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ أَيْضاً مِنْ ثُبُوتِ صِفَاتِهِ تَعَالَى إِبْثَاتُ هَذَا التَّرْكِيبِ.

الثَّالِثُ: التَّرْكِيبُ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُتَمَاثِلَةِ، وَيُسَمَّى الْجَوَاهِرَ الْمَفْرَدَةَ.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل»، ٢٨٠/١ - ٢٨١ - ٢٨٣/٣ - ٤٠٧ - ٤٣٢ - ٤٣٨، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١٦٦/١ - ١٨١.

الرابع: التركيبُ من الهَيُولَى والصورة، كالحاتم مثلاً، هيولاه: الفضّة، وصورته معروفة.

وأهلُ الكلامِ قالوا: إن الجسمَ يكونُ مركباً من الجواهر المفردة، ولهم كلامٌ في ذلك يَطُولُ، ولا فائدةَ فيه، وهو أنه: هل يُمكنُ التركيبُ من جزئين، أو من أربعة، أو من ستة، أو من ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا التركيبُ لازماً لِثبوتِ صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحقُّ أن الجسمَ غيرُ مركب من هذه الأشياء، وإنما قولُهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

الخامس: التركيبُ من الذات والصفات، هذا سَمُوهُ تركيباً لَيَنفُوا به صفاتِ الربِّ تعالى، وهذا اصطلاحٌ منهم لا يُعرَفُ في اللغة، ولا في استعمال الشارع، فلنسا نوافقَهُمْ على هذه التسمية ولا كرامة، ولئن سَمَوْا إثباتَ الصفاتِ تركيباً، فنقول^(١) لهم: العِبْرَةُ للمعاني لا للألفاظِ سَمُوهُ ما شِئْتُمْ، فلا يَتَرْتَّبُ على التسمية بدون المعنى حكم، فلو اضْطُلِحَ على تسمية اللبن خمراً، لم يَحْرُمَ بهذه التسمية.

السادس: التركيبُ من الماهية ووجودها، وهذا يَفْرِضُهُ الذَّهْنُ أنهما غَيْرَانِ، وأما في الخارجِ، هل يمكن ذاتٌ مجردة عن وجودها ووجودها مجردٌ عنها! هذا محال، فترى أهلَ الكلام يقولون: هل ذاتُ الربِّ وجودُهُ أم غيرُ وجوده؟ ولهم في ذلك خَبْطٌ كثيرٌ، وأمثلةُهم طريقة رأيي الوقف والشك في ذلك، وكم زال بالاستفسار والتفصيل كثيرٌ من الأضاليل والأباطيل.

(١) الجادة إذا اجتمع شرط وقسم، أن يكون الجواب للسابق، وهنا السابق القسم.

سبب الانحراف
هو الإعراض عن
تدبر كلام الله
ورسوله

وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله،
والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة.

وإنما سُمي هؤلاء أهل الكلام، لأنهم لم يَفِيدُوا علماً لم يكن
معروفاً، وإنما اتَّوا بزيادة كلام قد لا يُفِيد، وهو ما يَضُرُّ بونه من القياس
لإيضاح ما عُلِمَ بالحس، وإن كان هذا^(١) القياس وأمثاله يُنْتَفَعُ به في
موضع آخر ومع^(٢) من يُنْكِرُ الحسَّ. وكلُّ من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته^(٣)
— مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول — فقد ضاهى إبليس،
حيث لم يُسَلِّمْ لأمر ربِّه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ
مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ
اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى:
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ
وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً
مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]. أَقْسَمَ سبحانه بنفسه أنهم
لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوا نَبِيَّهٖ، وَيَرْضَوْا بِحُكْمِهِ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً.

١٠١

قوله: «فَيَتَذَبَذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّضَدِّيقِ وَالتَّكْذِيبِ،
وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّساً تَائِهاً، شَاكاً زَائِغاً، لَا مُؤْمِناً مُصَدِّقاً،
وَلَا جَاحِداً مُكْذِباً».

ش: يَتَذَبَذَبُ: يَضْطَرِبُ وَيَتَرَدَّدُ، وهذه الحالة التي وَصَفَهَا الشَّيْخُ رحمه
الله تعالى حال كُلِّ مَنْ عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام

انتياب الحيرة لمن
غَدَلَ عن الكتاب
والسنة إلى علم
الكلام

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب) و (د): وذوقه وسياسته.

(٣) في (ب): «مع» بلا واو.

المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول^(١) النص، ويردّه إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد^(٢)، وهو من أعلم الناس بمذهب الفلاسفة ومقالاتهم، في كتابه «تهافت التهافت»^(٣): «ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يُعتدُّ به؟». وكذلك الأمدئي^(٤)، أفضل أهل زمانه، واقف في المسائل الكبار حائر، وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخِر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات

(١) في (ب) يتناول، وهو تحريف.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، المتوفى سنة ٥٩٥هـ، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتاباً، من كتبه: «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» في العقيدة، انتقد فيه مدارس علم الكلام، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه المقارن، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد المتوفى سنة (٥٢٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩ / رقم الترجمة (٢٩٠).

(٣) ص ٨٨. ونصه فيه: . . . مع أنه لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به. . .

(٤) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب: سيف الدين، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها، ثم خرج إلى حماة، ومنها إلى دمشق، وتوفي بها سنة ٦٣١هـ ودفن بسفح جبل قاسيون، من كتبه الجيدة في أصول الفقه: «الإحكام في أصول الأحكام» وهو مطبوع. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٢ / رقم الترجمة (٢٣٠).

و«البخاري» على صدره، وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنّفه في أقسام اللذات:

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ وَغَايَةُ^(١) سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَزْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَخَاصِلُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ: قِيلَ وَقَالُوا
فَكَمْ نَذَرُ^(٢) رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرِعِينَ وَزَالُوا
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرَفَاتِهَا رِجَالٌ، فَزَالُوا وَالْجِبَالُ جِبَالُ^(٣)

لقد تأملتُ الطُّرُقَ الكلاميةَ، والمناهجَ الفلسفيةَ، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تُروِي غليلًا، ورأيتُ أَقْرَبَ الطرقِ طريقةَ القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»^(٤)

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني^(٥):
إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والنَّدَمَ، حيث قال:

(١) في هامش (أ): وأكثر. خ.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هي في «عيون الأنباء» ٢٨/٢، و«وفيات الأعيان» ٢٥٠/٤، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٩٦/٨.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، الطبقة الحادية والستين ص ٢٠٥، و«طبقات الشافعية» ٨٢/٢ - ٨٣ لابن قاضي شعبة، و«درء تعارض العقل والنقل» ١٦٠/١.

(٥) هو محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماماً في علم الكلام على مذهب الأشعري، ونحل الأمم، ومذاهب الفلاسفة، وُلِدَ في شهرستان بين نيسابور وخوارزم، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ وأقام بها ثلاث سنين، وعاد إلى بلده وتوفي بها، قال ياقوت الحموي في وصفه:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ^(١)

وكذلك قال أبو المعالي الجويني رَحِمَهُ اللهُ: يا أصحابنا لا تشتغلوا
بالكلام، فلو عَرَفْتُ أن الكلامَ يَتَلُغُ بي إلى ما بلغ ما اشتغلتُ به. وقال
عند موته: لقد خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِصْمُ، وَخَلَّيْتُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، ١٠٢
ودخلتُ في الذي نَهَوْنِي عنه، والآن فإن لم يَتَذَكَّرْنِي ربي برحمته،
فالْوَيْلُ لابنِ الْجُوَيْنِيِّ، وها أنا ذا أَمُوتُ على عقيدة أُمِّي، أُوَقَّال: على
عقيدة عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ.

وكذلك قال شَمْسُ الدِّينِ الْخُسْرُوشَاهِي^(٢)، وكان مِنْ أَجَلِّ تَلَامِذَةِ

= الفيلسوف المتكلم صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا
تخبطه في الاعتقاد، ومبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذب عنهم، لكان هو الإمام.
توفي سنة ٥٤٨هـ، من تصانيفه: «نهاية الإقدام في علم الكلام»، وذكر في أوله البيتين
اللذين استشهد بهما المصنف، ولم يذكر لمن هما، وقال غيره: هما لأبي بكر محمد بن
باجة المعروف بابن الصائغ الأندلسي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم
الترجمة (١٩٤).

(١) وقد رد عليهما بيتين محمد بن إسماعيل الأمير، كما وجدا بخطه بهامش أصل «درء
تعارض العقل والنقل» ١٥٩/١ هما:

لَعَلُّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوَافَ بِمَعْهَدِ الرُّسُولِ وَمَنْ لَاقَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ
فَمَا حَارَ مَنْ يَهْدَى بِهَدْيِ مُحَمَّدٍ وَلَسْتُ تَسْرَاهُ قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ

(٢) هو عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي، نسبة إلى خسروشاه، قرية بمرو، التبريزي
الشافعي المتكلم، قال السبكي في «الطبقات» ١٦١/٨: وكان فقيهاً أصولياً متكلياً محققاً
بارعاً في العقولات، قرأ على الإمام فخر الدين الرازي، وأكثر الأخذ عنه، ثم قدم الشام
بعد وفاة الإمام، ودرس وأفاد، ثم توجه إلى الكرك، فأقام عند صاحبها الملك الناصر
داود، فإنه استدعاه ليقراً عليه، ثم عاد إلى دمشق، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٦٥٢هـ،
وله من المصنفات: «مختصر المذهب» في الفقه، و«مختصر المقالات» لابن سينا، و«تمة
الآيات البينات».

فخرالدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال:
ما تَعْتَقِدُ؟ قال: ما يَعتَقِدُهُ المسلمون، فقال: وأنت منشِرحُ الصدرِ لذلك
مستيقِنٌ به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه
النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقدُ، والله ما أدري ما أعتقد، والله
ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضَلَ لحيته.

ولابن أبي الحديد^(١) الفاضل المشهور بالعراق:

فِيكَ يَا أَغْلُوطَةَ الْفِكْرِ حَارَ أَمْرِي وَأَنْقَضَى عُمْرِي
سَافَرْتَ فِيكَ الْعُقُولَ فَمَا رِبَحْتُ إِلَّا أَذَى السَّفَرِ
فَلَحَى اللَّهُ الْأَلَى زَعَمُوا أَنَّكَ الْمَعْرُوفُ بِالنُّظَرِ
كَذَّبُوا، إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا خَارِجٌ عَنْ قُوَّةِ الْبَشَرِ

وقال الخوننجي^(٢) عند موته: ما عَرَفْتُ مما حَصَلَتْهُ شَيْئاً سوى أن
الممكنَ يَفْتَقِرُ إلى المرجِّح، ثم قال: الافتقارُ وصفٌ سلبي، أموتُ
وما عَرَفْتُ شَيْئاً.

(١) هو عزالدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، المدائني، الكاتب الشاعر، صاحب شرح
«نهج البلاغة»، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في
الإنشاء، وكان حظيًّا عند الوزير ابن العلقمي لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشاكلة في
التشيع والأدب والفضيلة، توفي سنة ٦٥٥هـ. مترجم في «فوات الوفيات» ٢/٢٥٩،
و«البداية والنهاية» ١٣/١٩٩. والآيات أنشدها له شيخ الإسلام في: «درء تعارض
العقل والنقل» ١/١٦١.

(٢) هو محمد بن ناماور بن عبد الملك أبو عبد الله الخوننجي، فارسي الأصل، انتقل إلى مصر،
وتولى القضاء بها، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، وله كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» =

وقال آخر^(١): أضطجعُ على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابلُ بين حُجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلعَ الفجر، ولم يترجَّحْ عندي منها شيء.

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه اللهُ برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف رحمه الله: من طلب الدين بالكلام، تزندق، ومن طلب المال بالكيما، أفلس، ومن طلب غريب الحديث، كذب. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: حُكْمِي في أهل الكلام أن يُضْرَبُوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام.

وقال: لقد أطلعتُ من أهل الكلام على شيء ما ظننتُ مسلماً يقولُه، ولأن يُبتلى العبدُ بكل ما نهى الله عنه — ما خلا الشرك بالله — خيراً له من أن يُبتلى بالكلام^(٢). انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيُقرُّ بما أقرُّوا به، ويُعْرِضُ عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع

= في المنطق. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١/٢٣ رقم الترجمة (١٤٦) وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٢، و ٢/٢٦٢.

(١) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في «درء تعارض النقل» ١/١٦٥ و ٢/٢٦٣ المتوفى سنة (٦٩٧هـ).

(٢) «مناقب الشافعي» ١/٤٥٣ - ٤٥٤ ويراجع في المسألة: «درء تعارض العقل والنقل» ٧/٢٤٢ - ٢٤٦.

بها، ثم تَبَيَّنَ له فسادُها، أولم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم
— إذا سَلِمُوا من العذاب — بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء
والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طبيبُ القلوب صلواتُ
اللَّهِ عليه وسلامه يقوله إذا قام مِنَ الليل يفتح صلاته: «اللَّهُمَّ رَبَّ
جبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ ١٠٣
وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا
اخْتَلَفَ^(١) فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ» خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

توسل^(٣) ﷺ إلى ربه برؤية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما
اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، إِذْ حَيَاةُ الْقَلْبِ بِالْهَدَايَةِ. وَقَدْ وَكَّلَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ بِالْحَيَاةِ: فَجَبْرِيلَ مُوَكَّلَ بِالْوَحْيِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ
الْقُلُوبِ، وَمِيكَائِيلَ بِالْقَطْرِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ الْأَبْدَانِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَ،
وَإِسْرَافِيلَ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ حَيَاةِ الْعَالَمِ وَعَوْدِ الْأَرْوَاحِ إِلَى
أَجْسَادِهَا، فَالتَّوَسَّلْ^(٤) إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِرُبُوبِيَّةِ هَذِهِ الْأَرْوَاحِ الْعَظِيمَةِ الْمُوَكَّلَةِ
بِالْحَيَاةِ، لَهُ تَأْثِيرٌ عَظِيمٌ فِي حَصُولِ الْمَطْلُوبِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) في الأصول: اختلفوا، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٧٧٠)، وأخرجه الترمذي (٣٤١٦)، وأبو داود (٧٧٦)،
والنسائي ٢١٢/٣ - ٢١٣، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٩٥٢) من حديث
عائشة رضي الله عنها.

(٣) في (د): توجه.

(٤) في الأصول: بالتوسل، والمثبت من مطبوعة مكة.

قوله: «ولا يَصِحُّ الإِيْمَانُ بِالرُّؤْيَا لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ عَاتَبَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأْوِيلِهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ^(١) الرُّؤْيَا وَتَأْوِيلُ^(٢) كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرِّبَوِيَّةِ، تَرَكَ التَّأْوِيلَ، وَلِزَوْمِ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ دِينَ^(٣) الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

الرد على من
أنكر أو تناول
رؤية الله تعالى

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَا، وَعَلَى مَنْ يُشَبِّهُ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٤)، الْحَدِيثُ، أَدْخَلَ «كَاف» التَّشْبِيهَ عَلَى «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ الْمَوْصُولَةِ بِـ «تَرَوْنَ» الَّتِي تَنْحَلُّ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الرُّؤْيَا، فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي الرُّؤْيَا لَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَهَذَا بَيْنَ وَاضِحٍ فِي أَنْ الْمَرَادُ إِثْبَاتُ الرُّؤْيَا وَتَحْقِيقُهَا، وَدَفْعُ الْإِحْتِمَالَاتِ عَنْهَا، وَمَاذَا بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ وَهَذَا الْإِيضَاحِ! فَإِذَا سُلِّطَ التَّأْوِيلُ عَلَى مِثْلِ هَذَا النَّصِّ، كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِنَصٍّ مِنَ النُّصُوصِ! وَهَلْ يَحْتَمِلُ هَذَا النَّصُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ وَيَسْتَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]. وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَعْمَلَ فِيهِ «رَأَى» الَّتِي مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ!! وَلَا شَكَّ أَنَّ «رَأَى» تَارَةً تَكُونُ بَصَرِيَّةً، وَتَارَةً قَلْبِيَّةً، وَتَارَةً تَكُونُ مِنْ رُؤْيَا الْحُلُمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَا^(٥) يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ قَرِينَةٍ تُخَلِّصُ أَحَدَ مَعَانِيهِ مِنَ الْبَاقِي، وَإِلَّا لَوَ أَخْلَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْمُخَلِّصَةِ لِأَحَدِ الْمَعَانِي، لَكَانَ

(١) فِي (ب): «تَأْوِيلُ» فِي الْمَوْضِعِينَ.

(٢) فِي (ب): دِينَ الْمُرْسَلِينَ الْمُسْلِمِينَ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٢١٦.

(٤) فِي (ب): لَا.

مَجْمَلًا مُلْغَزًا، لَا مَبِينًا مُوَضَّحًا، وَأَيُّ بَيَانٍ وَقَرِينَةٍ فَوْقَ قَوْلِهِ: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ فِي الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»^(١)؟ فَهَلْ مِثْلُ هَذَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِرُؤْيَا الْبَصَرِ، أَوْ بِرُؤْيَا الْقَلْبِ؟ وَهَلْ يَخْفَى مِثْلُ هَذَا إِلَّا عَلَى مَنْ أَعْمَى اللَّهُ قَلْبَهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: أَلَجَأْنَا إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ حَكْمُ الْعَقْلِ بِأَنْ رُؤْيَا تَعَالَى مُحَالٌ لَا يُتَصَوَّرُ إِمْكَانُهَا!

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ دَعْوَى مِنْكُمْ، خَالَفَكُمُ فِيهَا أَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ ١٠٤
وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُجِيلُهَا، بَلْ لَوْ عُرِضَ عَلَى الْعَقْلِ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَا يُمَكِّنُ رُؤْيَا، لَحَكَمَ بِأَنْ هَذَا مُحَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «لَمَنْ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بُوْهُمُ»، أَيُّ تَوْهُمٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرَى عَلَى صِفَةٍ كَذَا، فَيَتَوْهُمُ تَشْبِيْهًا، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا التَّوْهُمِ إِنْ أَثْبَتَ مَا تَوْهُمُهُ مِنَ الْوَصْفِ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ، وَإِنْ نَفَى الرُّؤْيَا مِنْ أَصْلِهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ التَّوْهُمِ، فَهُوَ جَا حِدٌ مُعْطَلٌّ، بَلِ الْوَاجِبُ دَفْعُ ذَلِكَ الْوَهْمِ وَحْدَهُ، وَلَا يَتَعَمُّ بِنَفْيِهِ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، فَيَنْفِيهِمَا رَدًّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَ الْبَاطِلَ، بَلِ الْوَاجِبُ رَدُّ الْبَاطِلِ، وَإِثْبَاتُ الْحَقِّ.

وَالِى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيْهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيْهَ»، فَإِنْ هَؤُلَاءِ الْمَعْتَزِلَةُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَنْزَهُونَ اللَّهَ بِهَذَا النَّفْيِ! وَهَلْ يَكُونُ التَّنْزِيْهُ بِنَفْيِ صِفَةِ الْكَمَالِ؟ فَإِنَّ نَفْيَ الرُّؤْيَا لَيْسَ بِصِفَةِ كَمَالٍ، إِذِ الْمَعْدُومُ لَا يُرَى، وَإِنَّمَا الْكَمَالُ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَا وَنَفْيِ إِدْرَاكِ الرَّائِي لَهُ إِدْرَاكِ إِحَاطَةٍ، كَمَا فِي

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. وقد تقدم تخريجه ص ٢١٦.

العلم، فإن نفى العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم، ونفى الإحاطة به علماً، فهو سبحانه لا يُحاط به رؤية، كما لا يُحاط به علماً.

وقوله: «أو تأولها بفهم» أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يُخالفُ ظاهرها، وما يفهمه كُلُّ عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المخرّفون على النصوص، وقالوا: نحن نُؤوّل ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزيئاً له، وزخرفة ليقبل، وقد ذمّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنَّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل قد أُقيم عليه دليل مُزخرف عُورض به دليل الحق.

وكلامه هنا نظيرُ قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا». ثم أكّد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويل الرؤية، وتأويل كُلِّ معنى يُضاف إلى الربوبية: ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين». ومُراده ترك التأويل [الذي] يُسمونه تأويلاً، وهو تحريف، ولكن الشيخ رحمه الله تعالى تأدّب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَجَدِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مراده ترك كُلِّ ما يُسمّى تأويلاً، ولا ترك شيء من الظواهر لبعض الناس للدليل راجح من الكتاب والسنة، وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المُبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فَمِنْ التَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، تَأْوِيلُ أُدِلَّةِ الرُّوْيَةِ، وَأُدِلَّةِ الْعُلُوِّ، وَانْه
لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيْمًا، وَلَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا.

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

فالتأويل^(١) في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم:
هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به،
وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به، كما قالت عائشة رضي الله
عنها: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يتأول القرآن^(٢). وقال تعالى: «هَلْ يَنْظُرُونَ

١٠٥-
معنى التأويل في
الكتاب والسنة

(١) انظر بسط الكلام في التأويل في «درء تعارض العقل والنقل» ٢٠١/١ - ٢٠٨
و ٢٣٧/٥ و ٣٨١ - ٣٨٤، و «رسالة الإكليل» المدرجة في «الفتاوى» ٢٨٨/١٣ -
٢٩٤.

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧) و (٤٩٦٨)، وأخرجه أيضاً (٧٩٤) و (٤٢٩٣) و (٤٩٦٧)
دون قوله: «يتأول القرآن»، وأخرجه بتمامه مسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)،
وابن ماجه (٨٨٩)، والنسائي ١٩٠/٢ و ٢١٩، وأحمد ٢٣٠/٦. وقوله: «يتأول
القرآن»: يعني قوله سبحانه: ﴿فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً﴾ فقد روى
الإمام أحمد ٣٥/٦ من طريق محمد بن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن
الشعبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر في آخر أمره من
قول: سبحان الله وبحمده، أستغفر الله وأتوب إليه»، قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي
أراك تكثر من قول: سبحان الله وبحمده أستغفر الله وأتوب إليه، قال: «إن ربي عز
وجل كان أخبرني أنني سأرى علامة في أمتي، وأمرني - إذا رأيتها - أن أسبح بحمده
وأستغفره، إنه كان تواباً، فقد رأيتها: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾، ورأيت الناس
يدخلون في دين الله أفواجا، فسبح بحمد ربك واستغفره، إنه كان تواباً»، وأخرجه
مسلم (٤٨٤) (٢٢٠) من طريق داود بن أبي هند به.

وروى الطبراني في «الصغير» ٢٤١/١، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» ١١٢/٢ - ١١٣
عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ قبل أن يموت يكثر أن يقول: «سبحانك اللهم
وبحمدك وأستغفرك وأتوب إليك» فقال: إني أمرت بأمر فقرأ: ﴿إذا جاء نصر الله
والفتح﴾. ورجاله ثقات، وأخرجه الزوار (٥٤٤) من حديث ابن مسعود قال: كان =

إِلَّا تَأْوِيلُهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴿[الأعراف: ٥٣]﴾. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِي مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]. وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]. إلى قوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ^(١) عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]. فمن يُنْكِرُ وَقُوعَ مِثْلِ هَذَا التَّأْوِيلِ، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟!

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعْلَمُ تَأْوِيلُهُ، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تُعْلَمُ بمجرد الإخبار، فإن المُخْبِرَ إن لم يَكُنْ قد تَصَوَّرَ المُخْبَرُ بِهِ، أو ما يعرفه قبل ذلك، لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا يَلْزَمُ مِنْ نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى. الذي قصد المُخَاطَبُ إفهامَ المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يُجِبُّ أَنْ يُعْلَمَ مَا عَنَى بِهَا، وإن كان من تأويله ما لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يُرِيدُونَ

التأويل عند
المفسرين هو
تفسير الكلام
وبيان معناه

= النبي ﷺ يقول حين نزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، إنك أنت التواب الرحيم» وفي سنده عمرو بن ثابت وهو ضعيف، ورواه أحمد ٤١٠/١ و٤٣٤ و٤٥٥ ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله. وانظر «مجمع الزوائد» ١٢٧/٢.

(١) من: اسطاع يستطيع حذف منه تاء الافتعال.

١٠٦ به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف، وهذا التأويل كالتفسير، يُحمد حقّه، ويُردّ باطله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، والراسخون في العلم، الآية [آل عمران: ٧] — فيها قراءتان: قراءة مَنْ يَقِفُ على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقراءة مَنْ لَا يَقِفُ عندها، وكلتا القراءتين حق، ويُراد بالأولى المتشابهة في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويُراد بالثانية المتشابهة الإضافي الذي يَعْرِفُ الراسخون تَفْسِيرَهُ، وهو تأويله^(١).

ولا يُريد^(٢) مَنْ وَقَفَ على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لَا يَعْلَمُ معناه جَمِيعُ الْأُمّةِ ولا الرُّسُولُ، ويكون الراسخون في العلم لا حظّ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَأَمْنَا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يُقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عَوَامِّ المؤمنين في ذلك، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله^(٣)، ولقد صدق، رضي الله عنه، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»^(٤). رواه البخاري وغيره. ودعاؤه

(١) انظر «جامع البيان» ٢٠١/٦ للطبري، و«مشكل القرآن» ص ٩٨ — ١٠٢ لابن قتيبة.

(٢) في (ب): ولا به.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٦٣٢) من طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: أنا ممن يعلم تأويله. وابن أبي نجیح: هو عبدالله بن يسار، قال يحيى بن سعيد: لم يسمع التفسير من مجاهد.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٢٦٦/١ و ٣١٤ و ٣٢٨ و ٣٣٥، والطبراني في «الكبير» (١٠٦١٤) و (١٢٥٠٦)، وفي الصغير ١٩٧/١، وأخرجه البخاري (١٤٣)، والبخاري (٣٩٤٢) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين»، وأخرجه مسلم (٢٤٧٧) في فضائل الصحابة: باب فضائل عبدالله بن عباس دون قوله: «في الدين». وأخرجه البخاري (٧٥) =

صلى الله عليه وسلم لا يُرَدُّ^(١). قال مجاهد^(٢): عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس، من أوله إلى آخره، أَقِفْهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلْهُ عَنْهَا^(٣). وقد تَوَاتَرَتِ النُّقُولُ عنه أنه تَكَلَّمَ في جميع معاني القرآن، ولم يقل عَنْ آيَةٍ: إنها من المتشابه الذي لا يَعْلَمُ أَحَدٌ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ.

وقولُ الأصحاب رحمهم الله في الأصول: إن المتشابه: الحروفُ المقطَّعة في أوائل السور، ويُروى هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثرُ الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابهة، كان ما سواها معلومَ المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإنَّ الله قال: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور العادِّين.

والتأويلُ في كلامِ المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صَرْفُ

= و (٣٧٥٦) و (٧٢٧٠) أيضاً بلفظ: «اللهم علمه الكتاب»، وأخرجه البخاري (٣٧٥٦)، والترمذي (٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦)، والبيهقي (٣٩٤٣)، والطبراني (١٠٥٨٨) و (١١٩٦١) و (١٢٤٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣١٥/١ بلفظ: «اللهم علِّمه الحكمة»، وزاد ابن ماجه: «وتأويل الكتاب»، وأخرجه البزار (٢٦٧٤) بلفظ: «اللهم علمه تأويل القرآن».

(١) فيه: أن النبي ﷺ سأل ربه ثلاثاً، فأعطاه ثنتين، ومنعه واحدة. انظر «صحيح مسلم» (٢٨٨٩) و (٢٨٩٠).

(٢) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين، مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المكي، مولى ابن أبي السائب، أخذ القرآن والتفسير والفقه عن ابن عباس، وأكثر عنه. مترجم في «السير» ٤ / برقم (١٧٥).

(٣) انظر الطبري ٩٠/١، وطبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، وتذكرة الحفاظ ٩٢/١، و«تهذيب التهذيب» ٤٣/١٠.

اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك .
وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية
والطلبية . فالتأويل الصحيح منه : الذي يوافق ما دلّت عليه نصوص
الكتاب والسنة ، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد ، وهذا مبسوط في
موضعه . وذكر في «التبصرة»^(١) أن نصير بن يحيى البلخي روى عن
عمر بن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمهم
الله : أنه سُئل عن الآيات والأخبار التي فيها من صفات الله تعالى
ما يؤدّي ظاهره إلى التشبيه ، فقال : نمرها كما جاءت ، ونؤمن بها ،
ولا نقول : كيف وكيف .

التأويل الصحيح
هو الذي يوافق
ما دلّت عليه
نصوص الكتاب
والسنة .

ويجب أن يُعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص
ولا مقتضاه ، وأن من فهم ذلك منه ، فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه ،
وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس :
وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتَهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ^(٢)
وقيل :

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ أَمَاكِنِهَا وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْبَقَرُ^(٣)
فكيف يُقال في قول الله ، الذي هو أصدق الكلام وأحسن

(١) لعله «تبصرة الأدلة في الكلام» تأليف أبي المعين ميمون بن محمد النسفي ، المتوفى سنة
ثمان وخمس مئة . انظر «كشف الظنون» ٣٣٧/١ .

(٢) قائله المتنبي ، وهو في ديوانه ٢٤٦/٤ ، وبعده :

ولكن تأخذ الأذن منه على قدر القرائح والعلوم
(٣) هو للبحري في ديوانه ص ٩٥٥ من قصيدة يمدح بها علي بن مر الطائي . وروايته فيه :

علي نحت القوافي من مقاطعها وما عليّ لهم أن تفهم البقر
وأنشده في «الموازنة» ٣٠٣/١ «أخبار أبي تمام» ص ٥٠ و«الطرائف» ص ٢٤٩
و«معجم الأدباء» ٢٥٣/١٩ .

الحديث، وهو الكتابُ الذي: ﴿أُحْكِمْتَ آيَتُهُ ثُمَّ فُصِّلْتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]. إِنَّ حَقِيقَةَ قولهم: إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بَيَانٌ لِمَا يَصْلُحُ مِنَ الاعتقاد، ولا فيه بَيَانُ التوحيد والتنزيه؟! هذا حَقِيقَةُ قول المتأولين.

والحقُّ أن ما دَلَّ عليه القرآن، فهو حق، وما كان باطلاً، لم يَدُلَّ عليه، والمنازعون يَدْعُونَ دِلَالَتَهُ عَلَى الباطل الذي يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ!

فَيُقَالُ لَهُمْ: هَذَا البابُ الذي فَتَحْتُمُوهُ، وَإِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ تَنْتَصِرُونَ بِهِ عَلَى إِخْوَانِكُمُ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ حَقِيقَةٍ؛ فَقَدْ فَتَحْتُمْ عَلَيْكُمْ بَاباً لِأَنْوَاعِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُبْتَدِعِينَ، لَا تَقْدِرُونَ^(١) عَلَى سَدِّهِ، فَإِنَّكُمْ إِذَا سَوَّغْتُمْ صَرْفَ الْقُرْآنِ عَنْ دِلَالَتِهِ الْمَفْهُومَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، فَمَا الضَّابِطُ فِيمَا يَسُوعُ تَأْوِيلُهُ وَمَا لَا يَسُوعُ؟!!

فَإِنْ قُلْتُمْ: مَا دَلَّ الْقَاطِعُ الْعَقْلِيُّ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ تَأْوِيلُنَا، وَإِلَّا أَقْرَبْنَاهُ! قِيلَ لَكُمْ: وَبِأَيِّ عَقْلِ نَزِنُ^(٢) الْقَاطِعَ الْعَقْلِيَّ؟! فَإِنَّ الْقِرْمِطِيَّ الْبَاطِنِيَّ يَزْعُمُ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى بُطْلَانِ ظَوَاهِرِ الشَّرْعِ! وَيَزْعُمُ الْفِيلَسُوفُ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى بُطْلَانِ حُشْرِ الْأَجْسَادِ! وَيَزْعُمُ الْمَعْتَزِلِيُّ قِيَامَ الْقَوَاطِعِ عَلَى امْتِنَاعِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى امْتِنَاعِ قِيَامِ عِلْمٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ رَحْمَةٍ بِهِ تَعَالَى!! وَبَابُ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي يَدَّعِي أَصْحَابُهَا وَجُوبَهَا بِالْمَعْقُولَاتِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَنْحَصِرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نُقَرِّ بِشَيْءٍ مِنْ معاني الكتابِ والسُّنَنِ حَتَّى نَبْحَثَ

(١) فِي (ب): وَالْمُبْتَدِعُونَ لَا يَقْدِرُونَ.

(٢) فِي الْأَصُولِ: نَزَلَ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ.

قبل ذلك بحوثاً طويلةً عريضةً في إمكان ذلك بالعقل، وكلُّ طائفة من المختلفين في الكتاب يدَّعون أن العقل يَدُلُّ على ما ذهبوا إليه، فيؤوِّل الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القُلُوبَ تَنَحَّلُ^(١) عن الجزم بشيءٍ تعتقده مما أخبر به الرسولُ، إذ لا يُوثَّقُ بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصَّةُ النبيِّ هي الإنباء، والقرآن: هو النبأ العظيم. ولهذا نجدُ أهل التأويل إنما يذكرون نُصُوصَ الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادَّعوا أن العقل دَلَّ عليه، وإن خالفته أولَّوه! وهذا فتْحُ بابِ الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرضُ شبهة، ومرضُ شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرضُ الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرضُ الشبهة، وهو أَرْدَأُ من مرض الشهوة، إذ مرضُ الشهوة يُرْجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرضُ الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته^(٢).

النفي والتشبيه من
أمراض القلوب

١٠٨

(١) في (د): تتخلى، وهي كذلك في مطبوعة مكة.

(٢) انظر «إغاثة اللهفان» ١٧/١ - ١٨ و ٤٤ - ٤٦.

والشبهة التي في مسألة الصفات نفياً وتشبيهاً، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ، وتشبيه الله بخلقه كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بال مخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهل في الناس أقل من النوع الثاني الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم^(١) الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له. قوله: «إِنَّ رَبَّنَا جَلٌ وَعَلَا مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنَعُوتٌ بِنَعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ».

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى أن تنزيه الرب تعالى هو وصفه كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا، وكلام الشيخ هنا مأخوذ من معنى سورة الإخلاص، فقله: موصوف بصفات الوجدانية. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وقوله: مَنَعُوتٌ بِنَعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. وقوله: ليس في معناه أحد من البرية: من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. وهو أيضاً مؤكد لما تقدّم من إثبات الصفات ونفي التشبيه، والوصف والنعت مترادفان،

(١) في (د): لهم.

وقيل: متقاربان، فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوجدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوجدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته^(١)، وهذا المعنى حق، ولم يُنازع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير، وللشيخ رحمه الله نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع بالخطب اليق. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أكمل في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدْوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ».

ش: أذكرُ بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة^(٢)، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نفي بها، فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمالاً وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دلَّ عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب، ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن

(١) في (ب): في صفاته.

(٢) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٣٨/٤ - ١٤٩.

نَصِفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ نَفِيًّا
وَلَا إِبْثَاتًا، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ.

فالواجب أن يُنْظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي بَابَ الصِّفَاتِ، فَمَا أَثْبَتَهُ
اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَثْبَتَاهُ، وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَفَيْتَاهُ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا
النُّصُ يُعْتَصَمُ بِهَا فِي الْإِبْثَاتِ وَالنَّفْيِ، فَتُثَبِّتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ
الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، وَنَنْفِي مَا نَفَتْهُ نَصُوصُهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ نَفْيُهَا وَلَا إِبْثَاتُهَا، لَا^(١) تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي
مَقْصُودِ قَائِلِهَا، فَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا، قُبِلَ، لَكِنْ يَنْبَغِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ
بِالْفَاظِ النَّصُوصِ دُونَ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، مَعَ قَرَأْنِ تَبَيُّنٍ
الْمُرَادِ وَالْحَاجَةِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ مَعَهُ إِنْ
لَمْ يُخَاطَبَ بِهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

ما لم يرد نفيه
ولا إثباته من
الصفات لا تطلق
حتى ينظر في
مقصود قائلها

وَالشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الرَّدَّ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى الْمَشْبَهَةِ،
كَدَاوُدَ الْجَوَارِي^(٢) وَأَمْثَالَهُ الْقَائِلِينَ: إِنْ اللَّهُ جَسَمٌ، وَإِنَّ جُثَّةً وَأَعْضَاءً،
وغير ذلك! تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِ الْفَاءِ، وَالْجَادَةُ أَنَّهَا لَا تَحْذَفُ فِي جَوَابِ أَمَّا إِلَّا فِي الشَّعْرِ،
أَوْ فِي قَوْلِ أَغْنَى عَنْهُ مَقُولُهُ، وَعَوِضَ بِأَنَّهُ ثَبَتَ حَذْفُهَا فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ صَحِيحٍ، مِنْهَا
قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ». وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَّا
مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ مِنَ الْوَادِي»، وَقَوْلُ عَائِشَةَ: فَأَمَّا الَّذِينَ جَعَلُوا بَيْنَ الْحَيِّجِ
وَالْعَمْرَةِ طَائِفًا طَوَافًا وَاحِدًا، وَقَوْلُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُولِ يَوْمَئِذٍ.
انْظُرِ الْبُخَارِيُّ (١٥٥٥) وَ (١٦٣٨) وَ (٢١٦٨) وَ (٣٠٤٢).

(٢) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» ٢/٢٣: دَاوُدُ الْجَوَارِي رَأْسٌ فِي الرِّفْضِ وَالتَّجْسِيمِ مِنْ قِرَامِي
جَهَنَّمِ. وَانْظُرِ مَقَالَاتِهِ فِي «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» ص ١٥٢ وَ ٢٠٩، وَ «الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ»
ص ٢٠٦ وَ ٣٢٠، وَ «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» ١/١٥٥، وَقَدْ تَصَحَّفَتْ فِي «الْفَرْقِ» إِلَى الْحَوَارِيِّ
وَالْجَوَارِيِّ.

فالمعنى الذي أراده الشَّيْخُ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حقٌّ، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السُّلَفَ متفقون على أن البَشَرَ لا يعلمون لله حدّاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

اتفاق السلف على أنهم لا يحدون ولا يشبهون
قال أبو داود الطيالسي^(١): كان سفيان وشعبة^(٢)، وحماد بن زيد^(٣)، وحماد بن سلمة^(٤) وشريك^(٥) وأبو عوانة^(٦)، لا يحدُّون

(١) هو سليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير صاحب «المسند»، أبو داود الفارسي الأسدي الزبيري، مولى آل الزبير بن العوام، الحافظ البصري، جبل العلم، توفي سنة (٢٠٣هـ). مترجم في «السير» ٩/ (١٢٣).

(٢) هو الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج بن الورد، أمير المؤمنين في الحديث، أبو إسحاق الأزدي الغنكي، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة وشيخها، وهو أول من جرح وعذّل، كان كثير الصلاة، سخيّاً، كثير النقش، وكان له معرفة ودراية في الشعر، توفي سنة (١٦٠هـ). مترجم في «السير» ٧/ (٨٠).

(٣) هو العلامة الحافظ الثبّت، محدث الوقت حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي، مولى آل جرير بن حازم البصري، الأزرق الضرير، أحد الأعلام، أصله من سجستان، سُبّي جده درهم منها. توفي سنة (١٨٩هـ). مترجم في «السير» ٧/ (١٦٩).

(٤) هو الإمام القدوة، شيخ الإسلام حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري النحوي البزاز الحرقى البطائني، مولى آل ربيعة بن مالك، وهو ابن أخت حميد الطويل، كان إلى إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة، وكانت أوقاته رحمه الله معمورة بالتعبّد والأوراد، وكان شديد المواظبة على الخير وقراءة القرآن، والعمل لله تعالى، توفي سنة (١٦٧هـ). مترجم في «السير» ٧/ (١٦٨).

(٥) هو شريك بن عبدالله، العلامة الحافظ الفقيه القاضي، أبو عبدالله النخعي، أحد الأعلام على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة في الاحتجاج بمفاريده. كان رحمه الله شديداً على أهل الريب والبدع، ولي قضاء الكوفة لأبي جعفر المنصور، توفي سنة (١٧٧هـ). مترجم في «السير» ٨/ (٣٧).

(٦) هو الإمام الحافظ، الثبّت، محدث البصرة، الوضاح بن عبدالله، مولى يزيد بن عطاء =

وَلَا يُشَبَّهُونَ وَلَا يُمَثَّلُونَ، يروون الحديث، ولا يقولون: كيف، وإذا سُئِلُوا
قَالُوا بِالْأَثَرِ. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن الإحاطة خَلْقُهُ».
فَعَلِمَ أَنْ مَرَادَهُ: أَنَّ اللَّهَ يَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُحِيطَ أَحَدٌ بِحَدِّهِ، لَا أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ
غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ عَنْ خَلْقِهِ، مُفَصَّلٌ عَنْهُمْ، مُبَايِنٌ لَهُمْ. سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمُبَارَكِ: بِمَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، قِيلَ:
بِحَدِّ؟ قَالَ: بِحَدِّ^(١)، انتهى.

ومن المعلوم أن الحدَّ يُقَالُ عَلَى مَا يَنْفَصِلُ بِهِ الشَّيْءُ وَيَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ
غَيْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى غَيْرُ حَالٍّ فِي خَلْقِهِ، وَلَا قَائِمٌ بِهِمْ، بَلْ هُوَ الْقَيُّومُ
الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، الْمَقِيمُ لِمَا سِوَاهُ. فَالْحَدُّ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ١١٠
مَنَازَعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَصْلًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ نَفْيِهِ إِلَّا نَفْيُ وَجُودِ الرَّبِّ،
وَنَفْيُ حَقِيقَتِهِ.

وَأَمَّا الْحَدُّ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَهُوَ أَنْ يَحُدَّهُ الْعِبَادُ، فَهَذَا مُنْتَفٍ
بِلا مَنَازَعَةٍ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ. قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ^(٢) فِي

= الشُّكْرِيُّ الْوَاسِطِيُّ، وَكَانَ الْوَضَاحُ مِنْ سَبِي جُرْجَانٍ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٦هـ). مُتَرَجِّمٌ فِي
«السِّيرِ» ٨/ (٣٩).

(١) «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» لِلْبَيْهَقِيِّ: ٤٢٧.

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ الْقُدْوَةُ الْأَسَازُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازِنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ
الْقَشِيرِيُّ الْخِرَاسَانِيُّ الشَّافِعِيُّ الصُّوفِيُّ الْمَفْسَّرُ، صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ» كَانَ عَدِيمَ النَّظَرِ فِي
السُّلُوكِ وَالتَّذَكُّيرِ، لَطِيفُ الْعِبَارَةِ، طَيِّبُ الْأَخْلَاقِ، غَوَاصٌّ عَلَى الْمَعَانِي، وَكَانَ يَعْرِفُ
الْأَصُولَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْفُرُوعَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٤٦٥هـ).
مُتَرَجِّمٌ فِي «السِّيرِ» ١٨/ (١٠٩).

«رسالته»: سمعتُ الشيخَ أبا عبد الرحمن السلمي^(١)، سمعتُ منصور بن عبد الله، سمعتُ أبا الحسن العنبري، سمعتُ سهلَ بن عبد الله التستري^(٢) يقول، وقد سُئِلَ عن ذاتِ الله؟ فقال: ذاتُ الله موصوفةٌ بالعلم، غيرُ مدركةٍ بالإحاطة، ولا مرئيةٍ بالأبصار في دارِ الدنيا، وهي موجودةٌ بحقائقِ الإيمان، من غيرِ حدٍّ ولا إحاطة ولا حُلُولٍ، وتراه العيونُ في العقبي، ظاهراً في ملكه وقدرته، قد حَجَبَ الخلقُ عن معرفة كُنْهِ ذاته، ودلَّهم عليه بآياته، فالقُلُوبُ تَعْرِفُهُ، والعيونُ لا تُدْرِكُهُ، ينظر إليه المؤمنون بالأبصار، من غير إحاطة، ولا إدراكٍ نهاية.

وأما لَفْظُ الأركانِ والأعضاء والأدوات، فيستلْطُ^(٣) بها النفاةُ على نفي بعضِ الصفاتِ الثابتة بالأدلة القطعية، كاليدِ والوجه. قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر»: له يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ، كما ذكر تعالى في القرآن مِنْ ذَكَرَ الْيَدَ وَالْوَجْهَ وَالنَّفْسَ، فهو له صِفةٌ بلا كيف، ولا يُقال: إن يَدَهُ قُدْرَتُهُ وَنِعْمَتُهُ، لأن فيه إبطالَ الصِّفة. انتهى^(٤). وهذا الذي قاله الإمامُ رضي الله عنه ثابتٌ بالأدلة القاطعة. قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ

كلام أبي حنيفة
في إثبات اليد
والوجه والنفس
له تعالى بلا
كيف

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، السلميُّ الأمُّ، الإمام الحافظ المحدث، شيخ خراسان وكبير الصوفية أبو عبد الرحمن النيسابوري، صاحب التصانيف، توفي سنة (٤١٢هـ). مترجم في «السير» ١٧/ (١٥٢).

(٢) هو سهل بن عبد الله بن يونس، شيخ العارفين، أبو محمد التستري، الصوفي الزاهد، توفي رحمه الله سنة (٢٨٣هـ). مترجم في «السير» ١٣/ (١٥١).

(٣) في مطبوعة مكة: فيستدل.

(٤) «الفقه الأكبر» بشرح القاري ص ٣٦ و ٣٧.

والإكرام ﴿[الرحمن: ٢٧]﴾. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقال ﷺ في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ»^(١)، الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: القدرة، فإن قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك، لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك، فإبليس - مع كفره - كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان اللَّفْظِيَّانِ للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: «أَيْدِي» مضاف إلى ضمير المفرد، ولا «يَدَيْنَا» بتثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ نظير قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾^(٢). وقال النبي ﷺ عن ربه عز وجل: «جَبَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٣).

(١) قطعة من حديث أنس المطول في الشفاعة، وأخرجه بهذا اللفظ البخاري (٤٤٧٦) و (٧٥١٦). وأخرجه البخاري أيضاً (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديثه بلفظ: «... خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك...».

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» ٤٥/٣ - ٤٦، و ٣٦٣/٦ - ٣٦٦، و«مختصر الصواعق المرسلة» ١٥٣/٢ - ١٧٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٢٤، وهو صحيح.

ولكن لا يُقَالُ لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الرُّكْنَ جزءُ الماهية، واللَّهُ تعالى هو الْأَخْذُ الصَّمَدُ، لا يَتَجَزَّأُ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية^(١)، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. والجَوَارِحُ فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة، ودفع المضرة. وكلُّ هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يَرِدْ ذِكْرُهَا في صفاتِ الله تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سَالِمَةٌ من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يَجِبُ أن لا يُعَدَلَ عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لثلا يثبت معنى فاسد، أو يُنْفَى معنى صحيح. وكلُّ هذه الألفاظ المجملة عُرْضَةٌ لِلْمُحَقِّقِ^(٢) والمُبْطِلِ.

وأما لفظُ الجهة، فقد يُرَادُ به ما هو موجودٌ، وقد يُرَادُ به ما هو معدوم، ومنَ المعلوم أنه لا مَوْجُودٌ إِلَّا الْخَالِقُ والمخلوق، فإذا أُريدَ بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يَحْصُرُهُ شيءٌ، ولا يُحِيطُ به شيءٌ من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أُريدَ بالجهة أمرٌ عَدَمِيٌّ، وهو ما فوقَ العالم، فليس هناك إِلَّا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم، حيثُ انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع، عال عليه.

يراد بلفظ الجهة
ما هو موجود، وما
هو معدوم

ونفاة لفظ «الجهة»، الذين يُريدون بذلك نفْيَ العلوِّ يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كُلُّهَا مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال:

(١) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

(٢) في (ب): المحق.

إنه في جهة يلزمه القولُ بقدم شيءٍ من العالم، أو أنه^(١) كان مستغنياً عن الجهة، ثم صار فيها. وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمرٌ اعتباري^(٢)، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيها لا نهاية له، فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله، لما يأتي في كلامه: «أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه» فإذا جُمِعَ بين كلاميه، وهو قوله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» وبين قوله: «محيط بكل شيء وفوقه» عُلِمَ أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره^(٣) من المخلوقات، وأنه ١١٢ تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي على كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ - مع ما فيه من الإجمال والاحتمال - كان تركه أولى، وإلا^(٤) تُسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أُجيب عنه بما تقدّم من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» يُفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوي، وفي هذا نظر، فإنه إن أراد أنه محويٌّ بأمر وجودي،

(١) في (ب) و (د): وأنه. (٢) في (د): بل أمراً اعتبارياً. (٣) في (ب): بغيره.

(٤) في (أ) و (ب): ولا، والمثبت من (د) و (ج) ومطبوعة مكة.

فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل، وإن أراد
أمراً عديمياً، فليس كُلُّ مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره،
كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى
المخلوقات، كالعرش، فسَطْحُ العالم ليس في غيره من المخلوقات،
قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ، بِأَنْ: «سائر» بمعنى البقية،
لا بمعنى الجميع، هذا أصل معناها، ومنه «السُّور»، وهو ما يُقْبِيه
الشاربُ في الإناء. فيكون مراده غالب المخلوقات، لا جميعها،
إذ «السائر» على الغالب أدلُّ منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله
تعالى غَيْرُ مَحْوِيٍّ كما يكون أكثر المخلوقات محوياً، بل هو غير محوي
بشيء، تعالى الله عن ذلك. ولا يُظَنُّ بالشيخ رحمه الله تعالى أنه ممن
يقول: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ بِنَفِي النَّقِیْضِینِ^(١)، كما ظنَّه
بعضُ الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزَّه عن أن يُحِيطَ به شيء من
مخلوقاته، أو أن يَكُونَ مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره.

وفي ثبوتِ هذا الكلام عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر،
فإن أضداده قد شَنَّعُوا عليه بأشياء أهونَ منه، فلو سَمِعُوا مِثْلَ هَذَا
الكلام، لشَاعَ عنهم تَشْنِيعُهُمْ عليه به، وقد نَقَلَ أبو مطيعِ الْبَلْخِي^(٢) عنه
إثباتَ الْعُلُوِّ، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى. وظاهرُ هذا الكلام
يقتضي نفيه، ولم يَرِدْ بمثله كِتَابٌ ولا سنة، فلذلك قُلْتُ: إِنَّ فِي ثبوتِهِ

(١) في مطبوعة مكة: التعيين.

(٢) هو الحكم بن عبدالله، وهو يعد من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، قال الإمام
الذهبي في «الميزان» ٥٧٤/١: كان بصيراً بالرأي، علامةً كبير الشأن، ولكنه واه في
ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويحمله لدينه وعلمه، توفي سنة (١٩٩هـ).

عن الإمام نظراً، وإن الأولى التَّوَقُّفُ في إطلاقه، فإنَّ الكلامَ بمثله خطراً، بخلافِ الكلامِ بما ورد عن الشارعِ، كالاستيواءِ والنزولِ ونحو ذلك. ومن ظَنُّ مِنَ الجَهِالِ أنه إذا نَزَلَ إلى سَمَاءِ الدُّنْيَا كما أخبر الصادقُ عليه السلام ^(١)، يكون العرشُ فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم! فقولُه مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، مُخَالِفٌ لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيلُ بنُ عبد الرحمن الصابوني ^(٢): سمعتُ الأستاذَ أبا منصور بن حمَّاد ^(٣) — بعد روايته حَدِيثَ النزولِ — يقول: سُئِلَ أبو حنيفة، فقال: يَنْزِلُ بلا كيف. انتهى.

١١٣

وإنما توقف مَنْ تَوَقَّفَ في نفْيِ ذلك، لِضَعْفِ علمه بمعاني الكِتَابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ السلف، ولذلك يُنْكَرُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ

(١) حديث النزول أخرجه البخاري (١١٤٥) و(٦٣٢١) و(٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (٤٧٣٣) و(١٣١٥)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والترمذي (٣٤٩٣)، ومالك (٣٠/١)، والدارمي (٣٤٦/١، ٣٤٧، وأحمد ٢/٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٨٢ و ٤١٩ و ٤٨٧ و ٥٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٩٩/١٠، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢/٢٥٤، والدارقطني في «كتاب النزول» ص ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٧، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٧) و(٤٩٨)، والأجري في «الشريعة» ص ٣٠٨ — ٣٠٩، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٩، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٤٤٩ واللالكائي في «السنة» (٧٤٥) كلهم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فاستجب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له» وهو في «مسند الطيالسي» (٢٣٨٥) بلفظ: «يهبط». وقد رواه عدة من الصحابة، انظر «الأزهار المتناثرة» ص ١٢٤.

(٢) المتوفى سنة ٤٤٩ هـ، ترجمه الذهبي في «السير» ١٨ / رقم الترجمة (١٧)، وأثنى على كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» فقال: ما رآه منصف إلا واعترف له.

(٣) هو العلامة الزاهد صاحب التصانيف محمد بن عبد الله بن محمد بن حمَّاد النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٣٨٨. مترجم في «السير» ٤٩٨/١٦.

العرش، بل يقول: لا مُبَايِن ولا مُحَايِث^(١)، لا دَاخِلَ الْعَالَمِ ولا خَارِجَهُ، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا^(٢) يصفونه^(٣) بما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْعُلُوِّ والاستواء على العرش، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ بِحُلُولِهِ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ، أَوْ يَقُولُ: هُوَ وَجُودُ كُلِّ مَوْجُودٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. وَسَيَأْتِي لِإثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى زِيَادَةً بِإِثْبَاتِ بَيَانٍ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ»، إِنْ شَاءَ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «والمعراج حقٌّ وقد أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ، إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعَلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى. فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٥) فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى».

ش: «المعراج»: مفعال، من العُرُوج، أي: الآلة التي يُعْرَجُ فِيهَا، أَيْ يُصْعَدُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السُّلَمِ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَغْنِيَّاتِ، نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَسْتَغِلُّ بِكَيْفِيَّتِهِ.

وقوله: «وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ».

— اختلف الناس في الإسراء.

فَقِيلَ: كَانَ الْإِسْرَاءُ بِرُوحِهِ، وَلَمْ يُفْقَدْ جَسَدُهُ، نَقْلَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ^(٦)

ثبوت الإسراء
والمعراج له ﷺ
باليقظة

(١) في مطبوعة مكة: مجانب.

(٢) في (ب): لا.

(٣) تصحفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى: «يصفو به». والمثبت من (د).

(٤) «شاء» سقطت من الأصول.

(٥) في (ب): فصلى الله وسلم عليه.

(٦) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار. العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله القرشي المطلبلي، صاحب السيرة النبوية، وكان جدّه يسار من سببي عين التمر في أيام أبي بكر الصديق، رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وهو أول من =

عن عائشة ومعاوية^(١) رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه.

لكن ينبغي أن يُعرفَ الفرقُ بين أن يُقالَ: كان الإسراء مناماً، وبين أن يُقالَ: كان بروحه دونَ جسده، وبينهما فرقٌ عظيم. فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقلوا: كان مناماً، وإنما قالوا: أُسِرَ بروحه ولم يُفَقَدْ جَسَدُهُ، وفرق ما^(٢) بين الأمرين، إذ ما يراه النَّائمُ قد يكون أمثلاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عُرِجَ به إلى السماء، وذُهِبَ به إلى مكة، وروحه لم تَصْعَدْ ولم تَذْهَبْ، وإنما مَلَكَ الرؤيا ضَرْبَ له المِثَالِ، فما أراد^(٣) أن الإسراء كان مناماً، وإنما أراد^(٤) أن الروحَ ذاتها أُسِرَ بها، ففارقَتِ الجَسَدَ، ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنالُ ذاتُ روحه الصُّعُودَ الكاملَ إلى السماء إلا^(٥) بعدَ الموتِ^(٥).

وقيل: كان الإسراء مرتين: مرةً يقظة، ومرةً مناماً، وأصحابُ هذا القول كأنهم أرادوا الجَمْعَ بين حديثِ شريكٍ وقوله: «ثم استيقظت»^(٦)، وبين سائر الروايات.

= دُونَ العلم بالمدينة، توفي سنة (١٥٢هـ) أوقريباً منها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧ / رقم الترجمة (١٥).

- (١) «ومعاوية» سقطت من (أ) و(ج) و(د).
- (٢) «ما» لم ترد في (ب)، وكذلك في «زاد المعاد» ٤٠/٣، والشارح ينقل عنه.
- (٣) في الأصول: «أراد» في الموضعين، وهو خطأ.
- (٤) تحرفت في الأصول إلى: «لا».
- (٥) انظر «زاد المعاد» ٤٠/٣.
- (٦) هو بما تفرد به شريك، وما انتقد عليه في روايته لحديث الإسراء، ويراجع «فتح» =

وكذلك منهم مَنْ قَالَ: بل كان مرتين: مرةً قَبْلَ الوحي ومرة بعده. ومنهم مَنْ قال: بَلْ ثَلَاثَ مرّات: مرّةً قَبْلَ الوحي، ومرتين بَعْدَهُ. وكلما اشتبه عليهم لَفْظُ زادوا مرّةً للتوفيق!! وهذا يَفْعَلُهُ ضعفاءُ أَهْلِ الحديثِ وإلا فالذي عليه أئمةُ النقلِ: أن الإسراء كان مرّةً واحدةً بمكة، بعد البعثة، قَبْلَ الهجرة بسنة، وقيل: بسنةٍ وشهرين، ذكره ابنُ عبد البر^(١).

١١٤ قال الشيخُ شمسُ الدين ابنُ القَيِّمِ^(٢): يا عجباً لهؤلاء الذين رَعَمُوا أنه كان مراراً! وكيف سَأَغَ لهم أن يَظُنُّوا أنه في كل مرة تُفَرِّضُ عليهم الصَّلَاواتُ خمسين، ثم يتردّدُ بين ربه وبين موسى حتى تصيرَ

= الباري «١٣/٤٠٤ و ٤٠٥».

(١) هو الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي صاحب كتاب «التمهيد». قال الذهبي في «السير» ١٥٧/١٨: كان إماماً، ديناً، ثقةً، متقناً، علامةً، متبحراً، صاحب سنة واتباع، وكان أولاً أثرياً، ظاهرياً فيما قيل، ثم تحول مالكيّاً مع ميل بين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه.

(٢) هو الإمام، المحقق، الحافظ، الأصولي، الفقيه النحوي، صاحب الذهن الوقاد، والقسم السيال، والتأليف الكثيرة الماتعة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة تامة ما يقرب من ١٦ سنة، فنهل من فيض علمه الواسع، وغلب عليه حبّه، حتى كان يأخذ بأكثر اجتهاداته، ويتنصر لها، وهو الذي هُذِّبَ كتبه، ونُشر علمه، وكان رحمه الله كثير الصلاة والتلاوة، حسن الخلق، كثير التودد، لا يجسد ولا يحقد، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/٤٠٠ - ٤٠٣.

خمساً، فيقول: «أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَقْتُ عَنْ عِبَادِي»، ثم يُعِيدُهَا فِي
الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ إِلَى خَمْسِينَ، ثُمَّ يَحْطُهَا إِلَى خَمْسٍ!؟.

وَقَدْ غَلَطَ الْحُقَاطُ شَرِيكاً فِي الْفَاطِ مِنْ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، وَمُسْلِمٌ
أُورِدَ الْمُسْنَدَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «فَقَدَّمُ وَأَخَّرُ وَزَادَ وَنَقَصَ». وَلَمْ يَسْرُدِ
الْحَدِيثَ، فَأَجَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ. انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ شَمْسُ الدِّينِ رَحِمَهُ
اللَّهُ (١).

وَكَانَ مِنْ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ: أَنَّهُ ﷺ أُسْرِيَ بِجَسَدِهِ فِي الْبَيْقَظَةِ، عَلَى
الصَّحِيحِ، مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، رَاكِباً عَلَى
الْبُرَاقِ، صُحْبَةً جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَنَزَلَ هُنَاكَ، وَصَلَّى بِالْأَنْبِيَاءِ إِمَاماً،
وَرَبَطَ الْبُرَاقَ بِحُلُقَةٍ بَابَ الْمَسْجِدِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ نَزَلَ بَيْتَ لَحْمٍ وَصَلَّى
فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ.

ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا،
فَاسْتَفْتَحَ لَهُ جَبْرِيلُ، فَفُتِّحَ لَهُ، فَرَأَى هُنَاكَ (٢) آدَمَ أَبَا الْبَشَرِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ،
فَرَحَّبَ بِهِ (٣) وَرَدَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَأَقْرَأَ بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ
الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ لَهُ، فَرَأَى فِيهَا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا، وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ،
فَلَقِيَهُمَا (٤)، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا، فَرَدَّا عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَرَحَّبَا بِهِ، وَأَقْرَأَا بِنُبُوَّتِهِ، ثُمَّ
عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّلَاثَةِ، فَرَأَى فِيهَا يُوسُفَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ

(١) «زاد المعاد» ٤٢/٣ طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) فِي «زاد المعاد»: هُنَاكَ، وَالشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَسْقِ الْحَدِيثَ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ
مُبَاشَرَةً، وَإِنَّمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ الْقَيْمِ مِنْ «زاد المعاد».

(٣) فِي «زاد المعاد»: فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَرَحَّبَ بِهِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

السَّلام^(١) وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنُوْتِهِ، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَرَأَى فِيهَا إِدْرِيسَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنِيُوْتَهُ، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَرَأَى فِيهَا هَارُونَ بْنَ عِمْرَانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنِيُوْتِهِ، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَلَقِيَ فِيهَا مُوسَى فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ وَأَقْرَأَ بَنِيُوْتِهِ، فَلَمَّا جَاوَزَهُ، بَكَى مُوسَى، فَقِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْيَكِي، لِأَنَّ غُلَامًا بَعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَلَقِيَ فِيهَا إِبْرَاهِيمَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحَّبَ بِهِ، وَأَقْرَأَ بَنِيُوْتَهُ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، ثُمَّ رُفِعَ لَهُ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، ثُمَّ عُرِّجَ بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ، جَلُّ جَلَالِهِ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، فَذَنَّا مِنْهُ حَتَّى كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى^(٢)، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، وَفَرَضَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعَ حَتَّى مَرَّ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمَ أُمِرْتَ؟ قَالَ: بِخَمْسِينَ صَلَاةً، فَقَالَ: إِنَّ^(٣) أَمْرَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمْرِكَ، فَالْتَفَتَ إِلَى جَبْرِيلَ كَأَنَّهُ

(١) «فرد عليه السلام» لم ترد في الأصول، لكن ذكرت في هامش (ب) و (خ) وهي موجودة في «زاد المعاد».

(٢) هذه الجملة من الزيادات المخرجة في «صحيح البخاري» (٧٥١٧) من طريق شريك ابن عبد الله بن أبي نمر، وهي مما انفرد بها شريك، ويراجع في هذا: «فتح الباري» ٤٨٤/١٣ و ٤٨٥.

(٣) سقطت من (ب).

يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ أَنْ: نَعَمْ، إِنَّ شَيْئًا، فَعَلَا بِهِ جَبْرِيلُ حَتَّى أَتَى
بِهِ الْجَبَّارَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَهُوَ فِي مَكَانِهِ - هَذَا لَفْظُ الْبَخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»
وَفِي بَعْضِ الطَّرِيقِ - فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرًا، ثُمَّ نَزَلَ حَتَّى مَرَّ بِمُوسَى^(١)،
فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ
مُوسَى وَبَيْنَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، حَتَّى جَعَلَهَا خَمْسًا، فَأَمَرَ مُوسَى بِالرَّجُوعِ ١١٥
وَسُؤَالَ التَّخْفِيفِ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي وَلَكِنْ أَرْضَى وَأَسْلَمَ فَلَمَّا
نَفَذَ^(٢) نَادَى مُنَادٍ: قَدْ أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَفْتُ عَنْ عِبَادِي^(٣).

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ اخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِي رُؤْيَيْهِ ﷺ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعَيْنِ
رَأْسِهِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ رَأَاهُ^(٤) بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يَرَهُ بِعَيْنِ رَأْسِهِ، وَقَوْلُهُ:
﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾
[النجم: ١٣]، صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ هَذَا الْمَرْثِيَّ جَبْرِيلَ، رَأَاهُ مَرَّتَيْنِ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، حَاشِيَةٌ مَطْوُولَةٌ ذَكَرَ فِيهَا الْحِكْمَةُ مِنْ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعْرَاجِهِ
بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَهِيَ مَنَقُولَةٌ عَنْ «الرُّوضِ الْأَنْفِ» لِلْسَّهْلِيِّ، فَانْظُرْهَا فِيهِ ١٥٧/٢.

(٢) فِي «زَادِ الْمَعَادِ»: بَعْدَ، وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ (٣٨٨٧): فَلَمَّا جَاوَزْتَ.

(٣) حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ مِنْ رَوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْبَةَ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ
(٣٢٠٧) وَ(٣٨٨٧)، وَمُسْلِمٌ (١٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٢١٧/١، وَأَحْمَدُ ٢٠٨/٤ وَ٢١٠،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ٥٩٩/١٩، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٨)، وَاللَّفْظُ الَّذِي أَوْرَدَهُ
الْمُصَنِّفُ مَنَقُولٌ عَنْ «زَادِ الْمَعَادِ» لِابْنِ الْقَيْمِ، وَهُوَ قَدْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى وَلَمْ يَسُقِ لَفْظَ الْبَخَارِيِّ.

(٤) فِي (ب): رَأَى.

على صورته التي خُلِقَ عليها^(١).

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾، فهو غيرُ الدُّنُو والتَّدَلَّى المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هُوَدُنُو جبريل وتدلّيه، كما قالت عائشة وابنُ مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٥ - ٨]. فالضماثرُ كُلُّها رَاجِعَةٌ إلى هذا المعلمِ الشديدِ القوى، وأما الدُّنُو والتَّدَلَّى الذي في حديث الإسراء، فذلك صَرِيحٌ في أنه دُنُو الرَّبِّ تعالى وتدلّيه^(٢). وأما الذي في سورة النجم: أنه رآه نزلةً أخرى عند سِدْرَةِ المنتهى، فهذا هو جبريل، رآه مرتين، مرةً في الأرض، ومرةً عند سدرَةِ المنتهى.

بيان المعنى المراد
من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا
فَتَدَلَّى﴾

ومما يدل على أن^(٣) الإسراء بجسده في اليقظة، قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبْدُ عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسمٌ لمجموع الجسد والروح، هذا هو المَعْرُوفُ عند الإطلاق، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يَمْتَنِعُ ذلك عقلاً، ولو جاز استبعادُ صعودِ البشر، لجاز استبعادُ نزولِ الملائكة،

(١) متفق عليه، وقد تقدم، انظر ص ٢٢٢.

(٢) تقدم أن هذا مما انفرد به شريك، وأنه معدود في أوهامه. وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٨.

(٣) سقطت من (ب).

وذلك يُؤدي إلى إنكار النبوة وهو كُفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ ١١٦
فالجواب - والله أعلم -: أنه كان ذلك^(١) إظهاراً لصدقي دعوى
الرسول ﷺ المعراج حين سأله قريش عن نعت بيت المقدس، فنعت
لهم^(٢) وأخبرهم عن غيرهم التي مر عليها في طريقه^(٣)، ولو كان
عُروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكنُ اطلاعهم على
ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد أطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من
وجوه، لمن تدبره، وبالله التوفيق.

قوله: «والخوض - الذي أكرمه الله تعالى به غيائاً لأُمَّته - حق».

ش: الأحاديث الواردة في ذكر الخوض تبُلغ حد التواتر، رواها من ذكر الخوض وصفته
الصحابه بضْع وثلاثون صحابياً رضي الله عنهم، ولقد استقصى طرُقها
شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير^(٤)، تغمّده الله برحمته، في آخر تاريخه

(١) في (ب): أنه ذلك كان إظهاراً، وفي مطبوعة مكة: أن ذلك كان إظهاراً.
(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٦) و(٤٧١٠)، ومسلم (١٧٠) من حديث جابر بن عبد الله: أن
رسول الله ﷺ قال: ولما كذبني قريش، قمت في الحجر، فجلا الله لي بيت المقدس
فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه وله شاهد مفصل بسند صحيح من حديث
ابن عباس عند أحمد ٣٠٩/١.

(٣) انظر مسند أحمد ٣٧٤/١، وتفسير ابن كثير ١٥/٣.
(٤) هو الإمام العلامة الحافظ، ذو الفضائل إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير،
عماد الدين أبو الفداء، صاحب كتاب «تفسير القرآن العظيم»، توفي سنة (٧٧٤هـ).
انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» ٣٧٣/١ لابن حجر.

الكبير، المسمى بـ «البداية والنهاية»^(١).

فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ قَدَرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْأَبَارِقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»^(٢). ١١٧

وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أَصْحَابِي»^(٣)، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ»^(٤). ورواه مسلم.

(١) انظر الجزء الأول من «النهاية» ٣٣٧/١ - ٣٧٣، وقال في مفتحتها: ذكر ما ورد في الحوض المحمدي سقانا الله منه يوم القيامة من الأحاديث المشهورة المتعددة من الطرق الماثورة الكثيرة المتضافرة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة المكابرة القائلين بجوده، المنكرين لوجوده، وأخلاقهم بهم أن يحال بينهم وبين وروده كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها، ولو اطلع النكر للحوض على ما سنوده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلها. وانظر أيضاً «فتح الباري» ٤٦٨/١١ - ٤٦٩، فقد استوفى تحريجها، رحمه الله.

(٢) البخاري (٦٥٨٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٠٣)، وأخرجه أحمد ٢٣٠/٣، والترمذي (٢٤٤٤) بلفظ: «إِنَّ فِي الْحَوْضِ مِنَ الْأَبَارِقِ بَعْدَ نَجُومِ السَّمَاءِ»، وأخرجه أحمد ٢٣٠/٣ من حديث أنس أيضاً بلفظ: «إِنَّ مَا بَيْنَ طَرْفَيْهِمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ بَيْنَ صَنْعَاءَ وَمَكَّةَ، وَإِنَّ آيَتَهُ أَكْثَرُ مِنْ نَجُومِ السَّمَاءِ».

(٣) في (ج): أصحابي، وهي كذلك في البخاري.

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٨٢) من حديث أنس بن مالك، وفيه: من أصحابي... فأقول: أصحابي. وأخرجه مسلم (٢٣٠٤) في الفضائل: باب إثبات حوض نبينا ﷺ بلفظ: «لَيَرِدَنَّ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ صَاحِبِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتَهُمْ وَرَفَعُوا إِلَى اخْتَلَجُوا دُونِي، فَلَأَقُولَنَّ: أَيُّ رَبِّ أَصْحَابِي أَصْحَابِي، فَلَيَقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ»، وفي الباب عن ابن مسعود عند البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم (٢٢٩٧)، وعن سهل بن سعد عند البخاري (٦٥٨٣) و(٧٠٥٠)، ومسلم (٢٢٩٠)، وأحمد ٣٣٣/٥ و(٥٧٨٣) والطبراني (٥٨٣٤) و(٥٨٩٤) و(٥٩٩٦)، وعن حذيفة عند أحمد ٣٨٨/٥، ومسلم (٢٢٩٧)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١١، وعلقه البخاري بعد الحديث =

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: أَعْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِغْفَاءً، فَرَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، إِمَّا قَالَ لَهُمْ، وَإِمَّا قَالُوا لَهُ: لِمَ ضَحِكْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةِ، فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» حَتَّى خَتَمَهَا، ثُمَّ قَالَ^(١): «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «هُوَ نَهْرٌ أَعْطَانِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، تَرُدُّ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَذْدُ الْكَوَكِبِ، يُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقَالَ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بِعَدِّكَ»^(٢).

ورواه مسلم، ولفظه: «هو^(٣) نهرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرُدُّ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والباقي مثله.

ومعنى ذلك: أَنَّهُ يَشْخُبُ^(٤) فِيهِ مِيزَابَانِ مِنْ ذَلِكَ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ، وَالْحَوْضُ فِي الْعَرَصَاتِ قَبْلَ الصَّرَاطِ، لِأَنَّهُ يُخْتَلَجُ عَنْهُ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ أَقْوَامٌ قَدْ ارْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ، وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ لَا يُجَاوِزُونَ الصَّرَاطَ.

وروى البخاري ومسلم عن جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله

= رقم (٦٥٧٦)، وعن أبي بكر عند أحمد ٤٨/٥ و ٥٠، وابن أبي شيبة ٤٤٣/١١ — ٤٤٤، وقوله: اختلجوا دوني، أي: اجتلبوا واقتطعوا، يقال: اختلج منه: إذا نزع منه، أو جذبه بغير إرادته.

(١) في (ب) زيادة: «هم» ولم ترد لا في «المسند» ولا في مسلم.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٢/٣، ومسلم (٤٠٠)، وأبوداود (٤٧٤٧)، والنسائي ١٣٣/٢، ١٤٤.

(٣) لفظ مسلم: «فإنه».

(٤) أي: يسيل، من الشخب وهو السيلان، وأصله ما خرج من تحت يد الحالب عند كل غمرة وعصرة لضرع الشاة.

عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(١).
والفَرَطُ: الذي يسبق إلى الماء.

وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري رضي الله عنه،
قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ،
شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ، لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي،
ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». قال أبو حازم: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ [وَأَنَا
أَحَدُهُمْ هَذَا] فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ مِنْ سَهْلٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: أَشْهَدُ
عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتَهُ وَهُوَ يَزِيدُ فِيهَا، فَأَقُولُ: «إِنَّهُمْ مِنْ أُمَّتِي
فَيُقَالُ إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيْرُ
بَعْدِي»^(٢). سُحْقًا: أَيُّ بَعْدًا.

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صِفَةِ الْحَوْضِ: أَنَّهُ حَوْضٌ
عَظِيمٌ، وَمَوْزِدٌ كَرِيمٌ، يُمَدُّ مِنْ شَرَابِ الْجَنَّةِ، مِنْ نَهْرِ الْكَوْثَرِ الَّذِي^(٣)
هُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَطْيَبُ

صفة الحوض من
الأحاديث الواردة
فيه

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٩)، ومسلم (٢٢٨٩)، وأحمد ٣١٣/٤، والحميدي (٧٧٩)،
والطبراني في «الكبير» (١٦٨٨) و(١٦٨٩) و(١٦٩٠) و(١٦٩١) و(١٦٩٢) و(١٦٩٣) و(١٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٠) ورواية الشارح بالمعنى، ولفظ البخاري: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى
الْحَوْضِ مِنْ وَرْدِهِ، شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ، لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ
أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ». قال أبو حازم: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ
أَبِي عِيَّاشٍ وَأَنَا أَحَدُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ سَهْلًا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا
أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتَهُ يَزِيدُ فِيهِ: قَالَ: «إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي
مَا بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا لِمَنْ بَدَلَ بَعْدِي». وأخرجه مسلم (٢٢٩٠) و(٢٢٩١)،
وأحمد ٣٣٣/٥، وانظر «التذكرة» ٣٠٦/١ للقرطبي باب: ذكر من يطرد عن الحوض،
وشرح مسلم ١٣٦/٣ - ١٣٧ للنووي، و«عمدة القاري» ٢٤٣/١٥ للعيني.

(٣) سقطت من (ب).

ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عَرْضُهُ وطُولُهُ سواء، كُلُّ زاوية من زواياه مسيرة شهر. وفي بعض الأحاديث: «أنه كلما شُرِبَ منه وهو في زيادةٍ واتساعٍ^(١)، وأنه ينبت في حال^(٢) من المسك والرضراض من اللؤلؤ قُضبان الذهب، ويُثْمِرُ ألوان الجواهر» فسبحان الخالق الذي لا يُعْجِزُهُ شيء.

وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإن حَوْضَ نبيِّنا ﷺ أعظمُها وأجلُّها^(٣) وأكثرُها وإِرداءً^(٤). جعلنا الله منهم بفضلِهِ وكرمه.

قال العلامة أبو عبد الله القرطبي^(٥) رحمه الله تعالى في

(١) من قوله: وفي بعض الأحاديث إلى هنا، لم يرد في «النهاية» لابن كثير ٣٦٩/١ مع أن النص منقول عنه.

(٢) تحرف في الأصول إلى «خلاله». والحال: التراب اللين، والرضراض: مادي من الحصى. وهذا الوصف جاء في خبر مطول من حديث عبد الله بن مسعود عند أحمد ٣٩٨/١ - ٣٩٩ وفي سننه عثمان بن عمير البجلي وهو ضعيف، ولفظه فيه: ... «حاله المسك ورضراضه الثوم»... «قُضبان الذهب وثمره ألوان الجواهر».

(٣) في (أ) و(ج) و(د): وإجلالها، وفي مطبوعة مكة وأحلامها.

(٤) من قوله: «وقد ورد...» إلى هنا ذكره ابن كثير في «النهاية» ٣٦٩/١ عنواناً أورد تحته حديث أبي سعيد الخدري المخرج في كتاب «الأهوال» لابن أبي الدنيا، و«سنن ابن ماجه» (٤٣٠١)، وفي سننه عطية العوفي وهو ضعيف. وأخرج الترمذي (٢٤٤٥) من حديث سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبيٍّ حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإنني أرجو أن أكون أكثرهم واردة» وفي سننه سعيد بن بشير وهو ضعيف، وعننه الحسن، وذكر الترمذي أنه ورد مرسلًا وقال: هو أصح، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٣٦٣/١٠ وقال: رواه الطبراني (٧٠٥٣) وفيه مروان بن جعفر السمري وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقيّة رجاله ثقات، وانظر «فتح الباري» ٤٦٧/١١.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قُرَح الأنصاري الخزرجي المالكي، صاحب التفسير المشهور الذي يدل على إمامته وكثرة اطلاعه وفوفوره فضله وتبحره في مختلف الفنون، المتوفى سنة ٦٧١هـ. وهو غير القرطبي المحدث أبي العباس أحمد بن =

١١٨ «التذكرة»^(١): واختُلِفَ في الميزان والحوض: أيهما يَكُونُ قَبْلَ الآخر؟
فقيل: الميزانُ قبل، وقيل: الحَوْضُ. قال أبو الحسن القابسي^(٢):
والصحيحُ أن الحَوْضَ قَبْلُ، قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإنَّ النَّاسَ
يَخْرُجُونَ عِطَاشاً مِنْ قُبُورِهِمْ، كما تقدم، فَيُقَدِّمُ قَبْلَ الميزانِ والصراطِ.
قال أبو حامد الغزالي رحمه الله، في كتاب «كشف عِلْمِ الآخِرَةِ»: حكى
بَعْضُ السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يُورَدُ بعد الصراطِ،
وهو غلط من قائله. قال القُرْطُبِيُّ: هو كما قال، ثم قال القرطبي:
ولا يَخْطُرُ بِبالِكَ أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدَّلة، أرض
بيضاء كالفضة، لم يُسَفَكْ فيها دَمٌ، ولم يُظَلَّمْ على ظهرها أَحَدٌ قطُّ،
تظهر لنزولِ الجبارِ جَلَّ جلالُه لِلفصلِ القضاء. انتهى.

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلى بهم أن يُحَالَ بينهم
وبين وروده يَوْمَ العطشِ الأكبر.

قوله: «والشفاعةُ التي ادَّخرها لهم حقٌّ، كما رُوي في الأخبار».

ش: الشفاعةُ أنواع^(٣): منها ما هو مُتَّفَقٌ عليه بين الأمة، ومنها ما خالف
فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع:

الشفاعة حق وبيان
أنواعها

= عمر صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، فهذا
شيخ المفسر، وقد سمع عليه بعض شرحه هذا. انظر «طبقات المفسرين» للداودي
٦٩/٢، و«حسن المحاضرة» ٤٥٧/١.

(١) ٣٠٢/١ و ٣٠٤، وانظر «فتح الباري» ٤٦٦/١١.

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه عالم المغرب، أبو الحسن علي بن خلف القروي القابسي
المالكي، كان مصنفًا، يقظًا، دينًا، تقياً، وكان رحمه الله ضريحاً، توفي سنة (٤٠٣هـ).
مترجم في «السيرة» ١٧ / رقم الترجمة (٩٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ١٤٧/٣ - ١٤٨ و «فتح الباري» ٤٢٩/١١ - ٤٣٠.

النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين. في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلْحَم، فَذَفَعَ إِلَيْهِ مِنْهَا الذَّرَاعُ، وَكَأَنَّهُ تُعْجِبُهُ، فَهَسَّ مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ [وَاحِدٍ يَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيُلْغُ النَّاسُ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ] فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَبُوكُمْ آدَمُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ نُوحٌ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ

نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ^(١) يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذْبَاتِهِ^(٢)، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى: فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُوْمَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ^(٣)، قَالَ: هَكَذَا هُوَ، وَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ

(١) تحرفت في الأصول إلى: «لك» والتصويب من «المسند» و«الصحيحين».
(٢) في البخاري (٣٣٥٨) من طريق أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله عز وجل، قوله: ﴿إني سقيم﴾، وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة، إذ أتى على جبار من الجبابرة، فقبل له: إن هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي، فأتى سارة، قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني عنك، فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني، فأرسل إليها، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده، فأخذ، فقال: ادعي الله ولا أضرك فدعت الله، فأطلق، ثم تناولها الثانية، فأخذ مثلها أو أشد، فقال: ادعي الله لي ولا أضرك، فدعت، فأطلق، فدعا بعض حجبته، فقال: إنكم لم تأتونني بإنسان إنما أنتموني بشيطان، فأخدمها هاجر، فأتته وهو قائم يصلي، فأومأ بيده: مَهَيْم؟ قالت: رد الله كيد الكافر — أو الفاجر — في نحره وأخدم هاجر، قال أبو هريرة: تلك أمكم يا بني ماء السماء. وانظر «فتح الباري» ٦/٣٩١ — ٣٩٤.

(٣) انظر بسط ذلك في «الجواب الصحيح» ٢/١٣٨ — ١٤٢.

يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً^(١) اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي، فَيَقُولُونَ، يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَأَقُومُ، فَأَتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِداً لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ، وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهُ، اشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَقُولُ: [يَا] رَبِّ أُمِّي أُمِّي، يَا رَبِّ أُمِّي أُمِّي، يَا رَبِّ أُمِّي أُمِّي، فَيَقَالَ: أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَا بَيْنَ مَصْرَاعَيْنِ مِنَ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ كَمَا^(٢) بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى. أخرجاه في «الصحيحين». بمعناه، واللفظ للإمام أحمد^(٣).

والعجبُ كُلُّ الْعَجَبِ، من إيرادِ الأئمةِ لهذا الحديثِ من أكثر طُرُقِهِ، لا يذكرون أمرَ الشفاعةِ الأولى في أن يأتي الربُّ تعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديثِ الصُّورِ^(٤). فإنه المقصودُ في هذا المقام، ومقتضى سياقِ أولِ الحديث، فإنَّ الناسَ إنما يَسْتَشْفِعُونَ إلى آدمَ فَمَنْ بَعْدَهُ من الأنبياءِ في أن يَفْصَلَ بَيْنَ الناسِ، ويستريحوا من

(١) جملة: «ولم يذكر ذنباً» سقطت من (ب).

(٢) في الأصول: «لكما»، وهو خطأ، والمثبت من «المسند» ولفظ مسلم: إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة لكما بين مكة وهجر...

(٣) هو في «المسند» ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، والزيادات منه، وأخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) وقد تقدم تحريمه في الصفحة (٩٦).

(٤) سيرد تحريمه في الصفحة ٢٨٧.

مقامهم، كما دَلَّتْ عليه سِيَّاقَاتُهُ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الْمَحْزَرِ (١)
إِنَّمَا يَذْكُرُونَ الشَّفَاعَةَ فِي عُصَاةِ الْأُمَّةِ وَإِخْرَاجَهُمْ مِنَ النَّارِ.

وَكَانَ مَقْصُودُ السَّلَفِ، فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ مِنَ
الْحَدِيثِ، هُوَ الرَّدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَمَنْ تَابِعَهُمْ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ، الَّذِينَ أَنْكَرُوا
خُرُوجَ أَحَدٍ مِنَ النَّارِ بَعْدَ دُخُولِهَا، فَيَذْكُرُونَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي
فِيهِ النَّصُّ الصَّرِيحُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ الْمُخَالَفَةِ
لِلْأَحَادِيثِ.

١٢٠ وقد جاء التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الصُّورِ، وَلَوْلَا خَوْفُ الْإِطَالَةِ،
لَسَقَّطْتُهُ بَطْوَلَهُ، لَكِنْ مِنْ مَضْمُونِهِ: أَنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ،
ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، ثُمَّ يَأْتُونَ رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَذْهَبُ، فَيَسْجُدُ
تَحْتَ الْعَرْشِ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَحْصُ، يَقُولُ اللَّهُ: مَا شَأْنُكَ؟ وَهُوَ
أَعْلَمُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَقُولُ: يَا رَبُّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَقُّعْنِي
فِي خَلْقِكَ، فَأَقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: شَفَعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ
فَأَقْضِي بَيْنَكُمْ، قَالَ: فَأَرْجِعْ، فَأَقِفْ مَعَ النَّاسِ، ثُمَّ ذَكَرَ انْشِقَاقَ
السَّمَاوَاتِ، وَتَنْزَلَ الْمَلَائِكَةُ فِي الْغَمَامِ، ثُمَّ يَجِيءُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَالْكَرْوِيِّونَ (٢) وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقْرَبُونَ يُسَبِّحُونَهُ بِأَنْوَاعِ
التَّسْبِيحِ، قَالَ: فَيَضَعُ اللَّهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَرْضِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي
أَنْصَتُ لَكُمْ مِنْذُ خَلَقْتُكُمْ إِلَى يَوْمِكُمْ هَذَا أَسْمَعُ أَقْوَالَكُمْ، وَأَرَى
أَعْمَالَكُمْ، فَأَنْصِتُوا لِي، فَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ وَصُحُفُكُمْ تُقْرَأُ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ
وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، إِلَى

(١) كَذَا فِي (آ) وَ(ب) وَ(د) وَفِي (ج): الْمَحْشَرُ، وَفِي مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ: الْجَزَاءُ.

(٢) هُمُ الْمُقْرَبُونَ.

أن قال: فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة، قالوا: مَنْ يشفع لنا إلى ربنا
فندخل الجنة؟ فيقولون: مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ أَيْكُمْ، إنه خَلَقَهُ اللَّهُ بيده،
وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبْلًا^(١). فيأتون آدم، فيطلب ذلك إليه، وذكر
نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم محمداً ﷺ... إلى أن
قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَاتِي الْجَنَّةَ، فَاخْذُ^(٢) بِحَلَقَةِ الْبَابِ، ثُمَّ
اسْتَفْتِحْ، فَيَفْتَحْ لِي، فَأُحْيَى وَيُرْحَبُ بِي، فإذا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَنَظَرْتُ إِلَى
رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِداً، فَيَأْذُنُ لِي مِنْ حَمْدِهِ وَتَمْجِيدِهِ بِشَيْءٍ
مَا أَذِنَ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ لِي: ارْفَعْ يَا مُحَمَّدُ، وَاشْفَعْ
تُشَفِّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، فإذا رفعت رَأْسِي، قَالَ اللَّهُ - وهو أعلم -:
مَا شَأْنُكَ؟ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفَّعْنِي فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ
يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ شَفَّعْتُكَ، وَأَذِنْتُ لَهُمْ فِي
دُخُولِ الْجَنَّةِ^(٣)، الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في تفسيره،

(١) أي: عياناً ومقابلة.

(٢) في (ب): وأخذ.

(٣) هو حديث مطول جداً، وفي سننه إسماعيل بن رافع، وهو ضعيف، ومحمد بن يزيد
أوزياد: هو مجهول، وهو في المطولات للطبراني ٢٦٦/٢٥ (٣٦) من طريق أبي عاصم
الضحاك بن غنم النبيل، عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن
كعب القرظي، عن أبي هريرة... وأوزده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤٦/٢ - ١٤٨
عن الطبراني، وقال: هذا حديث مشهور، وهو غريب جداً، ولبعضه شواهد في
الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة تفرد به إسماعيل بن رافع قاصاً أهل
المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه
غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمر بن علي الفلاس،
ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديث كلها فيها نظر إلا أنه يكتب
حديثه في جملة الضعفاء، قلت: (القاتل ابن كثير): وقد اختلف عليه في إسناد هذا
الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه، فغريب جداً،
ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً، فأنكر عليه بسبب ذلك. =

والطبراني^(١)، وأبو يعلى الموصلي^(٢)، والبيهقي، وغيرهم.
النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد
تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة^(٣)، وفي أقوام
آخرون قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها

= رواه مختصراً ومطولاً ابن جرير في «جامع البيان» ٣٣٠/٢ - ٣٣١ - ١٨٦/٣٠ -
١٨٨ من طريق أبي كريب، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن إسماعيل بن
رافع المدني، عن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، فذكره،
ورواه أيضاً ١١٠/١٧ و ٣٠/٢٤ و ٢٦/٣٠ و ٣١ - ٣٢ بهذا الإسناد إلا أنه قال: عن
رجل، عن محمد بن كعب عن رجل من الأنصار، ورواه أيضاً بالإسناد ذاته ٤١/٢٩ -
٤٢، والبيهقي في «البعث والنشور» ورقة ١/١٦٧ إلا أنه عندهما قال: عن يزيد، عن
رجل من الأنصار، عن أبي هريرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣٣٩/٥ -
٣٤٢، وزاد نسبه إلى أبي يعلى، وأبي الحسن القطان في «المطولات» وابن المنذر،
وابن أبي حاتم، وأبي موسى المدني في «المطولات»، وأبي الشيخ في «العظمة».
وانظر «النهاية» ٢٥٣/١، لابن كثير.

(١) هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرجال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين
أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني صاحب المعاجم
الثلاثة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ. مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٨٦).

(٢) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن
عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدث الموصل، وصاحب «المسند»، كان عاقلاً،
حليماً، صبوراً، حسن الأدب، توفي سنة (٣٠٧هـ). مترجم في «السير» ١٤/ (١٠٠).

(٣) ومستند هذا النوع قول ابن عباس الذي رواه الطبراني في «الكبير» (١١٤٥٤) ولفظه:
«السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم
لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد» وفي سننه موسى بن عبد الرحمن
الصنعاني، قال الذهبي في «الميزان»: معروف ليس بثقة، فإن ابن حبان قال فيه: دجال،
وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعد هذا الخبر من منكراته، وقال الهيثمي في «المجمع»
٣٧٨/١٠ بعد أن نسه للطبراني في «الكبير» والأوسط: وفيه موسى بن عبد الرحمن
الصنعاني، وهو وضاع.

فَوَقَّ مَا كَانَ بِقِتْضِيهِ ثَوَابُ أَعْمَالِهِمْ، وَقَدْ وَافَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى هَذِهِ الشَّفَاعَةِ خَاصَّةً، وَخَالَفُوا فِيمَا عَدَاهَا مِنَ الْمَقَامَاتِ، مَعَ تَوَاتُرِ الْأَحَادِيثِ فِيهَا.

النوع الخامس: الشَّفَاعَةُ فِي أَقْوَامٍ أَنْ يَدْخُلُوا^(١) الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَيَحْسُنُ أَنْ يُسْتَشْهَدَ لِهَذَا النَّوعِ بِحَدِيثِ عُكَّاشَةَ بْنِ مِخْصَنٍ، حِينَ دَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالْحَدِيثُ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٢).

النوع السادس: الشَّفَاعَةُ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ، كَشَفَاعَتِهِ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ عَذَابُهُ^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا النَّوعِ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشُّفَعَاءِ﴾ [الْمَدَّثَرُ: ٤٨]. قِيلَ لَهُ: لَا تَنْفَعُهُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ كَمَا تَنْفَعُ عُصَاةَ الْمُوَحِّدِينَ الَّذِينَ يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ^(٤).

(١) فِي (ب): يَدْخُلُونَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١١) وَ (٦٥٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦) وَ (٢١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظًا: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي زَمْرَةٌ هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا تُضِيءُ وَجُوهَهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ، فَقَامَ عَكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ ثَمَرَةً عَلَيْهِ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ لِي أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيَقُ عَكَّاشَةُ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٧٠) وَ (٩٧١) وَ (٩٧٣) وَ (٩٧٤) وَ (٩٧٥). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٨) بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٣٨٨٣) وَ (٦٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٩)، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بَشِيءٌ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحْطُوكَ وَيَغْضِبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٠٦/١ وَ ٢٠٧ وَ ٢١٠، وَابْنُ مَنْدَةَ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٥٧) وَ (٩٥٨) وَ (٩٥٩) وَ (٩٦٠) وَ (٩٦١)، وَالْحَمِيدِيُّ (٤٦٠). وَالضَّحْضَاحُ: مَا رَقَّ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَى نَحْوِ الْكَمِيِّينَ.

(٤) «التَّذَكُّرَةُ» ٢٤٩/١، وَانْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» ٤٣١/١١.

النوع السابع: شَفَاعَتُهُ أَنْ يُؤَدِّنَ لَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ»^(١).

نُبوت شفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته
النوع الثامن: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَمِهِ، مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ، فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ بِهَذَا النَّوعِ الْأَحَادِيثُ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَيَّ ذَلِكَ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَخَالَفُوا فِي ذَلِكَ، جَهْلًا مِنْهُمْ بِصِحَّةِ الْأَحَادِيثِ، وَعِينَادًا مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى بَدْعِهِ.

وهذه الشفاعة تُشَارِكُهُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ أَيْضًا.
وهذه الشفاعة تَتَكَرَّرُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.
وَمِنْ أَحَادِيثِ هَذَا النَّوعِ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»^(٢). رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ»: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ^(٣)، قَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٧/١)، وَأَحْمَدُ (١٤٠/٣)، وَابْنُ مَنْدَه (٨٨٥) وَ (٨٨٦) وَ (٨٨٩) وَ (٨٩٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٤٠٠/١٢).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ وَشَوَاهِدُهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٥)، وَأَحْمَدُ (٢١٣/٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٠٢٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِیَّةِ» (٢٦١/٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (١٦٠/١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٢٥٩٦)، وَالْحَاكِمُ (٦٩/١)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٣٦)، وَابْنُ مَاجَهٍ (٤٣١٠)، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٦٦٩) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِیَّةِ» (٢٠٠/٣ - ٢٠١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦٩/١)، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (١١/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ.

(٣) نَسَبُهُ إِلَى عَنَزَةَ حَيٍّ مِنْ رَبِيعَةٍ، وَقَدْ تَحَرَّفَ فِي (أ) وَ (ج) وَ (د) إِلَى «الغزي».

اجْتَمَعْنَا نَاسٌ^(١) مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِنَابِتُ الْبُنَانِي، يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَاقَيْنَاهُ^(٢) يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا، فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، [فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، جَاؤُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ]^(٣)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، مَآجِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ يَا إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونِي، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذِنَ عَلَيَّ رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدُ^(٤) أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَجِرُّهُ سَاجِدًا، فَيَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمِّتِي أُمِّتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ

١٢٢

(١) سقطت من (ب) وهي موجودة في صحيح البخاري، قال العيني في «عمدة» ١٦٦/٢٥ ونقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» ٤٤١/١٠: ناس من أهل البصرة بيان لقوله: اجتمعنا، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: نحن ناس من أهل البصرة، ليس فيهم أحد من غير أهلها.

(٢) في البخاري: فوافقناه.

(٣) الزيادة من الصحيح، ولم ترد في الأصول.

(٤) في (ب): محامداً، وهو خطأ.

يُسْمَعُ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمْتِي أُمْتِي،
فَيَقَالُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ،
فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُوذُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِداً،
فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ
تُشْفَعُ، فَأَقُولُ، يَا رَبِّ، أُمْتِي أُمْتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي
قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى^(١)، مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ
فَأَفْعَلْ. قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ
مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ^(٢) [وهو جميع^(٣)] فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ
مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ
عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ:
هَيْه؟ فَحَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ، فَأَتَيْنَا^(٤) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هَيْه؟ فَقُلْنَا
لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ، مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً،
فَمَا أَذْرِي، أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدَّثْنَا، فَضَحِكَ
وَقَالَ^(٥): خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولاً، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ،

(١) في (ج) و (د): أدنى أدنى، وهي رواية الجميع عند البخاري عدا الكشميهني، فإنه زاد
ثلاثة كما في (آ) و (ب).

(٢) هو حجاج بن عتاب العبدي البصري، والدعمر بن أبي خليفة، سماه البخاري في
«تاريخه» ٣٧٧/٢ وأبو أحمد في «الكنى»، وكذا الدولابي ١٦٥/١ وسئل عنه يحيى بن
معين، فقال: مشهور كما في «الجرح والتعديل» ١٥٩/٣ وكان رحمه الله متوارياً خوفاً من
الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٣) زيادة لم ترد في الأصول، وهي عند البخاري، قال الحافظ: أي: مجتمع العقل،
وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذي هو مظنة تفرق الذهن، وحدوث
اختلاط الحفظ.

(٤) في البخاري: فأنتهى.

(٥) في (ب): فقال.

حديثي^(١) كَمَا حَدَّثَكُمْ، قَالَ: ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي، لِأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢). وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «يُشَفَّعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ»^(٣).

وفي «الصحيح» من حديث^(٤) أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: شَفَّعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَّعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَّعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»^(٥)، الحديث.

ثم إنَّ النَّاسَ فِي الشَّفَاعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ

(١) في (ب): حديثي.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد ١١٦/٣ و ٢٤٤ و ٢٤٧ و ٢٤٨.

(٣) وأخرجه ابن ماجه (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٦٧، وفي سنده عند الثلاثة عَنِّيْسَةُ بن عبد الرحمن، قال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث، وشيخه فيه علاق بن أبي مسلم مجهول، ورواه البزار (٣٤٧١) من طريق عَنِّيْسَةَ بن عبد الرحمن بإسناد ابن ماجه إلا أنه قال: «المؤذنون» بدل «العلماء» وهذا الحديث هو في مسند أبي يعلى الكبير كما ذكر البوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٧٣، وليس هو في المطبوع.

(٤) في (ب): وفي الصحيح عن أبي.

(٥) قطعة من حديث مطول، أخرجه مسلم (١٨٣) (٣٠٢)، وأحمد ٩٤/٣.

وغيرهم: يَجْعَلُونَ شَفَاعَةً مَنْ يُعْظَمُونَهُ عِنْدَ اللَّهِ كَالشَّفَاعَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الدُّنْيَا. وَالْمُعْتَرِلَةُ وَالْخَوَارِجُ أَنْكَرُوا شَفَاعَةَ نَبِيِّنَا ﷺ وَغَيْرِهِ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ.

وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَيَقْرُونَ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا ﷺ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَشَفَاعَةِ غَيْرِهِ، لَكِنْ لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ وَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «إِنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ، ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ عَبْدٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَذْهَبُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، خَرَرْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدٍ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ، فَيَقُولُ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، أَرْفَعُ رَأْسَكَ، وَقُلْ يَسْمَعُ، وَاشْفَعُ تُشَفِّعُ، فَأَقُولُ: رَبِّي أُمَّتِي، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ فَأَسْجُدُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا»^(١) ذَكَرَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

١٢٣

وَأَمَّا الْإِسْتِشْفَاعُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الدَّعَايِ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنَّ الدَّاعِيَ تَارَةً يَقُولُ: بِحَقِّ نَبِيِّكَ؛ أَوْ بِحَقِّ فُلَانٍ، يُقْسِمُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا مَحْذُورٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

حكم الاستشفاع
بالرسول وغيره في
الدنيا

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَقْسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ.

وَالثَّانِي: اعْتِقَادُهُ أَنَّ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقًّا. وَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ إِلَّا مَا أَحَقَّهُ عَلَى نَفْسِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وَكَذَلِكَ مَا ثَبَّتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِمَعَاذِ رِضِيِّ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ رَدِيقُهُ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:

(١) قطعة من حديث الشفاعة المطول، وقد تقدم تخريجه ص ٢٦٥.

حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّهُمْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»^(١). فهذا حق وجب بكلماته التامة، ووعد به الصادق، لا أن العبد نفسه^(٢) يستحق^(٣) على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المُنْعِمُ على العباد بكل خير، وحَقُّهُمُ الْوَاجِبُ بوعده هو أن لَا يُعَذِّبَهُمْ، وترك تعذيبهم معنى لَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَسَمَ بِهِ، ولا أن يُسأل بسببه، وَيَتَوَسَّلَ بِهِ، لأن السَّبَبَ هو ما نصبه الله سبباً، وكذلك الْحَدِيثُ الَّذِي فِي «المسند» من حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ، فِي قول الماشي إلى الصلاة: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، وَبِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ»^(٤). فهذا حق السائلين، هو أوجه على

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) وم (٥٩٦٧) و (٦٢٦٧) و (٦٥٠٠) و (٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٥)، وابن ماجه (٤٢٩٦)، والنسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» ٣٩٨/٨ و ٤١١، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٨٦)، والطيالسي (٥٦٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢٩٤/١، وفي «الحلية» ١٢٢/٨، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٣)، وأحمد ٢٢٨/٥ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٤ و ٢٣٦ و ٢٤٢، وابن منده في «الإيمان» (٩٢) و (١٠٢) و (١٠٥) و (١٠٧) و (١٠٨) و (١٠٩) و (١١٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/ (٨١) و (٨٢) و (٨٣) و (٨٤) و (٨٥) و (٨٦) و (٨٧) و (٨٨).

(٢) في (ج): لأن العبد نفسه لا يستحق.

(٣) في (ب): مستحق.

(٤) أخرجه أحمد ٢١/٣، وابن ماجه (٧٧٨)، وابن السني (٨٣) من حديث فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك» وإسناده ضعيف، لضعف فضيل بن مرزوق، وعطية العوفي، فقد قال ابن حبان في =

نفسه، فهو الذي أحق للسائلين أن يُجيبهم، وللعابدين أن يُشيهم، ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حق واجب كلاً ولا سعي لذي ضائع
إن عذبوا فبذله، أو نعموا فبفضله وهو الكريم الواسع

فإن قيل: فأبي فرقي بين قول الداعي: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك» أنك وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلاناً وإن كان له حق على الله بوعده الصادق، فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل، فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١) [الأعراف: ٥٥]. وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم يُنقل عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة

= «الضعفاء» ١٧٦/٢ في عطية هذا: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، قال: لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب.

(١) في «زاد المسير» ٢١٥/٣: وفي الاعتداء المذكور هنا قولان: أحدهما: أنه الاعتداء في الدعاء، ثم فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يدعو على المؤمنين بالشر كالخزي واللعة، قاله سعيد بن جبير، ومقاتل، والثاني: أن يسأل ما لا يستحقه من منازل الأنبياء قاله أبو مجلز، والثالث: أنه الجهر في الدعاء. قاله ابن السائب، والثاني: أنه مجاوزة الأمور به. قاله الزجاج.

رضي الله عنهم، وإنما يُوجَدُ مثْلُ هذا في الحُرُوزِ^(١) والهيَاكِلِ التي يكتبها الجُهَّال والطُّرُقِيَّةُ.

والدعاء مِنْ أَفْضَلِ العباداتِ، والعباداتُ مبناهَا على السُّنة والاتباعِ، لا على الهوى والابتداعِ.

وإن كان مُرَادُهُ الإقسامَ على الله بِحَقِّ فلانٍ، فذلك محذُورٌ أيضاً، لأن الإقسامَ بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟ وقد قال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٢). ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباہ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورُسُلِكَ، وبحق البيتِ الحرامِ، والمَشْعَرِ الحرامِ، ونحو ذلك. حتى كرهَ أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: اللهم إني أسألك بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، ولم يكرهه أبو يوسف رحمه الله لما بلغه الأثرُ فيه^(٣).

(١) في (ب) و (ج): الحروف.

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر بهذا اللفظ أحمد ٦٩/٢ و ٨٧ و ١٢٥، وأبو داود (٣٢٥١)، والطحاوي (١٨٩٦)، ومشكل الآثار ٣٥٨/١، وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (١٥٣٥) بلفظ: «من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١٨/١ بلفظ: «من حلف بغير الله فقد كفر».

(٣) انظر «الدر المختار» مع حاشيته «رد المختار» ٣٩٥/٦ - ٣٩٧، وجاء فيه: وفي التاترخانية معزياً للمتقي عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه، المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ والأثر الذي اعتمده أبو يوسف في عدم كراهية قول: اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك، باطل لا يصح، أورده الزيلعي في «نصب الراية» ٢٧٢/٤ - ٢٧٣، ونسبه للبيهقي في «الدعوات الكبير»، ونقل عن ابن الجوزي قوله: هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده غيبط كما ترى، وفي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم. وقال ابن أمبر حاج =

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده: لأن فلاناً عندك ذو وجهة وشرف ومنزلة، فأجب دعاءنا، وهذا^(١) أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ، لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه^(٢)، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما في الاستسقاء وغيره، فلما مات ﷺ، قال عمر رضي الله عنه - لما خرجوا يستسقون -: «اللَّهُمَّ إنا كُنَّا إذا أجدبنا نتوسل إليك

= - فيما نقله عنه ابن عابدين في الحاشية - في الفصل الثالث عشر من آخر «الحلية شرح المنية» بعدما تكلم على هذا الأثر، وسنده، وأنه عده ابن الجوزي في الموضوعات: قد عرفت أن هذا الأثر ليس بثابت، فالحق أن مثله لا ينبغي أن يطلق إلا بنص قطعي أو إجماع قوي، وكلاهما ممتنع، فالوجه المنع، وتحمل الكراهة المذكورة على التحريم.

(١) في (ب): فهذا.

(٢) من ذلك ما أخرجه الترمذي في «جامعه» (٣٥٧٨) من طريق شعبة عن أبي جعفر الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت، فهو خير لك». قال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي، اللهم فشفعه في» وهذا سند صحيح، وأخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، وابن ماجه (١٣٨٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٠٩/٦ - ٢١٠، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٣١١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم ٣١٣/١ و ٥١٩ ووافقه الذهبي، وفي المسند وغيره زيادة: «وشفعني فيه»، قال: ففعل الرجل فبرأ. ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٣١١) و«الصغير» ١٨٣/١ - ١٨٤ من طريق آخر، وفيه قصة، وقال الطبراني في «الصغير» بعد ذكر طرق: والحديث صحيح، ونقله عنه المنذري في «الترغيب والترهيب» ٤٧٤/١ - ٤٧٦، والهيتمي في «المجمع» ٢٧٩/٢، وأقره. ولشيخ الإسلام كلام في هذا الحديث في «التوسل والوسيلة» فليراجع.

بنينا فتسقيننا، وإننا نتوسل إليك بعم نينا»^(١). معناه بدعائه هوربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً، لكان جاه النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس. ١٢٥

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبيي له، وإيماني به، وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك، فهذا من أحسن ما يكون من الدعاء والتوسل والاستشفاع.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمال، غلط بسببه من لم يفهم معناه، فإن أريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والافتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه، ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أوتوا إلى الغار، وهو حديث

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠) و(٣٧١٠) من حديث أنس أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا ﷺ فتسقيننا، وإننا نتوسل إليك بعم نينا، فاسقنا، قال: فيسقون» وهو في «صحيح ابن حبان» (٢٨٦١)، والطبراني في «الكبير» (٨٤) وقال الحافظ ابن حجر: وقد بين الزبير بن بكار في «الأنساب» صفة مادعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر، قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنوب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، قال: فأرخت السماء مثل الحبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس.

مشهور في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كُنْتُ فَعَلْتُ ذلك ابتغاءَ وجهك، فافرج عَنَّا ما نَحْنُ فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون^(١).

فهؤلاء دَعَوْا الله بصالح الأعمال، لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب^(٢) الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله ليست^(٣) كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار به شفعا فيه بعد أن كان وترأ، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته^(٤) صار فاعلاً للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه، والله تعالى وتر، لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيّد^(٥) الشفعاء يوم القيامة إذا سجّد

الشفاعة عند الله
ليست كالشفاعة
عند البشر

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥) و (٢٢٧٢) و (٢٣٣٣) و (٣٤٦٥) و (٥٩٧٤)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأحمد ١١٦/٢، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٣٦/٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن أنس عند أحمد ٤٢/٣ و ١٤٢، والطيلسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٨)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٠/٨، وزاد نسبه إلى أبي يعلى. وعن أبي هريرة عند الطيلسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٦) و (١٨٦٩)، وعن النعمان بن بشير عند أحمد ٢٧٤/٤ - ٢٧٥، والبزار (٣١٧٨) و (٣١٧٩) و (٣١٨٠)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٤٢/٨، وزاد نسبه إلى الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وعن علي عند البزار (١٨٦٧).

(٢) أي: يُجيب، يقال: استجبت له، واستجبت بمعنى أجبت كما قال كعب بن سعد الغنوي: وداع دعا يا من يُجيب إلى الندى فلم يستجبهُ عند ذاك عجيبٌ

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): وبشفاعته.

(٥) شطح قلم ناسخ (ب) فكتبتها: فيسد.

وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى، فَقَالَ لَهُ اللَّهُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلْ تُعْطَ،
وَأَشْفَعْ تُشْفَعْ، فَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا فَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. فَأَلَامَرُ كُلَّهُ اللَّهُ، كَمَا قَالَ
تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ
لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ
وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإذا كان لا يَشْفَعُ عنده أحدٌ إلا بإذنه لمن يشاء، ولكن يُكْرَمُ
الشفيع بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ
عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ»^(١).

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: «يَا بَنِي عَبْدِمَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ
لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ
مِنْ شَيْءٍ، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»^(٢).
وفي «الصحيح» أيضاً: «لَا أَلْفِينُ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٢) و (٦٠٢٧) و (٦٠٢٨) و (٧٤٧٦)، ومسلم (٢٦٢٧)،
وأبو داود (٥١٣١)، والترمذي (٢٦٧٤)، والنسائي ٧٧/٥ - ٧٨، وأحمد ٤٠٠/٤
و ٤٠٩ و ٤١٣، والحميدي (٧٧١)، والخطيب ٥/٢ من حديث أبي موسى
الأشعري، وفي الباب عن معاوية عند أبي داود (٥١٣٢)، والنسائي ٧٨/٥،
والطبراني في «الكبير» ٨٠٩/١٩.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) و (٣٥٢٧) و (٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤)، وأحمد ٣٣٣/٢
و ٣٥٠ و ٣٦٠ و ٣٩٨ و ٣٩٩، والنسائي ٦/٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠، والبيهقي (٣٧٤٤)
من حديث أبي هريرة، وفي الباب عند مسلم (٢٠٥)، والترمذي (٢٣١١)
و (٣١٨٣)، وأحمد ١٨٧/٦، والنسائي ٦/٢٥٠، والبيهقي (٣٧٤٣) عن عائشة قالت:
لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قام رسول الله ﷺ على الصفا، فقال: «يا فاطمة
بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب، لا أملك لكم من الله شيئاً،
سلوني من مالي ما شئتم».

رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْشَاءٌ لَهَا يِعَارُ، أَوْرِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَغْنِيَنِي أَغْنِيَنِي، فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»^(١).

فإذا كان سَيِّدُ الخَلْقِ وَأَفْضَلُ الشُّفَعَاءِ يقول لأَخْصَ النَّاسِ به: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» فما الظَّنُّ بغيره؟! وإذا دعاه الداعي، وَشَفَعَ عنده الشفيع، فَسَمِعَ الدعاء، وَقَبِلَ الشُّفَاعَةَ، لم يكن هذا هو المؤثِّر فيه كما يُؤثِّرُ المَخْلُوقُ في المَخْلُوق، فإنه سبحانه وتعالى هو الذي جعل هذا يدعو وَيَشْفَعُ، وهو الخَالِقُ لأفعال العباد، فهو الذي وَفَّقَ العَبْدَ للتوبة ثم قَبَّلَهَا، وهو الذي وَفَّقَهُ للعمل، ثم أَثَابَهُ، وهو الذي وَفَّقَهُ للدعاء ثم أَجَابَهُ، وهذا مستقيمٌ على أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقَدَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ.

قوله: «وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ».

ش: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ^(٢) وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا^(٣) يَوْمَ

الميثاق الذي أخذه الله من آدم وذريته حق

(١) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وأحمد ٤٢٦/٢ من حديث أبي هريرة. وقوله: «لَا الْفَيْن» بضم أوله وبالفاء، أي: لا أجد، قال الحافظ في «الفتح»: هكذا الرواية للأكثر بلفظ النفي المؤكد، والمراد به النهي، وبالفاء، وكذا عند الحموي والمستمل، لكن روي بفتح المعزة وبالقاف من اللقاء، وكذا لبعض رواة مسلم، والمعنى قريب. وقوله: «أَوْرِقَاعٌ تَخْفِقُ» أي: تتعقّع وتضطرب إذا حركتها الرياح، والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزي، وقال الحميدي: المراد به ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع، واستبعده ابن الجوزي، لأن الحديث سيق للذكر الغلول الحسي، فحمله على الثياب أنسب.

(٢) في الأصول: (ذُرِّيَّتَهُمْ) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن عامر، وقرأ ابن كثير وعاصم وحمة والكسائي: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ على التوحيد. انظر «حجة القراءات» ص ٣٠١-٣٠٢، و«زاد المسير» ٢٨٤/٣، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٤٨٣/١.

(٣) في الأصول: «يقولوا» بالياء، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾.

الْقَيْمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَفِلِينَ ﴿[الأعراف: ١٧٢]﴾. يُخْبِرُ سبحانه أنه استخرج ذُرِّيَّةَ بني آدَمَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ وَمَلِيكُهُمْ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. وقد وردت أَحَادِيثُ فِي أَخْذِ الذُّرِّيَّةِ مِنْ ١٢٧ صُلْبِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَمْيِيزِهِمْ إِلَى أَصْحَابِ الْيَمِينِ، وَإِلَى أَصْحَابِ الشَّمَالِ، وَفِي بَعْضِهَا الْإِشْهَادُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنِعْمَانٍ - يعني (١) عَرَفَةَ - فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَاهَا، فَتَرَّهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قُبْلًا، قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا» إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ (٢).

(١) في الأصول: «يوم»، وهو تحريف.

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٢/١، والطبري (١٥٣٣٨)، وابن أبي عاصم (٢٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٦ - ٣٢٧، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٤٤٠/٤ كلهم من طريق حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، وهذا إسناد على شرط مسلم، وصححه الحاكم ٥٤٤/٢، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٢٥/٧، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، ونقله ابن كثير في «تفسيره» ٢٦٢/٢ عن «المسند» وقال: وقد روى هذا الحديث النسائي في سننه، عن محمد بن عبد الرحيم صاعقة، عن حسين بن محمد المروزي به، ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث حسين بن محمد به، إلا أن ابن أبي حاتم جعله موقوفاً، وأخرجه الحاكم في «مستدركه» ٢٧٨/٢ و ٥٤٤/٢ من حديث حسين بن محمد وغيره، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، به. وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر، هكذا قال، وقد رواه عبد الوارث، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، فوقفه، وكذا رواه إسماعيل بن عليه ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة عن سعيد بن جبر عن ابن عباس قوله، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس فهذا أكثر وأثبت، والروايات الموقوفة =

ورواه النسائي أيضاً وابن جرير، وابن أبي حاتم^(١)، والحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِبَيْمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ] إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ بِهِ النَّارَ»^(٢). ورواه أبو داود، والترمذي،

= التي ذكرها ابن كثير مخرجة في تفسير الطبري انظر (١٥٣٣٩) و (١٥٣٤١) و (١٥٣٤٢) و (١٥٣٤٣) و (١٥٣٤٤) و (١٥٣٤٨) و (١٥٣٥٠) و (١٥٣٦٠) و (١٥٣٦١).
ونعمان: واد لهديل على ليلتين من عرفات، وقوله: «ثم كلمهم قبلاً» أي: عياناً ومقابلة لا من وراء حجاب، ومن غير أن يولي أمرهم أو كلامهم أحداً من الملائكة.
«النهاية» ٨/٤ لابن الأثير.

(١) هو الإمام الحافظ الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، صاحب كتاب «الجرح والتعديل»، كان بَحْرًا في العلوم ومعرفة الرجال، وكان زاهداً عابداً، حسن الصلاة، توفي رحمه الله سنة (٣٢٧هـ).
انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٨٢٩/٣ - ٨٣٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٨٩٨/٢ - ٨٩٩، ومن طريقه أحمد ٤٤/١ - ٤٥، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ١١٤/٨، وابن جرير (١٥٣٥٧)، والآجري في «الشرعية» ص ١٧٠، واللالكائي (٩٩٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٧٧) عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن =

والنسائي، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن جبان^(١) في «صحيحه».

= عبد الرحمن بن زيد، عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية... وصححه ابن حبان (٦١٣٣)، والحاكم ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ و ٥٤٤، ووافقه الذهبي، وخالفه في موضع آخر ٢٧/١، وقال: فيه إرسال، مع أن مسلم بن يسار الجهني رواه عن عمر لم يوثقه غير ابن حبان والمعجلي. ثم هو لم يسمع من عمر فيما قاله غير واحد من الأئمة، وباقي رجاله ثقات. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» ٣/٦: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وزيادة من زاد في هذا الحديث: «نعيم بن ربيعة» ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار، ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ٢/٢٦٢ - ٢٦٣، وفي «تاريخه» ٨٩/١ - ٩٠، وقال بعد نقل كلام الترمذي: كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم بينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم، رواه أبو داود في «سننه» (٤٧٠٤) عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمر بن جعثم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، وقد سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رِبْكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فذكره، وقال الحافظ الدارقطني: وقد تابع عمر بن جعثم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وقولها أولى بالصواب من قول مالك. قال ابن كثير: الظاهر أن مالكا إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمداً، لما جهل حال نعيم، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي القاضي، أحد الأئمة الرحالين، صاحب الصحيح، وكان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكان عالماً بالطب والنجوم، توفي سنة (٣٥٤هـ). مترجم في «السير» ١٦ / رقم الترجمة (٧٠).

وروى الترمذي عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ^(١) كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيَّ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْضاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَعَجَبَهُ وَبَيَّضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، قَالَ: رَبِّ، كَمْ عُمرُهُ؟ قَالَ: سِتُونَ سَنَةً، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا انْقَضَى عُمرُ آدَمَ، جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ، قَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنُكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ! فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمُ، فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِئَ آدَمُ، فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ^(٢).

ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، أَكُنْتَ مُقْتَدِياً بِهِ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ

(١) «من ظهره» سقط من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٢٠٥) و(٢٠٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٤، وابن سعد في «الطبقات» ٢٧/١ - ٢٨ من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٦١٣٤)، والحاكم ٦٤/١ و٣٢٥/٢، ووافقه الذمبي.

آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَيَّبَتْ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي»^(١). وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً.

وفي ذلك أَحَادِيثُ أُخَرُ أَيْضاً كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ اسْتَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ أَهْلِ النَّارِ وَأَهْلِ الْجَنَّةِ^(٢).

ومن هنا قال مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ مَخْلُوقَةٌ قَبْلَ الْأَجْسَادِ. وهذه الْأَثَارُ لَا تَدُلُّ عَلَى سَبْقِ الْأَرْوَاحِ الْأَجْسَادَ سَبْقاً^(٣) مستقراً ثابتاً، وغايتها أَنْ تَدُلَّ عَلَى أَنَّ بَارِئَهَا وَفَاطِرَهَا سَبْحَانَهُ صَوَّرَ النَّسَمَةَ، وَقَدَّرَ خَلْقَهَا وَأَجَلَهَا وَعَمَلَهَا، وَاسْتَخْرَجَ تِلْكَ الصُّوَرَ مِنْ مَادَتِهَا، ثُمَّ أَعَادَهَا إِلَيْهَا، وَقَدَّرَ خُرُوجَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ خَلْقاً مُسْتَقِراً، وَاسْتَمَرَّتْ مَوْجُودَةً نَاطِقَةً كُلُّهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يُرْسَلُ مِنْهَا إِلَى الْأَبْدَانِ جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ. فهذا لَا تَدُلُّ الْأَثَارُ عَلَيْهِ. نَعَمْ الرَّبُّ سَبْحَانَهُ يَخْلُقُ مِنْهَا جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ بِهِ التَّقْدِيرُ^(٤) أولاً، فيَجِيءُ الْخَلْقُ الْخَارِجِيُّ مُطَابِقاً لِلتَّقْدِيرِ السَّابِقِ، كَشَأْنِهِ سَبْحَانَهُ فِي جَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ، فَإِنَّهُ قَدَّرَ لَهَا أَقْدَاراً وَأَجَلاً وَصِفَاتٍ وَهَيَّاتٍ، ثُمَّ أَبْرَزَهَا إِلَى الْوُجُودِ مُطَابِقَةً لَذَلِكَ التَّقْدِيرِ السَّابِقِ.

فَالْأَثَارُ الْمَرْوِيَّةُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْقَدْرِ السَّابِقِ، وَبَعْضُهَا يَدُلُّ

(١) أخرجه أحمد ١٢٧/٣ و ١٢٩ و ٢١٨، والبخاري (٣٣٣٤) و (٦٥٣٨) و (٦٥٥٧)، ومسلم (٢٨٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/٢١٥، والبيهقي (٤٤٠٣).

(٢) انظر «الدرر المشورة» ١٤١/٣ - ١٤٥، وتفسير ابن كثير ٢/٢٦١ - ٤٦٤، و «الروح» لابن القيم ص ٢١١ - ٢١٦.

(٣) في الأصول: وسبقاً، والمثبت من كتاب «الروح» ص ٢١٧، ومطبوعة مكة.

(٤) في (ب): التدبير، وهو خطأ.

على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم، وميز أهل السعادة من أهل الشقاوة.

بيان المراد من الإشهاد على بني آدم
وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو^(١) رضي الله عنهم، ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد، كما تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ومعنى قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾: أي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا، وهذا قول ابن عباس وأبي بن كعب^(٢)، وقال ابن عباس أيضاً: أشهد بعضهم على بعض، وقيل: ﴿شَهِدْنَا﴾ من قول الملائكة، والوقف على قوله: ﴿بلى﴾، وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي^(٣)، وقال السدي أيضاً: هو خبر من الله تعالى عن نفسه

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو تحريف، وحديث ابن عباس تقدم الكلام عليه في الصفحة ٣٠٣، وأما حديث ابن عمرو، فرواه الطبري في «تفسيره» (١٥٣٥٤) و(١٥٣٥٥) و(١٥٣٥٦) من ثلاثة طرق: أولاً مرفوعة، والآخران موقوفتان على عبدالله بن عمرو، وقال في المرفوع ١٣/٢٥٠: ولا أعلمه صحيحاً، لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبدالله بن عمرو، ولم يرفعه، وذكره ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٢، وضعف رفعه، وبين أن وقفه أصح.

(٢) أثر أبي بن كعب أخرجه اللالكائي (٩٩١)، وابن جرير (١٥٣٦٣)، والأجري في «الشريعة» ص ٢٠٧، والحاكم ٢/٣٢٣، وصححه ووافقه الذهبي، مع أن في سنده أبا جعفر الأزدي، واسمه عيسى بن ماهان، قال ابن المديني: كان يخلط، وقال يحيى: كان يخطيء، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال أبو زرعة: كان يهمل كثيراً، وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقد تابعه سليمان التيمي عند عبدالله بن أحمد في مسند أبيه ٥/١٣٥ من طريق محمد بن يعقوب الربالي عن المعتز بن سليمان، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عن أبي بن كعب، ومحمد بن يعقوب الربالي لا يعرف بجرح ولا تعديل، وباقي رجاله ثقات.

(٣) هو الإمام المفسر أبو محمد إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي، المتوفى سنة ١٢٧هـ، خرج حديثه مسلم وأصحاب السنن، وهو حسن الحديث. مترجم في «السيرة» ٥/ رقم الترجمة (١٢٤)، ولقب بالسدي لأنه كان يقعد في سدة باب الجامع.

وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم، والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره، وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبي^(١) والبغوي وغيرهما، ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة^{١٢٩} على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، كالزمخشري وغيره، ومنهم من ذكر القولين، كالواحدي^(٢) والرازي والقرطبي وغيرهم، لكن نسب الرازي القول الأول إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة.

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بني آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة، وبعضهم إلى النار، كما في

(١) ويقال: الثعلبي أيضاً، وهو لقب له لا نسب، وهو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أحد أوعية العلم، وصفه الإمام الذهبي بقوله: كان صادقاً موثقاً بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ، وله: «التفسير الكبير»، وقد عيب عليه فيه أنه ضمنه من الأحاديث الواهية والأخبار الثالثة. قال شيخ الإسلام في «مقدمة أصول التفسير» ص ٧٦: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع».

وقال ابن كثير في «البداية» ٤٠/١٢: وكان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير. مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٢٩١). (٢) هو الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب التفاسير «البيسط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، و«أسباب النزول»، و«شرح ديوان المتنبي»، توفي سنة (٤٦٨هـ). مترجم في «السير» ١٨/ (١٦٠).

حديث عُمَرَ رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذ وإراءة آدم إياهم من غير قضاء ولا إسهاد، كما في حديث أبي هريرة. والذي فيه الإشهاد - على الصفة التي قالها أهل القول الأول - موقوف على ابن عباس وابن عمرو^(١)، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يُخرِّجْهُ أحدٌ من أهل الصحيح غير الحاكم في «المستدرک على الصحيحين» والحاكم معروفٌ تساهله رحمه الله.

والذي فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، دليل على مسألة القدر، وذلك شواهد كثيرة، ولا نزاع فيه^(٢) بين أهل السنة، وإنما يُخالف فيه القَدْرِيَّةُ المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار، لَبَسَطْتُ الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذَكَرَ فيه^(٣) من المعاني المعقولة، ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي^(٤): وهذه الآية مشككة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك حَسَبَ ما وقفنا عليه، فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض [قالوا]: ومعنى: ﴿أَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. دَلَّهم [بخلقه] على توحيده، لأن كُلَّ بالغٍ يعلم ضرورة أن له رباً واحداً. ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ أي: [

(١) في الأصول: ابن عمر، وهو خطأ، سبق التنبيه عليه قريباً.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): فيها.

(٤) في «الجامع لأحكام القرآن» ٣١٤/٧، والزيادات منه.

قال، فقامَ ذلك مَقَامَ الإِشهادِ عليهم [والإقرارِ منهم]، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال وأطنب^(١).

وقيل: إنه سبحانه أخرج الأرواحَ قَبْلَ خلق الأجساد، وإنه جعلَ فيها من المعرفة ما عَلِمَتْ به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبيُّ بعدَ ذلك الأحاديثَ الواردةَ في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهدُ لصحة القولِ الأول: حَدِيثُ أنسٍ المخرج في «الصحاحين»، الذي فيه: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ مَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي^(٢). ولكن قد رُوِيَ من طريق أخرى: «قد سألتك أقلَّ من ذلك وأيسر فلم تفعل، فُيرَدُّ إلى النار» وليس فيه: في ظهر آدم، وليس في ١٣٠ الرواية الأولى إخراجُهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحابُ القول الأول.

بل القولُ الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كَوْنُ الناسِ تَكَلَّمُوا حينئذٍ، وأقروا بالإيمانِ، وأنَّهُ بهذا تقومُ الحجَّةُ عليهم يَوْمَ القيامةِ.

(١) وهذا الذي ذهب إليه القفال، قواه ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٤، وقال: إنه قول جماعة من السلف والخلف، وانظر المجموعة الأولى من جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١ - ١٤، بتحقيق د. رشاد سالم. والقفال هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي عالم خراسان أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير، صاحب التصانيف في التفسير والفقه والأصول، المتوفى سنة ٣٦٥هـ. مترجم في «السير» ١٦/٢٠٠.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٠٧.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه^(١):

أحدها: أنه قال: ﴿مَنْ بَنَىٰ آدَمَ﴾، ولم يقل: مِنْ آدَمَ.

الثاني: أنه قال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، ولم يقل: مِنْ ظَهْرِهِ، وهذا يدلُّ بعضُ أو بدل اشتغال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذُرِّيَّتَهُ.

الرابع: أنه قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾، [أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم]، ولا بُدَّ أن يكونَ الشاهدُ ذاكرةً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارةُ إلى ذلك، لا يذكر شهادةً قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حِكْمَةَ هذا الإِشهاد إقامةُ الحجَّةِ عليهم، لثلاث يقولوا يومَ القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، والحجَّة إنما قامت عليهم بالرسول والفطرة التي فُطِرُوا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِثَلَاثًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم^(٢) بذلك، لثلاث يقولوا يومَ القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صُلْبِ آدَمَ كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكُرُهُ أَحَدٌ منهم.

(١) هذه الوجوه مذكورة بنصها في «الروح» ص ٢٢٥ - ٢٢٨، والزيادات المثبتة بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: تذكيرهم، والمثبت من «الروح» ومطبوعة مكة.

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ يَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الأخذ والإشهاد: أن لا يدعوا الغفلة، أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفْتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي: لو عذبهم بجحودهم وشركهم، لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم لمخالفة رسله وتكذيبهم، [فلو أهلكهم بتقليد آبائهم في شركهم من غير إقامة الحجة عليهم بالرسول، لأهلكهم بما فعل المبطّلون، أو أهلكهم مع غفلتهم عن معرفة بطلان ما كانوا عليه] وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن يهلك القرى بظلم أهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه، واحتج عليه بهذا [الإشهاد] في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلْتَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(١) [لقمان: ٢٥].

فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بهارسله، بقولهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(١) في «الروح» ص ٢٢٧ زيادة: ﴿فَأَنى يُوَفِّكُون﴾ جعلها من تمام الآية، وفسرها بقوله: أي فكيف يصرفون عن التوحيد بعد هذا الإقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهذا كثير في القرآن. وهذا وهم من الإمام ابن القيم رحمه الله، فإن نص الآية من سورة لقمان: ﴿وَلْتَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ونص الآية التي في الزخرف (٨٧): ﴿وَلْتَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنى يُوَفِّكُون﴾ وكان الشارح رحمه الله تفتن لهذا الوهم فأسقط: ﴿فَأَنى يُوَفِّكُون﴾ مع تعليق ابن القيم.

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البيّنة المستلزمة لمدلولها [بحيث لا يتخلف عنها المدلول]، ولهذا شأن آيات الرب تعالى، [فإنها أدلة مُعَيَّنَةٌ على مطلوب مُعَيَّنٍ مستلزمة للعلم به] فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ، فما من مولود إلا يُولَدُ على الفطرة، لا يُولَدُ مولوداً على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا يتبدل ولا يتغير. وقد تقدّمت الإشارة إلى هذا. والله أعلم.

وقد تَفَقَّنَ لهذا ابنُ عَظِيَّةٍ^(١) وغيره، ولكن هابوا^(٢) مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التي فيها التّصريح بأنّ الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» ورجّح القول الثاني، وتكلّم عليه، ومال إليه.

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلّدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا، ونحن جرينا على عادتهم، كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم

الإقرار بالربوبية
أمر فطري والشرك
طارئ

(١) هو الإمام العلامة شيخ المفسرين؛ أبو محمد عبدالحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، كان رحمه الله إماماً في الفقه والتفسير والعربية، قوي المشاركة، ذكياً، فطناً، مدركاً، من أوعية العلم، ولي قضاء المريّة، توفي سنة (٥٤١هـ). مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٣٣٧).

من تأليفه تفسير القرآن المسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» يقول فيه شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» ١٩٤/٢: وهو خير من تفسير الزنجشيري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد من البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير. وتقوم بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالملكة المغربية، وقد صدر منه تسعة أجزاء.

(٢) في (ب): هابوا، وهو خطأ.

والملايس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مُقَرِّين بَأَن
اللَّهِ رَبُّكُمْ لَا شَرِيكَ لَهُ، وقد شَهِدْتُمْ بِذلك على أنفسكم، فإن شهادة
المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾
[النساء: ١٣٥]. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِي بِكَذَا، بَلْ مَنْ
أَقْرَبُ شَيْءٍ، فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِهِ، فَلِمَ عَذَلْتُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِقْرَارِ
الَّذِي شَهِدْتُمْ بِهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَى الشَّرْكَ؟ بَلْ عَذَلْتُمْ عَنْ الْمَعْلُومِ
الْمُتَيَقِّنِ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ لَهُ حَقِيقَةٌ، تَقْلِيداً لِمَنْ لَا حُجَّةَ مَعَهُ، بِخِلَافِ
اتِّبَاعِهِمْ فِي الْعَادَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَإِنَّ تِلْكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا يُعْلَمُ بِهِ
فَسَادُهَا، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لَكُمْ، بِخِلَافِ الشَّرْكِ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَكُمْ مِنَ
الْمَعْرِفَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَا يُبَيِّنُ فُسَادَهُ وَعَدُولَكُمْ فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ،
فَإِنَّ الدِّينَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الصَّبِيُّ عَنْ أَبِيهِ هُوَ دِينُ التَّرْبِيَةِ وَالْعَادَةِ،
وَهُوَ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الطِّفْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ كَافِلٍ، وَأَحَقُّ النَّاسِ
بِهِ أَبَوَاهُ، وَلِهَذَا جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِأَنَّ الطِّفْلَ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِهِمَا فِي
أَحْكَامِ الدُّنْيَا الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا الدِّينَ لَا يُعَاقِبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ – عَلَى
الصَّحِيحِ – حَتَّى يَبْلُغَ وَيَعْقِلَ، وَتَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَحِينَئِذٍ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَّبِعَ
دِينَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ هُوَ أَنَّهُ دِينٌ صَحِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ آبَاؤُهُ مُهْتَدِينَ، كَيُوسُفَ الصَّدِيقِ مَعَ آبَائِهِ، قَالَ: ﴿وَاتَّبَعْتُ
مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]، وَقَالَ لِيَعْقُوبَ بَنُوهُ:
﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].
وَإِنْ كَانَ الْآبَاءُ مُخَالَفِينَ لِلرُّسُلِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ الرُّسُلَ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي
مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨].

فَمَنْ أَتَّبَعَ دِينَ آبَائِهِ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ، بَلْ يَعْدِلُ عَنِ الْحَقِّ الْمَعْلُومِ إِلَيْهِ، فَهَذَا اتَّبَعَ هَوَاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وهذه حَالٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنَ الَّذِينَ وَلَدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، يَتَّبِعُ أَحَدُهُمْ أَبَاهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ اعْتِقَادٍ وَمَذْهَبٍ^(١)، وَإِنْ كَانَ خَطَا لَيْسَ هُوَ فِيهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، بَلْ هُوَ مِنْ مُسْلِمَةِ الدَّارِ، لَا مُسْلِمَةِ الْاِخْتِيَارِ، وَهَذَا إِذَا قِيلَ لَهُ فِي قَبْرِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ قَالَ: هَاهُ هَاهُ، لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ.

مسلمة الدار
ومسلمة الاختيار

فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّيْبُ هَذَا الْمَحَلَّ، وَلْيَنْصَحْ نَفْسَهُ، وَلْيَقُمْ لِلَّهِ، وَلْيَنْظُرْ مِنْ أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ هُوَ، وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ، فَإِنَّ تَوْحِيدَ الرِّبَوِيَّةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، فَإِنَّهُ مَرْكُوزٌ فِي الْفِطْرِ، وَأَقْرَبُ مَا يَنْظُرُ فِيهِ الْمَرْءُ أَمْرُ^(٢) نَفْسِهِ لَمَّا كَانَ نُطْفَةً، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ، وَالتَّرَائِبِ: عِظَامُ الصَّدْرِ^(٣)، ثُمَّ صَارَتْ تِلْكَ النُّطْفَةُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ، فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ، وَانْقَطَعَ عَنْهَا تَدْبِيرُ الْأَبْوِينَ وَسَائِرِ الْخَلَائِقِ، وَلَوْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً عَلَى لَوْحٍ أَوْ طَبَقٍ، وَاجْتَمَعَ حُكَمَاءُ الْعَالَمِ عَلَى أَنْ يُصَوِّرُوا مِنْهَا شَيْئًا لَمْ يَقْدِرُوا.

وَمُحَالٌ تَوَهُُّهُمْ عَمَلِ الطَّبَائِعِ فِيهَا، لِأَنَّهَا مَوَاتٌ عَاجِزَةٌ، وَلَا تُوصَفُ بِحَيَاةٍ، وَلَنْ^(٤) يَتَأْتِيَ مِنَ الْمَوَاتِ فِعْلٌ وَتَدْبِيرٌ، فَإِذَا تَفَكَّرَ فِي ذَلِكَ، وَانْتَقَلَ

(١) سقطت الواو من (ب).

(٢) في (ب): من.

(٣) في (ب): الصدور.

(٤) في الأصول: «وإن»، والمثبت من مطبوعة مكة.

هذه النطفة من حالٍ إلى حال، عَلِمَ بذلك تَوْحِيدَ الربوبية، فانتقل منه إلى توحيدِ الإلهية، فإنه إذا عَلِمَ بالعقل أن له ربّاً أوجده، كيف يَلِيقُ به أن يَعْبُدَ غيره؟! وكلما تَفَكَّرَ وتَدَبَّرَ، ازدادَ يقيناً وتوحيداً، واللّه الموفقُ، لا ربَّ غيره، ولا إله سواه.

قوله: «وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يُزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ».

علم الله أولاً بأهل
الجنة وأهل النار

ش: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥].
﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيء عليم أولاً وأبدًا، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ، فَكُفَّسَ رَأْسُهُ، فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْضَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: [مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ] مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَمُكُّثُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ [أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَالَ: اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُسَرٍّ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا أَهْلُ السَّعَادَةِ، فَيُسَرُّونَ لِعَمَلٍ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُسَرُّونَ لِعَمَلٍ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ

بالحُسْنَى * فَسُنُسِرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿[الليل: ٥ - ١٠]، خَرَجَاهُ فِي
«الصحيحين»^(١).

١٣٣

قوله: «وَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ
سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ».

ش: تقدم حديث علي رضي الله عنه، وقوله صلى الله عليه وسلم
فيه: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». وعن زهير، عن أبي الزبير، عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: جاء سُراقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ
جُعْشَمٍ، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَتَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ
الْيَوْمَ؟ أَيْمًا جَفْتُ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرْتُ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ^(٢) فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟
قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفْتُ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرْتُ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: ففِيمَ
الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمُهُ، فَسَأَلْتُ: مَا
قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ». رواه مسلم^(٣).

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ
قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ
النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ

(١) البخاري (١٣٦٢) و(٤٩٤٥) و(٤٩٤٦) و(٤٩٤٧) و(٤٩٤٨) و(٤٩٤٩) و(٦٢١٧) و
(٦٦٠٥) و(٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأخرجه كذلك أبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي
(٢١٣٦) و(٣٣٤٤)، وأحمد ١/٨٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠، وابن ماجه (٧٨)،
والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «التحفة» ٣٩٩/٧، وعبد الرزاق في «المصنف»
(٢٠٠٧٤)، والأجري في «الشرعية» ص ١٧١ - ١٧٢، والطبري ٣٠/٢٢٣،
وأبو يعلى (٣٧٥) و(٥٨٢)، وابن حبان (٣٤) و(٣٥).

(٢) سقطت من الأصول، وهي في صحيح مسلم.
(٣) هو فيه برقم (٢٦٤٨)، وأخرجه أحمد ٣/٢٩٢، ٢٩٣، والطيالسي (١٧٣٧)،
والطبراني (٦٥٦٢) و(٦٥٦٥) و(٦٥٦٦) و(٦٥٦٧) و(٦٥٦٨) وابن حبان (٧٣٧).

الْجَنَّةِ»، خَرَجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(١) وَزَادَ الْبُخَارِيُّ: «وَأِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»^(٢).

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» أَيْضاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً»^(٣) ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ [إِلَيْهِ] الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ^(٤) رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِي أَمْ سَعِيدَ،

(١) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٩٨) وَ (٤٢٠٢) وَ (٤٢٠٧) وَ (٦٤٩٣) وَ (٦٦٠٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٢) وَ ٢٠٤٢/٤ (١٢)، وَاحِدٌ ٣٣٢/٥، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَلَفْظُهُ بِتَمَامِهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ التَّقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاقْتُلُوا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً وَلَا فَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالَ: مَا أَجْزَأَ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مَعَهُ كَلِمًا وَقَفَ، وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ، أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَجَرَحَ الرَّجُلَ جَرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعَجَلَ الْمَوْتُ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الْأَرْضِ، وَذَبَابُهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُيَايِدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيُيَايِدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» وَهُوَ فِي «مَعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ» (٥٧٨٤) وَ (٥٧٩٨) وَ (٥٧٩٩) وَ (٥٨٠٦) وَ (٥٨٢٥) وَ (٥٨٣٠) وَ (٥٨٩١) وَ (٥٩٥٢)، وَابْنُ الْبَيْثَوِيِّ (٨٠)، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ (٦٥٩٣) مِنْ طَرِيقِ حُجَّالِ بْنِ الْمُنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ سَرَّاقَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩١)، وَالتَّبْرَانِيُّ (٦٥٨٨) مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ مَسْلَمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ سَرَّاقَةَ، وَفِي السَّنَدَيْنِ انْقِطَاعٌ، طَاوُوسٌ وَمُجَاهِدٌ لَمْ يَسْمَعَا مِنْ سَرَّاقَةَ.

(٢) أَخْرَجَهَا فِي الْقَدْرِ (٦٤٩٣) وَ (٦٦٠٧).

(٣) زَادَ أَبُو عَوَانَةَ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٤٧٩/١١: «نُطْقَةً».

(٤) فِي الْأَصُولِ، وَيُرْوَى أَيْضاً: «بِكُتْبٍ» بِالْبَاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَةُ، وَرَوَاةُ الشَّارِحِ أَوْجَهُ، لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ (٧٤٥٤) مِنْ طَرِيقِ آدَمَ: «فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ» وَكَذَا فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»^(١).
والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التمهيد»^(٢): قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل^(٣) السنة مُجْتَمِعُونَ على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها، وترك المجادلة فيها، وبالله العِصْمَةُ والتوفيق.

قوله: «وَأَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، لَمْ يَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسَلَمُ الْجِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ، فَالْحَذَرُ كُلُّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَفِكْرًا وَوَسْوَسةً، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدْرِ عَنْ أَنْبِيَائِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ».

ش: أَصْلُ الْقَدْرِ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ أَوْجَدَ وَأَفْنَى، وَأَفْقَرُ وَأَغْنَى، وَأَمَاتَ وَأَحْيَا، وَأَضَلَّ وَهَدَى. قال علي رضي الله عنه: أصل القدر سر الله في خلقه في خلقه

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) و (٣٢٣٢) و (٦٥٩٤) و (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٨)، وابن ماجه (٧٦)، وأحد ٣٨٢/١ و ٤١٤، و ٤٣٠ والحميدي (١٢٦).

(٢) ١٢/٦.

(٣) في (ب): فأهل.

١٣٤

راي اهل السنة
والجماعة في مسألة
القدر

الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ، فَلَا تَكْشِفُهُ^(١).

والنزاعُ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ مشهور، والذي عليه أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) [القمر: ٤٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ الْكَفَرَ مِنَ الْكَافِرِ وَيَشَاوُهُ، وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يُحِبُّهُ، فَيَشَاوُهُ كَوْنًا، وَلَا يَرْضَاهُ دِينًا.

وخالف في ذلك الْقَدَرِيَّةُ والمعتزلة، وزعموا أَنَّ اللَّهَ شَاءَ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَكِنَّ الْكَافِرَ شَاءَ الْكُفْرَ، فَرُّوا إِلَى هَذَا، لِثَلَا يَقُولُوا: شَاءَ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ، وَعَذَّبَهُ عَلَيْهِ! وَلَكِنْ صَارُوا كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ! فَإِنَّهُمْ هَرَبُوا مِنْ شَيْءٍ، فَوْقَعُوا فِيهَا هَوَسًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُمْ أَنَّ مَشِيئَةَ الْكَافِرِ غَلِبَتْ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ شَاءَ الْإِيمَانَ مِنْهُ — عَلَى قَوْلِهِمْ — وَالْكَافِرَ شَاءَ الْكُفْرَ، فَوَقَعَتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ دُونَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى! وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْأَعْتِقَادِ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِلدَّلِيلِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ بِالتَّاءِ، وَفِي (د): نَكْشَفَهُ بِالنُّونِ.

(٢) أَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٥٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَدَرِ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وَهُوَ فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٢١٥٧)، وَابْنِ مَاجَةَ (٨٣)، وَاحْمَدُ ٤٤٤/٢ وَ٤٧٦، وَابْنُ جَرِيرٍ ١١٠/٢٧، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» ص ١٩، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي «أَفْعَالِ الْعِبَادِ» قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٤٥٧/٧: وَهَذِهِ الْآيَةُ يَسْتَدِلُّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ عَلَى اثْبَاتِ قَدَرِ اللَّهِ، وَهُوَ عِلْمُهُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَكِتَابَتُهُ لَهَا قَبْلَ بَرْئِهَا، وَرَدُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَاتِ عَلَى الْفِرْقَةِ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ نَبَغُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ... وَانْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِيِّ» ٤٧٧/١١ — ٤٧٨.

روى اللالكائي^(١)، من حديث بقية، عن الأوزاعي، حدثنا العلاء ابن الحجاج، عن محمد بن عبيدالمكي، عن ابن عباس: أن رجلاً قَدِمَ علينا يكذب بالقدر، فقال: دُلُونِي عليه، وهو يومئذ أعمى، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنْتُ منه، لأعضن^(٢) أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقنها، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كَأَنِّي بِنِسَاءِ بَنِي فَهْمٍ^(٣) يَطْلُقْنَ بِالْخَزَرَجِ، تَضَطَّكُ أَلْيَاتُهُنَّ مُشْرِكَاتٍ، وَهَذَا أَوَّلُ شِرْكٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَتَّهِي بِهِمْ سُوءٌ رَأَيْتُهُمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الْخَيْرُ، كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ الشَّرُّ»^(٤).

قوله: وهذا أولُ شرك في الإسلام، إلى آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يوافق قوله: القَدَرُ نظامُ التوحيد، فمن وحَّد الله، وكذَّب بالقدر، نقض تكذيبه توحيده.

-
- (١) هو الإمام الحافظ المجود، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفى سنة ٤١٨ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤١٩/١٧.
- (٢) في الأصول الثلاثة: لأعض، والمثبت من (د) واللالكائي ٦٢٥/٤.
- (٣) كذا في الأصول واللالكائي، وفي «المسند» و«المطالب العالية»: «فهم».
- (٤) هو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٦٢٥/٤، وإسناده ضعيف لعننة بقية، والعلاء بن الحجاج مجهول لم يوثقه أحد، ونقل الإمام الذهبي تضعيفه عن الأزدي، ومحمد بن عبيد لم يوثقه غير ابن حبان، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.
- وأخرجه أحمد ٣٢٩/١ من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي، عن بعض إخوانه، عن محمد بن عبيد المكي، عن عبد الله بن عباس. وأخرجه أيضاً من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس.
- وأخرجه الأجري في «الشریعة» ص ٢٣٨، من طريق بقية، حدثنا الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٣٦) ونسبه لإسحاق بن راهويه.
- (٥) سقطت من الأصول، وكتبت في هامش (د) ويأثرها لفظة: «صح».

وروى عمر^(١) بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصَحَبْنَا فيها قَدْرِي ومجوسي، فقال القَدْرِي للمجوسي، أَسْلِمَ^(٢)، قال المجوسي: حتى يُرِيدَ الله، فقال القَدْرِي، إِنَّ الله يُرِيدُ، ولكن الشيطان لا يُرِيدُ، قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!

ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد^(٣)، فقال: يا هؤلاء إِنَّ نَاقَتِي سُرِقَتْ، فادْعُوا الله أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيَّ، فقال عمرو بن عبِيدٍ: اللهم إِنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُسْرِقْ نَاقَتَهُ فَسُرِقَتْ، فاردِّدْهَا عَلَيَّ، فقال الأعرابي: لَا حَاجَةَ لِي فِي دَعَائِكَ. قال: وَلِمَ؟ قال: أَخَافُ — كما أراد أَنْ لَا تُسْرِقَ ١٣٥ فَسُرِقَتْ — أَنْ يُرِيدَ رَدَّهَا فَلَا تُرُدُّ!!

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني^(٤): أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَأوردني الضَّلَالَةَ، ثُمَّ عَذَّبَنِي، أَيْكُونُ مُنْصَفًّا؟ فقال له أبو عصام: إِنْ

(١) كذا في الأصول الثلاثة، وفي (د): عمرو بن الهيثم، ولم يترجح لنا أيهما الصواب، وفي «التقريب»: عمر بن الهيثم مجهول من الثامنة، وفيه أيضاً: عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي البصري ثقة من صفار التاسعة مات على رأس المئتين، وربما يكون الثاني هو المراد هنا.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هو عمرو بن عبيد، الزاهد العابد القدري، كبير المعتزلة، وأولهم، أبو عثمان البصري، قال ابن علية: أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته. توفي سنة ١٤٤هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠٤/٦، وهذه الحكاية ذكرها اللالكائي في «السنن» ٧٤٠/٤، وابن بطة في «الآبانة» ٣٨٦/٢.

(٤) لم ننبين أبا عصام القسطلاني هذا، ولم نقف له على ترجمة، وهذا الكلام ويأتى منه موجود في مناظرة عبد الجبار الهمداني وأبي إسحاق الإسفراييني التي ذكرها السبكي في «طبقاته» ٢٦١/٤ — ٢٦٢.

يَكُنْ الْهَدْيَ شَيْئاً هُوَ^(١) لَهُ، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ مَنْ يَشَاءُ، وَيَمْنَعُهُ مَنْ^(٢) يَشَاءُ.

وأما الأدلة من الكتاب والسنة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [الذهر: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشِإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشِإِ اللَّهُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأْتُمَا بِصَعْدٍ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ومُنشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوباً لله، ولا مرضيةً له، فليست مقدرة، ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه.

منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة والمحبة والرضا

وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة^(٣) الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة، أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدّم ذكر

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): ممن.

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» ٤٧٥/٨ - ٤٨٠، و«مدارج السالكين» ٢٥٣/١ - ٢٥٤.

بعضها، وأما نصوصُ المحبة والرضا، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال
تعالى عَقِيبَ مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الشُّرْكِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَالْكِبَرِ: ﴿كُلُّ
ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ
وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ»^(١).

وفي «المسند»: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ
تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٧) و (٢٤٠٨) و (٥٩٧٥) و (٦٤٧٣) و (٧٢٩٢)، ومسلم
(١٥٩٣)، وأحمد ٢٤٦/٤ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٥، والدارمي ٣١٠/٢ - ٣١١،
والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٩٧/٨، والطحاوي في «مشكل
الآثار» ٢٣٣/٤، والبيهقي (٣٤٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٠)، والطبراني
في «الكبير» ٨٩٧/٢٠ و (٩٠٠) و (٩٠١) و (٩٠٢) و (٩٠٣) و (٩٠٤) و (٩٠٩)
و (٩١٠) و (٩١٣) و (٩١٩) و (٩٢٠) و (٩٣٠) و (٩٤٢) و (٩٤٣) من حديث
المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد ٣٢٧/٢ و ٣٦٠ من حديث
أبي هريرة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَضِيَ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا، رَضِيَ لَكُمْ أَنْ
تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرُكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَتَصَحَّحُوا لِمَنْ وُلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ
جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ» وهو في «الموطأ»
٩٩٠/٢، و «الأدب المفرد» (٤٤٢) و «شرح السنة» (١٠١)، والمراد بالكراهة هنا
الحُرْمَةُ، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ والسلف كانوا
يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله، ولكن
المتأخرين اصطَلَحُوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله، ثم
حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٨/٢ من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن
عمارة بن غزيرة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى
رُخْصَتُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ». وهذا إسناد على شرط مسلم، وأخرجه ابن حبان
(٢٧٤٢) و (٣٥٦٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٨) =

.....

= من طريق سعيد بن منصور كلاهما، عن عبدالعزيز به، إلا أنه زاد بين عمارة ونافع حرب بن قيس، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال البخاري: إنه كان رضى، وقد تابع عبدالعزيز يحيى بن أيوب، فرواه عن عمارة بن غزية، به، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» ١/٢٢٣، وأخرجه أحمد ١٠٨/٢، والخطيب في «تاريخه» ٣٤٧/١٠ من طريق علي بن عبدالله المديني، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمارة بن غزية، عن حرب بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر، وهو في «مسند البزار» (٩٨٨) و (٩٨٩) من طريق أحمد بن أبان، عن عبدالعزيز به، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن. ورواه من طرق عن عبدالعزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن حرب بن قيس، عن نافع به: الطبراني في «الأوسط» ١/١٠٤/٢، وابن مندة في «التوحيد» ق ٢/١٢٥، وابن عساكر ١٢/٣٤٨، ورواه ابن مندة أيضاً من طريق هارون بن معروف، عن عبدالعزيز به، إلا أنه أسقط من السند حرب بن قيس، وقال الطبراني: لم يدخل بين موسى ونافع حرباً إلا الدراوردي. وللحديث شواهد، منها عن ابن عباس بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٨٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٧٦/٦، والبزار (٩٩٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٣٥٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني، ومنها عن ابن مسعود بلفظ: «إن الله عز وجل يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٣٠)، وفي «الأوسط»، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠١/٢ من طريق أبي مسلم الكشي، حدثنا معمر بن عبدالله الأنصاري، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً، ومعمر بن عبدالله الأنصاري. قال العقيلي في «الضعفاء» ٢٠٧/٤: لا يتابع على رفع حديثه، وأورد حديثه هذا مرفوعاً من طريق إبراهيم بن عبدالله، عن معمر بن عبدالله به. ثم رواه من طريق محمد بن إسماعيل، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة، قال: أخبرنا الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه، ومنها عن عائشة بلفظ: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه، قلت: وما عزائمه؟ قال: فرائضه» أخرجه ابن حبان في «الثقات» ١٨٥/٧ — ١٨٦، والطبراني في «الأوسط»، وابن عدي في «الكامل» ١٧١٨/٥، وفي سنده عمر بن عبيد بيع الخمر، وهو ضعيف، ومنها عن أنس عند الدولابي في «الكنى» ٤٢١/٢، وسنده ضعيف.

وكان من دعائه ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمَعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(١).

فتأمل ذكرَ استعاذته بصفة الرِّضا من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة، فالأول للصفة^(٢)، والثاني لأثرها المرتب عليها، ثم رَبطَ ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وَخَذَهُ لا إلى غيره، فما أَعُوذُ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أَعُوذُ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتُعافيه، وإن شئت أن تَغْضَبَ عليه وتُعاقبه، فإِعَاذَتِي مما أكره، ومنعه أن يَحِلَّ بي، هي بمشيئتك أيضاً، فالمحجوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذي بك منك، فعياذي^(٣) بحولك وقوتك ورحمتك مما يَكُونُ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ وَعَدْلِكَ وَحُكْمَتِكَ، فلا أَسْتَعِيذُ بغيرك مِنْ غيرك، ولا أَسْتَعِيذُ بك مِنْ شَيْءٍ صَادِرٍ عن غير مشيئتك، بل هُوَ مِنْكَ، فلا يَعْلَمُ ما في هذه الكلمات مِنَ التوحيد والمعارف والعُبُودِيَّةِ إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته^(٤).

فإن قيل: كيف يُريدُ الله أمراً ولا يرضاه ولا يُجِبُّه؟ وكيف يشاؤه ويُكوِّنه؟ وكيف يجتمعُ إرادته له ويُغْضِيه وَكَرَاهَتُهُ؟
قيل: هذا السؤال هو الذي اُفترق الناس لأجله فرقاً، وتباينت طُرُقُهُمْ وأقوالُهُمْ.

(١) تقدم تخرجه ص ١٠١.

(٢) في (آ) و (ج) و (د): الصفة، وهو خطأ.

(٣) في مطبوعة مكة: وعياذي، وفي «المدارج»: فعياذي بك منك عياذي بحولك...

(٤) انظر «مدارج السالكين» ٢٥٤/١ - ٢٥٥، وقد توسع في شرح هذا الحديث في «شفاء

الليل» ص ٢٧٢ - ٢٧٣ فراجع، فإنه نفيس.

المراد نوهان : مراد
لنفسه ومراد لغيره

فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره. فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد. والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث إفضاؤه وإيضالته إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهذا كاللواء الكريه، إذا عليم المتناول له أن فيه شفاءً، وقطع العضو المتآكل، إذا عليم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا عليم أنها توصل إلى مراده ومحبوه. بل العاقل يكتفي في إثارة هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافية.

فهو سبحانه يكره الشيء، ولا يتنافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحب إليه من فوته^(١).

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يُغضب الرب تبارك وتعالى، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يُحببه الله ويرضاه، ومع هذا، فهو^(٢) وسيلة إلى محاب كثيرة للرب تعالى ترتبت على خلقه، ووجودها أحب إليه من عدمها:

منها: أنه تظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات التي هي أحب للذوات وشرها، وهي

(١) تحرفت في الأصول إلى: «فوقه» والتصويب من «المدارج» ١٩٤/٢.

(٢) في (ب): هو.

سَبَبُ كل شر^(١) في مقابلة ذات جبريل، التي هي مِنْ أَشْرَفِ الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خَالِقُ هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدَّاءِ والدواء، والحياة والموت، والحَسَنِ والقَبِيحِ، والخير والشر. وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته ومُلكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بَعْضُهَا ببعض، ١٣٧ وجعلها مَحَالً تصرّفه وتديره. فَخُلُوُ الوجود عن بعضها بالكُلِّيَّةِ تَغْطِيلٌ لحكمته، وَكَمَالِ تصرّفه، وتدير مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القَهَّار، والمتقيّم، والعدل، والضَّارُّ، والشديد العقاب، والسريع الحساب^(٢)، وذِي البَطْشِ الشديد، والخافض، والمُذِلُّ، فإن هذه الأسماء والأفعال كَمَالٌ، لا بُدَّ مِنْ وجود متعلّقها، ولو كان الجنُّ والإنسُ على طبيعة الملائكة لم يَظْهَرُ أَثَرُ هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لِحِلْمِهِ وعَفْوِهِ ومَغْفِرَتِهِ وَسِتْرِهِ وتجاوزِهِ عن حقه وعِتْقِهِ لِمَنْ شَاءَ مِنْ عِبِيدِهِ، فلولا خَلْقُ ما يكرهه مِنْ الأسبابِ المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء، لتعطلَّتْ هذه الحِكْمُ والقَوَائِدُ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، ويستغفرون، فَيَغْفِرُ لَهُمْ»^(٣).

(١) تحرفت في الأصول: إلى شيء، والتصويب من «المدارج».

(٢) في الأصول: العقاب، والمثبت من «المدارج» ١٩٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩)، وأحمد ٣٠٥/٢ و ٣٠٩، والترمذي (٢٥٢٦)، والبخاري (١٢٩٤) و (١٢٩٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي أيوب، عند أحمد ٤١٤/٥ بلفظ: «لولا أنكم تذنّبون لخلق الله خلقاً يذنبون، فيغفر لهم»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٧٤٨)، والترمذي (٣٥٣٩)، و«تاريخ بغداد» ٢١٧/٤.

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يَضَعُ الأشياءَ مواضعها، ويُنزِلُها منازلها اللائقة بها، فلا يَضَعُ الشيءَ في غير موضعه، ولا يُنزلُه في غير منزلته التي يقتضيها كمالُ علمه وحكمته وخبرته، فهو أَعْلَمُ حيث يجعل رسالته، وأَعْلَمُ بمن يَصْلُحُ لِقَبولها، وَيَشْكُرُه على انتهائها إليه، وأَعْلَمُ بمن لا^(١) يَصْلُحُ لذلك. فلو قدر عَدَمُ الأسبابِ المكروهة، لَتَعَطَّلَتْ جِكمُ كثيرة، ولفاتت مصالحُ عَدِيدَة، ولو عَطَّلَتْ تلكَ الأسبابُ لِمَا فيها مِنَ الشرِّ، لَتَعَطَّلَ الخَيْرُ الذي هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الشرِّ الذي في تلكَ الأسبابِ، وهذا كالشَّمْسِ والمطر والرياح، التي فيها مِنَ المصالحِ ما هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ ما يَحْصُلُ بها مِنَ الشرِّ.

ومنها: حُصُولُ العبودية المتنوعة التي لولا خَلْقُ إبليس لما حَصَلَتْ، فإنَّ عُبُودِيَّةَ الجهادِ مِنْ أَحَبِّ أنواعِ العبودية إليه سبحانه، ولو كان النَّاسُ كُلُّهُمْ مُؤْمِنِينَ، لَتَعَطَّلَتْ هَذِهِ العبوديةُ وَتَوَابَعُهَا مِنَ الموالاةِ لله سبحانه وتعالى والمعاداة فيه، وعُبُودِيَّةُ الأَمْرِ بالمعروف والنهي عن المنكر، وعُبُودِيَّةُ الصَّبْرِ، ومخالفة الهوى، وإِثَارِ مَحَابِّ الله تعالى، وعُبُودِيَّةُ التَّوْبَةِ والاستغفار، وعُبُودِيَّةُ الاستعاذة بالله أَنْ يُجِيرَهُ مِنْ عَدُوِّهِ، وَيَعْصِمَهُ مِنْ كَيْدِهِ وَأَذَاهُ. إلى غير ذلك مِنَ الحِكَمِ التي تَعْجِزُ العُقُولُ عَنْ إدراكها.

فإن قيل: فَهَلْ كان يُمَكِّنُ وجودُ تلكَ الحكمِ بدونَ هذه الأسبابِ؟
 ١٣٨ فهذا سؤال فاسد! وهو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

(١) سقطت من (ب).

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تُقضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبية من هذا الوجه، أم هي مسخوطة من جميع الوجوه؟ قيل: هذا السؤال يرد على وجهين: أحدهما: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محباً لها من جهة إفضائها^(١) إلى محبوبه، وإن كان يُبغضها لذاتها؟ والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له^(٢) الرضا بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشرَّ كُلُّهُ يرجع إلى العدم، أعني عَدَمَ الخير، وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شرٌّ، وأما من جهة وجوده المحض، فلا شرَّ فيه، مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصل لها الشرُّ بقطع مادة الخير عنها، فإنها خُلِقَتْ في الأصل متحركة، فإن أُعِينَتْ بالعلم والإلهام الخير تحركت به، وإن تركت، تحركت بطبعها إلى خلافه. وحركتها من حيث هي حركة: خيرٌ، وإنما تكون شرّاً بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشرُّ كُلُّهُ ظلم، وهو وضع الشيء في غير محله، فلو وُضِعَ في موضعه لم يكن شرّاً، فعلم أن جهة الشرِّ فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوبات الموضوعة في محالها خيراً في نفسها، وإن كانت شرّاً بالنسبة إلى المحل الذي حلت به، لما أخذت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلةً لضده من اللذة، مستعدة له، فصارت ذلك الألم شرّاً بالنسبة إليها، وهو خيرٌ بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شرّاً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن

(١) في (ب): إفضائه، وفي مطبوعة مكة: «وأفضالها».

(٢) سقطت من (ب).

حِكْمَتُهُ تَأْبَى ذَلِكَ. فَلَا يُمَكِّنُ^(١) فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى أَنْ يُرِيدَ شَيْئاً يَكُونُ فُسَاداً مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لَا مَصْلَحَةَ^(٢) فِي خَلْقِهِ بِوَجْهِ مَا، هَذَا مِنْ أَتَيْنِ الْمَحَالِ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ، الْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدِهِ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْهِ، بَلْ كُلُّ مَا إِلَيْهِ فَخِيرٌ، وَالشَّرُّ إِنَّمَا حَصَلَ لِعَدَمِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ وَالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ شَرّاً، فَتَأَمَّلْهُ. فَانْقِطَاعُ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي صَيَّرَهُ شَرّاً.

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ تَنْقُطِعْ نَسْبَتَهُ إِلَيْهِ خَلْقاً وَمَشِيئَةً؟ قِيلَ: هُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَيْسَ بِشَرٍّ، فَإِنْ وَجَدَهُ هُوَ الْمُنْسَوْبُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَيْسَ بِشَرٍّ، وَالشَّرُّ الَّذِي فِيهِ مِنْ عَدَمِ إِمْدَادِهِ بِالْخَيْرِ وَأَسْبَابِهِ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُنْسَبَ إِلَى مَنْ بِيَدِهِ الْخَيْرُ.

فَإِنْ أَرَدْتَ مَزِيدَ إِيضَاحٍ لَذَلِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَسْبَابَ الْخَيْرِ ثَلَاثَةٌ: أسباب الخير
ثلاثة: الإيجاد
والإعداد والإمداد الإِيجَادُ، وَالْإِعْدَادُ، وَالْإِمْدَادُ، فَإِيجَادُ هَذَا خَيْرٌ، وَهُوَ إِلَى اللَّهِ، وَكَذَلِكَ إِعْدَادُهُ وَإِمْدَادُهُ، فَإِذَا لَمْ يَخْدُثْ فِيهِ إِعْدَادٌ وَلَا إِمْدَادٌ^(٣)، حَصَلَ فِيهِ الشَّرُّ بِسَبَبِ هَذَا الْعَدَمِ الَّذِي لَيْسَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا إِلَيْهِ ضِدُّهُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا أَمَدُّهُ إِذْ أَوْجَدَهُ؟ قِيلَ: مَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِيجَادَهُ وَإِمْدَادَهُ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتْ إِيجَادَهُ وَتَرَكَ إِمْدَادَهُ^(٤)، فَإِيجَادُهُ خَيْرٌ، وَالشَّرُّ وَقَعَ مِنْ عَدَمِ إِمْدَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا أَمَدُّ الْمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا؟ فَهَذَا سَوَالٌ فَاسِدٌ، يَظُنُّ مُورِدُهُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ أَبْلَغُ فِي الْحِكْمَةِ! وَهَذَا عَيْنُ الْجَهْلِ!

(١) فِي (ب): فَلَا يَكُونُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) فِي (ب): لَا تَصْلُحُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) فِي الْأَصُولِ الثَّلَاثَةُ: إِعْدَاداً وَلَا إِمْدَاداً، وَالثَّبِيتُ مِنْ (د) وَالْمُدَارِجُ.

(٤) لَفْظُ «الْمُدَارِجُ» ٢/٢٠٠: مَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِيجَادَهُ وَإِمْدَادَهُ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ يَوْجِدُهُ وَيَمْدُهُ، وَمَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِيجَادَهُ وَتَرَكَ إِمْدَادَهُ، أَوْجَدَهُ بِحِكْمَتِهِ، وَلَمْ يَمْدَهُ بِحِكْمَتِهِ.

بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع بأمور عديمة لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت، فإن اعتاص عليك هذا ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل^(١):

إِذَا لَمْ تَسْتَطِيعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
فإن قيل: كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يُعينه عليه؟ قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦-٤٧]. الآيتين. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم، ثبَّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاصد التي كانت تترتب^(٢) على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ أي: فساداً وشرّاً، ﴿وَلَا وَضَعُوا يَدَهُمْ فِيكُمْ﴾ أي: سَعَوْا بَيْنَكُمْ بِالْفَسَادِ وَالشَّرِّ، ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون^(٣) منهم مستجيبون لهم،

(١) هو للفارس المغوار، صاحب الوقائع المشهورة في الجاهلية والإسلام، الصحابي عمرو بن معديكرب الزبيدي من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ رَحْمَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي مُجُوعٌ

انظر شعره ص ١٣٥ و ١٣٦.

(٢) في «المدارج»: سترتب.

(٣) تصحفت في (أ) و (ج) و (د) إلى: «قائلون».

فَيَتَوَلَّدُ مِنْ سَعْيِ هَؤُلَاءِ وَقَبُولِ هَؤُلَاءِ مِنَ الشَّرِّ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ خُرُوجِهِمْ، فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ وَالرَّحْمَةُ أَنْ أَقْعَدَهُمْ عَنْهُ.
فَاجْعَلْ هَذَا الْمَثَالَ أَصْلًا، وَقَسْ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ: فَهُوَ أَيْضًا مُمْكِنٌ، بَلْ وَاقِعٌ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْخَطُ الْفُسُوقَ وَالْمَعَاصِيَ وَيَكْرَهُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ وَاقِعَةٌ بِكَسْبِهِ وَإِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَيَرْضَى بِعِلْمِ اللَّهِ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَأَمْرِهِ الْكُونِيِّ، فَيَرْضَى بِمَا مِنَ اللَّهِ، وَيَسْخَطُ مَا هُوَ مِنْهُ، فَهَذَا مَسْلَكُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرْفَانِ. وَطَائِفَةٌ أُخْرَى كَرِهَتْهَا مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنِّ إِبْطَالَهُمْ لِلْكَرَاهَةِ لَا يُرِيدُونَ بِهِ شَمُولَهُ لِعِلْمِ الرَّبِّ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ.

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الَّذِي إِلَى الرَّبِّ مِنْهَا غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَالَّذِي إِلَى الْعَبْدِ مَكْرُوهٌ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ إِلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ مِنْهَا. ١٤٠

قِيلَ: هَذَا هُوَ الْجَبْرُ الْبَاطِلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ صَاحِبَهُ التَّخْلَصَ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ الضَّيِّقِ، وَالْقَدَرِيُّ الْمُنْكَرُ أَقْرَبُ إِلَى التَّخْلَصِ مِنْهُ مِنَ الْجَبْرِيِّ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ، الْمُتَوَسِّطُونَ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ أَسْعَدُ بِالتَّخْلَصِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَأْتَى النَّدَمُ وَالتَّوْبَةُ مَعَ شَهَادَةِ الْحِكْمَةِ فِي التَّقْدِيرِ، وَمَعَ شَهَادَةِ الْقِيُومِيَّةِ^(١) وَالْمَشِيئَةِ النَّافِذَةِ؟ قِيلَ: هَذَا هُوَ الَّذِي أَوْقَعَ مَنْ عَمِيَتْ بَصِيرَتُهُ فِي شَهَادَةِ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ^(٢) مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَرَأَى تِلْكَ الْأَفْعَالَ

(١) فِي (ب): الْقِيُومِيَّةُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) «خِلَافٌ» سَقَطَتْ مِنَ الْأَصُولِ، وَهِيَ مِنَ «الْمَدَارِجِ»، وَفِي (د) أَثْبَتَ مَكَانَهَا: «غَيْرِ» فَوْقَ «عَلَى».

طاعات، لموافقة فيها المَشِيَّة والقَدَر، وقال: إِنْ عَصَيْتُ أَمْرَهُ فَقَدْ أَطَعْتُ إِرَادَتَهُ! وفي ذلك قيل:

أَصْبَحْتُ مُتَّفِعاً لِمَا تَخْتَارُهُ مِنِّي، فَفِعْلِي كُلَّهُ طَاعَاتُ^(١)
وهؤلاء أعمى الخلقِ بَصَائِرَ، وَأَجْهَلُهُمُ بِاللَّهِ وَأَحْكَامَهُ الدِّينِيَّةَ
والكونية، فَإِنَّ الطَّاعَةَ هِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ الدِّينِيِّ الشَّرْعِيِّ، لَا مُوَافَقَةَ الْقَدَرِ
والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعةً، لكان إبليسُ مِنْ أعظم المطيعين
له، ولكان قَوْمُ نُوحٍ وَهُودٍ وَصَالِحٌ وَلُوطٌ وَشُعَيْبٌ وَقَوْمُ فِرْعَوْنَ، كُلُّهُمْ
مطيعين! وهذا غَايَةُ الْجَهْلِ.

لكن إذا شهد العبدُ عَجَزَ نَفْسِهِ، وَتَفَوُّذَ الْأَقْدَارِ فِيهِ، وَكَمَالَ فَقْرِهِ إِلَى
رَبِّهِ، وَعَدَمَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ عِصْمَتِهِ وَحِفْظِهِ طَرَفَةً عَيْنٍ: كَانَ بِاللَّهِ فِي هَذِهِ
الْحَالِ لَا بِنَفْسِهِ، فَوُقُوعُ الذَّنْبِ مِنْهُ لَا يَتَأْتِي فِي هَذِهِ الْحَالِ أَلْبَتَّةَ، فَإِنَّ
عَلَيْهِ حِصْنًا حَصِينًا مِنْ: «فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يُبْطِشُ، وَبِي
يَمْشِي» فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الذَّنْبُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَإِذَا حُجِبَ عَنْ هَذَا
الْمَشْهَدِ، وَبَقِيَ بِنَفْسِهِ، اسْتَوْلَى عَلَيْهِ حُكْمُ النَّفْسِ، فَهَنَالِكَ نُصِبَتْ عَلَيْهِ^(٢)
السَّيِّئَاتُ وَالْأَشْرَافُ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِ الصَّيَادُونَ، فَإِذَا انْقَشَعَ عَنْهُ ضَبَابُ ذَلِكَ
الْوُجُودِ الطَّبْعِيِّ، فَهَنَالِكَ يَحْضُرُهُ النَّذَمُ وَالتَّوْبَةُ وَالْإِنَابَةُ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي
الْمَعْصِيَةِ مُحْجُوباً بِنَفْسِهِ عَنْ رَبِّهِ، فَلَمَّا فَارَقَ ذَلِكَ الْوُجُودَ، صَارَ فِي وَجُودٍ
آخَرَ، فَبَقِيَ بِرَبِّهِ لَا بِنَفْسِهِ^(٣).

(١) نسبته شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥٧/٨ لابن إسرائيل، وهو الشاعر المشهور نجم
الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني، المتوفى سنة (٦٧٧هـ). مترجم في
«العبر» ٣١٦/٥.

(٢) في «المدايح» ٢/٢٠٤: وهذا الوجود الطبيعي قد نصبت فيه.

(٣) ينظر هذا الفصل من قوله: فإن قيل: كيف يريد الله أمراً، من الصفحة ٣٢٧ إلى هنا في
«مدايح السالكين» ١٩٣/٢ - ٢٠٤.

ما يرضى من
المقضي وما يخط

فإن قيل: إذا كان الكُفْرُ بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!.

فالجواب: أن يُقال أولاً: نحن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويُقدّره، ولم يردّ بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يُسَخَطُ ويُمَقَّتْ، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسَخَطُ، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغَضَبُ عليه ويُمَقَّتْ ويُلعن ويُذم.

ويقال ثانياً: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى، ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خيرٌ وعدلٌ وحكمة، ١٤١ فيرضى به كله، والمقضي قسمان: منه ما يرضى به، ومنه ما لا يرضى به. ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلُّقه بالربّ تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضى به. والوجه الثاني: تعلُّقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يُرضى به، وإلى ما لا يُرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه، وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره، نرضى به، ومن حيث صدّر من القاتل وباشره وكسبه، وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله، نسخطه ولا نرضى به. وقوله: «والتعمُّق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان». إلى آخره.

المبالغة في الكلام في
القدر ذريعة الخذلان

التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر والعوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسلم، متقارب المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقارب المعنى أيضاً، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذرُ كُلُّ الحذرِ من ذلك، نظراً وفكراً ووسوسة».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناسٌ من أصحاب النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ، فسألوه: إنا نجدُ في أنفسنا ما يتعاظمُ أحدنا أن يتكلم به؟ قال: وَقَدْ وجدتموه؟ [قالوا: نَعَمْ] ^(١)، قال: «ذاك صريحُ الإيمان». رواه مسلم ^(٢).

الإشارة بقوله: «ذاك صريحُ الإيمان» إلى تعاضدهم أن يتكلموا به. ولمسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الوسوسة؟ فقال: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ» ^(٣).

وهو ^(٤) بمعنى حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس ومدافعةً وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعةُ الوسوسة الشيطانية، واستعظامُها صريحُ الإيمان، ومحضُ الإيمان.

هذه طريقةُ الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ثم

(١) زيادة لم ترد في الأصول، وهي في مسلم.

(٢) رقم (١٣٢) في الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، وأخرجه أحمد ٣٩٧/٢ و ٤٤١ و ٤٥٦، وأبو داود (٥١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤٥) و (١٤٦) و (١٤٨)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣٩٦/٩، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٠١)، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٠) و (٣٤١) و (٣٤٢) و (٣٤٣) و (٣٤٤).

(٣) مسلم برقم (١٣٢)، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٥١/٢، والبيهقي (٥٩)، وابن حبان (١٤٩)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١٠٧/٧، وابن منده في «الإيمان» (٣٤٧). وفي الباب عن عائشة قالت: شكوا إلى رسول الله ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خر من السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبي ﷺ: «ذلك محضُ الإيمان» أخرجه أحمد ١٠٦/٦، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ٣٤٩/١١.

(٤) في (ب): فهو.

خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ، سَوَّدُوا الْأَوْرَاقَ بِتِلْكَ الْوَسَاوِسِ، الَّتِي هِيَ
شَكْوُكَ وَشُبَّةٌ، بَلَّ وَسَوَّدُوا الْقُلُوبَ، وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُذْجِصُوا بِهِ الْحَقَّ،
وَلِذَلِكَ أَطْنَبَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ذِمِّ الْخَوْضِ فِي الْكَلَامِ فِي الْقَدْرِ
وَالْفَحْصِ عَنْهُ، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلْدُ الْخَصِمُ»^(١). وَقَالَ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ^(٢) وَالنَّاسُ
يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدْرِ، قَالَ: فَكَأَنَّمَا تَفَقَّأَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَانِ مِنْ
الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا
هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قَالَ: فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ
لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ^(٣). وَرَوَاهُ
ابْنُ مَاجَهٍ أَيْضًا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ
بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي^(٤) خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، الْخَلَاقُ: النَّصِيبُ،

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ص ٢٣٤ رَقْم (٢).

(٢) ذَاتَ يَوْمٍ سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٧٨/٢ وَ ١٨١ وَ ١٨٥ وَ ١٩٥، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٥)، وَاللَّالِكَاثِيُّ فِي «شرح
أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ» (١٨٠) وَ (١١١٨) وَ (١١١٩)، وَالبُخَارِيُّ فِي «أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ»
ص ٤٣، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «المَصْنَفِ» (٢٠٣٦٧)، وَالبُغْوِيُّ فِي «شرح السَّنَةِ» (١٢١).

(٤) فِيهِ: أَنَّ «الَّذِي» يَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَمِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ:
وَأَنَّ الَّذِي خَانَتْ بَقْلُجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمُّ خَالِدٍ
وَيَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ «الَّذِي» حَرْفُ مَصْدَرِي، وَهُوَ ضَعِيفٌ. انْظُرْ «الْكِتَابُ»
١٨٦/١ - ١٨٧، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» ٢١٢/١، وَ ٢٠١، وَ«حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى
الْجَلَالِينَ» ٢٩٨/٢، وَ«شرح شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ» ١٨٠/٤ وَ ١٧٦/٧، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ
٤٩٩/٢ - ٥١١.

قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: استمتعتم بنصييكم من الدنيا، كما استمتع الذين من قبلكم بنصييهم، وخضتم كالذي خاضوا، أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوا.

فساد الدين يأتي من
الشبهات
والشهوات

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلق وبين الخوض، لأن فساد الدين: إما في العمل، وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات. وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا خِذَ الْقُرُونُ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» قالوا: فارس والروم؟ قال: «فَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ»^(١).

وعن عبد الله بن عمرو^(٢) رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذَوُ النُّعْلِ بِالنُّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَانِيَةً، كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَتَّرَقَ أُمَّتِي عَلَى

(١) أخرجه البخاري (٧٣١٩) في الاعتصام ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع» فقل: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: «ومن الناس إلا أولئك»، وأخرجه الأجري في «الشرعة» ص ١٨، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١/١، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٤٥٦) و(٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) ولفظه: «لتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن». وهو في «مسند أحمد» بنحوه ٤٥٠/٢، وابن ماجه (٣٩٩٤)، وابن حبان (٦٦٦٨). وعن أبي واقد الليثي عند الترمذي (٢١٨١)، وعن سهل بن سعد عند الطبراني (٥٩٤٣)، وأحمد ٣٤٠/٥. وعن شداد بن أوس عند الأجري في «الشرعة» ص ١٩.

(٢) تحرف في الأصول إلى «عمر».

ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا^(١) أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي^(٢). رواه الترمذي.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ^(٣) عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً^(٤)». رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديثٌ حَسَنٌ صحيح.

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً — يَعْنِي الْأَهْوَاءَ — كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ^(٥)».

وأكبرُ المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة مسألة القدر. وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

(١) في (ب): من، وهو خطأ.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) في الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وفي سننه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف، لكن يتقوى بما قبله وما بعده.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد ٣٣٢/٢، وابن أبي عاصم (٦٦)، وسنده حسن، وصححه ابن حبان (٢٦١٤)، والحاكم ١٢٨/١ ووافقه الذهبي.

(٥) أخرجه أحمد ١٠٢/٤، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي ٢٤١/٢، واللالكائي في «شرح السنة» (١٥٠)، وابن أبي عاصم (١) و(٦٥)، والطبراني في «الكبير» ٨٨٤/١٩ و٨٨٥، والأجري في «الشرية» ص ١٨. وفي الباب عن أنس بن مالك عند أحمد ١٢٠/٣ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة وثنان وسبعون في النار» وهو حسن.

وقوله: «فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومن ردَّ حُكْمَ الكتاب، كان من الكافرين».

١٤٣
مبنى العبودية
والإيمان على
التسليم

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله، على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم يَحْكِ اللهُ سبحانه عن أمة نبيٍّ صدّقت بنبيها، وآمنت بما جاء^(١) به أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك، لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلّمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفتُه، وما خفي عنها، لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولُها أعظمَ عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل: «يا بني إسرائيل لا تقولوا: لِمَ أمرَ ربُّنا؟ ولكن قولوا: بم أمرَ ربنا»، ولهذا كان سلفُ هذه الأمة، التي هي أكملُ الأمم عقولاً ومعارفَ وعِلْوماً، لا تسأل نبيها: لِمَ أمرَ اللهُ بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدّر كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادٌ للإيمان والاستسلام، وأن قدّم الإسلام لا تثبت إلا على درجّة التسليم.

فأولُّ مراتب تعظيم الأمر: التصديق به، ثم العزمُ الجازمُ على امتثاله، ثم المسارعةُ إليه والمبادرةُ به القواطع والموانع، ثم بذلُ الجهد والنصح في الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأموراً به، بحيث لا يتوقّف الإتيانُ به على معرفة حكّمته، فإن ظهرت له، فعَلَهُ وإلا عطّله، فإن هذا يُنافي الانقياد، ويُقدّح في الامتثال.

قال القرطبي ناقلًا عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهماً راغباً في

(١) في (ب): جاءت.

العلم، ونفي الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه، فلا بأس به، فشفاء العبي السؤل، ومن سأل متعتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره.

قال ابن العربي^(١): الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة^(٢) المهيئة على الاستمداد، قال: فإذا عرّضت نازلة، أتيث من بابها، ونشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهى.

وقال رحمه الله: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(٣). رواه الترمذي وغيره.

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرّضت له، بين له الصواب ليرجع إليه. والله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل، لكمال حكيمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهنم وأتباعه، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه».

عدم تكفير من
تأول حكم
الكتاب لشبهة
عرضت له.

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، صاحب المصنفات النافعة في الحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والأدب، والتاريخ المتوفى سنة (٥٤٣هـ) مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩ / رقم الترجمة (٦٨).

(٢) تحرفت في (أ) و (ب) و (ج) إلى «الآية».

(٣) حديث صحيح بشواهده. أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، والبيهقي في «شرح السنة» (٤١٣٢)، والخطيب في «تاريخه»، ٣٠٩/٤ و ١٧٢/٥ و ٦٤/١٢ من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد ٢٠١/١، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٦)، وفي «الصغير» ١١١/٢. ومن حديث أبي بكر عند الحاكم في «الكنى»، ومن حديث أبي ذر عند الشيرازي، ومن حديث علي بن الحسين مرسل عند مالك ٩٠٣/٢، والترمذي (٢٣١٨)، والبيهقي (٤١٣٣)، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في «الصغير» ٤٣/٢.

قوله: «فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادْعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ ١٤٤ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ».

ش: الإشارة بقوله: «فَهَذَا» إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: «وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ». أي: عِلْمٌ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، نَفِيّاً وَإِثْبَاتاً، وَيَعْنِي بِالْعِلْمِ الْمَفْقُودِ: عِلْمَ الْقَدَرِ الَّذِي طَوَاهُ اللَّهُ عَنْ أَنْامِهِ، وَنَهَاوَهُ عَنْ مَرَامِهِ، وَيَعْنِي بِالْعِلْمِ الْمَوْجُودِ: عِلْمَ الشَّرِيعَةِ، أَصُولَهَا وَفُرُوعَهَا، فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئاً مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾، الْآيَةُ [الجن: ٢٦، ٢٧]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ خَفَاءِ حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا عَدَمُهَا، وَلَا انْتِفَاؤُهَا جَهْلُنَا^(١) حِكْمَتَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ خَفَاءَ حِكْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا فِي خَلْقِ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ وَالْفَأْرِ وَالْحَشَرَاتِ، الَّتِي لَا يُعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا الْمَضَرَّةُ: لَمْ يَنْفِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقاً لَهَا، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا حِكْمَةٌ خَفِيَتْ عَلَيْنَا، لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ عِلْماً بِالْمَعْدُومِ.

حكم من أنكر شيئاً
مما جاء به الرسول

(١) في مطبوعة مكة: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ خَفَاءِ حِكْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا عَدَمُهَا، وَلَا مِنْ جَهْلُنَا انْتِفَاءَ حِكْمَتِهِ.

فهرس الموضوعات

٥	علم أصول الدين أشرف العلوم محدودية العقل
٦	أعرف الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه
٧	وجوب الإيمان المجمل على كل أحد
٨	عامة من ضلّ في باب العقائد إنما لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول
١٣	التعريف بأبي جعفر الطحاوي عموم دعوته صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة ووجوب طاعته، وأن
١٤	النبوة ختمت به
١٥	ما جاء به الرسول يدخل فيه كل حق، وهو كافٍ كامل
١٧	نقول عن السلف في ذم علم الكلام
٢٠	كراهة السلف التكلم بالفاظ لاشتمالها على حق وباطل
٢١	التوحيد هو أول دعوة الرسل
٢٣	أول واجب على المكلف هو الشهادتان
٢٤	أنواع التوحيد ومعانيه
٢٤	توحيد الصفات
٢٥	توحيد الربوبية
٢٨	توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية
٣٤	الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول
٣٦	القرآن مملوء بالآيات التي تُقرر توحيد الألوهية
٣٨	الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية

- ٣٨ استحالة وجود شريك له سبحانه
- ٤١ توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس
- ٤٢ التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد
- ٤٢ مُعْظَمُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد
- ٤٤ معنى الشهادة ومراتبها
- ٤٩ ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تُدَلُّ على صدقه
- ٥١ الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته
- ٥٣ أكمل الناس توحيداً الأنبياء والمرسلون
- ٥٦ ذم الغلو في الدين
- ٥٧ معنى قوله تعالى : ﴿ليس كمثله شيء﴾
- ٦٠ إثبات الصفات لله لا يستلزم التشبيه والتجسيم
- ٦٢ انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق
- المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان
- ٦٣ مختص لا اشتراك فيه
- ٦٤ توقّف فهم المعاني المُعَبَّر عنها باللفظ على معرفة عينها
- ٦٧ ما يُخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان
- ٦٨ كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه
- ٦٩ منهج السلف الإثبات المفصل والنفي المجمل
- ٧٠ التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية سبيل أهل السنة
- ٧٢ كلمة التوحيد لا إله إلا الله
- ٧٣ تقدير الخبر في «لا إله إلا الله»
- ٧٥ صفتا القدم والبقاء
- ٧٦ الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى القرآن
- ٧٧ إدخال المتكلمين «القديم» في أسمائه تعالى وليس هو من أسمائه الحسنی
- ٧٨ كُلُّ ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه
- ٧٩ الفرق بين الإرادة والمحبة

٧٩	أنواع الإرادة
٨١	هل الأمر مستلزم للإرادة
٨٤	معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته، وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته
٨٤	تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته
٨٦	علامة الجهمية
٨٧	مقالة أهل السنة في نفي التشبيه
٨٧	يُستعمل في حق الله قياسُ الأولى
٨٩	صفتا الحياة والقيومية
٩١	مدارُ الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم
٩٢	صفتا الخلق والرزق
٩٣	الأمانة والبعث
٩٦	اتصافُ الربِّ تعالى بصفات الكمال أزلاً وأبداً
٩٧	حُكْمُ الألفاظِ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في كتاب ولا سنة
٩٩	لا يُتصوَرُ انفصالُ الصفات عن الذات بوجه من الوجوه
١٠٢	هل الاسمُ عينُ المسمى أو غيره؟
١٠٣	دعوى الجهمية امتناعُ حوادث لا أوَّلَ لها
١٠٥	أقوال أهل النظرِ في إمكانية دوام نوع الحادث
١٠٩	صفتا الخالق والباري
١١٠	المعاني المستنبطة من قوله تعالى: (فعال لما يريد)
١١٢	اختلافُ العلماء في أوَّل هذا العالم ما هو؟
١١٧	متعلقاتُ القدرة والردَّ على المعتزلة
١١٨	المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج
١١٩	المَثَلُ الأعلى المتضمَّنُ إثبات الكمال هو الله وحده
١٢٠	اختلافُ عبارات المفسرين في المثل الأعلى
١٢١	بيانُ وجوه إعراب «كمثله»
١٢٤	خلقه سبحانه للخلق وهو عالم بهم

- ١٢٧ آجالُ الخلائق مقدرة وأسبابها مختلفة
- ١٢٩ الدعاء المشروع وآثاره
- ١٣١ تأويل قوله تعالى : (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)
- ١٣٢ شمولُ علمه سبحانه وتعالى
- ١٣٣ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
- ١٣٥ حديثُ احتجاج آدم على موسى وبيان معناه
- ١٣٧ مسألة الهدى والضلال
- ١٣٩ كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى
- ١٤٠ دلائل نبوة الأنبياء كثيرة متنوعة
- ١٤٣ قد يقترن بخبر الواحد من القرائن ما يَحْصُلُ معه العلم الضروري
- ١٤٤ يُعلم صدقُ المخبر بما يقترن به من القرائن
- ١٥٣ إنكارُ رسالته صلى الله عليه وسلم طَعْنٌ في الرب تبارك وتعالى
- ١٥٥ الفرقُ بين النبي والرسول
- ١٥٦ خَتَمُ النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم
- ١٥٨ جوازُ التفضيل بين الأنبياء إلا إذا كان على وجهِ الحمية
- ١٦٤ ثبوت الخُلَّةِ لنبينا صلى الله عليه وسلم
- ١٦٥ مراتب المحبة
- ١٦٧ كُلُّ مَنْ ادعى النبوة بعده صلى الله عليه وسلم كاذب
- ١٦٧ عموم بعثه صلى الله عليه وسلم للإنس والجن
- ١٧٠ اختلاف أهل العربية في إعراب «كافة»
- ١٧٢ القرآن كلامُ الله تعالى ليس بمخلوق
- ١٧٢ افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال
- ١٧٥ مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الكلام
- ١٧٧ ثبوتُ تكليم الله لأهل الجنة وغيرهم
- ١٧٨ كلامُ الله صفة له وليس بمخلوق
- ١٨٠ دحضُ حُجج المريسي في خلق القرآن

- ١٨١ المراد من قوله تعالى : (خالق كل شيء)
- ١٨٢ فساد استدلال مَنْ يقولُ بخلق القرآن
- ١٨٥ اتفاق أهل السنة والجماعة على أن كلامَ الله غيرُ مخلوق
- ١٩٠ كلامُ الله محفوظٌ في الصدور، مقروء باللسنة، مكتوبٌ في المصاحف
- ١٩٥ عجزُ العقلِ عن إدراكِ كيفية تكلمه سبحانه بالقرآن
- ١٩٧ الردُّ على من يقول بالكلام النفسي
- ١٩٨ مذاهب الناس في مُسَمَّى الكلام والقول
- ٢٠٤ كُفر من أنكر أن القرآن كلامُ الله
- ٢٠٥ إعجازُ القرآن من جهة اللفظ والمعنى
- ٢٠٦ صفاتُ الله ليست كصفاتِ البشر
- ٢٠٧ ثبوتُ رؤية أهلِ الجنة ربُّهم بغير إحاطة
- ٢٠٨ جنابُ التأويلِ الفاسد على الدين وأهله
- ٢٠٩ معاني النظر تختلفُ بحسب استعمالاته
- ٢١٢ الرد على المعتزلة في نفي الرؤية
- ٢١٥ الإدراك قدرٌ زائد على الرؤية
- ٢١٥ تواترُ أحاديث الرؤية
- ٢١٨ أصولُ الدين لا تُعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله
- ٢٢٠ عجزُ الأبصار عن رؤيته سبحانه في الدنيا
- ٢٢٢ الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى أحدٌ في الدنيا بعينه
- ٢٢٥ تأويلُ المعتزلة تحريفٌ لكلام الله ورسوله
- ٢٢٦ الطرق التي يُعرَفُ بها مرادُ المتكلم
- ٢٢٧ لا تعارضٌ بين منقولٍ صحيحٍ ومعقولٍ صريحٍ
- ٢٢٨ وجوبُ كمال التسليم للرسول
- ٢٢٨ التوحيدان اللذان لا نَجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما
- ٢٣٠ لا حرج في أخذ العلوم المادية عن غير الرسول
- ٢٣١ العقل مع النقل كالمقلد مع المجتهد

- ٢٣٣ النهي عن التكلم في أمور الدين بغير علم
- ٢٣٤ نقضُ توحيد من لم يُسَلِّم
- ٢٣٥ فساد العالم ناشئ عن ثلاثِ فرق
- ٢٣٦ كلامُ الإمام الغزالي في علم الجدل والكلام
- ٢٣٨ ذمُّ السلف لعلم الكلام لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق
- ٢٤٠ ما قاله الله ورسوله أصلٌ لتحديد الألفاظ المجملة في كلام الناس
- ٢٤٢ سَبَبُ الانحرافِ هو الإعراض عن تدبر كلام الله ورسوله
- ٢٤٢ انتياب الحَيْرَةِ لمن عَدَلَ عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام
- ٢٤٩ الردُّ على من أنكر أو تأوَّل رؤية الله تعالى
- ٢٥١ اصطلاحُ المتأخرين في معنى التأويل
- ٢٥٢ معنى التأويل في الكتاب والسنة
- ٢٥٣ التأويل عند المفسرين هو تفسيرُ الكلام وبيان معناه
- ٢٥٦ التأويل الصحيح هو الموافق لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة
- ٢٥٨ النفي والتشبيه من أمراض القلوب
- ٢٥٩ نوعا التشبيه
- ٢٦١ ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات لا تُطلق حتى يُنظَر في مقصود قائلها
- ٢٦٢ اتفاقُ السَّلَفِ على أنهم لا يَحُدُّون ولا يُشَبِّهُونَ
- ٢٦٣ تحقيق معنى الحدِّ
- ٢٦٤ كلامُ أبي حنيفة في إثبات اليد والوجه والنفس له تعالى بلا كيف
- ٢٦٦ يُرادُ بلفظ الجهة ما هو موجود وما هو معدوم
- ٢٦٧ بيانُ المراد من قول الطحاوي: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات
- ٢٧٠ ثبوت الإسراء والمعراج له صلى الله عليه وسلم باليقظة
- ٢٧٦ بيان المعنى المراد من قوله تعالى: (ثم دنى فتدلى)
- ٢٧٧ ذكر الحوض وصفته
- ٢٨٠ صفةُ الحوض من الأحاديث الواردة فيه
- ٢٨٢ الشفاعة حق وبيان أنواعها

٢٩٠	ثبوت شفاعة الرسول لأهل الكبائر من أمته
٢٩٤	حكم الاستشفاع بالرسول وغيره في الدنيا
٢٩٧	عدم جواز الحلف بغير الله
٣٠٠	الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر
٣٠٢	الميثاق الذي أخذه الله من آدم وذريته حق
٣٠٨	بيان المراد من الإشهاد على بني آدم
٣١٤	الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك طارئ
٣١٦	مسلمة الدار ومسلمة الاختيار
٣١٧	علم الله أولاً بأهل الجنة وأهل النار
٣٢٠	أصل القدر سر الله في خلقه
٣٢١	رأي أهل السنة والجماعة في مسألة القدر
٣٢٤	منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة، والإرادة، والمحبة، والرضا
٣٢٧	المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره
٣٣٢	أسباب الخير ثلاثة الإيجاد والإعداد والإمداد
٣٣٦	ما يرضى من المقضي وما يسخط
٣٣٦	المبالغة في الكلام في القدر ذريعة الخذلان
٣٣٩	فساد الدين يأتي من الشبهات والشهوات
٣٤١	مبنى العبودية والإيمان على التسليم
٣٤٢	عدم تكفير من رد حكم الكتاب لشبهة عرّضت له
٢٤٣	حكم من أنكر شيئاً مما جاء به الرسول

